

مجلة العلوم الاجتماعية

المجلد 32 العدد 2 2004

أبحاث



مجلس النشر العلمي
جامعة الكويت

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.
5 دنانير لسنتين، 7 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.
مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين.
35 ديناراً لثلاث سنوات.

الدول الأجنبية

أفراد: 15 دولارا.
مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 100 دولار لسنتين، 140 دولارا لثلاث سنوات.

تدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك باسم المجلة مسحوبا على أحد المصارف الكويتية، أو بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة فى الكويت: 750 فلسا



عنوان المجلة

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).
بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112.
فاكس وهاتف: 4836026 (00965).
E-mail: jss@kuc01.kuniv.edu.kw

إصدارات مجلس النشر العلمي

مجلة العلوم الاجتماعية ١٩٧٣، مجلة الكويت للعلوم والهندسة ١٩٧٤، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ١٩٧٥، لجنة التأليف والتعريب والنشر ١٩٧٦، مجلة الحقوق ١٩٧٧، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية ١٩٨٠، المجلة العربية للعلوم الإنسانية ١٩٨١، مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية ١٩٨٣، المجلة التربوية ١٩٨٣، المجلة العربية للعلوم الإدارية ١٩٩١.

مجلة العلوم الاجتماعية

مجلة فصلية محكمة تعنى بحقول:

الاقتصاد والسياسة والاجتماع والخدمة الاجتماعية وعلم النفس والأنثروبولوجيا الاجتماعية والجغرافيا وعلوم المكتبات والمعلومات

تفهرس ملخصات المجلة في:

Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts;
Historical Abstracts and America: History and Life;
IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, Online, CD-ROM);
International Political Science Abstracts;
Psychological Abstracts; Sociological Abstracts;
&
Listed in ULRICH'S I.P.D.
NO: 4545527

المجلد 32 – العدد 2 – 2004

سياسة النشر

مجلة العلوم الاجتماعية مجلة دورية فصلية محكمة، تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. وتصدر المجلة أربعة أعداد في السنة: في مارس ويونيو وسبتمبر وديسمبر. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، والاقتصاد، والاجتماع، والخدمة الاجتماعية، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافيا، وعلوم المكتبات والمعلومات. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية لتشمل أكبر عدد من المثقفين، وترحب المجلة بالدراسات المقارنة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة. وعلى الرغم من تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والإسلامية، فإنها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري أن تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية، جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، وتقدم في إطار موضوعي خال من التحيز.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب / 27780 الصفاة 13055 الكويت

E-mail: jss@kuc01.kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://kuc01.kuniv. edu.kw/~jss

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
المجلد 32 – العدد 2 – 2004

التقارير

رسائل جامعية

افتتاحية العدد

د. خالد أحمد الشلال

يصدر العدد الثاني من المجلد الـ 32 لسنة 2004 من مجلة العلوم الاجتماعية وعالمنا يشهد تغييرات ضخمة تمر بها القوى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية في العالم، تزداد معها الرغبة والآمال لإيجاد حلول للمشكلات والمخاطر التي تتطلب من المتخصصين والخبراء إيجاد المخرج من هذه المشكلات التي تعصف بعالمنا العربي على وجه الخصوص والتي منها ازدياد العنف والاختلال في القيم الاجتماعية ومشكلات الصراع الدائر من حولنا كمشكلة الإرهاب والصراع بين القوى الاجتماعية، بالإضافة إلى المشكلات الاجتماعية كالجريمة والإقبال الكبير من قبل الشباب على المخدرات. كما يشكل الجدار الأمني الإسرائيلي هاجساً يقض مضاجع الشعوب العربية بأكملها. ولكن الأمل معقود على القائمين على السياسات العامة لإيجاد الحلول لهذه المشكلات. أمام هذه المشكلات بأشكالها وأحجامها المختلفة تظل مجلة العلوم الاجتماعية تفتح أبوابها رحبة أمام جهود الباحثين والمتخصصين في شتى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية، ويحدوها الأمل من خلال هذه النافذة العلمية أن تلتحم منطقتنا العربية سياسياً وثقافياً واجتماعياً من خلال آراء هؤلاء الخبراء والمتخصصين لدعم التلاحم العربي وترسيخ قواعده.

ولمجلة العلوم الاجتماعية أوجه متعددة، اجتماعية، نفسية، سياسية

* أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة الكويت.

اقتصادية لا ينفصل أحدهما عن الآخر من خلال مضمون علمي متجدد ومتطور ومتحرر.

ويتضمن هذا العدد الذي بين أيدينا مجموعة من الأبحاث الاجتماعية والنفسية والاقتصادية وغيرها بالإضافة إلى الألفية الجديدة: التحديات والآمال، ثم مراجعات لبعض الكتب الحديثة بالإضافة إلى التقارير الخاصة بالمؤتمرات، وأخيراً الرسائل الجامعية وملخصات الأبحاث.

ختاماً تتمنى مجلة العلوم الاجتماعية من الباحثين والمتخصصين الإسهام في أبحاثهم التي تدخل ضمن اهتمامات المجلة، حيث إن المجلة تلتزم باختيار المحكمين المتخصصين في مجالاتها، وهي على استعداد لتقديم الإهداءات لكل المتخصصين.

والله ولي التوفيق.



أثر البطالة في البناء الاجتماعي للمجتمع
دراسة تحليلية للبطالة وأثرها في المملكة العربية السعودية

محمد عبدالله البكر*

ملخص: البطالة ظاهرة وجدت في أغلب المجتمعات الإنسانية في السابق والحاضر، ولا يكاد مجتمع من المجتمعات الإنسانية على مر العصور يخلو من هذه الظاهرة أو المشكلة بشكل أو آخر؛ لذا يهدف هذا البحث إلى تحديد حجم البطالة ونسبتها في المملكة العربية السعودية، وتحليل طبيعة العلاقة بين حالة البطالة ومستويات التأهيل العلمي للقوى العاملة والعاطلين عن العمل، إضافة إلى تحليل العلاقة بين حالة البطالة وحدوث الجريمة في المناطق الإدارية للمملكة، وذلك من خلال توظيف بيانات إحصاءات النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن بالمملكة لعام 1413هـ 1992م. أكدت نتائج تحليل الانحدار أن الحالة التعليمية للقوى العاملة تعد المتغير الأساسي الذي يسهم في تفسير اختلاف حجم البطالة ونسبتها في المناطق الإدارية، كما أكدت وجود علاقة اطرادية بين ارتفاع نسبة البطالة والجريمة وقضايا المخدرات، وتتبلور هذه العلاقة من خلال الحالة التعليمية للمتعطلين عن العمل، بحيث كلما انخفض المستوى التعليمي للعاطلين عن العمل ارتفع عدد قضايا المخدرات في المنطقة.

المصطلحات الأساسية: المملكة العربية السعودية، البطالة، الجريمة، القوى العاملة (قوة العمل)، التعليم، الاكتئاب، اعتبار الذات.

* أستاذ علم النفس الاجتماعي المساعد، معهد الإدارة العامة، الرياض، المملكة العربية السعودية. وأستاذ زائر بقسم الاجتماع، جامعة ولاية متشجن، الولايات المتحدة الأمريكية.

مقدمة:

البطالة ظاهرة وجدت في أغلب المجتمعات الإنسانية في السابق والحاضر، ولا يكاد مجتمع من المجتمعات الإنسانية على مر العصور يخلو من هذه الظاهرة أو المشكلة بشكل أو آخر. إلا أن النظرة إلى البطالة بوصفها مشكلة اجتماعية تخضع للدراسة والتحليل وفق منظور المنهج العلمي للعلوم الاجتماعية لمعرفة حجمها وتحديد أسبابها وآثارها الاجتماعية في المجتمع لم تتشكل إلا في عام 1933، وذلك عندما عمد Jahoda et al. (1933) إلى وصف الآثار المدمرة للبطالة في إحدى مدن النمسا، وتزامنت هذه الدراسة مع حالة الركود الاقتصادي التي عاشتها دول أوروبا بشكل عام خلال فترة 1930.

ومنذ تلك الحقبة الزمنية، التي تشكل فيها الاقتصاد بصورة دولية، أخذت المجتمعات البشرية المعاصرة تعاني مشكلة البطالة بين فترة وأخرى، إلا أن نسب البطالة اختلفت من مجتمع إلى آخر، كما أن كيفية التعامل مع العاطلين عن العمل أخذت أساليب مختلفة من التجاهل التام لهم إلى الدعم الكلي أو الجزئي لوضعهم.

ومن الأهمية الإشارة إلى أن البطالة ترتبط عادة وبشكل عام بحالة الدورة الاقتصادية (Economic Cycle) للدول. حيث تظهر البطالة جلياً وتزداد نسبها في حال الركود الاقتصادي العام (Economic Bust)، وذلك عند حدوث أزمات اقتصادية «مؤقتة» ناتجة إما بسبب عوامل داخلية تتعلق بإجراءات العمل والتوظيف أو سوء توافق بين مخرجات التعليم وسوق العمل، أو نتيجة لعوامل وضغوط خارجية تتعلق بمنظومة الاقتصاد الدولي. أما إذا كانت الدورة الاقتصادية نشطة (Economic Boom)، فإن ذلك سوف ينعكس على الاقتصاد المحلي من حيث انتعاشه ونهوضه وتنوعه، مما يؤدي إلى توافر فرص عديدة ومتنوعة للعمل، ومن ثم تنخفض نسبة العاطلين عن العمل في المجتمع، وبذلك يتضح أن للدورة الاقتصادية دوراً أساسياً في تشكيل اقتصاد المجتمعات المعاصرة، ونشاط سوق العمل فيها.

مشكلة الدراسة:

تسعى كثير من الدول في عالمنا المعاصر إلى دراسة البطالة وتحليل أسبابها ونتائجها في مجتمعاتها بشكل مستمر ودؤوب، وتحاول جاهدة تحديد أعداد العاطلين عن العمل ونسبهم مقارنة بقوة العمل من إجمالي تعداد السكان. لذا تعد قضية البطالة، المتمثلة بعدم وجود فرص عمل تتناسب من حيث الحجم والنوع مع

القوى العاملة المحلية، من أهم الموضوعات التي أخذت تشغل السياسيين وأصحاب القرار في الوقت الراهن؛ إذ اهتم هؤلاء بالعمل على وضع الخطط والبرامج المدروسة لخفض نسب البطالة وتقليصها في مجتمعاتهم.

إن هذا الاهتمام الكبير بقضية البطالة يأتي، بلا شك، من أهمية ظاهرة البطالة نفسها وما يترتب عليها من آثار جسيمة ذات مساس ببنية المجتمع، وبخاصة تلك المتعلقة بالآثار الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والصحية على أفراد المجتمع ومؤسساته.

ووفقاً لذلك تكمن المشكلة الأساسية لموضوع البطالة في هذه الدراسة في الحاجة إلى تحديد العلاقة بين حالة البطالة والمستويات التعليمية للقوى العاملة من جانب، وحالة البطالة والجريمة من جانب آخر، وذلك من خلال تحديد الآثار السلبية المترتبة على ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع، ومدى تأثيرها في الوضع الصحي والنفسي والاجتماعي والاقتصادي لأفراد المجتمع.

أهمية الدراسة:

إن وضع أي برامج وخطط مستقبلية لمواجهة مشكلة البطالة يكون عديم الجدوى إذا لم يكن هناك تبلور علمي ودقيق لمفهوم البطالة ومدى حجمها. وتأتي أهمية دراسة موضوع البطالة من حيث ارتباطها وتأثيرها في البناء الاجتماعي للمجتمع والمتمثل بالجوانب التالية: الأمنية والاجتماعية والصحية والاقتصادية. وتتجسد هذه الأهمية بشكل أساسي من خلال المعلومات والبيانات الواردة في الجزء الخاص بالإطار النظري لهذه الدراسة، الذي يشير إلى ارتفاع نسبة الجريمة في المملكة العربية السعودية، وبخاصة جريمة الاعتداء على الأملاك، المتزامن مع ارتفاع في البطالة أيضاً.

إن مجموع هذه الآثار السلبية للجوانب الأساسية – المشار إليها آنفاً – في البنية الاجتماعية للمجتمع السعودي تبرز مدى أهمية القيام بهذه الدراسة وأولويتها من حيث ارتباط البطالة وعلاقتها بمتغيرات وأبعاد عديدة في البناء الأمني والاجتماعي للدولة.

هدف الدراسة:

يتمثل هدف الدراسة في تحليل واقع البطالة في المملكة العربية السعودية وذلك من خلال:

1 – تحديد حجم البطالة في المملكة.

2 – تحديد حجم البطالة بحسب المناطق الإدارية في المملكة.

3 – تصنيف القوى العاملة في المملكة وفقاً للمستويات التعليمية.

4 – تحديد العلاقة بين المستويات التعليمية للقوى العاملة وحجم البطالة.

5 – تحليل الآثار الأمنية والاجتماعية والاقتصادية والصحية المترتبة على البطالة.

أسئلة الدراسة:

تتركز أسئلة الدراسة في تحديد:

1 – مدى حجم البطالة ونسبتها في المملكة العربية السعودية والمناطق الإدارية.

2 – العلاقة بين حالة التعطل ومستويات التأهيل العلمي للمتعطلين عن العمل.

3 – مدى تأثير مستوى التأهيل التعليمي للقوى العاملة على حجم البطالة ونسبتها في المملكة.

4 – العلاقة بين حالة البطالة وحدوث الجريمة في المناطق الإدارية للمملكة.

منهج الدراسة:

إن الرؤية العلمية تجاه أي مشكلة يعانيها أي مجتمع من المجتمعات المعاصرة سواء أكانت هذه المشكلة أمنية أم اجتماعية أم اقتصادية... إلخ، لا تقوم في الأصل على إطلاق أحكام أو افتراضات أو تخمينات ذاتية حول المشكلة أو المشكلات التي يواجهها المجتمع. إنما تنطلق الرؤية العلمية من واقع المنهج العلمي القائم على الدراسة والتحليل لجميع المتغيرات المرتبطة بالمشكلة من حيث واقعها وأسبابها والعوامل المحددة لها.

وما دامت هذه الدراسة تهدف إلى بحث حالة البطالة في المملكة، فإن المنهجية العلمية تقتضي العمل على تحديد حجم البطالة وواقعها في مناطق المملكة العربية السعودية وتحليلها وفقاً للنتائج الأمنية والاقتصادية والاجتماعية والصحية التي قد تترتب على تفشي البطالة وانتشارها في المجتمع.

لهذا فإن المنهج الذي سوف يستخدم في هذه الدراسة هو منهج التحليل الإحصائي الوصفي، حيث يتفق ويتناسب هذا المنهج مع أهداف الدراسة ومع نوعية المعلومات والبيانات المستخدمة وطبيعتها، ويعتمد على بيانات القوى العاملة

لمناطق المملكة الثلاث عشرة، الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة. كما أنه يتعامل مع هذه البيانات في عملية التحليل على أساس تمثيلها لمجتمع الدراسة (القوى العاملة في المملكة).

وتجدر الإشارة إلى أن أهمية استخدام المنهج الوصفي ومناسبته لهذه الدراسة تنبعان من كونه «طريقة يعتمد عليها في الحصول على معلومات دقيقة تصور الواقع الاجتماعي وتسهم في تحليل ظواهره. ومن أهدافه جمع المعلومات الدقيقة عن جماعة أو مجتمع أو ظاهرة من الظواهر، وصياغة عدد من التعميمات أو النتائج التي يمكن أن تكون أساساً يقوم عليه تصور نظري محدد للإصلاح الاجتماعي، ووضع مجموعة من التوصيات أو القضايا العلمية التي يمكن أن ترشد السياسة الاجتماعية في هذا المجال» (محمد علي محمد، 1982: 164).

لذا فإن هذا المنهج يعد الأسلوب الأمثل لحصر أو جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات والبيانات الأساسية، التي يستهدف منها الكشف عن مشكلة أو ظاهرة اجتماعية ما، مما يسهم في عملية وضع أو رسم الخطط المستقبلية لتحليل المشكلات أو الظواهر الاجتماعية في المجتمع ومعالجتها.

بيانات الدراسة:

تعتمد الدراسة في تحديد حجم البطالة ونسبتها في المملكة على إحصاءات النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن: 1413هـ – 1992م، الذي نفذ من قبل مصلحة الإحصاءات العامة (وزارة التخطيط). وسوف يتعامل مع بيانات التعداد كبيانات شاملة تمثل مجتمع الدراسة. وتجدر الإشارة إلى أن المصلحة تعد الجهة الرسمية المنوطة بها مسؤولية القيام بإحصاء السكان في المملكة وتعدادهم.

وتكمن أهمية استخدام إحصاءات النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن: 1413هـ – 1992م، في المملكة العربية السعودية على اعتبار كونه مرجعاً رئيساً من حيث البيانات لكثير من الدراسات والبحوث السكانية وكذلك القوى العاملة؛ إذ يعد التعداد السكاني «أحد المصادر الرئيسة لدراسة القوى العاملة لشموله الجغرافي لأرجاء البلاد كافة ولجميع السكان بفئاتهم المختلفة» (رشود الخريف، 2000: 9). أما فيما يتعلق بالجزء الخاص ببيانات حدوث حالات الجريمة، فسوف يعتمد على الكتاب الإحصائي السادس والعشرين الصادر عن وزارة الداخلية بالمملكة العربية السعودية.

المفاهيم الأساسية للدراسة:

يعتبر مفهوم البطالة من المفاهيم التي أخذت أهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل؛ لذا استحوذ موضوع البطالة بشكل رئيس على عناية أصحاب القرارات السياسية، وكذلك على اهتمام الباحثين الاجتماعيين أو الاقتصاديين، بوصفه موضوعاً يفرض نفسه بشكل دائم وملح على الساحة الدولية. لهذا لا تكاد تصدر دورية علمية متخصصة ذات علاقة بعلم الاقتصاد والاجتماع والجريمة إلا تتعرض لموضوع البطالة بالتحليل والنقاش سواء كان ذلك بأسلوب مباشر أو غير مباشر.

إلا أن هذا الاهتمام القديم والحديث بموضوع البطالة لم يخل من بعض الملابسات والغموض الذي اكتنف هذا المفهوم كمصطلح علمي وذلك نتيجة لتعدد التعاريف الإجرائية لمفهوم البطالة وتنوعها. وبما أن الدراسات والبحوث العلمية تستلزم قدراً أكبر من الدقة والتحديد في تعريف متغير أو متغيرات الدراسة، وذلك حتى يمكن حصرها وقياسها بدقة تتناسب مع موضوع ومشكلة وأهداف الدراسة أو البحث. لذا فإن المفاهيم الأساسية المتعلقة بموضوع البطالة في هذه الدراسة تتبلور وتتحدد في التعاريف الإجرائية التالية:

1 – البطالة:

يرتبط مفهوم البطالة بوصف حالة المتعطلين عن العمل وهم قادرون عليه ويبحثون عنه إلا أنهم لا يجدونه (رشود الخريف، 2000: 10). كما أن نشرة بحث القوى العاملة 1420هـ الصادرة من مصلحة الإحصاءات العامة حددت مفهوم البطالة (التعطل) بأنه: عدم حصول الفرد على عمل خلال أسبوع الإسناد وكان يبحث عن عمل خلال فترة الأسابيع الأربعة الماضية المنتهية بأسبوع البحث ولديه استعداد للعمل خلال أسبوع الإسناد (المسح).

وحيث إن هذه الدراسة تعتمد في الأساس على بيانات مصلحة الإحصاءات العامة، لذا فإن حالة التعطل «البطالة» تتحدد وفقاً لتعريف نشرة القوى العاملة، علماً بأن هذا التعريف قد لا يكون دقيقاً في تحديد مفهوم البطالة؛ لأنه لا يشمل أولئك الذين يعملون بشكل مؤقت أو بهدف تطوعي أو لغرض التدريب واكتساب مهارات فقط، حيث لا يعد مثل هذا العمل مصدراً ثابتاً للدخل.

2 – قوة العمل:

يشير مفهوم قوة العمل إلى أولئك القادرين من الناحية الصحية والبدنية على العمل وتبلغ أعمارهم خمسة عشر عاماً فأكثر ذكوراً وإناثاً، سواء أكانوا ضمن

المشتغلين أم المتعطلين. وهذا التعريف يخرج بالطبع جميع الملتحقين بالمراحل الدراسية والقائمين بالأعمال المنزلية وغير القادرين على العمل والمحالين على التقاعد أو غير المشتغلين ولا يبحثون عن عمل وليس لديهم الاستعداد للعمل، (مصلحة الإحصاءات العامة، 1420هـ: 9).

3 – حجم البطالة ونسبتها:

يتحدد حجم البطالة من خلال احتساب الفارق بين حجم مجموع قوة العمل السعودية وحجم مجموع المشتغلين السعوديين. أما نسبة البطالة فتحسب بقسمة حجم البطالة على إجمالي قوة العمل من السعوديين ذكوراً وإناثاً مضروباً في مائة، وذلك وفقاً للمعادلة التالية:

$$\text{نسبة التعطل (البطالة)} = \frac{\text{حجم البطالة (عدد العاطلين)}}{\text{إجمالي القوى العاملة}} \times 100$$

ومن الأهمية الإشارة إلى أن نتائج المعادلة السابقة ومخرجاتها تتأثر بعاملين رئيسين، الأول ذو علاقة بتحديد العمر الزمني المصرح به رسمياً لدخول قوة العمل. أما العامل الثاني فيتعلق بتحديد فترة الانقطاع عن العمل، التي بموجبها يمكن اعتبار الفرد عاطلاً عن العمل. وسبق توضيح هذين العاملين وبلورتهما وفقاً لهدف هذه الدراسة.

الإطار النظري للدراسة:

على الرغم من أن كثيراً من الأطروحات والدراسات النظرية تؤكد وجود علاقة قوية بين الجريمة والبطالة، وتستند في تحليلها إلى المعلومات الإحصائية الأولية، فإن البحوث التطبيقية والتجريبية لم تتوصل إلى إثبات علاقة قوية لتأثير البطالة على الجريمة. حيث أشارت العديد من الدراسات الخاصة بتقدير نسبة الجريمة في المجتمع، إلى وجود علاقة محدودة وضعيفة إحصائياً بين الجريمة والبطالة بشكل عام. وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض الدراسات فصلت في كيفية ونوع العلاقة بين البطالة والجريمة، حيث أشارت إلى أن هذه العلاقة تتحدد وتختلف باختلاف نوع الجريمة (Raphael & Winter-Ebmer, 2001).

كما أن Cook & Zarkin (1985) أشارا إلى احتمال وجود علاقة فعلية وقوية بين دورة العمل (الفترة التي يقضيها الفرد للحصول على عمل من عدمه) والجريمة من خلال العوامل الأربعة التالية: 1– مدى توافر فرص عمل دائمة ومستقرة، 2– مدى التهيئة للجريمة، من خلال وجود فرص لاحتمال وقوعها وارتكابها، 3– استخدام أو

تعاطي المواد والوسائل المساعدة على اقتراف الجريمة مثل (الكحول، المخدرات والأسلحة)، 4- مدى قدرة الأجهزة التشريعية والأمنية للاستجابة والتعامل مع الجريمة.

ومع أن مجموعة هذه العوامل الأربعة تتكامل فيما بينها من حيث تعزيز العلاقة بين دورة العمل والجريمة، فإن العامل الأول يعد الرئيس من حيث بلورة العلاقة بين مفهوم البطالة (حالة التعطل عند الفرد) والجريمة. وتؤكد دراسة عبدالله السعيد (1996: 61) عن نزلاء السجون في مدينة الرياض ذلك الافتراض، فنتائج الدراسة تشير إلى أن النسبة الكبيرة من السجناء المبحوثين يعملون في الأعمال الحرة بسبب عدم توافر أعمال رسمية مستقرة بالنسبة لهم. وتجدر الإشارة إلى أن أهم نظريتين في علم الاجتماع قيمتا العلاقة بين السلوك المنحرف والعمل هما:

1 – **نظرية الترابط الاجتماعي (Social bond theory)**: وهي تقوم على أساس رؤية العمل بوصفه سلوكاً مألوفاً يتواءم والعرف والقواعد السلوكية العامة المرعية في المجتمع، ووفقاً لهذه الرؤية فإن العمل يعزز أواصر الترابط والالتزام الاجتماعي بين أفراد المجتمع ويدعمها مما يحد أو يقلص الاستعداد والدافعية نحو السلوك المنحرف. لذا يبرز العمل هنا أداة للضبط ضمن عنصرين أساسيين من العناصر الأربعة للنظرية هما: عنصر الالتزام (Commitment)، الذي يشير إلى كيفية التزام الفرد مبادئ الحياة العامة للمجتمع وأهدافها. وعنصر الاستغراق والمشاركة (Involvement)، وينطلق افتراض هذا العنصر من أهمية استغراق وقت الفرد وجهده في الأعمال والمهن اليومية بما يتفق ويتماشى مع العرف والقواعد السلوكية العامة؛ إذ إن عدم تنظيم الوقت وتوظيفه في أعمال محددة قد يفضي إلى الجنوح والانحراف (Hirschi, 1969).

2 – **نظرية التوتر (Strain theory)**: وهي تركز على أن فشل الأفراد أو عدم قدرتهم على تحقيق أهداف الحياة العامة ومتطلباتها بسبب عدم توافر الفرص المشروعة للعمل أو تعذرها، يعزز الدافعية نحو ارتكاب الجريمة. ووفقاً لذلك تتنبأ نظرية التوتر بوجود علاقة اطرادية وموجبة بين البطالة وجرائم الاعتداء على الأملاك؛ إذ تفترض النظرية أنه في حالة توافر فرص العمل المشروع فإن ذلك يحد من حاجة الأفراد إلى اللجوء للعنف والأعمال غير المشروعة (Metron, 1968).

ونظراً لهذا الاختلاف في مؤشرات نتائج البحوث والدراسات المتعلقة بتقدير

مدى العلاقة والارتباط بين الجريمة والبطالة، سوف تتناول الدراسات السابقة من منظور أشمل وأوسع من مجرد تحديد العلاقة الثنائية بين البطالة والجريمة، والنظر إلى العلاقة بين البطالة والبناء الاجتماعي للمجتمع، الذي يغطي ثلاثة جوانب اجتماعية رئيسة: الجانب الأمني، جانب الصحة النفسية، وجانب الصحة الجسدية والبدنية. وذلك لأهمية تكامل هذه الجوانب الثلاثة في تحقيق متطلب المحافظة على أمن الفرد وحياته، – المواطن – والمحافظة على أمن المجتمع – وسلامة البنية الاجتماعية والاقتصادية ومؤسساتها المختلفة (محمد البكر، 1422هـ).

الجانب الأمني:

يتركز هذا الجانب في بحث العلاقة بين البطالة والجريمة وتحديدها، إذ استقطب هذا الجانب اهتمام كثير من الباحثين في مجال علم الجريمة والإجرام وعلم الاجتماع وذلك لارتباطها بدراسة الأمن الاجتماعي والاقتصادي وحالة الاستقرار في المجتمع. وتتحدد العلاقة بين الجريمة والبطالة في هذه الدراسة من حيث مفهوم البطالة الناتج من عدم تمكن أفراد المجتمع من الحصول على عمل ثابت يكون مصدراً رئيساً للدخل بالنسبة لهم، وذلك في حال بحثهم وسعيهم للحصول على عمل. ويخرج مفهوم البطالة هذا حالات عدم العمل الناتجة من التقاعد أو العزوف الذاتي سواء كان ذلك دائماً أو مؤقتاً، وبذلك يتحدد مفهوم البطالة المرتبط بالسلوك الإجرامي بحالة البطالة الناتجة من ركود أو أزمات اقتصادية أو سوء تخطيط في عملية تنويع العمل وتوزيعه، أو عدم توافق بين تأهيل مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل.

وعلى الرغم من وجود نوع من الاختلاف في النتائج البحثية من حيث تحديد مدى درجة العلاقة القائمة بين البطالة والجريمة، فإن كثيراً من الدراسات أشارت إلى وجود درجة مقبولة من الارتباط بين هذين المتغيرين. إضافة إلى أن بعض الدراسات أكدت وجود علاقة اطرادية بين نسبة البطالة والجريمة؛ فكلما زادت نسبة البطالة ارتفعت نسبة الجريمة (Siegel, 1992: 197). كما أن (Sampson & Laub, 1993) قدما دلائل على وجود علاقة عكسية بين الاستقرار في العمل والجريمة لدى المراهقين.

وتعد جريمة السرقة من أبرز الجرائم المرتبطة بالبطالة، حيث أشارت دراسة شرف الدين الملك (1993) إلى اعتبار البطالة ضمن العوامل الرئيسة المؤدية إلى انتشار ظاهرة السرقات في المملكة العربية السعودية. إضافة إلى أن بعض

الدراسات أشارت إلى العلاقة القائمة بين البطالة وانخفاض الرواتب، وبين الإجرام، وبخاصة لدى الشباب الذين يتوقون إلى إثبات أو تركيز أنفسهم في المجتمع (مصطفى العوجي، 1987: 62، جـ1).

ويتوافق هذا الافتراض مع نتائج دراسة خاصة عن جريمة السرقة في مدينة الرياض؛ حيث إن من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة فيما يتعلق بمؤشرات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمحكمين بسبب السرقة تشير إلى أن (27,1%) من أفراد العينة عاطلون عن العمل، أما غالبية أفراد العينة فهم من ذوي الدخول المتدنية حيث (69,3%) من السجناء دخولهم الشهرية أقل من 1000 ريال، وأكثر من (87,2%) من أفراد العينة دخولهم أقل من 3000 ريال (عبدالله الوليعي، 1413هـ: 599–600). وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن بيانات مركز أبحاث الجريمة تشير إلى ارتفاع إسهام العاطلين عن العمل من السعوديين في حركة الجريمة في المملكة خلال عشر سنوات متتالية من 1408 إلى 1417هـ (سلطان الثقفي، 2000: 558).

كما أن دراسة (Raphael & Winter-Ebmer, 2001)، حول تقدير تأثير البطالة في نسبة الجريمة، التي صنفا فيها الجرائم إلى نوعين رئيسين: جرائم تدخل ضمن الاعتداء على الأملاك (السرقة، النشل، وسرقة السيارات)، وجرائم تندرج تحت الاعتداء على النفس (القتل، الاغتصاب، السطو والإيذاء الجسدي «المضاربة»)، وأكدت نتائج دراستهما وجود علاقة ثابتة ومطردة بين جرائم الاعتداء على الأملاك والبطالة، بحيث تزداد نسبة وقوع هذه الجرائم بازدياد نسبة البطالة في المجتمع.

إضافة إلى أن دراسة أجريت على عدد من المدن الأمريكية الكبرى كشفت عن وجود علاقة مقلقة بين ارتفاع معدلات البطالة وارتفاع نسبة الجريمة العنيفة؛ إذ أشارت نتائج الدراسة إلى أن ارتفاع نسبة البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية بمعدل 1% يؤدي إلى الزيادة في جرائم القتل بنسبة 6.7%، وجرائم العنف بنسبة 3.4%، وجرائم الاعتداء على الممتلكات بنسبة 2.4% (جيرمي ريفكن، 2000: 295). إضافة إلى أنه من خلال استخدام بيانات عن الأقاليم والمناطق الأمريكية وتحليلها، أظهرت دراسة لـ Gould, Weinberg & Mustard (2002) وجود علاقة معنوية بين العاطلين عن العمل من الذكور ممن مؤهلاتهم التعليمية دون الجامعي وجريمة الاعتداء على الأملاك، وبخاصة سرقة المنازل والسيارات.

وتؤكد نتائج الدراسات السابقة عن الولايات المتحدة الأمريكية ما توصل إليه Elliott & Ellingworth (1996) من وجود علاقة موجبة ومعنوية بين البطالة لدى الرجال وجريمة الاعتداء على الأملاك على مستوى المناطق في بريطانيا. وتجدر الإشارة إلى أن فئة الشباب الذين هم أقل حصولاً على دخل ثابت ومشروع يتعرضون أكثر من غيرهم لارتكاب جرائم الاعتداء على الأملاك (Baron & Hartnagel, 1997: 422).

وقد أشار Baron (2001) إلى أن البطالة تؤثر في مدى إيمان الأفراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع. وبذلك فإن البطالة لا يقتصر تأثيرها على تعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف، إنما تعمل أيضاً على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الانحراف. ووفقاً لهذه القناعة والإيمان فإن انتهاك الأنظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعد عملاً خطأ أو محظوراً في نظرهم؛ لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الامتثال لها.

واتساقاً مع هذه النتائج تشير الدراسة التي قام بها كل من Baron & Hartnagel (1997) إلى أن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع وعدم الإيمان بشرعية أنظمته والامتثال لها، مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الإجرامي، وبخاصة فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس. ويعزز هذا الافتراض ما أشارت إليه دراسة عن حالة البطالة في المملكة العربية السعودية إلى أن «الفرد العاطل قد يصاب بفقدان الشعور بالانتماء إلى المجتمع حيث يشعر بالظلم الذي قد يدفعه إلى أن يصبح ناقماً على المجتمع» (محروس غبان وآخرون، 2002: 53).

لذا فإن ضعف الضوابط الأسرية وتأثير القيم العامة الذي ينتج من ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع يؤدي إلى ضعف الاستعداد والقابلية للامتثال والتكيف مع الأنظمة والضوابط الاجتماعية، وهذا الوضع يكون سبباً رئيساً في زيادة نسبة الجريمة، وبخاصة جرائم الاعتداء على الأملاك (السرقة، النشل، وسرقة السيارات)، التي يصعب في الغالب السيطرة عليها من قبل المؤسسات المعنية بالضبط الإداري (الأجهزة الأمنية). وتؤكد هذا الافتراض نتائج دراسة عبدالله الوليعي (1413هـ: 150)، التي أشارت إلى أن نسبة الذين لم يقبض عليهم ممن ارتكبوا جرائم السرقة بمدينة الرياض من عام 1406 إلى عام 1411هـ بلغت (76,3%).

ووفقاً لافتراضات الدراسات السابقة ونتائجها يمكن صياغة الكيفية التي

تتشكل بها العلاقة القائمة بين البطالة والجريمة على الوجه الآتي: تؤدي البطالة إلى انخفاض أواصر الروابط التي يحملها الناس تجاه المؤسسات الرسمية والأنظمة والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، كما أنها تحد من فعالية سلطة الأسرة بحيث لا تستطيع أن تقوم أو تمارس دورها في عملية الضبط الاجتماعي لأطفالها، ومن ثم يترتب على انخفاض أواصر الروابط التي يحملها الناس وعلى محدودية أو ضعف سلطة الأسرة قابلية الأطفال والشباب واستعدادهم للجنوح؛ وذلك لسهولة وقوعهم تحت تأثير القيم السائدة وسيطرتها لدى مجموعة الرفاق (الزملاء) في الحي/ الأحياء.

جانب الصحة النفسية:

تؤدي حالة البطالة عند الفرد إلى التعرض لكثير من مظاهر عدم التوافق النفسي والاجتماعي، إضافة إلى أن كثيراً من العاطلين عن العمل يتصفون بحالات من الاضطرابات النفسية والشخصية. فمثلاً يتسم كثير من العاطلين بعدم السعادة وعدم الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفاءة مما يؤدي إلى اعتلال في الصحة النفسية لديهم. لذا فإن تأثير البطالة السلبي في الوضع أو الحالة النفسية عند الفرد معلوم ومعروف في الأدبيات ذات الاختصاص (Waters & Moore, 2001)، إضافة إلى أن العاطلين عن العمل يتعرضون للضغوط النفسية أكثر من غيرهم بسبب معاناتهم من الضائقة المالية، التي تنتج من جراء البطالة (Vuori & Vesalainen, 1999: 525).

كما أن الدراسة التي قام بها كل من (Waters & Moore, 2002: 22) أكدت وجود علاقة بين البطالة وحالة التوتر النفسي عند الفرد، وذلك من خلال مقارنة الحالة النفسية بين الأفراد العاطلين والعاملين؛ إذ دلت نتائج الدراسة على أن حالة التوتر النفسي ترتفع بشكل ملحوظ لدى العاطلين عن العمل مقارنة بالعاملين.

وتجدر الإشارة إلى أن الوظائف النفسية (Psychological Functions) تؤدي دوراً أساسياً في الحفاظ على التوازن والاستقرار النفسي؛ حيث ترتبط هذه الوظائف بحالة العمل والتعطل عند الفرد. فالعمل يدعم ويعزز الوظائف التالية: 1- تنظيم وجدولة الوقت، 2 - اللقاء والاتصال الاجتماعي، 3- المشاركة في تحقيق أهداف أو مقاصد عامة، 4 - تحقيق الذات - المكانة والهوية، 5- أداء وممارسة أنشطة معتادة. لذا فإنه في حالة البطالة والتعطل يفتقد الفرد هذه الوظائف على

اعتبار أنه ليس هناك ما يدفعه أو يتطلب منه القيام بها، الأمر الذي يؤدي به إلى الشعور بعدم الانتماء والعزلة مما يحد من توافقه وتفاعله مع المجتمع (Nordenmark & Strandh, 1999: 578).

كما ثبت أن العاطلين عن العمل ممن تركوا مقاعد الدراسة بهدف الحصول على عمل، ثم لم يتمكنوا من ذلك، يغلب عليهم الاتصاف بحالة من الملل والوحدة والشعور بالغضب نحو المجتمع، إضافة إلى الشعور بحالة من البؤس والعجز (Tiggemann, et al. 1984). علماً أن بعض الدراسات أكدت ازدياد وجود حالة الشعور بعدم الرضا عن الحياة لدى العاطلين عن العمل أكثر مما هي عليه لدى العاملين بدوام كامل (Clark, Georgellis & Sanfey, 2001; Clark & Oswald, 1994; Winkelmann & Winkelmann, 1998).

واتساقاً مع النتائج السابقة أشار Oswald (1997: 1828) إلى أن هناك عديد من الشواهد والدلائل المختلفة التي تؤكد قابلية الناس للشعور والإحساس بالألم في حال عدم عملهم، واعتبار البطالة المصدر الرئيس لعدم السعادة والرضا عندهم؛ لأن الفترة التي يقضيها الفرد دون الارتباط أو الالتزام بعمل ثابت ومحدد، تؤدي في الغالب إلى حالة من «اللامبالاة»، وفتور الشعور، وبخاصة عند الإحساس بعدم القدرة على تنظيم الوقت واستغلاله بشكل مثمر، كما أن حالة الفتور وعدم المبالاة تنعكس بصورة واضحة على سلوك الشخص وتصرفاته. ويعد أهم مظاهر الاعتلال النفسي التي قد يصاب بها العاطلون عن العمل:

1 – الاكتئاب:

تظهر حالة الاكتئاب بنسب أكبر لدى العاطلين عن العمل مقارنة بأولئك ممن يلتزمون أداء أعمال ثابتة، وتتفاقم حالة الاكتئاب باستمرار وجود حالة البطالة عند الفرد، مما يؤدي إلى الانعزالية والانسحاب نحو الذات. وتؤدي حالة الانعزال أو الانطواء على الذات، التي تنتج من جراء البطالة إلى قيام الفرد العاطل بالبحث عن وسائل بديلة تعينه على الخروج من معايشة واقعه المؤلم، وكثيراً ما تتمثل هذه الوسائل بالإسراف في تناول المشروبات الكحولية أو بتعاطي المخدرات أو بالانتحار. حيث نجد أن (11,30%) من نزلاء مستشفيات الأمل في مدينة الرياض وجدة والدمام لعام 1992م من العاطلين عن العمل (حمد المرزوقي وآخرون، 1414هـ: 138).

وقد أكدت نتائج الدراسة التي قام بها Feather & Davenport (1983) أن هناك

علاقة ارتباطية عالية بين وضع أو حاجة الفرد إلى عمل وحالة الاكتئاب لديه. إذ «ثبت أن استمرار حالة البطالة وما يرافقها من حرمان ومعاناة، كثيراً ما يصيب الفرد بالاكتئاب والاغتراب ويدفعه إلى إدمان المخدرات ومعاقرة الخمور، وربما يدفعه إلى الانتحار» (محروس غبان وآخرون، 2002: 53).

ويذكر أن عدم التوافق النفسي أو الاضطرابات الشخصية التي يصاب أو يتعرض لها الفرد نتيجة البطالة قد لا يقتصر تأثيرها السلبي على الفرد بل كثيراً ما تؤثر على أسرته أيضاً، وتبرز المشكلة الأسرية، بصورة خاصة، إذا كان الفرد متزوجاً أو عائلاً، عندها تعيش الأسرة في أجواء يشوبها فترات من التوترات النفسية والعصبية وسوء التوافق النفسي والاجتماعي.

2 - تدني اعتبار الذات:

يؤصر العمل لدى الإنسان روابط الانتماء الاجتماعي، مما يبعث نوعاً من الإحساس والشعور بالمسؤولية، ويرتبط هذا الإحساس بسعي الفرد نحو تحقيق ذاته من خلال العمل؛ لذا فإن انتماء الفرد إلى مؤسسة أو منظمة عمل بشكل رسمي يعزز ويدعم اعتبار الذات لديه (Self-Esteem)، وعلى عكس ذلك فإن البطالة تؤدي بالفرد إلى حالة من العجز والضجر وعدم الرضا مما ينتج منه حالة من الشعور بتدني الذات أو عدم احترامها. لهذا فإن فقدان تحقيق الذات لدى الفرد قد يولد لديه شعوراً بعدم الارتباط والانتماء للمجتمع، وهذا بدوره يؤثر في روح المواطنة السليمة والصحيحة، التي تتطلب سلوكاً مستقيماً ينسجم مع أهداف المجتمع وقيمه.

وفي دراسة مسحية شاملة لتقييم العلاقة بين اعتبار الذات وتجربة البطالة والتعطل الحالية والسابقة لدى الشباب، وجد Goldsmith et al. (1996) أن حالة البطالة السابقة تؤثر سلباً على اعتبار الذات لدى الشباب.

جانب الصحة الجسمية والبدنية:

ينعكس التأثير السلبي للبطالة على الصحة النفسية للفرد بالتأثير على الصحة الجسمية أيضاً؛ إذ إن الحالة النفسية والعزلة التي يعانيها كثير من العاطلين عن العمل تكون سبباً للإصابة بكثير من الأمراض وحالة الإعياء البدني. ولعل من أهم مظاهر الإعياء الجسدي والبدني، التي تصاحب العاطلين عن العمل: الإصابة بالتهاب المفاصل، ارتفاع ضغط الدم، ارتفاع نسبة الكلسترول، التي من الممكن أن تؤدي

إلى أمراض القلب أو الإصابة بالذبحة الصدرية، إضافة إلى معاناة سوء التغذية أو اكتساب عادات تغذية سيئة وغير صحية. وقد أكد Argyle (1989: 293) في دراسته أن البطالة تؤدي دوراً أساسياً في الإصابة بمظاهر الإعياء الجسمي المختلفة.

كما أن دراسة (Hoffman et al. 1988: 5)، عن تأثير إغلاق مصانع سيارات جنرال موتورز في ولاية متشجن على العاملين في المصانع وأسرهم، أشارت إلى أهم النتائج السلبية المرتبطة بحالة البطالة على الصحة العامة، وذلك من خلال قابلية الفرد العاطل للإصابة أو التعرض للعديد من الأمراض النفسية والجسدية منها: ارتفاع معدل الوفيات، ارتفاع نسبة الإصابة بالذبحة الصدرية، القابلية للعدوى لكثير من الأمراض، أمراض التنفس، القرحة، القولون، الحوادث، احتمالية الإصابة بالسرطان، الاكتئاب والانتحار.

التحليل والمناقشة

1 - حجم البطالة ونسبتها في المملكة العربية السعودية والمناطق الإدارية:

تجدر الإشارة إلى أن هناك العديد من الإحصاءات المتفاوتة في تحديد حجم البطالة ونسبتها في المملكة، إلا أن بيانات الإحصاءات الرسمية للنتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام (1413هـ/ 1992م) تشير إلى أن عدد المتعطلين عن العمل يبلغ (306572).

ووفقاً لمعادلة احتساب نسبة التعطل المشار إليها مسبقاً، فإن نسبة التعطل من إجمالي القوى العاملة في المملكة يبلغ (13,44%)، كما يتضح من جدول (1). علماً أن نشرة القوى العاملة لعام (1420هـ/ 1999م) الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة بوزارة التخطيط تشير إلى أن نسبة البطالة تبلغ (8,1%).

وهناك مؤسسات وأجهزة أخرى سواء من القطاع العام أو الخاص المعنية أو المهتمة بدراسات القوى العاملة في المملكة، قد توصلت إلى نسب مختلفة ومغايرة للنسب التي أوردتها مصلحة الإحصاءات العامة. فعلى سبيل المثال يقدر مجلس القوى العاملة نسبة البطالة في المملكة بـ 14%، (النشرة الاقتصادية السعودية، 2002: 8)، في حين يشير البنك السعودي الأمريكي إلى أن النسبة تبلغ 15,25%، (Samba Chief Economist, 2002: 1).

وهناك بعض الدراسات تبرز البطالة بنسب أكبر من النسب السابقة؛ إذ تشير بعض الدراسات إلى أنها تبلغ 27% (النشرة الاقتصادية السعودية، 2002: 8). أما

التقرير الصادر عن مؤسسة النقد العربي السعودي لعام 1421هـ، فيشير وفقاً لحساباته الخاصة لتقدير البطالة في المملكة إلى أن نسبتها تبلغ 31,7% (محروس غبان وآخرون، 2002: 100).

جدول (1)
نسبة التعطل في المنطقة

المنطقة	قوة العمل	المتعطلون	النسبة
الرياض	531377	55226	%10.39
مكة المكرمة	537406	65969	%12.28
جازان	111047	23715	%21.36
المنطقة الشرقية	399833	52025	%13.01
عسير	179206	23591	%13.16
القصيم	102428	12676	%12.38
حائل	56726	13757	%24.25
المدينة المنورة	136911	23745	%17.34
الباحة	36470	5822	%15.96
الحدود الشمالية	34024	6752	%19.84
تبوك	80968	9444	%11.66
نجران	37916	6779	%17.88
الجوف	37480	7071	%18.87
المجموع	2281792	306572	%13.44

ويمكن أن يعزى هذا الاختلاف الكبير في تقدير نسب البطالة في المملكة إلى عدم وجود قاعدة بيانات دقيقة أو لعدم التحديد الدقيق لكل من معنيي القوى العاملة والبطالة ومفهوميهما. علماً أن السبب الأخير يفترض ألا يشكل عائقاً رئيساً أمام العمل على قياس أو تحديد حجم البطالة ونسبتها. وذلك نظراً لبلورة مفهومي القوى العاملة والبطالة وتحديد كيفية قياسهما واحتسابهما في أدبيات العلوم الاجتماعية والاقتصادية.

وعلى الرغم من الاختلاف السابق في تحديد حجم البطالة ونسبتها في المملكة العربية السعودية، فإن التقادير السابقة تشير إلى أن نسبة البطالة قد تجاوزت الحد

المقبول عالمياً (محروس غبان وآخرون، 2002: 100). ويؤكد ذلك إذا ما أخذنا باحتساب المتوسط للنسب السابقة، فإن نسبة البطالة في المملكة تبلغ (18.25%)، وتعد النسبة بهذا المستوى عالية جداً مقارنة بالنسب الدولية.

ويلاحظ من جدول (1) أيضاً أن نسب التعطل تختلف في المناطق الثلاث عشرة للمملكة، حيث ترتفع نسبة المتعطلين في المناطق التالية: حائل، جازان، الحدود الشمالية، الجوف ونجران من مجموع قوة العمل لهذه المناطق.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن من العوامل التي يعزو إليها منظور تحليل الاجتماع الاقتصادي (Socio-Economic Analysis)، أسباب اختلاف نسب البطالة بين المدن أو المناطق ضمن الدولة الواحدة، إلى عدم التوازن في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه المدن أو المناطق. حيث تتركز أنشطة التنمية ومشاريعها في مناطق المركز ومدنه (Center)، وتكون محدودة أو مغفلة عن مناطق الأطراف ومدنها (Periphery).

إن هذه العملية غير المتوازنة في توزيع مشاريع التنمية (الاقتصادية، الاجتماعية والتعليمية.. إلخ)، بين مناطق المركز والأطراف تؤدي إلى انعدام فرص العمل أو محدوديتها في مناطق الأطراف، ومن ثم إلى زيادة أعداد العاطلين عن العمل فيها.

ووفقاً للمنظور السابق يمكن أن نفسر سبب الاختلاف في نسب البطالة بين مناطق المملكة المشار إليها في جدول (1). حيث ترتفع نسب البطالة في: حائل، جازان، الحدود الشمالية، الجوف ونجران، التي من الممكن أن توصف بمناطق الأطراف، مقارنة بمناطق المركز: الرياض، مكة المكرمة، والشرقية، التي تقل نسبة البطالة فيها.

كما تجدر الإشارة إلى أن عدم التوازن في عملية توزيع المشاريع والبرامج التنموية بين المناطق قد يدفع بالكثير من سكان الأطراف إلى الهجرة إلى مناطق ومدن المركز؛ وذلك بحثاً عن فرص للعمل، مما يؤدي إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية التي تنتج من وجود كثافة سكانية في هذه المناطق، وتكدسهم في أحياء معدمة تتصف بالفقر وانخفاض مستوى الخدمات الاجتماعية، وهي التي يطلق عليها (Slums). وعادة تكون هذه الأحياء مواقع استقطاب أو تركز للأعمال غير المشروعة مثل ارتكاب الجرائم، ترويج المخدرات ومزاولة الدعارة... إلخ.

2 – العلاقة بين حالة التعطل والتأهيل العلمي:

لتحديد طبيعة العلاقة القائمة بين حالة البطالة والتأهيل العلمي للعاطلين وتفسير هذه العلاقة، اعتمد على بيانات النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام 1423هـ/ 1992م، الصادر عن مصلحة الإحصاءات العامة. ولغرض الدراسة قسم العاطلون عن العمل إلى فئتين، وذلك بحسب حالتهم التعليمية، الفئة الأولى: تشمل الحالات التعليمية التالية: (أمي، يقرأ ويكتب، حملة الشهادة الابتدائية، وحملة الشهادة المتوسطة). والفئة الثانية: تشتمل من يحملون المؤهلات التعليمية التالية: (الشهادة الثانوية أو ما يعادلها، دبلوم دون الجامعي، بكالوريوس، دبلوم عال أو ماجستير، دكتوراه).

ويتضح من جدول (2) أن مجموع عدد المتعطلين في المملكة ممن حالتهم التعليمية دون الشهادة الثانوية يبلغ (254492)، وبنسبة تقدر بـ (83%) من تقدير النسبة الكلية لحالة البطالة في المملكة.

إن بروز نسبة البطالة بشكل ملحوظ بين من يحملون مؤهلات تعليمية متدنية المستوى قد يفسر أحد الأسباب الرئيسة لارتفاع نسبة البطالة في المملكة؛ إذ إن عدم قدرة المخرجات التعليمية على تحقيق درجة، ولو بمستوى مقبول من التواؤم والتجانس مع متطلبات سوق العمل يحد من توافر فرص العمل وتنوعه أمام القوى العاملة، وبخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المتطلبات الراهنة والمعاصرة لسوق العمل، التي تزداد تعقيداً من حيث شروط التأهيل والمنافسة.

وبالمقارنة بين جدول (1) وجدول (2)، نجد أن هناك علاقة بين البطالة والحالة التعليمية للمتعطلين في المنطقة. إذ يوجد اطراد في زيادة نسب البطالة في المناطق التي تزداد بها نسب الحالة التعليمية لما دون الشهادة الثانوية بين المتعطلين عن العمل. لذا يمكن التنبؤ بأن حالة التعطل ناتجة من تدني مستوى التأهيل التعليمي بين المتعطلين، الأمر الذي يحد، بدرجة كبيرة، من تعدد فرص العمل وتنوعها أمامهم. فعلى سبيل المثال يتضح تزامن الارتفاع في نسب البطالة في المناطق التالية: (حائل، جازان، الحدود الشمالية، نجران والمدينة المنورة) مع ارتفاع نسب الحالة التعليمية لما دون الشهادة الثانوية (حملة الشهادة المتوسطة فأقل) بين المتعطلين عن العمل.

جدول (2)
توزيع العاطلين وفقاً للتأهيل التعليمي

المنطقة	مجموع المتعطلين	مجموع المتعطلين دون الشهادة الثانوية	النسبة من مجموع التعطل	مجموع المتعطلين من الثانوية فما فوق	النسبة من مجموع التعطل
الرياض	55226	42842	%77.58	12384	%22.42
مكة المكرمة	65969	52627	%79.78	13342	%20.22
جازان	23715	22123	%93.29	1592	%6.71
المنطقة الشرقية	52025	41145	%79.09	10880	%20.91
عسير	23591	20832	%88.30	2759	%11.70
القصيم	12676	10859	%85.67	1817	%14.33
حائل	13757	12485	%90.75	1272	%9.25
المدينة المنورة	23745	20613	%86.81	3132	%13.19
الباحة	5822	4718	%81.04	1104	%18.96
الحدود الشمالية	6752	5996	%88.80	756	%11.20
تبوك	9444	8283	%87.71	1161	%12.29
نجران	6779	6184	%91.22	595	%8.78
الجوف	7071	5785	%81.81	1286	%18.19
المجموع	306572	254492	%83.01	52080	%16.99

3 – تأثير التأهيل العلمي للقوى العاملة على حجم ونسبة البطالة مستقبلاً:

يوضح جدول (2) نوعية العلاقة بين حالة البطالة والمستوى التعليمي للعاطلين عن العمل. إلا أن النظرة الشاملة والمتوقعة لحالة البطالة المستقبلية تتبلور من خلال تحليل المستوى التعليمي للقوى العاملة في المملكة العربية السعودية.

ويشير جدول (3) إلى أن النسبة الكبرى من القوى العاملة تقع من حيث الحالة التعليمية في مستوى ما دون الثانوية العامة؛ حيث تبلغ هذه النسبة (70.63%) من المجموع الكلي للقوى العاملة. وتجدر الإشارة إلى أن بيانات نشرة القوى العاملة لعام 1999م/ 1420هـ، الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة تشير إلى أن النسبة لهذه الفئة التعليمية من القوى العاملة تبلغ (55%)، وتعد هذه النسبة مرتفعة أيضاً.

إن هذه النسب المتدنية للحالة التعليمية تدل على ضعف تأهيل القوى العاملة في المملكة العربية السعودية، الأمر الذي يدعو إلى مزيد من القلق بشأن احتمالية ارتفاع مستوى البطالة مستقبلاً بنسب عالية جداً، أكثر مما هي عليه الآن؛ على اعتبار أن هذا المستوى المتدني من التعليم قد يجعل عملية الاستثمار بالتدريب خياراً من أجل رفع كفاءة القوى العاملة تواجه صعوبات كبيرة، وذلك لعدم توافر الحد الأدنى من التأهيل.

جدول (3)
التأهيل التعليمي للقوى العاملة

المنطقة	مجموع قوة العمل	قوة العمل دون الثانوية	النسبة	قوة العمل من الثانوية فما فوق	النسبة
الرياض	531377	345202	%64.96	186175	%35.04
مكة المكرمة	537406	359213	%66.84	178193	%33.16
جازان	111047	91106	%82.04	19941	%17.96
المنطقة الشرقية	399833	278875	%69.75	120958	%30.25
عسير	179206	142986	%79.79	36220	%20.21
القصيم	102428	70976	%69.29	31452	%30.71
حائل	56726	43922	%77.43	12804	%22.57
المدينة المنورة	136911	98511	%71.95	38400	%28.05
الباحة	36470	24874	%68.20	11596	%31.80
الحدود الشمالية	34024	28619	%84.11	5405	%15.89
تبوك	80968	67002	%82.75	13966	%17.25
نجران	37916	32204	%84.94	5712	%15.06
الجوف	37480	28126	%75.04	9354	%24.96
المجموع	2281792	1611616	%70.63	670176	%29.37

يلاحظ من جدول (3) تدني المستوى التعليمي لجميع مناطق المملكة، حيث تراوح نسبة قوة العمل ممن هم دون الثانوية العامة في التأهيل العلمي بين

(64.96%-84.94%). علما أن النسبة تزداد وبخاصة في المناطق التي ترتفع فيها معدلات البطالة، مما يضفي مخاطر كبيرة إذا استمر الوضع التعليمي للقوى العاملة كما هو عليه الآن في إمكانية تحول بعض المشتغلين من القوى العاملة إلى صفوف المتعطلين، وذلك نظراً لانخفاض مستوى تعليمهم، ومن ثم ضعف تأهيلهم.

إن هذا الضعف في إعداد القوى العاملة في المملكة وتأهيلها يوجد هوة بينها وبين شروط سوق العمل ومتطلباتها، التي بدأت تتسم بالمنافسة من خلال البحث عن القوى العاملة المعدة بشكل أفضل سواء بالتعليم أو تنوع المهارات، مما يفاقم من حجم البطالة مستقبلاً. ولقد أشار سلطان الثقفي (2000: 548) في دراسته إلى أن من العوامل المؤدية إلى نقص توظيف القوى العاملة السعودية ما يعود إلى ضعف تأهيلها العلمي، الذي ينتج في الأساس من عملية تسرب الطلاب بمراحل التعليم العام (المرحلة الابتدائية، المتوسطة، والثانوية). وتجدر الإشارة إلى أن دراسة سلطان الثقفي تشير أيضاً إلى ارتفاع كبير في حالة التسرب من التعليم العام في المملكة؛ حيث بلغ عدد الطلاب المتسربين وفقاً لإحصاءات وزارة المعارف (110136) طالباً وذلك خلال السنوات من: 1414–1417هـ.

وانسجاماً مع المؤشرات السابقة، تبرز أهمية التركيز في الخطط المستقبلية للتعليم بالمملكة على مشكلة تدني مستوى مخرجات التعليم الكمية (العددية)، التي لا تقل من حيث الأهمية عما يتناول عادة من قضايا التعليم المتنوعة، وبخاصة المخرجات النوعية للتعليم المتعلقة بالمنهج المدرسي؛ حيث إن هذا التدني في مخرجات المستويات التعليمية لنظام التعليم في المملكة، يدعو إلى الكثير من التساؤل في عملية التوظيف (الإنفاق) الكبير في التعليم كمدخلات وما يقابلها من تدني في المخرجات (انخفاض مستوى التأهيل التعليمي للقوى العاملة).

ولاختبار السؤال الخاص بتحديد العلاقة بين حالة التعطل والتأهيل العلمي للقوى العاملة، استخدمت طريقة تحليل الانحدار المتدرج (Stepwise Regression Analysis) لتفسير العلاقة بين البطالة والحالة التعليمية للقوى العاملة في المناطق الثلاث عشرة للمملكة. وتعد هذه الطريقة أكثر الطرق شيوعاً من حيث الاستخدام في البحوث والدراسات التطبيقية (Licht, 1996: 52)، كما أنها تتناسب كثيراً وطبيعة متغيرات هذه الدراسة.

وتمثلت عملية التحليل الإحصائي بإدراج المتغيرات المستقلة والمتمثلة بالحالة

التعليمية للقوى العاملة: (أمي، يقرأ ويكتب، حملة الشهادة الابتدائية، الشهادة المتوسطة، حملة الشهادة الثانوية، دبلوم ما بعد الثانوية، الشهادة الجامعية، دبلوم عال أو ماجستير أو دكتوراه) بشكل منفرد. كما أدرجت على هيئة مجموعات (Aggregated Data)، بحيث تمثل المجموعة الأولى متغير القوى العاملة لما دون الثانوية العامة (أمي، يقرأ ويكتب، حملة الشهادة الابتدائية والشهادة المتوسطة)، أما المجموعة الثانية فتشمل متغير القوى العاملة لمستوى الثانوية العامة فما فوق (حملة الشهادة الثانوية، دبلوم ما بعد الثانوية، الشهادة الجامعية، دبلوم عال أو ماجستير أو دكتوراه).

ولقد أظهرت نتائج تحليل الانحدار الموضحة في جدول (4)، أن الحالة التعليمية للقوى العاملة تعد المتغير الأساسي الذي يسهم بشكل كبير في تفسير حالة البطالة بمناطق المملكة؛ إذ يشير نموذج الانحدار إلى أنه كلما انخفض مستوى التعليم للقوى العاملة زادت حالة البطالة بينها، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة في المنطقة. وهذه النتيجة تظهر بشكل واضح أيضاً في جدول (2)؛ حيث ترتفع نسبة العاطلين عن العمل لما دون الشهادة الثانوية من مجموع المتعطلين في المناطق الإدارية.

لذا فإن نتائج الانحدار دعمت القدرة التفسيرية لنموذج واحد، اشتمل على المتغير المستقل المتعلق بالحالة التعليمية للقوى العاملة لما دون الشهادة الثانوية، واستبعدت جميع المتغيرات المستقلة الأخرى الخاصة بالحالة التعليمية للقوى العاملة في مناطق المملكة. كما يتضح من جدول (4) لعملية الانحدار أن قيمة R2 للنموذج المدخل أو المختار تبلغ (0,09). حيث تشير هذه القيمة إلى أن 90% من القدرة التفسيرية للنموذج تفسر العلاقة بين معدلات البطالة والحالة التعليمية في مناطق المملكة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذه القدرة التفسيرية العالية للنموذج تعود إلى أن متغير الحالة التعليمية لما دون الشهادة الثانوية يتضمن المتغيرات التالية: (أمي، يقرأ ويكتب، حملة الشهادة الابتدائية، الشهادة المتوسطة)، التي استبعدت من النموذج كمتغيرات منفردة. علماً أن الدلالة الإحصائية للنموذج تعد معنوية عند مستوى (0,025) فأقل. وتتفق هذه النتائج مع دراسة Gould, Weinberg & Mustard (2002)، التي أشارت إلى وجود علاقة معنوية بين العاطلين عن العمل من الذكور ممن مؤهلاتهم التعليمية دون الجامعي.

كما تجدر الإشارة إلى أن وحدات التحليل لهذه الدراسة، المتمثلة بالمناطق الإدارية للمملكة العربية السعودية والمكونة من ثلاث عشرة منطقة، قد استخدمت من قبل كبيانات إحصائية لتطبيقات تحليل الانحدار في دراسة عن القوى العاملة في المملكة العربية السعودية، (رشود الخريف، 2000).

جدول (4)
نتائج تحليل الانحدار للمتغيرات المؤثرة
في حالة البطالة في المناطق الإدارية

المتغير التابع: حالة البطالة بين القوى العاملة السعودية		
المتغير	معامل الانحدار	اختبار – ت
الثابت	2826	1.9
حالة التعليم لمن دون الثانوية من القوى العاملة	0.98	19
R2 = 90		د. ح. = 11,1

4 – العلاقة بين حالة البطالة وحدوث الجريمة في المناطق الإدارية للمملكة:

لوضع تصور عن علاقة حالة البطالة بوقوع الجريمة في المناطق الإدارية، حددت نسبة الجريمة وفقاً لتعداد السكان في المنطقة، كما هو موضح في جدول (5)؛ إذ احتسبت نسبة الجريمة من خلال قسمة مجموع الجرائم المرتكبة في المنطقة على عدد سكانها مضروباً في 100. ويعود السبب في إدخال عدد سكان المنطقة في المعادلة إلى أن بعض مرتكبي الجرائم قد لا يكونون من القوى العاملة، إضافة إلى أن المناطق متفاوتة إلى حد كبير من حيث الكثافة السكانية. لهذا تعطي المعادلة صورة متكاملة ودقيقة باحتساب الجريمة من خلال تعداد سكان المنطقة. وتتضمن حدوث الجريمة، مجموع الجرائم المسجلة في كل منطقة من الجرائم التالية: الأخلاقية، السرقة، المسكر، النفس (القتل والإيذاء الجسدي) والجرائم المتنوعة. وذلك وفقاً لبيانات الكتاب الإحصائي السابع والعشرين الصادر عن وزارة الداخلية في المملكة العربية السعودية.

وبالمقارنة بين جدول (1) وجدول (5) نجد أن هناك علاقة بين ارتفاع نسبة البطالة والجريمة في بعض المناطق الإدارية. وتبرز هذه العلاقة بشكل واضح في المناطق التالية: (جازان، حائل، المدينة المنورة، الحدود الشمالية والجوف).

كما تجدر الإشارة هنا إلى أن مستوى التأهيل العلمي لهذه المناطق منخفض

جداً، وذلك بالنسبة للقوى العاملة والمتعطلين معاً، حيث يتضح من الجدولين (2 و 3) أن النسبة الكبيرة لهذه الفئة تقع في مستوى ما دون الثانوية العامة (أمي، يقرأ ويكتب، حملة الشهادة الابتدائية، الشهادة المتوسطة).

جدول (5)
نسبة الجريمة إلى السكان في المنطقة

المنطقة	مجموع السكان	مجموع الجرائم	%
الرياض	2613915	17220	0.66
مكة المكرمة	2781075	22854	0.82
جازان	733968	2007	0.27
المنطقة الشرقية	1902108	5018	0.26
عسير	1150089	2621	0.23
القصيم	610566	2286	0.37
حائل	346177	1106	0.32
المدينة المنورة	837695	3404	0.41
الباحة	289946	286	0.10
الحدود الشمالية	178610	891	0.50
تبوك	401917	1393	0.35
نجران	240581	513	0.21
الجوف	223406	1123	0.50
المجموع	12310053	60722	0.49

نتائج معامل الارتباط وتحليل الانحدار:

وللكشف بشكل أكثر دقة عن علاقة حالة البطالة ببعض المتغيرات المرتبطة بالأمن الاجتماعي للمنطقة أجري معامل الارتباط لبيرسون، وذلك لتقييم درجة الارتباط بين حالة البطالة (المتغير المستقل) وعدد الجرائم، قضايا المخدرات والسجناء (المتغيرات التابعة) في المناطق الإدارية الثلاث عشرة، وذلك لطبيعة العلاقة النظرية بين هذه المتغيرات.

وتشير نتائج معامل الارتباط الموضحة في جدول (6)، إلى أن حالة التعطل ترتبط

بدرجة عالية بحالة الجرائم وقضايا المخدرات والسجناء في المنطقة، حيث ترتفع معدلات الجرائم والمخدرات والسجناء في المناطق التي ترتفع فيها حالة التعطل.

لذا تؤثر معدلات حالة البطالة في المناطق الإدارية على حالة الجرائم المرتكبة فيها، وهذه النتيجة تتسق مع الكثير من نتائج الدراسات السابقة، التي استعرضت ونوقشت في الإطار النظري لهذه الدراسة؛ فعلى سبيل المثال يؤكد اتجاه معادلات الارتباط لهذه الدراسة، ما أشار إليه: Siegel (1992: 197) من وجود علاقة اطرادية بين نسبة البطالة والجريمة، وبيانات مركز أبحاث الجريمة التي تشير إلى ارتفاع إسهام العاطلين عن العمل من السعوديين في حركة الجريمة في المملكة (سلطان الثقفي، 2000: 558)، وكذلك نتائج دراسة رشود الخريف (1419هـ: 359) عن الجريمة في المدن السعودية، التي تشير إلى أن 39% من مرتكبي الجرائم السعوديين هم من العاطلين عن العمل.

أما فيما يتعلق بقضايا المخدرات، فإن معامل بيرسون يشير إلى درجة عالية من الارتباط بين عدد القضايا وحالة البطالة في المنطقة، وهذه النتيجة تتسق مع ما أشار إليه محروس غبان، وآخرون (2002: 53) في دراستهم إلى أن استمرار حالة البطالة يدفع الفرد إلى إدمان المخدرات ومعاقرة الخمور. لهذا نجد أن 30% من مجموع المضبوطين بقضايا المخدرات لعام 1421هـ/ 2000م في المملكة العربية السعودية، هم من فئة العاطلين عن العمل (جريدة الوطن، 25/5/2002: 7).

وتجدر الإشارة إلى أن تعاطي المخدرات وإدمانها يرتبطان بحالة البطالة من خلال عملية التوازن والاستقرار النفسي، وذلك على اعتبار أن حالة البطالة وعدم العمل تفقد الفرد أهم وظائف التوازن والاستقرار النفسي التالية: 1 - تنظيم وجدولة الوقت، 2 - اللقاء والاتصال الاجتماعي، 3 - المشاركة في تحقيق أهداف أو مقاصد عامة، 4 - تحقيق الذات - المكانة والهوية، 5 - أداء وممارسة أنشطة معتادة.

لذا تحدث حالة البطالة خللاً في عملية التكيف النفسي - الاجتماعي للفرد مع مجتمعه، الأمر الذي يؤصل الشعور الدائم بالفشل والإخفاق مما يدفع إلى العزلة وعدم الانتماء، وبهذا يصبح الفرد عرضة للإصابة بحالة الاكتئاب، التي تؤدي بالفرد إلى اللجوء لتعاطي المخدرات وسيلة للخروج أو الهروب من معاناة الواقع ومواجهته، علماً أن الاكتئاب يعد من أهم العوامل النفسية الدافعة إلى الإدمان، وذلك لما يلازم حالة الاكتئاب النفسي من توتر وإحساس بالعجز عن مواجهة الضغوط الخارجية (حمد المرزوقي وآخرون، 1414هـ: 41).

جدول (6)
معاملات الارتباط لحالة التعطل

	المتغيرات التابعة	معامل الارتباط (بيرسون)*
		حالة البطالة في المنطقة
1	عدد الجرائم	0.88
2	قضايا المخدرات	0.76
3	السجناء	0.9

(*) جميع معدلات الارتباط، تعد دالة عند مستوى 0,01.

ويتضح من جدول (7) أن نتائج تحليل الانحدار تشير إلى أن حالة البطالة تؤثر طردياً في قضايا المخدرات، ويبرز تأثير حالة البطالة على قضايا المخدرات في مناطق المملكة من خلال الحالة التعليمية للمتعطلين عن العمل، بحيث كلما انخفض المستوى التعليمي للعاطلين عن العمل ارتفع عدد قضايا المخدرات في المنطقة. وتجدر الإشارة إلى أن نتائج تحليل الانحدار دعمت القدرة التفسيرية لنموذج واحد فقط، اشتمل على تضمين نموذج الانحدار المتغير المستقل المتعلق بحالة العاطلين عن العمل لمن هم دون الشهادة الثانوية، واستبعدت المتغيرات المتعلقة بحالة العاطلين عن العمل للمستويات التعليمية الأخرى (حملة الشهادة الثانوية، دبلوم ما بعد الثانوية، الشهادة الجامعية، دبلوم عال أو ماجستير أو دكتوراه). إضافة إلى استبعاد مجتمع المتعطلين كله، وذلك لعدم معنويته.

جدول (7)
نتائج تحليل الانحدار للمتغيرات المؤثرة
في قضايا المخدرات في المناطق الإدارية

المتغير التابع: قضايا المخدرات في المنطقة		
المتغير	معامل الانحدار	اختبار – ت
الثابت	−126	0.42
العاطلون عن العمل لمن دون الثانوية	0.78	4.2
.61 = R2		د. ج. = 11,1

كما يتضح من جدول (7) لعملية الانحدار أن قيم R2 للنموذج المدرج أو المختار تبلغ (061,). وتدل هذه القيمة على أن 61% من القدرة التفسيرية للنموذج تشرح تأثير حالة البطالة في المنطقة على قضايا المخدرات (المتغير التابع)، من خلال حجم العاطلين عن العمل لمن مستوياتهم التعليمية دون الثانوية العامة (أمي، يقرأ ويكتب، حملة الشهادة الابتدائية، الشهادة المتوسطة) من مجموع العاطلين.

وبالنظر إلى جدول (2) نجد أن نسب مستويات التعليم لمن هم دون الثانوية العامة للعاطلين عن العمل ترتفع في مناطق الأطراف، كما أن نتيجة الانحدار تشير إلى أن حالة البطالة لمن مستوياتهم التعليمية دون الثانوية من العاطلين تؤثر تأثيراً طردياً في عدد قضايا المخدرات في المنطقة. لذا قد توضح هذه النتائج أسباب ارتفاع معدلات جرائم المخدرات في مناطق الأطراف، كما تفسر ملاحظة لنتيجة دراسة سابقة عن الجريمة في المدن السعودية تشير إلى أن «معدلات جرائم المخدرات ليست عالية في المدن الكبرى، وبخاصة عند مقارنتها بالمدن الأصغر حجماً» (رشود الخريف، 1419هـ: 206).

وبهذا نجد أن نتائج الدراسة المتعلقة بتحليل العلاقة بين المتغيرات الرئيسة: البطالة، الجريمة والمخدرات من حيث الارتباط والتأثير، تدعم ما توصلت إليه دراسة Cook & Zarkin (1985) حول دورة العمل (الفترة التي يقضيها الفرد للحصول على عمل من عدمه) والجريمة، وذلك بالربط بين انعدام أو تقلص دورة العمل والجريمة من خلال استخدام أو تعاطي المواد والوسائل المساعدة على اقتراف الجريمة مثل (المخدرات والكحول)، إذ يؤدي عدم العمل (البطالة) إلى اللجوء للمخدرات أو الكحول، التي بدورها تؤدي بالفرد إلى اقتراف الجريمة.

وتجدر الإشارة إلى أن التأثير السلبي للبطالة لا يقتصر على الجانب الأمني المرتبط بارتفاع نسبة الجريمة وتعاطي المخدرات وترويجها فقط، بل إن التأثير يمتد ليشمل المواطن السعودي باعتباره ثروة أساسية وقوة عمل معطلة عن الإسهام في بناء المجتمع. إضافة إلى احتمالية الإصابة بالأمراض الجسمية والنفسية، التي أشير إليها في الجزء الخاص بالإطار النظري.

إن الإصابة بالأمراض النفسية والجسمية المصاحبة لحالة التعطل في الغالب، تحد وتشل قدرات الفرد واستعداداته، كما تلحق أعباء كثيرة بأسرته وذويه، إضافة إلى أن الدولة تقع عليها مسؤولية الأعباء المالية الباهظة التي تتطلبها عملية العلاج والاستشفاء للمصابين بالأمراض النفسية والجسمية من العاطلين.

الخلاصة والتوصيات:

نظراً لأهمية تأثير حالة التعطل في البناء الاجتماعي للمجتمع، ركزت هذه الدراسة على تحليل مفهوم البطالة وحالة التعطل ضمن إطار البناء الاجتماعي، وذلك من خلال إبراز أهم الآثار السلبية المترتبة على انتشار البطالة وازدياد نسبتها في المجتمعات.

وبما أن البناء الاجتماعي يتضمن العديد من الجوانب المرتبطة أساساً بسلامة المجتمع وتكامله، ومن أهمها: جانب الأمن وجانب حالة الصحة العامة في المجتمع. لهذا تناولت الدراسة هذين الجانبين من حيث علاقتهما وتأثرهما بالجريمة؛ إذ ركز في الإطار النظري على تحليل ومراجعة الدراسات والبحوث السابقة، التي تناولت علاقة البطالة بجانب الأمن ضمن متغير الجريمة ومتغير قضايا المخدرات، وفيما يتعلق بعلاقة البطالة بجانب الصحة العامة فقد نظر إليه من خلال متغير الصحة الجسمية، ومتغير الصحة النفسية.

أما الجانب الخاص بالتحليل فقد اعتمد على البيانات الإحصائية الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة؛ إذ وظفت هذه البيانات في تحديد حجم البطالة ونسبتها في المملكة العربية السعودية وعلاقة المستويات التعليمية للقوى العاملة بحالة البطالة مستقبلاً، إضافة إلى تحليل الآثار الأمنية والاجتماعية المترتبة على ارتفاع نسب البطالة في المملكة.

وقد دلت نتائج التحليل على وجود العديد من التقديرات المتباينة لنسبة البطالة. حيث تشير جميع التقديرات - التي حُصل عليها - والمعلنة من قبل المؤسسات العامة أو الخاصة ذات الاهتمام بالقوى العاملة أو المنشورة من خلال دراسات فردية إلى نسب مغايرة تماماً للنسبة المعلنة رسمياً للبطالة في المملكة العربية السعودية، الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة المعنية رسمياً بإحصاء السكان وتقديرات القوى العاملة في المملكة.

ونظراً لهذا التفاوت والتغاير الكبير بين هذه النسب يمكن الاستدلال على أن النسبة الرسمية المعلنة للبطالة غير دقيقة وقد لا تعكس واقع حجم البطالة وحقيقته في المملكة، مما سوف يكون له تأثير سلبي على أي قرارات إدارية عليا تتخذ مستقبلاً بشأن حالة البطالة والتعطل في المملكة.

وانسجاماً مع المنهج العلمي، سعت هذه الدراسة إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من تقديرات البطالة من مؤسسات ودراسات مختلفة، وأخذت بمتوسط هذه

التقديرات. ووفقاً لهذه الطريقة بلغ تقدير نسبة البطالة في المملكة (18,25%)، ويعد هذا الرقم عالياً جداً مقارنة بالنسب الدولية.

وأشارت نتائج التحليل إلى أن نسب البطالة تزداد بشكل ملحوظ في مناطق الأطراف أكثر من مناطق المركز، وكذلك أكدت نتائج الانحدار أن الحالة التعليمية للقوى العاملة تعد المتغير الأساسي الذي يسهم بشكل كبير في تفسير حالة البطالة في مناطق المملكة؛ إذ يشير نموذج الانحدار إلى أنه كلما انخفض مستوى التعليم للقوى العاملة زادت حالة البطالة بينها، مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة في المنطقة.

وتجدر الإشارة إلى أن النتائج الإحصائية المتعلقة بالمستوى التعليمي للقوى العاملة (مشتغلون + متعطلون) تشير إلى ضعف مستوى التأهيل العلمي وتدنيه، مما يزيد من احتمالية ارتفاع مستوى البطالة في المملكة مستقبلاً بنسب عالية جداً، أكثر مما هي عليه الآن.

كما أشارت نتائج التحليل إلى وجود علاقة اطرادية بين ارتفاع نسبة البطالة وحدوث الجريمة في بعض المناطق الإدارية. ويبرز هذا الاطراد بشكل واضح في المناطق التالية: (جازان، حائل، المدينة المنورة، الحدود الشمالية والجوف).

واتساقاً مع النتائج السابقة تشير نتائج تحليل الانحدار إلى أن حالة البطالة تؤثر طردياً في قضايا المخدرات، ويتبلور هذا التأثير من خلال الحالة التعليمية للمتعطلين عن العمل، بحيث كلما انخفض المستوى التعليمي للعاطلين عن العمل ارتفع عدد قضايا المخدرات في المنطقة.

ووفقاً لمراجعة الإطار النظري ونتائج تحليل الدراسة فإن أهم التوصيات تتلخص فيما يلي:

1 – نظراً لاختلاف التركيبة الحالية للسكان في المملكة العربية السعودية من حيث العدد، النوع، الجنسية، والتوزيع في المناطق.. إلخ. فإن الواقع يتطلب أن تقوم الجهات المختصة بالعمل على إجراء دراسة مسحية شاملة للسكان في المملكة، وذلك لما تقتضيه الظروف والدوافع الراهنة سواء ما يتعلق منها بالجانب الأمني، الاقتصادي، الاجتماعي والعلمي.

2 – العمل على وضع قاعدة معلومات حديثة للقوى العاملة تشتمل على التصنيفات والتفريعات الأساسية، وذلك نظراً لأهميتها في تسهيل عملية البحث العلمي، ولدعم دقة نتائجه في تمثيل الواقع ووصفه وتقييمه.

3 – تنظيم عملية استقدام العمالة الأجنبية وتقنينها، بحيث تقتصر صلاحيتها حصراً على الأجهزة المختصة فقط، وعدم تعدد الجهات والمصادر التي تقوم بذلك.

4 – ترشيد عملية استقدام العمالة الأجنبية وذلك من خلال حصرها في مهن محددة.

5 – دعم عملية التدريب المستمر، وبخاصة التدريب التأهيلي والاستثمار فيه.

6 – دعم عملية التعليم المستمر للقوى العاملة، وبخاصة لمن هم دون الشهادة الثانوية.

7 – نظراً لارتفاع نسبة تمثيل المرأة في التركيبة السكانية، ومحدودية خيارات العمل المتاحة لها في الوقت الراهن، يتعين إتاحة الفرصة أمامها بشكل أكبر للإسهام في قوة العمل، وذلك من خلال توسيع مجالات نطاق عمل المرأة وتنويعها وعدم حصرها في مهن محددة.

8 – العمل على تطبيق نظام الحد الأدنى للأجور، وذلك لدفع مؤسسات القطاع الخاص لتوظيف القوى العاملة السعودية.

المصادر:

البنك السعودي البريطاني (2002). **النشرة الاقتصادية السعودية.** 7 (25) الرياض.

جريدة الوطن (2002). العدد (603)، السبت 13 ربيع الأول 1423هـ الموافق 25 مايو 2002: 7.

جيرمي ريفكن (2000). **نهاية عهد الوظيفة وانحسار قوة العمل العالمية وبزوغ حقبة ما بعد السوق.** أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

حمد المرزوقي، عبدالرحيم الغامدي، عبدالعاطي الصياد وشرف الدين الملك (1414). **إدمان المخدرات في أوساط الشباب: سلسلة دراسات اجتماعية مقارنة.** القاهرة: المجلس الدولي لشؤون الكحول والإدمان.

رشود محمد الخريف (1419). **الجريمة في المدن السعودية. دراسة في جغرافية الجريمة**، الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة، وزارة الداخلية.

رشود محمد الخريف (2000). **القوى العاملة في المملكة العربية السعودية أبعادها المكانية وسماتها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية.** الرياض: جامعة الملك سعود.

سلطان أحمد الثقفي (2000). الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والأمنية لزيادة العمالة الوافدة ونقص توظيف القوى الوطنية في القطاع الأهلي. **مجلة الإدارة العامة،** 40 (3): 535–573. الرياض: معهد الإدارة.

شرف الدين الملك (1993). **ظاهرة السرقات: أبعادها وخصائصها**. الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة، وزارة الداخلية.

عبدالله عبدالعزيز السعيد (1996). **الوضع الاجتماعي والاقتصادي لأسر نزلاء السجون: دراسة ميدانية عن أسر نزلاء السجون في مدينة الرياض**. الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة، وزارة الداخلية.

عبدالله الوليعي (1413). **السرقة في مدينة الرياض: دراسة تحليلية وميدانية في جغرافية الجريمة**. الرياض: مركز أبحاث مكافحة الجريمة، وزارة الداخلية.

محروس غبان، عبدالعزيز الحازمي، حمود المحمدي، مطر الأحمدي، بندر شيط ومحمد يوسف كاتب (2002). **البطالة: الأسباب وطرق المعالجة**. المدينة المنورة: إمارة المدينة المنورة.

محمد عبدالله البكر (1422هـ). تفعيل دور مؤسسات الضبط الاجتماعي في ظل المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية المعاصرة. **المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب**، 16 (32): 247–280. الرياض: اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية.

محمد علي محمد (1982). **مقدمة في البحث الاجتماعي**. بيروت: دار النهضة العربية.

مصطفى العوجي (1987). **دروس في العلم الجنائي**. بيروت: مؤسسة نوفل، جـ1.

مصلحة الإحصاءات العامة (1413هـ/ 1992م). **النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن**. الرياض: مطابع مصلحة الإحصاءات العامة.

مصلحة الإحصاءات العامة (1420هـ/ 1999م). **نشرة القوى العاملة**. الرياض: مطابع مصلحة الإحصاءات العامة.

وزارة الداخلية (1420هـ/ 1999م). **الكتاب الإحصائي السادس والعشرون**. الرياض: مطبعة وزارة الداخلية.

Argyle, M. (1989). *The social psychology of work*. London: Penguin Books.

Baron, S. & Hartnagel, T. (1997). Attributions, affect, and crime: Street youths reactions to unemployment. *Criminology,* 35 (3): 409-434.

Baron, S. (2001). Street youth labour market experiences and crime. *The Canadian Review of Sociology and Anthropology*, 38 (2): 189-215.

Clark, A. & Oswald, A. (1994). Unhapiness and unemployment. *Economic Journal,* 104: 648-659.

Clark, A., Georgellis, Y. & Sanfey, P. (2001). Scarring: The psychological impact of past unemployment. *Economica,* 67: 221-241.

Cook, P. & Zarkin, G. (1985). Crime and the business cycle. *Journal of Legal Studies,* 14: 115-128.

Elliott, C. Ellingworth, D. (1996). The relationship between unemployment and crime: A cross-sectionals analysis employing the British Crime Survey 1992. *International Journal of Manapower,* 17 (6/7): 81-88.

Feather, N. & Davenport, P. (1983). Unemployment and depressive affect: A motivational and attributional analysis. *Journal of Personality and Social Psychology,* 41: 422-36.

Goldsmith, A., Veum, J. & Darity, W. (1996). The impact of labor force on selfesteem and its component parts, anxiety, alienation and depression. *Journal of Economic Psychology,* 17: 183-200.

Gould, E., Weinberg, B. & Mustard, D. (2002). Crime rate and local labor market opportunities in the United States: 1979-1997. *Review of Economics and Statistics,* 84: 45-61.

Hirschi, T. (1969). *Causes of delinquency.* Berkeley: Univetrsity of California Press.

Hoffman, W., Broman, C. & Hamilton, V. (1988). Impacts of plant closings: wave one of a study on autoworkers and their families: Paper Presented at American Sociological Association, Atlanta, GA, August 25.

Jahoda, M., Lazarsfeld, P. & Zeisel, H. (1933). *Marienthal: The sociography of an unemployed community.* London: Tavistock.

Licht, M. (1996). Multiple Regression and Correlation. In L. Grimm and P. Yarnold (Eds.), *Reading and understanding multivariate statistics.* Washington, DC: American Psychological Association. pp: 19-64.

Merton, R. (1968). *Social theory and social structure.* New York: The Free Press.

Nordenmark, M. & Strandh, M. (1999). Toward a sociological understanding of mental well-being among the unemployed: The role of economic and psychological factors. *Sociology,* 33, (3): 577-597.

Oswald, A. (1997). Happiness and economic performance, *Economic Journal,* 107: 1815-31.

Raphael, R. & Winter-Ebmer, R. (2001). Identifying the effect of unemployment on crime, *Journal of Law and Economics,* XLIV: 259-283.

Sampson, R. & Laub, J. (1993). *Crime in the making: Pathways and turning points through life.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

Samba Chief Economist (2002). Saudi Arabia's employment profile, 8, October. Riyadh: Saudi American Bank.

Siegel, L. (1992). *Criminology.* New York: West Publishing Company.

Tiggemann, M. & Winefiedl, A. (1984). The effects of unemployment on the mood, self-esteem, locus of control, and depressive affect of school Leavers. *Journal of Occupational Psychology,* 57 (1): 33-42.

Vuori, J. & Vesalainen, J. (1999). Labour market interventions as predictors of re-employment, Job seeking activity and psychological distress among the unemployed. *Journal of Occupational and Organizational Psychology,* 72, (4): 523-538.

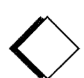
Waters, L. & Moore, K. (2001). Coping with economic deprivation during unemployment. *Journal of Economic Psychology,* 22 (4): 461-482.

Waters, L. & Moore, K. (2002). Reducing latent deprivation during unemployment: The role of meaningful leisure activity. *Journal of Occupational and Organizational Psychology,* 1 (75): 15-32.

Winkelmann & Winkelmann, (1998). Why are the unemployed so unhappy? Evidence from panel data. *Economica,* 65: 1-15.

قدم في: يونيو 2003.

أجيز في: يناير 2004.



ارتفاع معدلات الخصوبة وتأثيره في عملية التنمية مع تحليل لأوضاع المرأة العربية

كلثم علي الغانم*

ملخص: أصبحت العلاقة بين الأبنية الاجتماعية والأبنية السكانية، أحد المؤشرات التي تقاس بوساطتها عمليات التغير الاجتماعي والاقتصادي، بل إنها تعد وسيلة لقياس مستويات التنمية. ويتناول هذا البحث ظاهرة الخصوبة لدى المرأة بوصفها أحد العوامل المؤثرة في الأبنية السكانية، ولها علاقة مباشرة بالتغير الذي يصيب مكانتها والأدوار التي تؤديها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية وعلاقة ذلك بالتنمية. هذا إلى جانب العوامل التي تؤثر في معدلاتها والنتائج المترتبة عليها سواء على المرأة أو البناء السكاني أو الأوضاع العامة للمجتمع؛ فقد كشفت الدراسة عن اختلاف مستويات الخصوبة والآثار المترتبة عليها بين المجتمعات وعلاقة ذلك باختلاف المستويات الاقتصادية ومعدلات التغير الاجتماعي وأوضاع المرأة. والمرأة في الدول النامية بشكل عام والمرأة في الدول العربية بشكل خاص، ترتفع لديها معدلات الخصوبة، وذلك لأسباب اجتماعية وثقافية واقتصادية أيضاً، وتواجه تلك الدول مشكلات نوعية نتيجة ذلك، من بينها ارتفاع معدلات النمو السكاني الذي بدوره يقلل من الآثار الإيجابية لأي نمو أو تنمية اقتصادية. إن الدول العربية تواجه الظاهرة نفسها بغض النظر عن الفروقات التنموية، حيث تتقارب المعدلات بين الدول النفطية الغنية، وتلك التي تواجه انخفاضاً في مستوى الدخل، إلا أن النتائج تختلف بين الجانبين؛ فنمو الدخل القومي وارتفاع مستوى المعيشة في الأولى يقلل من الآثار السلبية لهذه الظاهرة، في حين تزداد الأمور سوءاً بالنسبة للدول التي تعاني انخفاضاً في المستوى الاقتصادي.

* أستاذ علم الاجتماع المساعد، قسم الاجتماع - جامعة قطر.

المصطلحات الأساسية: معدل الخصوبة، النمو السكاني، الصحة الإنجابية، معدل الوفيات النفاسية، الولادات بدون إشراف طبي أو في المنازل، المكانة الاجتماعية للمرأة، العوامل الاجتماعية الثقافية.

أولاً - المقدمة:

مع تحسن مستويات المعيشة، زادت حصة السكان من الغذاء، وانعكس ذلك على صحة الإنسان، هذا إلى جانب تطور الرعاية الطبية، بعد تلاحق الاكتشافات العلمية، مثل الأمصال والتحصينات والمضادات الحيوية، التي بفضلها تم القضاء على الكثير من الأمراض المعدية، التي كانت السبب الرئيس للوفيات بين السكان؛ فازداد متوسط عمر الإنسان، وانخفضت نسبة الوفيات، في الوقت الذي ظلت فيه مستويات الخصوبة عالية، فارتفعت معدلات النمو السكاني، وتزايد معدل الهجرة من المناطق الريفية إلى المدن، ونشأ ما يعرف بظاهرة النمو الحضري، واكتظاظ المدن.

ولقد أسهمت تلك العوامل في تغير الأبنية السكانية، فإذا كان تحسن مستويات المعيشة، وتطور الرعاية الطبية، قد ساعدا على زيادة حجم السكان من خلال انخفاض الوفيات وطول بقاء الإنسان أو ارتفاع متوسط العمر (عدد السنوات التي يعيشها الإنسان)، فإن بقاء مستويات الخصوبة عالية قد أدى إلى تغير الهياكل العمرية للسكان، حيث ارتفع عدد صغار السن أو الأطفال في المجتمعات، كذلك ارتفع عدد المسنين بعد تحسن الأوضاع الصحية. أما الهجرة والتحضر فقد ساعدا على إعادة توزيع السكان جغرافياً؛ فبعد أن كانت النسبة الكبرى من السكان تعيش في المناطق الريفية، يشير الاتجاه الحالي للنمو الحضري إلى أن أغلب السكان يعيشون في المدن والمناطق الحضرية، ونتج من ذلك تنوع في الظواهر السكانية واختلاف في الهياكل العمرية والنوعية بين المناطق الريفية والحضرية.

هذا، وعلى الرغم من أن الخصوبة والوفيات والهجرة والنمو الحضري، عوامل يمكن قياسها كمياً، وكذلك رصد تأثيراتها في البنية السكانية، بعد تطور أساليب القياس والتحليل السكاني، فإن تلك الظواهر تتأثر في الحقيقة، بطبيعة التنظيمات الاجتماعية وتركيبها، وبالتغيرات التي تطرأ عليها، وبخاصة أن معظم المجتمعات الآن تواجه عمليات تغير اجتماعي واسعة النطاق.

وما دام السكان أعضاء في تلك التنظيمات، مثل: الأسرة، والطبقة، ومؤسسات العمل، وهي التنظيمات الاجتماعية الأساسية، فهم يتأثرون بطريقة أو بأخرى

بطبيعة تلك التنظيمات وبالأدوار الاجتماعية التي تمارسها، فهم يتفاعلون بشكل مباشر مع كل التغيرات التي تطرأ عليها، إما بوصفهم فاعلين (أي يمارسون عملية التغيير) أو متلقين ومكتسبين لخصائص التغير.

وتؤثر الظروف والعوامل السابقة في الأبنية السكانية، والظواهر المرتبطة بها، ولعل أهمها الخصائص الاجتماعية للسكان، مثل: معدلات الإنجاب، والزواج، والطلاق، والمستوى التعليمي، ونوع المهنة، والطبقة، والديانة.. إلخ. وهي مجموع الخصائص التي تتغير بتغير ظروف السكان الاقتصادية، وبتغير بنية التنظيمات الاجتماعية.

كما أن حجم التحولات في التنظيمات الاجتماعية، يختلف من مجتمع إلى آخر، نتيجة الاختلاف في مستويات التقدم الاقتصادي والاجتماعي التي يحققها كل مجتمع، ويرتبط أيضاً بنسب توزيع الخدمات ودرجة الإنصاف فيها بين السكان والمناطق والأقاليم المختلفة، وكذلك بين الطبقات والشرائح الاجتماعية، التي تؤثر في مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي، وفي مستوى الرعاية الاجتماعية والطبية ومستوى التعليم، وآثار ذلك في نوع المهن التي يلتحق بها السكان، وعلى نمط معيشتهم؛ فإذا علمنا ذلك فلنا أن نتوقع اختلاف اتجاهات الأفراد وأنماط سلوكهم نحو القضايا الاجتماعية (التي سبق ذكرها). وهو الأمر الذي يفسر الاختلاف، مثلاً، في معدل المواليد ومستويات الخصوبة، والوفيات، بين الأقاليم والطبقات الاجتماعية، وكذلك بين الدول.

ثانياً - إشكالية الدراسة:

إن معدلات النمو السكاني أو معدلات التكاثر، ومستويات الخصوبة، والوفيات، والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للسكان، مثل: الحالة التعليمية، والحالة الزواجية، ودرجة إسهام السكان في النشاط الاقتصادي، وحجم قوة العمل، والتركيب المهني والمهاري للسكان.. إلخ، من الخصائص السكانية، أصبحت الآن أحد المؤشرات التي تقاس بوساطتها عملية التغير الاجتماعي والاقتصادي، بل إنها تعد وسيلة لقياس مستويات التنمية؛ فالعلاقة الآن بين الأبنية الاجتماعية والأبنية السكانية، أضحت جلية وموضع اعتبار من قبل الدارسين والمهتمين بقضايا السكان والتغيرات الديموغرافية، وكذلك من قبل الحكومات بسبب آثارها على سياسات التنمية وبرامجها، وسوف نتناول في هذه الدراسة موضوع الخصوبة بوصفها أحد

العوامل المؤثرة في الأبنية السكانية وعلاقتها بعملية التغير الاجتماعي، وبخاصة التغير الذي أصاب مكانة المرأة والأدوار التي تؤديها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، وعلاقة ذلك بعملية التنمية.

ثالثاً – أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة المتبادلة بين ارتفاع معدلات الخصوبة في المجتمعات ومستوى التنمية الاجتماعية الاقتصادية، وكيف يمكن أن يؤدي ارتفاع الخصوبة إلى انخفاض درجة استفادة المجتمع من برامج التنمية. وكذلك الكشف عن العلاقة الارتباطية بين مستويات التنمية البشرية ومستويات الخصوبة، والدور الذي يمكن أن تؤديه التنمية البشرية في التقليل من الآثار السلبية لارتفاع الخصوبة سواء في المجتمعات الكثيفة السكان التي تعد الخصوبة وارتفاع معدلاتها إحدى أهم مشكلاتها السكانية، ولها انعكاساتها الاقتصادية والاجتماعية المباشرة، وكذلك المجتمعات قليلة السكان، التي لا تشهد مشكلة في الزيادة السكانية ولكن ارتفاع الخصوبة يعد أحد العوامل الأساسية التي تكشف عن أوضاع المرأة الصحية والاجتماعية، وأدوارها الاقتصادية، كما أنها تكشف عن مستويات التنمية البشرية ومستوى نوعية الحياة، التي يؤمنها المجتمع للمرأة والأسرة عامة، وبخاصة في المجتمعات العربية التي تشهد مستويات عالية من الخصوبة وارتفاعاً في معدلات الزيادة السكانية بالصورة التي تؤثر في برامج التنمية وتقلل من قدرة تلك المجتمعات على تحقيق التقدم المنشود الذي تسعى إليه من خلال برامج التنمية البشرية وبرامج التنمية الاقتصادية.

رابعاً – المنهج:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية، التي توصف فيها خصائص الظاهرة وتحدد طبيعتها والعلاقات التي تربطها بالظواهر الأخرى، كالظواهر الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ من أجل تحقيق أهداف البحث في الكشف عن العلاقة بين الخصوبة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

خامساً – مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على مصدر أساسي للبيانات هو تقرير التنمية البشرية الذي يصدره البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وعلى مجموعة دراسات سكانية واجتماعية أصدرتها الأسكوا، وكذلك بعض الدراسات الأخرى المرتبطة بالسكان والتنمية.

سادساً - عرض الموضوع:

يحتاج تحليل العلاقة بين ظاهرة ارتفاع الخصوبة وتأثيرها على مستوى التنمية في المجتمع إلى تقسيم الموضوع كالتالي: رصد العوامل المؤثرة في ارتفاع الخصوبة والتغيرات التي تطرأ عليها، وعوامل التحديث، كالتعليم، والدور الذي تؤديها في تغير الاتجاهات الإنجابية مع تحليل خاص لأوضاع المرأة العربية.

1 - الخصوبة والتغير الاجتماعي والاقتصادي:

تعرف خصوبة المجتمع السكاني بأنها مستوى الإنجاب الفعلي لأي مجموعة سكانية، وهي تختلف من مجتمع إلى آخر باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولقد اتضحت العلاقة بين التغير السكاني والتغير الاجتماعي من خلال التطورات التي مست البنية العائلية واتجاهات التوالد أو الخصوبة.

فحتى القرن التاسع عشر ظلت البنية العائلية دون تغيير يذكر، سواء من حيث الحجم، وعدد أفراد الأسرة الذي كان كبيراً، نتيجة ارتفاع خصوبة المرأة، أو من حيث الأدوار، عندما كانت الأدوار والمسؤوليات تتوزع بحسب النوع أو الجنس (ذكور وإناث)؛ فقد كان من الملامح التي تميز الأسرة الاتجاه نحو تكرار الإنجاب، الذي كانت له مسوغاته، في ضوء ارتفاع معدلات الوفيات بين الأطفال في أثناء الولادة، ووفيات الرضع، وذلك بسبب انخفاض مستوى الرعاية الطبية والتغذية، ونسق القيم الذي كان لا يزال مرتبطاً بالشكل التقليدي للأسرة.

كما أدت الحاجة إلى أيد عاملة، إلى زيادة الطلب على إنجاب الأطفال؛ فكلما كان حجم الأسرة كبيراً، كان ذلك مدعاة لدعم موقف الأسرة الاقتصادي، في ظل النمط الإنتاجي الشائع قبل ظهور الصناعة وانتشارها، ألا وهو الزراعة التي تحتاج أنشطتها في ضوء انخفاض المستوى التكنولوجي المستخدم آنذاك، إلى أيد عاملة كثيفة، هذا إلى جانب أن الصناعة كانت في أولى مراحل تطورها، وتعتمد على نمط التشغيل الكثيف، وهذا النمط لا يزال موجوداً في الدول النامية.

وترتبط عملية الإنجاب بالمرأة خصوصاً، وبالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي تعيشها، ولذلك فإن مستويات الخصوبة في المجتمع، ترتبط وتتأثر بشكل مباشر بأوضاع المرأة الاجتماعية وحالتها الصحية والبيولوجية والتغذية. وأي تغيير يطرأ على أوضاعها تلك يؤثر في خصوبتها، ومن ثم في طبيعة البنية السكانية واتجاهات تغيرها؛ فمن المعروف أن مستوى الخصوبة الكلي يؤثر في

التركيب العمري للسكان، ومعدل الزيادة السكانية ومعدل الإعالة في المجتمع، ومستوى الإحلال، وحجم الموارد البشرية وقوى العمل.

وما دامت المرأة جزءاً من المجتمع فإن أوضاعها العامة تتأثر بأوضاع المجتمع الاقتصادية والاجتماعية، ومستوى التطور الذي قطعه؛ فمثلاً كانت المرأة في الغرب، قبل الحداثة أو قبل الصناعة واتساع نطاق فوائدها لتعم الجزء الأكبر من السكان، تواجه خطر الوفاة مبكراً مثلها مثل باقي أفراد المجتمع، بسبب نقص الرعاية الطبية، وانخفاض مستويات المعيشة، وذلك عندما كان متوسط عمر الإنسان 40 سنة، ونتيجة لذلك كان لا بد لعملية الإنجاب أن تبدأ مبكرة، لكي تنجب المرأة أكبر عدد ممكن من الأطفال في فترة زمنية قصيرة، وهذا هو حال المرأة في الدول النامية وفي أقلها نمواً (أو المتخلفة) الآن، التي ينخفض فيها متوسط عمر الإنسان، وتتزوج فيها المرأة في سن صغيرة، وتنجب عدداً كبيراً من الأطفال. انظر جدول (1) الذي يوضح اختلاف مستويات الخصوبة بين مجموعات الدول موزعة بحسب مستوياتها الاقتصادية وعلاقة ذلك بدرجة انتشار وسائل منع الحمل ومستويات الزيادة السكانية.

جدول (1)(*)

اختلاف مستويات الخصوبة بين مجموعات الدول

مجموعات الدول	معدل الخصوبة الإجمالي 1995م	معدل شيوع وسائل منع الحمل (%) 90–1995م	معدل الزيادة السكانية 1995–2015م
البلدان الصناعية	1,7	%70	0,2
جميع البلدان النامية	3,2	%56	1,5
أقل البلدان نمواً	5,3	%22	2,4

وقد تتضح العلاقة بين الخصوبة ومستوياتها بصورة أكبر عند ربطها بالتغيرات التي طرأت على أوضاع المرأة ومكانتها الاجتماعية، التي تراوح بين عوامل اقتصادية وبيولوجية، وعوامل اجتماعية كالتعليم والعمل والمشاركة السياسية. وفي الحقيقة لا يمكن عزل العوامل التي أثرت في أوضاع المرأة عن الأوضاع العامة للمجتمع ومستويات التنمية التي حققها.

(*) المصدر: الأمم المتحدة، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 1998، جدول (12) ص 156.

2 – الخصوبة والصحة الإنجابية عند المرأة:

تعتبر الحالة الفيزيولوجية والصحة الإنجابية من الأمور التي تؤثر في خصوبة المرأة؛ فمثلاً قد يؤدي انخفاض مستوى الرعاية الطبية وحالة التغذية للمرأة إلى سوء التغذية وحالات فقر الدم "الأنيميا" لدى الحوامل، وإلى ارتفاع معدلات الإجهاض. وهناك من المؤشرات والدراسات التي تظهر ارتفاع حالات الوفيات النفاسية ومضاعفات الحمل في البلدان الفقيرة، وفي البلدان التي تعيش المرأة فيها ظروفاً معيشية قاسية، مثل المجتمعات البدوية (خليل طباره وآخرون، 1978)، وفي الفئات التي تمارس فيها المرأة أعمالاً صعبة مثل الزراعة وأعمال البناء والتشييد وممارسة الصيد والرعي[1].

وأظهرت البيانات فروقاً بين نساء الريف والحضر في دولة كاليمن، في معدلات الزواج ومستويات الخصوبة، حيث لوحظ انخفاض نسبة المتزوجات في المناطق الحضرية باليمن خلال الفترة من 1979–1991م (في كل الفئة العمرية من 15–49 عاماً)، كما أن خصوبتهن قد انخفضت، وأرجعت الدراسة السبب الرئيس لهذا الانخفاض إلى ازدياد استخدام وسائل منع الحمل عند الحضريات، وأن الزيادة في الخصوبة عند الريفيات مردها محدودية استخدامهن لهذه الوسائل، كذلك أرجعت الدراسة الفروق في مستويات الخصوبة إلى عامل تأخر سن الزواج في المناطق الحضرية، وهو ما كشفت عنه الدراسة (أدوارد جونفسترا، 1996م). أي أن هناك عوامل اجتماعية إلى جانب العوامل الطبية، فإذا كانت وسائل منع الحمل تمثل عائقاً طبياً يؤثر في الخصوبة، فإن تأخر سن الزواج ناتج من تغير في مفاهيم الزواج في أكثر المناطق الحضرية قابلية لتبني مفاهيم جديدة حتى بالنسبة للقضايا الاجتماعية الثابتة.

وعلى أية حال فإن الحالة الصحية للمرأة وصحتها الإنجابية ترتبط بأوضاعها المعيشية، وبالحالة الاقتصادية العامة للمجتمع؛ فكلما تقدمت الحالة الاقتصادية وارتفعت المعيشة في المجتمع كان لذلك تأثير إيجابي في صحة المرأة الإنجابية،

---

(1) أظهرت دراسة مسحية أجريت على فئة من البدو الرحل، أن فارق الخصوبة بين الجزء الذي استوطن منهم في مجتمع زراعي، والجزء الذي استمر بالتنقل كان كبيراً؛ إذ إن النساء في الفئة المستقرة يحملن ضعفي ما تحمله أولئك اللاتي ما زلن في المجتمع البدوي. وأظهرت الدراسة أن العوامل الطبية والفيزيولوجية هي العامل الأكثر أهمية، حيث فسر ارتفاع معدلات الإجهاض بين البدويات بسبب القساوة البالغة في نمط معيشتهن.

وفي عدد الولادات الحية، وكذلك في معدل الوفيات النفاسية؛ حيث تظهر المقارنة الدولية للمؤشرات المذكورة وجود فروق كبيرة بينها وفقاً لمستوى الدولة الاقتصادي، ويوضح جدول (2) هذه العلاقة.

جدول (2)
توزيع الدول وفقاً للمستويات الاقتصادية ومؤشرات الصحة الإنجابية عند المرأة(*)

مستويات الدول	الأطفال الرضع الذين ولدوا ناقصي الوزن (%) 1990 - 1994م	الولادات تحت إشراف موظفين صحيين (%) 1990-1996م	معدل الوفيات النفاسية (لكل 100,000 مولود حي) 1990م
البلدان الصناعية (الغنية)	7,0	99,0	30
البلدان النامية	18,0	58,0	488
أقل البلدان نمواً (الفقيرة)	22.0	29.0	1100

ويكشف جدول (2)، الذي قسمت فيه الدول إلى مستويات اقتصادية مختلفة، أن المرأة تواجه ظروفاً صحية أثناء حملها وولادتها، تختلف باختلاف المستوى الاقتصادي للمجتمع، فالدول الغنية تظهر انخفاضاً في عدد الأطفال الرضع الذين يولدون ناقصي الوزن، حيث لا تزيد نسبتهم على 7% من الولادات، في حين ترتفع إلى 22% في البلدان الفقيرة، كذلك نسبة الولادات التي تتم تحت إشراف طبي؛ ففي الوقت الذي تكون فيه 99% في الدول الغنية، نجدها تنخفض إلى 58% في الدول النامية، ثم إلى 29% فقط في الدول الفقيرة، يلاحظ أيضاً ارتفاع معدل الوفيات النفاسية في الدول النامية والفقيرة، الأمر الذي يشير إلى أن المرأة في تلك المجتمعات لا تجد الرعاية الطبية المناسبة، وجدول (3) يوضح الحالة الصحية للمرأة في أقل البلدان نمواً.

(*) انظر: الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1998م، جدول (12)، ص 156.

جدول (3)

الحالة الصحية للمرأة في أقل البلدان نمواً(*)

الدول	النساء الحوامل اللاتي تبلغ أعمارهن 15 – 49 سنة ويعانين الأنيميا (%) 1975 – 1991م	الولادات تحت إشراف موظفين صحيين (%) 1990 – 1996م	معدل الوفيات النفاسية لكل 100,000 مولود حي (1990م)
نيجيريا	65,0	31,0	570
بنغلاديش	58,0	14,0	850
السنغال	53,0	46,0	1200
موزمبيق	58,0	25,0	1500
مالي	50,0	24,0	1200
النيجر	57,0	15,0	1200
سيراليون	45,0	25,0	1800
كوت دايفور	34,0	45,0	810
بوركينا فاسو	55,0	42,0	930
كينيا	40,0	45,0	650
توغو	47,0	54,0	640
بنين	46,0	45,0	990

كما يلاحظ من البيانات الواردة بالجدول (4) أن النساء الحوامل في تلك الدول يعانين فقر الدم "الأنيميا"، حيث تراوح نسبتهن بين 65% و40%. كما أن نسبة اللاتي يلدن تحت إشراف طبي تصل إلى 14% فقط في دولة كالسنغال، ولا تزيد على 46% في بعض الدول. هذا، وترتفع نتيجة ذلك معدلات الوفيات النفاسية.

وإذا ما قارنا هذه البيانات بأوضاع هذه الدول الاقتصادية فإنها تعتبر من الدول التي تواجه مشكلات اقتصادية حادة، وينخفض فيها الدخل القومي، وهذا ما

(*) انظر: تقرير التنمية البشرية لعام 1998م، جدول (12)، ص 156.

جدول (4)
توزيع الدول بحسب مستوى التنمية البشرية ومعدل الخصوبة ومعدل انتشار وسائل منع الحمل ومعدل الزيادة السكانية*

الدولة	معدل الخصوبة الإجمالي 1995م	نسبة شيوع وسائل منع الحمل (%) 1990–1995م	معدل الزيادة السكانية السنوية 1995–2015م
دول ذات تنمية بشرية عالية:			
1 – كندا	1,7	73,0	0,8
2 – فرنسا	1,7	77,0	0,2
3 – النرويج	1,9	76,0	0,3
4 – الولايات المتحدة	2,0	71,0	0,8
5 – فنلندا	1,8	80,0	0,2
6 – هولندا	1,6	78,0	0,2
7 – اليابان	1,5	59,0	(0)
8 – السويد	1,9	78,0	0,3
9 – بلجيكا	1,6	79,0	0,1
10 – النمسا	1,4	71,0	0,2
11 – المملكة المتحدة	1,8	82,0	0,1
12 – استراليا	1,9	76,0	1,0
دول ذات تنمية بشرية منخفضة:			
1 – الكاميرون	5,5	16,0	2,7
2 – غانا	5,5	20,0	2,7
3 – كينيا	5,1	33,0	2,4
4 – باكستان	5,3	18,0	2,5
5 – نيجيريا	6,9	6,0	2,9
6 – الكونغو	6,5	8,0	2,9
7 – موريتانيا	5,2	3,0	2,4
8 – السودان	4,8	8,0	2,1
9 – اليمن	7,6	7,0	3,5
10 – مدغشقر	5,9	17,0	3,0
11 – السنغال	5,8	13,0	2,6
12 – أوغندا	7,1	15,0	2,9

(*) المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 1998م، جدول (12) وجدول (41).

يفسر ضعف الحالة الصحية للمرأة فيها، حيث تنخفض مستويات الخدمات الطبية للسكان بصورة عامة، ومن بينهم المرأة. ومع ذلك فإن هذه الدول والدول النامية بشكل عام، ترتفع فيها مستويات الخصوبة، وإذا كانت الخصوبة تولد مشكلة أخرى للدول الفقيرة، وهي مشكلة الزيادة السكانية في مواجهة فقر الموارد الاقتصادية، فإن للخصوبة بعداً آخر وهو البعد الاجتماعي أو نمط الثقافة السائدة، التي تؤثر في أوضاع المرأة الاجتماعية إلى جانب الأوضاع الاقتصادية والصحية المذكورة.

إن المرأة في المجتمعات النامية تواجه ضغطاً اجتماعياً نحو عملية الإنجاب، التي تحتل قيمة اجتماعية واقتصادية عالية في منظومة القيم والثقافة العامة؛ فبسبب الأوضاع الاقتصادية (مجتمعات زراعية في الأغلب)، وانخفاض مستوى الوعي الاجتماعي نتيجة انتشار الأمية، أصبحت مكانة المرأة الاجتماعية لا تتأكد إلا من خلال دورها في عملية الإنجاب. لذلك نجد أن المرأة تنجب أكبر عدد من الأطفال تتيحه حالتها الصحية وقدراتها الإنجابية، ويقل اهتمامها باستخدام وسائل تنظيم الحمل التي تتيح للأم فرصة استعادة صحتها بعد الولادة، وتوفر لها الوقت لمراجعة نفسها واتخاذ القرار بالنسبة للحمل القادم، وتساعدها على الاهتمام بطفلها لفترة زمنية أطول ليحصل خلالها على كفايته من الرعاية الصحية والنفسية.

إلا أنه وفي ضوء انخفاض مستويات المعيشة، ومستوى الرعاية الطبية، هذا إلى جانب الظروف الاجتماعية التي تقلل من مكانة المرأة الاجتماعية، فإن خصوبة المرأة ترتفع، وبخاصة مع عدم الاهتمام باستخدام وسائل منع الحمل، لأسباب اقتصادية أو اجتماعية، ولذلك سنجد علاقة ارتباطية بين مستوى الدولة الاقتصادي وما أنجزته من تنمية بشرية، وبين مستوى الخصوبة ومعدل انتشار وسائل منع الحمل ومعدل الزيادة السكانية[2].

مؤشرات الخصوبة والصحة الإنجابية في الدول العربية:

تصنف معظم الدول العربية ضمن الدول الفقيرة أو التي تشهد تنمية بشرية متوسطة أو منخفضة، عدا الدول النفطية التي تشهد ارتفاعاً في مستويات المعيشة،

(2) صنفت الدول في التقارير الدولية إلى ثلاثة مستويات، متقدمة، نامية، وأقل نمواً، أما بالنسبة لتقارير التنمية البشرية فإن التصنيف يتم وفقاً لما أنجزته الدولة من تنمية بشرية (في مجالات الصحة والمعرفة ومستوى المعيشة) إلى ثلاثة مستويات أيضاً، دول ذات تنمية بشرية عالية، ومتوسطة، ومنخفضة.

كما أنها قطعت شوطاً لابأس به في مجال التنمية البشرية، حيث صنّفت دولة الإمارات والبحرين وقطر والكويت وليبيا، ضمن الدول ذات التنمية البشرية العالية، وإن احتلت المراتب المتأخرة في هذا المستوى، أما باقي الدول العربية فقد صنّفت، إما ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة مثل السعودية ولبنان وعمان والجزائر وتونس والأردن ومصر والمغرب والعراق، أو ضمن الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة مثل جزر القمر واليمن والسودان وموريتانيا وجيبوتي.

وبالنظر إلى مستويات الخصوبة ومؤشرات الصحة الإنجابية للمرأة العربية، فإن مستوياتها تختلف بين الدول العربية؛ ففي الوقت الذي تشهد فيه المجتمعات الغنية تحسناً كبيراً في مستوى الرعاية المقدمة للمرأة فإن معظم الدول العربية ذات الكثافة السكانية العالية لا تزال متأخرة في هذا المجال، وتظهر البيانات الرسمية حدوث حالات الوفيات النفاسية وحالة فقر الدم "الأنيميا" أو سوء التغذية.. إلخ. إلا أن هناك مفارقة أساسية تتمثل في أن كل الدول العربية تشهد ارتفاعاً في مستويات الخصوبة سواء الغنية أو الفقيرة منها، وفي جدول (5) مجموعة من المؤشرات الخاصة بالخصوبة والحالة الصحية للمرأة في الدول العربية.

وتؤكد البيانات الواردة في جدول (5)، أن المرأة العربية لا تزال تواجه بعض المشكلات المرتبطة بصحتها الإنجابية، وبخاصة في الدول التي تنخفض فيها مستويات التنمية البشرية، حتى في الدول التي صنفت ضمن مستوى التنمية البشرية المتوسطة.

ومن واقع البيانات، هناك نسبة كبيرة من النساء الحوامل يعانين الأنيميا، التي تشير إلى حالات سوء التغذية، أو نقصها، هذا إلى جانب نقص الرعاية الطبية المقدمة لهن. وهذا يرتبط في الحقيقة بالحالة الاقتصادية العامة للسكان، وبمستوى الخدمات المقدمة لهم؛ فالبيانات تظهر أن النساء الحوامل في الدول العربية الغنية لا يواجهن مثل هذه المشكلة، عدا السعودية، وهو أمر قد يرجع إلى طريقة توزيع حصص الدخل القومي على السكان في المناطق المختلفة، وعلى الفئات والشرائح السكانية بصورة متوازنة. كما يلاحظ عدم وجود هذا البيان بالنسبة لدول فقيرة، وقد يعود ذلك إلى نقص في البيانات أو لإخفائها.

وبشكل عام فإن المعطيات تظهر أنه كلما ارتفع المستوى الاقتصادي ارتفع مستوى التنمية البشرية، وزاد الاهتمام بالصحة الإنجابية للمرأة؛ فمثلاً نجد تبايناً في نسب الولادات التي تتم تحت إشراف طبي بين الدول العربية، حيث تصل

جدول (5)

الأوضاع الصحية ومستويات الخصوبة عند المرأة العربية(*)

الدولة	النساء الحوامل اللاتي تبلغ أعمارهن 15 - 49 ويعانين الأنيميا (%) 75-1995م	الولادات تحت إشراف طبي أو موظفين صحيين (%) 90 - 1996م	معدل الوفيات النفاسية لكل 100,000 مولود حي (1990م)	معدل شيوع أي وسيلة لمنع الحمل (%) 90 - 1995م	معدل الخصوبة الإجمالي (1995م)
الدول ذات التنمية البشرية العالية:					
1 - البحرين	–	97,0	–	53,0	3,2
2 - الإمارات	–	96,0	26	–	3,6
3 - الكويت	–	99,0	29	35,0	2,9
4 - قطر	–	97,0	–	32,0	3,9
5 - ليبيا	–	76,0	220	40,0	6,2
الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة:					
1 - لبنان	–	45,0	300	53,0	2,9
2 - السعودية	23,0	82,0	130	–	6,1
3 - عمان	–	87,0	190	9,0	7,2
4 - سوريا	–	67,0	180	36,0	4,4
5 - الجزائر	–	77,0	160	52,0	4,1
6 - تونس	38,0	69,0	170	60,0	3,1
7 - الأردن	–	87,0	150	35,0	5,4
8 - مصر	75,0	46,0	170	47,0	3,6
9 - المغرب	–	40,0	610	50,0	3,4
10 - العراق	–	54,0	310	14,0	5,5
الدول ذات التنمية البشرية المنخفضة:					
1 - جزر القمر	–	52,0	–	21,0	5,8
2 - موريتانيا	24,0	40,0	930	3,0	5,2
3 - اليمن	–	16,0	1400	7,0	7,6
4 - السودان	50,0	69,0	660	8,0	6,9
5 - جيبوتي	–	79,0	–	–	6,3

(*) انظر: الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1998، جدول (41) وجدول (22).

نسبتها إلى 99% في دولة الكويت و97% في قطر والبحرين و96% في دولة الإمارات، في حين لا تمثل في دولة كاليمن سوى 16%، وفي موريتانيا 40%، وفي مصر 46%، وهكذا باقي الدول العربية.

ويرتبط نقص عدد الوفيات النفاسية أو زيادته بدرجة الإشراف الطبي على النساء الحوامل في المجتمع، ولذلك نجد أن الدول التي تكون الخدمة الطبية المقدمة للمرأة متطورة، وتشمل معظم الإناث الحوامل تقل فيها نسبة الوفيات النفاسية التي تنتج من مضاعفات الحمل والولادة، في حين ترتفع في الدول التي لا تشمل الرعاية الطبية فيها كل الشرائح السكانية (حيث تزداد الفروق بين السيدات في الريف والسيدات في المناطق الحضرية)، هذا إلى جانب انخفاض مستوى الرعاية الطبية وعجزها عن تقديم الرعاية الصحية المطلوبة للحوامل، والتي تتعدى مجرد الفحص الطبي وإعطاء الأدوية؛ فالتوعية الصحية للحوامل والمرضعات عملية أساسية في مجتمعات ريفية وشبه ريفية وبدوية، ترتفع فيها الأمية وتزداد فيها نسبة الفقر بين السكان.

ولذلك نجد أن معدل الوفيات النفاسية يرتفع في الدول منخفضة الدخل؛ ففي اليمن هناك 1400 سيدة توفين لكل مائة ألف مولود حي في عام 1990م، و930 سيدة في موريتانيا، و660 في السودان، و610 في المغرب، و300 في لبنان، وفي مقابل ذلك نجد أن هذه الظاهرة قد اختفت في قطر والبحرين، ولم تزد عن 26 و29 حالة وفاة في كل من الإمارات والكويت.

وفي بعض الدول التي صنفت ضمن الدول ذات التنمية البشرية العالية، مثل: الجماهيرية الليبية والسعودية وعمان، وهي دول تحتل مراتب متوسطة في مجال التنمية البشرية، كما أنها دول نفطية، ولا تتميز بالكثافة السكانية العالية كمصر والمغرب مثلاً، تكشف البيانات عن وجود نسب كبيرة من الإناث يلدن في المنزل ولا يتلقين الرعاية الطبية الكاملة.

كما أن الوفيات النفاسية لا تزال مرتفعة أيضاً في هذه الدول، الأمر الذي يشير إلى عدم تكثيف جهود التحديث في كل قطاعات التنمية، ومن بينها تنمية أوضاع المرأة وتطويرها. وهذا يطرح أمامنا قضية الأوضاع الاجتماعية للمرأة، ودور سياسات التنمية في تحسينها؛ فمن الواضح أن الصحة الإنجابية للمرأة لا تزال تتأثر بانخفاض مستوى الرعاية الطبية المقدمة لها، أو بتوزيع هذه الخدمات بصورة

عادلة بين الشرائح السكانية في المناطق المختلفة، أو بالتوزيع الجغرافي العادل لخطط التنمية وبرامجها.

وتكشف البيانات الواردة في الجدول السابق أيضاً، أن المرأة العربية لا تزال تؤكد هويتها ومكانتها الاجتماعية من خلال عملية الإنجاب؛ فمعدلات الخصوبة عالية في كل الدول العربية (سواء الغنية منها أو الفقيرة)؛ فالسعودية وهي دولة نفطية غنية بلغ معدل الخصوبة الإجمالي فيها مستوى يقترب من 6,1 في عام 1996م، وفي عمان 7,2 وهي أيضاً دولة نفطية، وفي اليمن بلغ 7,6، وفي السودان 6,9 وهما دولتان فقيرتان. وكذلك باقي الدول العربية (كما هو مبين في جدول 5)؛ فالمنطقة العربية تشهد أعلى معدلات الخصوبة في العالم، الأمر الذي يتيح لها معدلات زيادة سكانية عالية وسريعة، تساعد على مضاعفة حجم السكان في فترات زمنية قصيرة (تقل عن 25 سنة)، وتؤدي إلى ظاهرة فتوة البناء السكاني (أي زيادة عدد الأطفال في المجتمع)، وهو وضع يزيد من معدلات الإعالة؛ فالفئة الكبرى من السكان فئة مستهلكة غير منتجة لأن معظمها دون سن العمل.

3 – التعليم وخصوبة المرأة:

على الرغم من أن السلوك الإنجابي يتأثر بتحسن مستويات المعيشة لأفراد المجتمع، وهي المستويات التي قد تتنوع من إقليم إلى آخر (ريفي – حضري) أو من فترة زمنية إلى أخرى، حيث تتجه الخصوبة إلى الانخفاض التدريجي مع تطور الظروف الاقتصادية، وهو ما تكشفت عنه تجربة الدول الصناعية، فإن الشواهد تشير إلى أنه في فترات التغير السريع وبداية تغير الظروف الاقتصادية، تشهد الخصوبة ارتفاعاً كبيراً، ناتجاً من تحسن الأحوال الصحية والمعيشية للسكان؛ حتى الدول الصناعية في بدايات التحضر، قد واجهت مثل هذه المشكلة (الزيادة السكانية السريعة)، التي أرقت المفكرين والباحثين آنذاك.

ولقد أظهرت دراسة مسحية في الأردن على المجموعات الاقتصادية الدنيا (1978) أن خصوبة هذه المجموعات السكانية قد ازدادت مع تحسن أوضاعهم الصحية والاقتصادية؛ فكان تردي الأوضاع المعيشية والصحية يمثل عائقاً أمام إنجابهم للعدد الذي يرغبون فيه من الأطفال (رياض طبارة وآخرون، 1978: 22)؛ فالفترة التي تشهد تطوراً في حياة السكان بشكل يغير من أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، تكون قصيرة والتغيرات سريعة، الأمر الذي لا يتيح الفرصة لمنظومة القيم وما يرتبط بها من سلوكيات لكي تجاري عملية التغير. لذلك نجد أن تلك

الشريحة السكانية لا تزال تقدر أو ترفع من قيمة الإنجاب، وعدد الأطفال الذي يشبع تلك القيمة ويحقق الرضا لا يتوقف عند الأعداد الصغيرة؛ فقد يصل إلى عشرة أو أكثر، وعندما أتيحت لها الفرصة لتحقيق هذه القيمة عملياً اتجهت بكل قوة إليها، وهذا ما يفسر ارتفاع معدل الإنجاب على المدى القصير.

يشير المثال السابق إلى أن ارتفاع مستوى المعيشة، لا يؤدي إلى انخفاض الخصوبة في المجتمعات التقليدية أو حديثة العهد بالتحضر، وهذا يعني أن السلوك الإنجابي يتأثر بعوامل أخرى، اجتماعية وثقافية في المحل الأول. ويظهر ذلك خلال فترات التغير السريع؛ فالمجتمعات وإن غيرت من أنشطتها الاقتصادية التقليدية، فإن منظومة القيم والمعايير تظل مدفونة في الذاكرة الاجتماعية، ومن بينها قيم الإنجاب. مثال ذلك حالة الدول العربية، التي يمكن تقسيمها إلى مستويين، دول غنية ودول أقل من حيث المستوى الاقتصادي للسكان، إلا أن عملية المقارنة بالنسبة لدرجة انتشار وسائل منع الحمل، أظهرت أن الدول الغنية التي تسارعت فيها معدلات التحديث والتحضر، تشهد انخفاضاً في مستوى استخدام هذه الوسائل (التي تعتبر أحد محددات الخصوبة أو من العوامل المؤثرة فيها)، مثلها في ذلك مثل باقي الدول العربية.

وتثير الشواهد السابقة تساؤلات حول قدرة العوامل الاقتصادية على التأثير في أوضاع الأسرة والبنية العائلية في الدول النامية؛ فمن المؤكد أن الدول العربية النفطية، مثلاً، قد حققت إنجازات ساعدت على تغيير مستوى الحياة المادية للسكان، ويظهر ذلك من خلال انخفاض معدلات الوفيات إلى أقل من 4 بالألف من السكان في عام 1995م في معظم الدول الخليجية (تقرير التنمية البشرية، 1998، ص 176)، وإلى ارتفاع أمد الحياة إلى 71 سنة للذكور و74 سنة للإناث (تقرير التنمية البشرية، 1998، ص 131). كما انخفضت الأمية وارتفع عدد السكان الذين يقرؤون ويكتبون، إلا أن البنية العائلية لم تكشف عن تغيرات أساسية؛ فحجم الأسرة لا يزال كبيراً، كما ترتفع معدلات الخصوبة الكلية، ومن ثم فإن الزيادة السكانية سريعة. الأمر الذي يشير إلى أن جهود التحديث لم تؤد إلى تحولات كيفية تغير من مكانة المرأة وأدوارها الاجتماعية، وبخاصة داخل الأسرة.

ويظهر تأثير العوامل الاجتماعية والثقافية، في الدول التي تتبع برامج لتنظيم الأسرة، تهدف من خلالها إلى خفض الخصوبة؛ فإذا لم يرافق ذلك سياسات تتعدى تنظيم الأسرة، من شأنها أن تساعد على خلق معايير اجتماعية نحو العائلة الصغيرة الحجم، ومن ثم تعزز الطلب على خدمات تنظيم الأسرة، فإن فعالية تلك

البرامج تظل محدودة النطاق؛ فإلى جانب توافر المعلومات والخدمات والأدوات أو الوسائل المتعلقة بمنع الحمل، هناك عوامل شخصية وعائلية واجتماعية وثقافية تمنع العديد من الأزواج، ولا سيما في المناطق الريفية، من تنظيم أسرهم (رياض طبارة وآخرون، 1978: 23).

فبعد أن اتضح لنا أن تحسن الظروف المعيشية، وتقدم مستويات الرعاية الطبية للسكان، ليس له تأثير حاسم في اتجاهات الإنجاب أو السلوك الإنجابي، في المجتمعات النامية بشكل عام، وفي الدول العربية بشكل خاص، فإن العوامل التي يجب أن تستأثر بالاهتمام وبالبحث والتأمل، هي العوامل الاجتماعية والثقافية، مثل: دور التعليم والتحضر.

فعملية تغير الأفكار والقيم وأنماط السلوك نحو القضايا الاجتماعية الراسخة، تحتاج إلى زخم أكبر وتكثيف لجهود التحديث والتطوير، يتم فيه التركيز على العوامل التي تحدث تحولات كيفية في هذا المجال، والذي يتمثل في اتباع سياسات تعليمية تركز على التوعية الاجتماعية، ويتم نشرها في جميع قطاعات المجتمع وأقاليمه المختلفة، كذلك اتباع سياسات ترفع من مستوى المشاركة المجتمعية من خلال دعم مؤسسات المجتمع المدني، واتباع سياسة تربوية وثقافية تركز على رفع مكانة المرأة في المجتمع.

فتحقيق أهداف وتطلعات المجتمع نحو التقدم والتطور من خلال بناء التنمية الشاملة، يستدعي معالجة المشكلات السكانية، وبخاصة الزيادة السكانية المفرطة، التي تنتج من ارتفاع الخصوبة، ويترتب عليها ارتفاع عدد الأطفال في المجتمع، وأن يتحول أكثر من ثلثي السكان إلى مستهلكين في الكثير من الدول النامية، في الوقت الذي تواجه فيه مشكلة أساسية تتمثل في نقص الموارد الاقتصادية.

ولذلك تحتل عملية تغيير السلوك الإنجابي أهمية خاصة في هذه الدول التي تمثل اتجاهات هذا السلوك لديها مشكلة ذات طابع اجتماعي وثقافي، حيث تتأثر بارتفاع قيمة الإنجاب بين الجنسين؛ فالآباء والأمهات يرغبون في إنجاب عدد كبير من الأطفال، كما تتأثر أيضاً بطبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة في ظل الشكل التقليدي للعائلة (النظام الأبوي) في المجتمعات النامية (وبخاصة العربية). فالمرأة تخضع بشكل كامل للرجل ولسيطرته وسلطته (الأب - الأخ - الزوج - الابن) الأمر الذي يقلل من درجة استقلالية قراراتها، ومن بينها قرار الإنجاب، وعدد الأطفال الذين عليها أن تنجبهم، بغض النظر عن مدى مراعاة مثل تلك القرارات

لأوضاعها الصحية والنفسية والمادية. كما أن المرأة هي جزء من ثقافة المجتمعات، وتتبنى تصورات الثقافة عن الحياة وعن أدوار المرأة وقيم الإنجاب السائدة.

ففي دراسة أجريت في المغرب عام 1997م (البحث الوطني لصحة المرأة والطفل) «ENSME» طلب من المبحوثات تحديد السبب الأساسي لعدم استعمالهن وسائل منع الحمل؛ أفادت 37,6% منهن أن ذلك بسبب رغبتهن في الإنجاب، وأفادت 2,4% بأن ذلك بسبب المانع الديني، و1,2% بسبب معارضة العائلة، و2,6% بسبب رفض الزوج، و6% للانعكاسات الجانبية، و8,4% بسبب أفكار جبرية وقدرية (نور الدين هرامي، 2001).

فالثقافة العامة لا تتيح للمرأة فرص الاختيار بين بدائل ممكنة، سواء بالنسبة للزواج أو الطلاق أو الإنجاب أو حتى التعليم والعمل في بعض الأقاليم، وبخاصة بين الشرائح السكانية التي تنتشر فيها الأمية وينخفض فيها مستوى المعيشة.

وفي دراسة أجريت عام 1994م عن الأدوار في العائلة المصرية، اعتمدت على مسح أجراه الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء في سنة 1991م، ضم عينة من ثلاث مناطق تمثل: محافظات الحضر، ومناطق حضرية أخرى، والريف. وشمل 1579 سيدة متزوجة، وعلى نتائج المسح الديموغرافي الصحي، الذي أجراه المجلس القومي للسكان سنة 1988م وشمل 8217 سيدة متزوجة. تبين أن الأغلبية الساحقة من الزوجات ترى أنه يتوجب على الزوجة استشارة زوجها في كل القرارات، وأن النسبة التي رأت أنه ليس من الضروري استشارة الزوج في كل الأمور ارتفعت خطياً مع ارتفاع مستوى التعليم، ومع الخروج للعمل، ودرجة التحضر (ثريا التركي، هدى زريق، 1994: 18).

وبينت دراسة أخرى أجريت على عينة بلغ حجمها 1714 عائلة عربية، في ريف وحضر شمال الأردن، أن الأب لا يزال يتمتع بمكانة مميزة في العائلة العربية الأردنية، إلا أن هناك اتجاهاً واضحاً نحو مزيد من مشاركة الزوجة والأبناء في عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بشؤون الزواج والعائلة، وبخاصة بين الأجيال المعاصرة (ثريا التركي، هدى زريق، 1994: 18). وهي الأجيال الأكثر تعليماً واحتكاكاً بمؤثرات الحياة العصرية.

وعلى ذلك ثبت أن تعليم المرأة يؤدي إلى انخفاض خصوبتها، إلا أن الاختلاف حول مستوى التعليم الذي يبدأ عنده هبوط معدل الخصوبة، وهو أمر يتباين بين

بلد وآخر، وبين فئة وأخرى من السكان حتى في البلد الواحد؛ ففي الأردن وجد أن الهبوط الكبير في معدل الخصوبة يبدأ مع تعلم القراءة والكتابة، في حين لا يبدأ هذا الهبوط في المناطق الريفية في لبنان، إلا بعد إتمام مرحلة التعليم الابتدائي (رياض طبارة وآخرون، 1978: 23).

وهذه الدراسات وغيرها تكشف العلاقة الأكيدة بين التعليم وعملية تغيير الأفكار والاتجاهات وأنماط السلوك بالضرورة. وإذا كان ذلك فإن الاتجاهات نحو الإنجاب وما يرتبط به من سلوكيات تتأثر بدرجة انتشار التعليم في المجتمع، وبين الإناث بشكل خاص.

فالتعليم إحدى الوسائل الأساسية التي يعتمد عليها في تغيير الأفكار؛ فهو قادر على تأكيد الفردية كقيمة توجه السلوك الاجتماعي، من خلال زيادة درجة الوعي الاجتماعي عند الإنسان حول نفسه ومكانته ودوره في الحياة الاجتماعية، ومن بين هؤلاء المرأة؛ فالتعليم يساعدها على إعادة ترتيب أولوياتها ومن بينها عملية الإنجاب وعدد الأطفال المرغوب فيهم؛ فالمرأة بعد أن تتعلم يصبح بإمكانها أن تعمل خارج المنزل، وأن تحصل على استقلالها الاقتصادي عن الأسرة، كما يرتب على ذلك إعادة ترتيب مكانتها العائلية، وأدوارها المنزلية، بحيث لا يتركز ذلك الدور على عملية الإنجاب فقط. كما أن التعليم يؤدي إلى تأخر سن زواجها، وكل الأمور السابقة لها تأثير مباشر أو غير مباشر في خصوبة المرأة، بعد أن تتغير فكرة المرأة عن نفسها.

وتظهر البيانات والدراسات أنه كلما انتشر التعليم في المجتمع، وبخاصة بين النساء، انخفضت معدلات الخصوبة؛ ففي الدول الصناعية المتقدمة التي تكاد تختفي فيها الأمية، حيث يبلغ معدل معرفة القراءة والكتابة بين الإناث 98,5% من جملة الإناث البالغات في المجتمع، نجد أن الخصوبة فيها تنخفض إلى 1,7، في حين أن الدول النامية التي ينخفض فيها معدل القراءة والكتابة بين الإناث البالغات إلى 61,7%، وفي أقل البلدان نمواً إلى 39,3%، نجد معدلات الخصوبة فيها ترتفع إلى 3,2% و5,3% على التوالي.

وبالنظر إلى البيانات الواردة في جدول (6)، فإن معدل القراءة والكتابة بين الإناث مرتفع جداً في الدول المتقدمة ولا توجد فروق بين الإناث والذكور، الأمر الذي يشير إلى توازن السياسات التعليمية، وأن المرأة تحصل على حقها في التعليم

جدول (6)
التعليم والخصوبة في مجتمعات مختلفة*

الدول بحسب مستوى التنمية البشرية	معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (%) 1995		صافي قيد الإناث 1995م		الإناث في التعليم العالي لكل 100,000 امرأة 1995م	معدل الخصوبة 1995م
	إناث	ذكور	الابتدائي (%)	الثانوي (%)		
1 – تنمية بشرية عالية:						
كندا	99,0	99,0	94,0	91,0	7170	1,7
فرنسا	99,0	99,0	99,0	93,0	4033	1,7
النرويج	99,0	99,0	99,0	94,0	4325	1,9
الولايات المتحدة	99,0	99,0	97,0	89,0	5852	2,0
اليابان	99,0	99,0	100,0	97,0	2765	1,5
السويد	99,0	99,0	100,0	97,0	3184	1,9
2 – تنمية بشرية متوسطة:						
تركيا	72,4	91,7	94,0	41,0	1537	2,6
بيرو	83,0	94,5	90,0	52,0	2593	3,2
جامايكا	89,1	80,8	100,0	68,0	658	2,5
جنوب أفريقيا	81,7	81,9	96,0	57,0	1590	4,0
إندونيسيا	78,0	89,6	95,0	39,0	812	2,8
كوبا	95,3	96,2	99,0	–	1336	1,6
3 – تنمية بشرية منخفضة:						
موزمبيق	23,3	57,7	35,0	5,0	21	6,3
بوركينا فاسو	9,2	29,5	24,0	5,0	179	6,8
إرتيريا	25,0	25,0	30,0	14,0	27	5,6
الكونغو	67,7	86,6	50,0	18,0	63	6,5
إثيوبيا	25,3	45,5	19,0	–	24	7,0
بوروندي	22,5	49,3	48,0	4,0	41	6,5

(*) المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 1998م، جدول (2) وجدول (28).

بشكل منصفٍ ومساوٍ للذكر، والوضع نفسه بالنسبة لقيد الإناث في التعليم الابتدائي والثانوي. كما يلاحظ أن نسبة الإناث في التعليم العالي أعلى منها بكثير من باقي الدول التي تصنف ضمن الدول التي حققت مستويات تنمية بشرية متوسطة ومنخفضة. ويتضح من المؤشرات السابقة أيضاً أنه كلما انخفضت معدلات قيد الإناث في التعليم وارتفعت مستويات أميتهن ارتفعت معدلات الخصوبة.

ويهبط نصيب المرأة في التعليم تدريجياً بحسب مستويات الدول في مجال التنمية البشرية. وإذا كانت الدول المتقدمة هي أعلى الدول من حيث الدخل، ومن حيث مستويات التحديث فإن نصيب المرأة من التعليم في الدول الفقيرة، وهي أقلها حظاً في هذا المجال، يتسم بعدم الإنصاف، حيث يقل عدد اللاتي يعرفن القراءة والكتابة عن الذكور في الدول متوسطة التنمية البشرية والمنخفضة، بل إن نسبتهن لا تزيد على 25% من جملة الإناث في أغلب تلك الدول. وأما عدد الإناث المقيدات في التعليم الابتدائي فهو لا يزيد على ثلث الإناث اللاتي في المرحلة العمرية لهذا المستوى التعليمي، ويقل القيد كلما ارتفع مستوى التعليم حتى يصل إلى 5% فقط في المرحلة الثانوية، أما عدد الإناث في التعليم العالي فهو منخفض جداً، كما هو واضح من بيانات الجدول (6).

والنتيجة التي يمكن الخروج بها أن المرأة لا تزال في عدد كبير من المجتمعات تواجه مشكلة الأمية وانخفاض مستوى التعليم، وأنه بالمقارنة بمعدلات الخصوبة في تلك الدول التي تشهد ارتفاعاً يؤثر في حجم السكان ومعدل الزيادة السنوية، نجد انخفاض المستوى التعليمي للمرأة قد يزيد من حدة المشكلة، وبخاصة أن الأوضاع التنموية لتلك الدول تشير إلى انخفاض مستوى دخلها الاقتصادي عن السابق، وكذلك متوسط نصيب الفرد من ذلك الدخل، كما أن له تأثيراً في درجة استجابتها لسياسات تنظيم الأسرة التي تحاول بواسطتها العديد من الدول النامية الحد من الزيادة السكانية.

الأوضاع التعليمية للمرأة العربية:

يشكل تعليم النساء متغيراً أساسياً بالنسبة للمرأة؛ فهو يغير فكرة المرأة عن ذاتها، ويساعدها على تلقي الأفكار الجديدة وتقبلها ويؤخر من سن زواجها. وهي عوامل تساعد على تغيير السلوكيات الإنجابية عندها، هذا إلى جانب العوامل الأخرى، كالرعاية الصحية، وارتفاع مستوى المعيشة، والسياسات الحكومية في مجال تنظيم الأسرة.

ومع تلاحق عناصر التغير الاجتماعي في المجتمع العربي، التي من بينها انتشار التعليم وانخفاض معدلات الأمية بين السكان وبنسبة أقل بين الإناث، فإن البنية العائلية بدأت بالتغير، حيث بدأت المرأة تحتل مكانة أبرز من السابق، وتوافرت لها فرصة المشاركة في عملية اتخاذ القرارات داخل الأسرة، ومن بينها اتخاذ القرار بالنسبة للإنجاب أو عدد الأطفال المرغوب فيهم، ومع ذلك فإن معدلات التغير الاجتماعي لا تزال بطيئة، ومن ثم فإن النظام العائلي ومنظومة العلاقات والقيم التي يفرزها ذلك النظام لا تزال مهيمنة على الواقع الاجتماعي.

وإذا ما تأملنا واقع المجتمع العربي، فسوف نجد أن زخم عمليات التحديث لا يتم بالصورة ولا بالحجم المطلوبين؛ فكما رأينا من قبل فإن معظم الدول العربية تصنف ضمن الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة والمنخفضة، وحتى تلك الغنية منها، فإن مجالات التحديث فيها لم تتعد كثيراً جانب الحياة المادية، الأمر الذي أتاح للعوامل والبنى التقليدية الفرصة للاستمرار بل لإعادة تشكيل نفسها، من خلال توظيف عوامل التحديث وعناصره لتتلاءم مع متطلبات بقائها؛ فالبنية العائلية والعمل العائلي لا يزالان يسيطران على القطاعات الاقتصادية (التقليدية والحديثة منها).

هذا بالإضافة إلى أن القطاع الريفي والبدوي لا يزال موجوداً، بل لا يزال القطاع التقليدي في بعض البلدان يؤدي الدور الأساسي فيها؛ فالسكان الريفيون يمثلون الجزء الأكبر من السكان، وبخاصة في الدول ذات الثقل السكاني مثل مصر والجزائر والمغرب والسودان. ومن ناحية أخرى لا تزال نسبة الأمية عالية بشكل عام، وما زال عدد سنوات الدراسة لمعظم الذين يعرفون القراءة والكتابة قليلاً نسبياً، وأهم من ذلك أن نسبة الإناث المتعلمات إلى الذكور ما زالت متدنية. وفي الجدول (7) مجموعة من المؤشرات التي توضح الحالة التعليمية للمرأة العربية.

ويلاحظ من معطيات الجدول (7) أن الأوضاع التعليمية للمرأة العربية متردية بشكل عام، وتواجه مشكلة عدم الإنصاف في منحها حقها في التعليم في أغلب الدول العربية، حيث كل المؤشرات تظهر أن نسبة حصولها على فرص التعليم غير متساوية مع الذكور.

وباستثناء الدول الخليجية النفطية الأربع (البحرين وقطر والكويت والإمارات) إلى جانب لبنان والأردن، نجد الأمية لا تزال تنتشر بين قطاعات كبيرة من السكان، وبخاصة الإناث منهم؛ ففي مقابل 90,3% من الإناث يعرفن القراءة والكتابة من

جدول (7)

التعليم والخصوبة في مجتمعات مختلفة(*)

الدول العربية بحسب مستوى التنمية البشرية	معرفة القراءة والكتابة بين البالغين (%) 1995م		صافي قيد الإناث 1995م		الإناث في التعليم العالي لكل 100,000 امرأة 1995م
	إناث	ذكور	الابتدائي (%)	الثانوي (%)	
1 – تنمية بشرية عالية:					
البحرين	79,4	89,1	100,0	87,0	1922
دولة الإمارات	79,8	78,9	82,0	75,0	1011
الكويت	74,9	82,2	65,0	–	2590
قطر	79,9	79,2	80,0	71	3243
ليبيا	63,0	87,9	96,0	–	1930
2 – تنمية بشرية متوسطة:					
لبنان	90,3	94,7	–	–	2605
السعودية	50,3	71,5	61,0	41,0	1508
عمان	46,0	71,0	70,0	55,0	441
سوريا	55,8	85,7	87,0	37,0	1289
الجزائر	49,1	73,1	91,0	53,0	1000
تونس	54,6	78,6	95,0	–	1110
الأردن	79,4	93,4	89,0	–	–
مصر	38,8	63,6	–	–	1336
المغرب	31,0	56,6	62,0	–	944
العراق	45,0	70,7	–	–	861
3 – تنمية بشرية منخفضة:					
جزر القمر	50,4	64,2	48,0	–	33
موريتانيا	26,3	49,6	55,0	–	164
اليمن	39,0	39,0	–	–	173
السودان	6,34	57,7	–	–	341
جيبوتي	–	–	28,0	–	20

(*) المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 1998م، جدول (2) وجدول (28).

المجتمع السكاني اللبناني تليها الأردن بنسبة 79,4% وقطر 79,9% والإمارات 79,8% والبحرين 79,4% نجد باقي البلدان العربية لا تزيد فيها نسبة اللاتي يعرفن القراءة والكتابة من السكان البالغين على ثلث فئة الإناث.

ويمكن الإشارة في هذا الإطار إلى أن أسبقية البدء بجهود التحديث لم يكن لها تأثير في هذا المجال؛ فمثلاً بدأ تعليم الفتيات في مصر بشكل رسمي منذ بدايات القرن الماضي (العشرين)، ولم تصل نسبة اللاتي يعرفن القراءة والكتابة من الإناث سوى 38,8% فقط في عام 1995م، في مقابل 79,8% في الإمارات العربية التي لم يظهر التعليم بشكله الرسمي والحديث فيها إلا في فترة الستينيات من القرن العشرين، وكذلك قطر (1956م).

ويلاحظ عدم الإنصاف في توزيع فرص التعليم في كل الدول العربية عدا قطر والإمارات والبحرين؛ فحتى السعودية التي تصنف دولة نفطية، فإن نسبة الإناث اللاتي يعرفن القراءة والكتابة لم تزد عن النصف (50,3%) في مقابل 71,5% بين الذكور البالغين. ونماذج عدم الإنصاف في هذا المجال نجدها في الجزائر وتونس ومصر والمغرب والعراق، وتقريباً في باقي الدول العربية.

أما الملاحظة الأخرى فتتمثل في أن فرص التعليم للأجيال الجديدة لا تزال منخفضة، وكذلك غير منصفة في أغلب الدول العربية؛ إذ إن صافي قيد الإناث في المراحل الابتدائية لا يشمل كل الإناث في هذه المرحلة العمرية. كما أن نسبة القيد في المرحلة الثانوية تنخفض إلى النصف بل إلى الثلث في بعض الدول العربية؛ ففي السعودية كان صافي قيد الإناث في المرحلة الثانوية 41% فقط و37% في سوريا و53% في الجزائر.

وبالنسبة لقيد الإناث في التعليم العالي معدلاتهن منخفضة جداً؛ فباستثناء الدول النفطية ولبنان والأردن ومصر والجزائر؛ فإن الدول العربية تنخفض فيها نسبة الإناث في التعليم العالي، وطبعاً عند مقارنة هذه المعدلات بمعدلات الدول الصناعية المتقدمة وباقي الدول التي تصنف ضمن مستوى التنمية البشرية المتوسطة تتضح الفروق بصورة أكبر.

وتشير الأرقام الواردة في الجدول (8) إلى ازدياد مشاركة المرأة في قوة العمل في معظم المجتمعات، وتتساوى في ذلك الدول الغنية (الصناعية المتقدمة) والدول الفقيرة (محدودة الدخل)، بل إن نسبة إسهام المرأة في بعض الدول النامية

جدول (8)
توزيع الدول بحسب مستوى التنمية البشرية وإسهام المرأة في قوة العمل(*)

الدول بحسب مستوى التنمية البشرية	حصة المرأة بين القوة العاملة من البالغين (15 سنة فأكثر) (%) 1995م
1 - تنمية بشرية عالية:	
كندا	45,0
فرنسا	44,0
النرويج	46,0
الولايات المتحدة	45,0
فنلندا	48,0
اليابان	41,0
السويد	48,0
2 - تنمية بشرية متوسطة:	
تركيا	36,0
جامايكا	46,0
بيرو	29,0
جنوب أفريقيا	37,0
الفلبين	37,0
إيران	24,0
كوبا	38,0
3 - تنمية بشرية منخفضة:	
الكاميرون	37,0
غانا	50,0
باكستان	26,0
كينيا	46,0
كمبوديا	52,0
الكونغو	43,0
زامبيا	45,0

(*) المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 1998م، جدول (32).

أعلى من مثيلتها في الدول الصناعية. وقد يكون ذلك ناتجاً من أن المرأة في الدول النامية تتحمل عبء الفقر، وبخاصة بعد تزايد الهجرة من الريف إلى المدن، والنمو السكاني المتسارع، والتوجهات الدولية نحو سيطرة القطاع الخاص وخصخصة الموارد، وتفتيت الملكيات الزراعية، وما رافق ذلك من زيادة معدلات التغير الاجتماعي، الذي تكشف عنه ظواهر كثيرة، مثل: زيادة معدلات الطلاق، والانفصال، وظهور الأسر ذات المعيل الوحيد، وغالباً ما تلقى تبعات التفكك الأسري على المرأة، التي تتحمل النتائج، ومن بينها تقلص موارد الأسرة، وانخفاض مستوى معيشتها، فتلجأ إلى العمل في مهن دنيا.

فالمرأة في الدول الفقيرة، في كل الحالات، اندفعت للمشاركة في الحياة الاقتصادية ليس نتيجة ارتفاع مستوى تعليمها، أو زيادة استقلاليتها بل لأن عملها أصبح ضرورة اقتصادية.

درجة إسهام المرأة العربية في الحياة الاقتصادية:

هناك متغيران أساسيان ساعدا على رفع إسهام المرأة العربية في قوة العمل خلال العقود الأخيرة، هما: التعليم، والفقر. وإذا كان بعضهم يعتبره مؤشراً على ارتفاع مكانة المرأة؛ فإن ازدياد عدد النساء المعيلات لأسرهن في المجتمعات العربية، وارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر، وانتشار الأمية بين الإناث، وانخفاض نسبة قيد الإناث (بين الأجيال الصاعدة) في مراحل التعليم المختلفة، قد تعطي دلالات قاتمة حول أوضاع المرأة العربية. وجدول (9) يوضح حصة المرأة العربية في قوة العمل موزعة بحسب الدول ومستويات التنمية البشرية.

يلاحظ من المعطيات السابقة أن نسبة إسهام المرأة في قوة العمل تنخفض في الدول النفطية، وبخاصة الخليجية، وترتفع في الدول كثيفة السكان والدول المحدودة الدخل مثل: جزر القمر وموريتانيا. وبمقارنة مشاركة المرأة العربية في قوة العمل بالمجتمعات سواء المتقدمة أو النامية، فإن الدول العربية هي أقل الدول من حيث درجة مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية.

ويمكن ربط هذا الموضوع بطبيعة العادات والتقاليد والقيم الخاصة بوضع المرأة داخل المجتمع، وبقضايا دينية مثل عدم تفضيل الاختلاط بين الإناث والذكور الذي يتيحه العمل خارج المنزل.

وإذا كانت مشاركة المرأة العربية هي أقل مشاركة بين الدول، فإن مستويات الخصوبة في الدول العربية هي العليا، ومعدل الزيادة السكانية فيها مرتفعة جداً،

جدول (9)

حصة المرأة العربية في قوة العمل(*)

الدول بحسب مستوى التنمية البشرية	حصة المرأة من قوة العمل (15 سنة فاكثر) (%) 1995م
1 - تنمية بشرية عالية:	
البحرين	19,0
الإمارات	13,0
الكويت	31,0
قطر	13,0
ليبيا	21,0
2 - تنمية بشرية متوسطة:	
لبنان	28,0
السعودية	13,0
عمان	14,0
سوريا	25,0
الجزائر	24,0
تونس	30,0
الأردن	21,0
مصر	29,0
المغرب	34,0
العراق	18,0
3 - تنمية بشرية منخفضة:	
جزر القمر	42,0
موريتانيا	44,0
اليمن	27,0
السودان	28,0
جيبوتي	–

(*) المصدر: تقرير التنمية البشرية لعام 1998، جدول (16) ص 164.

وإذا كانت هذه الزيادة مرغوبة في الدول النفطية التي تواجه مشكلة ضآلة حجم السكان، وقلة عدد الأيدي العاملة، فإنها في باقي الدول العربية، تمثل معضلة *حقيقية، في ضوء عدم قدرة تلك الدول على تحقيق التنمية الاقتصادية.*

سابعاً - النتائج المستخلصة:

من خلال التحليلات السابقة يمكن الخروج بمجموعة من النتائج، وهي:

1 - أن ظاهرة الخصوبة تتأثر بمجموعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تميز كل مجتمع على حدة، وبأوضاع المرأة الاجتماعية بصورة خاصة.

2 - أن واقع المجتمعات يكشف أن الخصوبة تتأثر بمستوى التنمية البشرية، وهناك علاقة عكسية بينهما؛ فإذا ارتفع مستوى التنمية البشرية انخفضت معدلات الخصوبة، والعكس صحيح.

3 - أن لظاهرة ارتفاع الخصوبة آثاراً كبيرة في الأبنية السكانية؛ إذ ولدت ظاهرة سكانية أخرى في الدول النامية والدول العربية على وجه الخصوص، وهي ظاهرة فتوة البناء السكاني إلى ارتفاع نسبة السكان تحت سن 15 سنة.

4 - أن آثار ظاهرة ارتفاع الخصوبة وما يترتب عليها من زيادة سكانية تستهلك أي زيادة أو استثمار في مجالات التنمية الاقتصادية الاجتماعية.

5 - أن التعليم يؤدي دوراً أساسياً في تغيير الاتجاهات الإنجابية عند السكان.

6 - أن الدول العربية جميعها تشهد حدة ارتفاع الخصوبة، بل إنها من أكثر مناطق العالم التي تشهد ارتفاع مثل هذه الظاهرة.

7 - أن لهذه الظاهرة في الوطن العربي علاقة بمجموعة الظروف التي تميز هذه المنطقة مثل: القيم الثقافية التي تعلي من قيمة الإنجاب.

- أن أوضاع المرأة الاجتماعية منخفضة، ومن بين مظاهرها انتشار الأمية بين الإناث.

- أن الزواج يتم في سن مبكرة.

8 - أن هناك آثاراً سلبية لهذه الظاهرة على الصحة الإنجابية عند المرأة، وهو الأمر الذي تعانيه المرأة العربية بوصفها ذات خصوبة عالية.

9 - أن هناك نقص وعي بأهمية تنظيم النسل وطرق هذا التنظيم، وبالظروف الأخرى المرتبطة بالحمل والإنجاب عند المرأة العربية.

ثامناً – التوصيات المقترحة:

1 – إجراء المزيد من الدراسات المقارنة التي تكشف عن العلاقة بين ظاهرة *الخصوبة وعملية التنمية، والتأثير المتبادل بينهما.*

2 – توجيه مزيد من الاهتمام إلى موضوع الصحة الإنجابية عند المرأة العربية وإجراء الدراسات حولها.

3 – إن الاهتمام بموضوع الخصوبة وعلاقتها بالتنمية يجب أن يوضع في إطار احتياجات المجتمع وظروف أبنيته السكانية. ففي بعض المجتمعات الغنية كالدول العربية النفطية قد تظل هناك حاجة إلى الزيادة السكانية، بسبب قلة عدد السكان، لتكون بديلاً عن استمرار الحاجة إلى استيراد الأيدي العاملة، وتظل المشكلة في التوفيق بين الصحة الإنجابية للمرأة ومستوى نوعية الحياة، الذي يهدف إليه المجتمع، أما في المجتمعات التي تشهد زيادة سكانية تتجاوز مواردها الاقتصادية فإن أحد الحلول يتمثل في خفض معدلات الخصوبة حتى يمكن أن تصبح لعملية الاستثمار في برامج التنمية جدوى وأثر حقيقي في نوعية حياة السكان.

المصادر:

إدوارد جونفسترا (1996). المحددات المباشرة للخصوبة في اليمن. الأمم المتحدة، الإسكوا، **النشرة السكانية**، العدد (44): 39.

الأمم المتحدة (1998). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية البشرية**، جدول (2)، (12)، (16)، (22)، (28)، (32)، (41)، (131)، (156)، (164)، (187)، (191).

ثريا التركي، وهدى زريق (1994). تغير القيم في العائلة العربية، الأمم المتحدة، الإسكوا، **سلسلة دراسات عن المرأة العربية والتنمية** 18.

رياض طبارة، ومحيي الدين ماميش، ويوسف جميل (1978). الأبحاث السكانية ومواطن ضعفها ونقصها في البلدان العربية، الأمم المتحدة، الإسكوا، **النشرة السكانية**، العدد (15): 22.

عبدالخالق ذكري (1986)، التفاوت العددي في معدلات المشاركة الاقتصادية للقوى العاملة. **سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية (6)**، مكتب المتابعة لمجلس وزراء العمل والشؤون الاجتماعية لدول مجلس التعاون الخليجية، المنامة، 51.

نور الدين هرامي (2001). النوع الاجتماعي والثقافة والفقر، مقدم إلى المؤتمر العربي حول: «أبعاد النوع الاجتماعي للفقر»، المغرب: الرباط، من 20 – 23 مارس 2001م.

قدم في: أكتوبر 2002.

أجيز في: ديسمبر 2003.

مخاطر التكامل المالي الدولي
في البلدان النامية

عدنان عباس علي*

ملخص: في السنوات الماضية نما حجم تدفقات رأس المال الدولية نمواً مطرداً فاق نمو الكثير من المتغيرات الاقتصادية الحقيقية بشكل واضح. وكان تحرير أسواق المال وتراجع التضبيط الحكومي وكذلك التطورات التكنولوجية المتسارعة في نظم المعلومات والاتصالات، وما أفرزته من خفض كبير في كلفة المعاملات، بمنزلة القوى المحركة لهذا النمو المطرد. ويتمثل التسويغ الرئيسي لتحرير التدفقات الدولية لرأس المال في دورها الإيجابي في عملية النمو الاقتصادي؛ فتحرير تدفقات رأس المال يعني أن الحدود الدولية لن تشكل عائقاً للاستخدام الأمثل للمدخرات. وكانت الأزمات المالية في التسعينيات قد خففت كثيراً من التوقعات مسرفة التفاؤل بشأن كفاءة أسواق المال المحررة؛ إذ سرعان ما بدت الشكوك تنشر ظلالها حول كون دعاة التحرير قد غفلوا عن المخاطر الجوهرية التي يفرزها تحرير سوق المال الوطنية. ولأن الأزمات كانت قد عصفت باقتصادات اتصفت بنمو مطرد ومتسارع واتسمت بسياسات كلية سليمة إلى حد ما (ولكن آخذة بأسعار الصرف الثابتة)، لذا رأى العديد من الاقتصاديين في هذه الأزمات دليلاً على فشل وظيفي تنطوي عليه أسواق المال المحررة. وكان النقد قد تركز، بالدرجة الأولى، على ما ينتاب تدفق رأس المال قصير الأجل من تقلبات شديدة وعلى مخاطر انتقال الأزمة إلى بلدان أخرى يسودها وضع اقتصادي متماسك نسبياً.

المصطلحات الأساسية: الدول النامية، التكامل المالي الدولي، تحرير أسواق المال، الاستثمار الأجنبي المباشر، تدفقات رأس المال قصير الأجل، المضاربة، أزمة سعر الصرف، الأزمة المصرفية، الأزمة الثنائية، صندوق النقد الدولي والأزمات المالية.

---

* أستاذ مشارك وخبير اقتصادي بمؤسسة التعاون الفني الدولي الألمانية (GTZ)، فرانكفورت.

مقدمة:

كما هو معروف، تؤدي ثلاثة أسعار دوراً محورياً بالنسبة لتطور مجمل الاقتصاد الوطني: معدل الأجور وسعر الصرف ومعدل سعر الفائدة؛ فمستوى هذه الأسعار يحدد مستوى النشاط والنمو الاقتصاديين والقوة التنافسية للبلد المعني في السوق العالمية، أي صافي ميزان الحساب الجاري في ميزان مدفوعات البلد المعني. كما يحدد مستوى هذه الأسعار اتجاه انتقال رأس المال وحجمه بين الدول وكذلك القوة الشرائية للنقد وتوزيع الدخل القومي على الفئات الاجتماعية المختلفة. وبالنسبة للدول المتقدمة (الآخذة بنظام أسعار الصرف المرنة) يتحدد سعران من هذه الأسعار الثلاثة في «أسواق المال» (financial markets): قيمة العملة الوطنية مقابل باقي عملات العالم ومعدل سعر الفائدة. وإذا ما أخذنا بنظر الاعتبار ما لهذين السعرين من دور مهم في تحديد مستوى الأجور والاتجاه الذي تسلكه تدفقات رأس المال بين الدول، يتضح لنا عندئذ ما لأسواق المال من أهمية محورية بالنسبة للتطور الاقتصادي لا في الدول الصناعية الكبرى فحسب، بل بالنسبة للنمو الاقتصادي في باقي أنحاء العالم أيضاً؛ فتغيرات معدلات الفائدة وأسعار الصرف هي (إلى جانب المخاطر التي ينطوي عليها الاستثمار في الخارج) بمنزلة القوى المحركة لانتقال رأس المال عبر الحدود الدولية.

ومصطلح «سوق المال» تعبير عام صار يُستخدم، عادة، في سياق الحديث عن سوق رأس المال وسوق النقد. وتقليدياً كان مصطلح سوق رأس المال يُطلق على التمويل طويل الأجل للاستثمار الخاص والحكومي. أما السوق النقدية فقد كان المقصود بها أساساً السوق التي تتعامل فيها المصارف بعضها مع بعض لضمان توافرها على سيولة نقدية في الأجل القصير. وعموماً يمكن القول إن مصطلح «سوق المال» تعبير حديث نسبياً؛ فهو لم يرد في كتابات الاقتصادي البريطاني جون ماينارد كينز (1936) البتة. وإذا كان كندلبرغر (Kindleberger) قد استخدمه في الطبعة الثالثة (1996) من مؤلفه المخصص لدراسة الأزمات المالية عبر التاريخ، فإنه لم يستخدمه في الطبعة الأولى (1978) ولا في الطبعة الثانية (1984) من مؤلفه هذا. وحتى أويغين فاما (Eugene F. Fama)، هذا الاقتصادي الذي وضع اللبنات الأولى لنظرية كفاءة أسواق المال، لم يستخدم مصطلح سوق المال في دراسته الريادية المنشورة عام (1970). وفي الواقع، أمسى مصطلح سوق المال منذ أواخر ثمانينيات القرن العشرين ومطلع تسعينياته، أي منذ ما يقرب من عقد واحد،

مصطلحاً متداولاً. ولا يعني التداول المفاجئ لهذا المصطلح أن الاقتصاديين قد نحتوا اسماً جديداً يجمع بين سوقي رأس المال والنقد فحسب، فالأمر البين هو أن هذه التسمية قد صارت تعبر عما هو أعمق من ذلك بكثير. فمن ناحية أمست هذه التسمية مؤشراً على تلاشي الملامح المميزة لكل واحدة من هاتين السوقين؛ إذ الملاحظ أن نسبة الاستثمارات طويلة الأجل الممولة بقروض قصيرة الأجل في تزايد مستمر، كما أن السوق النقدية لم تعد مخصصة لتعامل المصارف فيما بينها من دون غيرها. ومن ناحية أخرى، صارت المصارف وما سواها من بيوت المال تطور وسائل تمويل وتستحدث أدوات مالية لم يعد بالإمكان إدراجها ضمن أسواق النقد أو أسواق رأس المال التقليدية.

وطورت أسواق المال الدولية، بفضل ما تمتعت به من تحرير، آليات خاصة بها جعلتها تكاد تكون بمنأى عن أية ضوابط حكومية. بناء على هذه الحقيقة لا غرابة أن تتبلور لدى بعض المهتمين وفي بعض الأوساط الأكاديمية أفكار تناشد ضرورة إخضاع أسواق المال «لضوابط تتسم بالكفاءة» واستحداث «آليات تعزز الرقابة المصرفية» في إطار «هندسة مالية دولية جديدة».

ومع تسليمنا بتعدد أسباب العولمة وبكثرة بواعثها وتشعب القوى الدافعة لها، فإن الحقيقة التي لا يطولها الشك هي أن أسواق المال الدولية تشكل محور هذه الظاهرة وأحد أهم عواملها ديناميكية. وتتم التحولات في النظام المالي الدولي بسرعة فائقة لا تترك حتى لمواطني البلدان المتقدمة، الذين يعايشون هذه التحولات يومياً وعن كثب، الفرصة لتفهم هذه التحولات. وكيف بوسع المواطن العادي تفهم مغزى هذه التحولات إذا كان تفهمها قد استعصى على العديد من المخضرمين في العمل المصرفي. فعدد لا يستهان به من هؤلاء صار يعترف طواعية بأنه غير قادر على استيعاب العمليات المالية البهلوانية التي تنفذها الأقسام المسؤولة عن تطوير الأدوات المالية وعن إدارة المشتقات في المصارف التي يعملون بها.

يكمن هدف هذه الدراسة في تسليط الضوء على المشكلات والمخاطر التي تنطوي عليها هذه الأسواق، وفي تعرف آثارها على الرفاهية الاقتصادية في البلدان النامية وعما إذا كانت السياسات الوطنية والمؤسسات المالية الدولية قادرة على إدارة المخاطر التي ينطوي عليها التكامل المالي مع سوق المال الدولية إدارة لا تعوق التنمية الاقتصادية المنشودة. وفي الواقع، فبعدما أخذت الأقطار العربية، سواء بضغط من

صندوق النقد الدولي أو في سياق انتمائها إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، تتعهد بتحرير أسواقها المالية، لم يعد النظام المالي الدولي مجرد مؤسسة ثانوية تمس معطياتها المتعاملين فيها من دون غيرهم، بل أمست تمس لقمة عيش المواطن العربي مساً مباشراً. فواقع الحال يشهد على أن ما تفرزه هذه المؤسسة من تطورات غاية في الأهمية، لا بالنسبة لشعوب البلدان «الرأسمالية» (المتقدمة) فحسب، بل بالنسبة لشعوب البلدان النامية أيضاً. فإذا أصبحت السياسة في البلدان الصناعية تخضع أكثر وأكثر لمتطلبات أسواق المال وقواعده، فالأزمات المالية التي عمت العديد من الدول النامية أماطت اللثام عن العواقب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية الوخيمة التي يمكن أن يفرزها النظام المالي الدولي في الدول المشاركة في «عولمة» أسواق المال. فالتحرير، الكامل تقريباً، لأسواق المال وما أفرزه هذا التحرير من حرية على التنقل دولياً أضفيا على أسواق المال الدولية حالة من عدم الاستقرار وتسببا في «عولمة» الأزمات المالية، الأمر الذي دفع الكثير من الاقتصاديين إلى رفع أصواتهم محذرين من المخاطر التي ينطوي عليها التحرير الكامل لهذه الأسواق (Stiglitz, 2002: 253) ومن مخاطر تراجع الرقابة الحكومية عليها مؤكدين أن تركها من دون ضوابط حكومية يعني تركها تخضع للمضاربة وما تسببه هذه المضاربة من تقلبات في أسعار الأسهم والعملات مبالغ فيها (highly colatile)، فهي تنشأ وتزول كما تنشأ وتزول، بين الحين والآخر، الفقاعات على سطح مياه نهر يتدفق تدفقاً سريعاً.

نشأة أسواق المال الدولية المعاصرة:

أسواق المال الدولية المعاصرة ظاهرة جديدة تشكلت، بالملامح التي نعرفها حالياً، في سبعينيات القرن العشرين، أي على أنقاض نظام بريتن وودز (Bretton Woods Systyem)، الذي كان يرى في أسواق المال الدولية أداة تمويل للتجارة العالمية وجهازاً يهيئ لها إطاراً مالياً يتسم بالاستقرار ويفرز أسعار صرف تمكن المتاجرين في السوق العالمية من ضبط حساباتهم المالية بدقة كبيرة. من هنا فقد تجسد جوهر اتفاقية بريتن وودز بتطبيق نظام نقدي دولي يتسم بتثبيت قيمة عملات الدول المختلفة بالذهب أو بالدولار وبإلغاء مختلف أشكال القيود على التحويل الخارجي التي تحد من حرية التجارة الخارجية، أي تحرير التحويل الخارجي المتعلق بمعاملات الحساب الجاري (current account transactions) من القيود الحكومية واعتبار العملة الوطنية قابلة للتحويل في المعاملات الخاصة بالحساب الجاري (convertibility).

وما عدا ذلك فقد كان نظام بريتن وودز، الذي وجد تطبيقه العملي في لوائح صندوق النقد الدولي، قد أجاز للدول الأعضاء فرض القيود على تحركات رأس المال الدولية وتقييد التحويل الخارجي المتعلق بالعمليات الخاصة بميزان رأس المال في ميزان المدفوعات، وذلك باعتبار العملة الوطنية غير قابلة للتحويل في هذه المعاملات، ما دام ذلك يعزز استقرار سعر صرف العملة[1].

وعلى ما يبدو لم تر الدول أن تقييدها لحرية رأس المال على التنقل دولياً يتطلب موافقة استثنائية من جانب الصندوق؛ ففي الخمسينيات دأبت غالبية الدول، سواء أكانت صناعية أم نامية، على تقييد الصرف الأجنبي والحد من حرية انتقال رأس المال دولياً. ومع أن بضعاً من الدول المتقدمة كانت قد خففت في نهاية الخمسينيات من القيود المفروضة على الصرف الأجنبي، فإن غالبية دول العالم استمرت على فرض قيود صارمة على أسواق المال الدولية. ففي طيلة العقود الثلاثة التالية للحرب العالمية الثانية جرى تطبيق أشد ما عرف النظام الرأسمالي من تقييد لتحركات رؤوس الأموال الدولية (Huffschmid, 1999: 109).

وكانت غالبية البلدان المشاركة في منظمة التنمية والتعاون الدولي (OECD) قد وأدت في آذار/مارس من عام 1973 نظام بريتن وودز حينما اتخذت قراراً بوقف العمل بنظام أسعار الصرف الثابتة والتحول إلى نظام أسعار الصرف المرنة أو المتغيرة (floating) كما يسمى أيضاً؛ بهذا لم يعد سعر صرف عملات هذه الدول يتحدد بقرار سياسي، إنما أمسى يخضع لقوى السوق وما تفرزه من عرض وطلب.

وفي الواقع لم يكن التحول إلى نظام أسعار الصرف المتغيرة سوى الإعلان الرسمي الذي أطاح بنظام بريتن وودز. ففي فترة سابقة على هذا الإعلان كانت ثمة ظاهرة مهمة تنخر في الأسس التي قام عليها نظام بريتن وودز: ظهور «أسواق اليورو دولار» (Eurodollar market). وطبعاً ليس لهذه التسمية علاقة بالعملة الأوربية الموحدة «اليورو». فالمقصود بهذه التسمية تلك السوق التي يجري فيها التعامل بالدولارات (بالدرجة الأولى) التي أودعها أصحابها في خارج الولايات المتحدة الأمريكية تخلصاً

(1) فقد ورد في المادة الرابعة من اتفاقية بريتن وودز بشأن "Controls of capital transfers":
"Members may exercise such controls as are necessary to regulate international capital movements, but no member may exercise these controls in a manner which will restrict payment for current transactions...".

من قيود الرقابة المصرفية هناك، وأملاً في الانتفاع من شروط الإيداع والائتمان الأفضل التي تقدمها الدول الأوروبية لهذه الأموال (Eatwell & Taylor, 2000: 36)[(2)]، وتفادياً لاحتمال تجميدها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية في حالة اندلاع توترات سياسية أو عسكرية بين المعسكرين الشرقي والغربي إبان سنوات الحرب الباردة. وكانت هذه الأموال قد التجأت، في البداية، إلى السوق اللندنية؛ لكنها سرعان ما اتخذت من أسواق المال في باقي الدول الأوروبية ملاذاً لها، فجاءت تسميتها بالدولارات الأوروبية نسبة إلى هذه الأسواق الأوروبية. وعملياً كانت هذه الأموال حافزاً مهماً لظهور ما سيسمى فيما بعد بالواحات الضريبية (offshore) كلوكسمبورغ وسنغافورة في آسيا والبهاما في أمريكا الوسطى، التي راحت المصارف التجارية تلتجئ إليها للقيام بعمليات الإقراض والاقتراض، مقوضة بذلك قدرة المصارف المركزية على التحكم في المعروض النقدي الوطني (Eatwell & Taylor 2000: 37).

وهكذا بدأت تنمو في أحشاء النظام المالي المنبثق من اتفاقية بريتن وودز بذور سوق مالية دولية يتزايد تأثيرها وتتعمق فاعليتها من يوم إلى آخر. فإذا لم يزد حجم هذه السوق على 4,5 مليار دولار أمريكي في عام 1960، فإن حجمها ارتفع في عام 1970 ليصل إلى 160 مليار دولار. وبعد الطفرة الكبيرة في أسعار البترول في نهاية عام 1973 ارتفع حجم هذه الودائع ارتفاعاً عظيماً بلغ الضعف (Wahl et al, 2000: 12)؛ وواصل ارتفاعه ليبلغ عام 1980 نحو 500 مليار دولار. في سياق هذه التطورات المهمة بدت القوانين الوطنية المتحكمة في أسواق المال الوطنية عائقاً يشل المساعي التي تبذلها المصارف الوطنية لاستقطاب هذه الأموال، فأخذت الدول تتنافس على التخلي عن القيود والسير قدماً، وعلى نحو متسارع، في تحرير أسواق المال الوطنية. فازداد عدد هذه الأسواق انتشاراً ونمت سيولتها نمواً مطرداً، فأقبلت عليها الحكومات والمصارف والشركات المتعددة الجنسيات للاقتراض منها – بالشروط الميسرة التي كانت تمنحها – لتغطية جزء من حاجتها المالية؛ وعلى هذا النحو شكلت أسواق «اليورو دولار» القاعدة التي انبثقت عنها سوق المال الدولية.

(2) فقد جاء في (Regulation Q, Section 217.3) من تعليمات المصرف المركزي الأمريكي (Federal Reserve System) بشأن الأموال المودعة لفترة لا تزيد على 29 يوماً:

"No member bank of Federal Reserve System shall, directly or indirectly, by device whatsoever, pay any interest on any demand deposit".

من ناحية أخرى كانت التعليمات قد وضعت حدوداً قصوى للفوائد التي تمنحها المصارف التجارية على الودائع طويلة الأجل.

وتفاعلت هذه التطورات المالية مع التطورات السياسية حينما تقلدت مارغريت تاتشر مقاليد الحكم في بريطانيا عام 1979 وبعدما وصل رونالد ريغان إلى سدة الحكم في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1981؛ فقد راحت القيادات السياسية الجديدة تتبنى المبادئ الليبرالية المحدثة وتطبقها في تشريعاتها الاقتصادية بلا هوادة. فتراجع الإشراف الحكومي وغدت عملية تحرير أسواق المال الدولية واقعاً يستند إلى أساس سياسي متين. وهكذا تزامنت التحولات العملية في الحياة الاقتصادية مع توجه جديد يدير السياسات الاقتصادية وفق نظرية اقتصادية جديدة مستمدة من مدرسة ليبرالية محدثة ترمي إلى نقض النظرية الكينزية التي أخذت الحكومات على ضوئها توجه منذ نهاية الحرب العالمية الثانية الأسواق وتسعى إلى إعادة توزيع الدخل والثروة بين المواطنين بمنأى عن التوزيع الذي تفرزه قوى السوق.

ولم تعد الآراء الليبرالية المحدثة مقصورة على السياسة الاقتصادية فحسب، بل أمست أيضاً المنار الذي تهتدي به الحكومات في مختلف المناحي السياسية: سياسة سوق العمل، سياسة الرعاية الاجتماعية، سياسة التعليم والثقافة وما سوى ذلك من المناحي الاجتماعية والاقتصادية التي أُخضعت، على نحو متزايد، لمتطلبات السوق العالمية باعتبار أن المنافسة في هذه السوق تجبر المجتمع على تصعيد كفاءته الاقتصادية وتشحذ قواه الذاتية.

وهكذا لحق بتحرير أسعار الصرف من التوجيه الحكومي (regulation) عام 1973 عملية تحرير على نطاق واسع لتنقل رأس المال بين الدول بدأت في ألمانيا وسويسرا، وانتقلت من ثم إلى باقي الدول الصناعية (الرأسمالية المنضوية تحت راية منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية). وأفرزت عملية التحرير هذه توسعاً هائلاً في سوق السندات الحكومية، إذ انتهزت الحكومات الموارد المالية المتعاظمة في هذه السوق لتمويل العجز المتزايد في ميزانياتها. ولربما يفسر الدور الذي لعبته سوق المال الدولية في تمويل العجز المالي السبب الذي دفع الحكومات لتحرير أسواقها المالية، فهذه الأسواق شكلت فعلاً رافداً مهماً في تمويل العجز في ميزانياتها.

وجاء من ثم دور أسواق الأسهم، فكانت بريطانيا في طليعة الدول التي قامت بعملية تحرير واسعة النطاق لسوق الأسهم؛ فقد كانت قد حررت في عام 1986 الاكتتاب والمتاجرة بأسهم الشركات الخاصة تحريراً جذرياً، ولتجنب تراجع أهمية

سوقها الوطنية في استقطاب الاكتتاب الدولي بأسهم الشركات والمتاجرة بهذه الأسهم سارت بقية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على منوال بريطانيا فحررت هي الأخرى أيضاً أسواق الأسهم الوطنية.

وشكلت عملية التحرير لأسعار الفائدة التي اتخذتها الحكومة الأمريكية عام 1980 التحول الجذري الآخر الذي طرأ على أسواق المال. وأسفرت عملية التحرير هذه عن ارتفاع مزمن وحقيقي في أسعار الفائدة لا يستهان به، أي أن معدلات الفائدة تفوقت على معدلات التضخم تفوقاً ما كان له مثيل في التاريخ الاقتصادي (Wahl et al, 2000: 14)؛ فقد كانت قد بلغت في أوائل عام 1980 نحو 19,5٪. في سياق هذا التطور، الذي سوغته الجهات الرسمية بضرورة مكافحة التضخم، استقطبت الولايات المتحدة الأمريكية رؤوس أموال وافدة عظيمة مكنت حكومتها من تمويل عجز الميزانية الناشئ عن برامج التسليح (برامج ما يسمى بحرب النجوم) الواسعة التي سهرت حكومة ريغان على تنفيذها.

ولربما تجسد أهم «أثر عرضي» لسياسة معدلات الفائدة المرتفعة، أولاً، في تعاظم مديونية حكومات الدول الصناعية وعجز البرازيل والمكسيك عام 1983 عن الوفاء بتسديد ما عليهما من ديون خارجية وكذلك بلوغ مديونية الدول النامية مستويات لا تعوق نموها الاقتصادي وتوسع دائرة الفقر فيها فحسب، بل أمست تعمق تبعيتها الخارجية أيضاً، وثانياً، في أن أصحاب الثروة قد صاروا يفضلون استثمار أموالهم في المحافظ المالية على استثمارها في تكوين رأس المال العيني أو الحقيقي كما يسمى أيضاً. وبالنظر لأهمية تكوين رأس المال العيني سواء بالنسبة للنمو الاقتصادي أو بالنسبة لتشغيل القوى العاملة لا ريب في أن تطوراً من هذا القبيل ليس في مصلحة المجتمع ككل. من ناحية أخرى انطوى ارتفاع معدلات الفائدة على محاباة الدائنين وتدهور موقف المدينين؛ إذ ارتفعت الفوائد على القروض الممنوحة إلى الأفراد والقطاع الحكومي ارتفاعاً أرهق كل من كان مديناً. وأجبر ارتفاع معدلات الفائدة الحكومات على مواجهة تفاقم خدمة الدين ببرامج تقشفية تركت آثاراً عظيمة على المستويات المعيشية للمتقاعدين والعاطلين عن العمل ولمن سواهم من ذوي الدخول الثابتة.

وكانت موجة تحرير أسواق المال قد تعاظمت في الثمانينيات، فشملت الدول النامية ودول الأسواق الناشئة التي تضم دول النمور الآسيوية وكذلك البرازيل

والمكسيك في أمريكا الجنوبية. فقد تبنت هذه الدول أيضاً الآراء الليبرالية المحدثة وراحت تسير على هديها في سياستها الاقتصادية الخارجية على وجه الخصوص، فتكاملت مع السوق العالمية وألغت غالبية القيود على انتقال رؤوس الأموال، الأمر الذي مكنها من استقطاب استثمارات مالية عظيمة غدت بفضلها هذه الدول ذاتها مراكز مالية ذات شأن لا يستهان به في أسواق المال الدولية لبرهة من الزمن. فحتى اندلاع الأزمة في جنوب شرق آسيا كان نحو 15٪ من مجمل الصفقات المالية الدولية يمر عبر هذه الدول (Wahl et al, 2000: 15).

واتسع نطاق العولمة فشمل دولاً نامية لم ترتق وما كان يتوقع لها أن ترتقي إلى عداد ما يسمى بالدول الصاعدة. فبعدما نشرت أزمة المديونية بظلالها عام 1983، تطلعت غالبية الدول النامية لمساعدة صندوق النقد الدولي لها على التغلب على أزمة المديونية فرضخت لشروطه، فطبقت ما أملاه عليها من برامج للتصحيح الاقتصادي تقوم على التوجهات الليبرالية الجديدة وما تعنيه من تبنٍّ لآليات السوق وإزالة جميع القيود التي تحول دون تدفق رؤوس الأموال داخلياً أو خارجياً.

وبعد سقوط جدار برلين رضخت حكومات دول المعسكر الاشتراكي سابقاً إلى شروط صندوق النقد الدولي ومشورة موظفيه المشبعين بأفكار ليبرالية متطرفة فانفتحت، هي الأخرى أيضاً، على سوق المال الدولية وتكاملت معها تكاملاً وثيقاً على أمل استقطابها لما تحتاجه من رؤوس أموال.

ولما كانت التوجهات الليبرالية الجديدة قد تزامنت مع تطورات تكنولوجية في مجال الكمبيوتر والاتصالات، لذا توافرت أسواق المال المحررة من التضبيط الحكومي (regulation) على آفاق جديدة للمضاربة. فبفعل سياسة التحرير ونتيجة للتطورات التكنولوجية أمسى بوسع المستثمرين في المحافظ المالية نقل أي مبلغ يشاؤون من سوق إلى أخرى ومن بلد إلى آخر في كل أرجاء المعمورة بسرعة الضوء وتحقيق أرباح طائلة مما يطرأ على أسعار صرف العملات أو أوراق المال من تقلبات قد لا تستمر أكثر من ساعات أو دقائق معدودة. وهكذا نلاحظ أن التطورات التكنولوجية الجديدة قد أدت إلى ارتفاع كفاءة المتعاملين في أسواق المال المعولمة ارتفاعاً عظيماً وإلى خفض تكاليف نقل رؤوس الأموال على نحو لا مثيل له في التاريخ.

وعلى الرغم من المساعي المبذولة من قبل مؤسسات التمويل الدولية، أعني صندوق النقد والبنك الدوليين، تارة لإقناع الدول، وتارة للضغط على هذه الدول،

بالسعي قدماً لتحرير أسواقها المالية من القيود المفروضة على تنقل رأس المال الوافد إليها أو الخارج منها، لم تتكامل أسواق مال الدول المختلفة مع سوق المال الدولية بدرجة واحدة. فالملاحظ هو أن أسواق مال الدول الأفريقية والكثير من الدول الآسيوية لم تتكامل بعد مع سوق المال الدولية بالدرجة التي تكاملت بها أسواق مال الدول الصناعية. وإذا كان الأمر على هذه الحال، فما المعيار الذي نستطيع بوساطته قياس درجة تكامل سوق المال الوطنية لبلد ما مع سوق المال الدولية؟ (The degree of integration of international financial markets).

قياس درجة تكامل سوق المال الوطنية مع سوق المال الدولية:

تعتبر أسواق المال تامة التكامل حينما لا تكون هناك أية عوائق تحد من تنقل رأس المال بين الدول؛ ففي الأسواق التامة التكامل تباع وتشترى الأوراق المالية المتشابهة بسعر واحد بغض النظر عن المكان الذي تتم فيه الصفقة ودون ما تأثير لطبيعة وخصوصية المتعاملين في تلك السوق (قانون وحدة السعر، Law of one Price). بهذا المعنى يعبر التباين السائد بين السعر المتعامل به في سوق المال الوطنية والسعر المتحقق في سوق المال الأجنبية عن شدة المعوقات التي تقف في وجه تنقل رؤوس الأموال دولياً.

وعلى الرغم من منطقية هذا المعيار لقياس درجة التكامل، فإنه يبقى محدود النفع بسبب اختلاف الأوراق المالية من وجوه عديدة. فقلة فقط من الأوراق المالية المتداولة في أسواق مال الدول المختلفة يتاجر بها بالعملة نفسها (denominated in the same currency) ولها المدة الزمنية نفسها وتنطوي على المخاطر نفسها. ولربما تصور المرء أن بالإمكان أخذ أسهم الشركات (equities) المتاجر بها في أسواق الأسهم في البلدان المختلفة معياراً لقياس درجة التكامل، إلا أن الأمر الذي يتعين ملاحظته هو أن تباين عائد الأسهم المدفوع بعملات مختلفة (الأرباح الموزعة) واختلاف تطور أسعار الأسهم في سوقي بلدين مختلفين لا يمكن اعتبارهما دائماً وأبداً مؤشراً على وجود عوائق أمام تنقل رأس المال بين الدولتين المعنيتين؛ فمصدر هذه الاختلافات يمكن أن يعود إلى توقعات معينة بشأن تطور سعر صرف عملتي البلدين أو إلى اختلاف تقييم السوقين للمخاطر التي تحف بأسهم الشركة أو الشركات المعنية و/أو إلى اختلاف التوقعات السائدة في السوقين بشأن تطور الأرباح مستقبلاً. من هنا لن ينفعنا كثيراً سعر الصرف الحاضر (spot exchange rate) عند المقارنة بين العوائد التي سيجنيها المرء

مستقبلاً من أوراق مالية مقومة بعملات مختلفة، بل سيتعين علينا تحويل قيمة جميع العوائد التي ستدفع، مستقبلاً، بالعملة الأجنبية إلى العملة الوطنية مستخدمين أسعار الصرف المتوقعة حين استحقاق الدفع، أي سيتوجب علينا اعتماد أسعار الصرف الآجلة (forward exchange rate) للزمن الذي ستدفع فيه هذه العوائد. فإذا كان عائد الأوراق المالية المدفوع في سوق الدول الأجنبية وبعملة تلك الدول يعادل، بعد تقويمه بالعملة الوطنية بناء على سعر الصرف الآجل، العائد المدفوع في السوق المحلية وبالعملة الوطنية، فسيكون بوسعنا القول حينئذ إن السوق الوطنية تتصف بالتكامل مع السوق الأجنبية.

ومع وضوح الفكرة التي يقوم عليها هذا المعيار، فإن ثمة عائقاً لا يستهان به يحول دون تطبيقه لقياس درجة التكامل؛ ففي سوق الصرف الأجنبي تبرم العقود القائمة على أسعار الصرف الآجلة لفترة تستغرق عادة 180 يوماً ولا تزيد على عام واحد.

إلى جانب «قانون وحدة السعر» يمكن طبعاً استخدام حجم الصفقات في أسواق المال (trading volumes) لقياس درجة التكامل بين سوقين أو أسواق مالية معينة، أي الانطلاق من حجم ما يُجري مواطنو البلد المعني، عبر الزمن، من صفقات لاقتناء أوراق المال الأجنبية وحجم الصفقات التي يتعاقد عليها الأجانب لشراء أوراق المال الوطنية. ولكن وبما أن الكثير من هذه التدفقات (flows) ذات أمد قصير، لذا يفضل الكثير من الاقتصاديين استخدام التوزيع الدولي لأرصدة المحافظ الاستثمارية (the international distribution of portfolios) اعتقاداً منهم أن ما يطرأ على الأرصدة من تغيرات طويلة الأجل يعكس التغيرات التي تنتاب سلوك المستثمرين على نحو أفضل. ومعنى هذا هو أن هؤلاء الاقتصاديين يرون أن نسبة رصيد الأسهم والسندات الوطنية إلى رصيد الأسهم والسندات الأجنبية في المحافظ الاستثمارية، معيار جيد لقياس درجة التكامل بين أسواق مال الدول المختلفة. فأسواق المال تكون أكثر تكاملاً، كلما كانت نسبة الأرصدة الأجنبية في المحافظ الوطنية أعلى ونسبة الأرصدة الوطنية في المحافظ الأجنبية أكبر[3]. ويقيس البلد المعني حصته في سوق المال الدولية، من ناحية، كنسبة بين إجمالي

(3) على سبيل المثال يحتفظ الأجانب، حالياً، بنحو 11٪ من مجموع أسهم الشركات الأمريكية و21٪ من جميع سندات الدين الصادرة عن الشركات الأمريكية و36٪ من مجمل سندات الدين الصادرة عن الحكومة الأمريكية (Deutsche Bundesbank, 2002a, p. 15).

الرسملة السوقية لشركاته المسجلة (market capitalization) إلى الرسملة السوقية لجميع الشركات المسجلة في بورصات العالم، ومن ناحية أخرى كنسبة بين القيمة السوقية لجميع السندات الوطنية (market value of all domestic debt securities) إلى القيمة السوقية لجميع السندات المتداولة في مجمل بورصات العالم. واستناداً لبعض الدراسات تصل المحافظ الاستثمارية إلى وضعها «الأمثل» (optimal) حينما لا تزيد حصة الأسهم والسندات الوطنية على 20٪ إلى 30٪ (Tesar & Werner, 1992).

ولو صح هذا الرأي لكانت درجة تكامل أسواق المال الدولية منخفضة جداً؛ فحصة الأسهم والسندات الوطنية في المحافظ الاستثمارية غالباً ما تكون أعلى بكثير من النسب المذكورة. من هنا لا يجوز النظر إلى هذا التقييم للمحافظ الاستثمارية الدولية على أنه الحقيقة بعينها وأنه دليل قاطع على ضعف درجة التكامل بين أسواق مال الدول المختلفة. فانحياز المستثمرين المحليين إلى أوراق المال الوطنية (home bias) لا يمكن أن يعتبر، بالنسبة للدول الصناعية على وجه الخصوص، مؤشراً على وجود عوائق تحد من تنقل رؤوس الأموال بين هذه الدول ومن ثم دليلاً على انخفاض درجة التكامل بين أسواقها المالية (Lewis, 1999: 585). فهذا «الانحياز» ينطبق على صغار المستثمرين المحليين وليس على صناديق الاستثمار الوطنية؛ فبالنسبة لهذه الصناديق يشهد واقع الحال على انخفاض نسبة «الانحياز» صوب أوراق المال الوطنية واقتراب حصة الأسهم والسندات الوطنية في المحافظ الاستثمارية المحلية من النسبة «المثلى» المذكورة آنفاً (Deutsche Bundesbank, 2991: 19).

إلى جانب وجهات النظر أعلاه هناك اقتصاديون يسعون لقياس درجة تكامل السوق الوطنية في السوق العالمية انطلاقاً من المستوى الكلي للمتغيرات الاقتصادية معتقدين أن حرية تنقل رأس المال بين الدول ضمانة لتسوية ما ينتاب الادخار والاستثمار من صدمات (shock). بناء على وجهة النظر هذه، وإذا ما افترضنا أن حجم المدخرات الوطنية، على سبيل المثال، قد تراجع لسبب ما، فإن أسواق المال المتكاملة ستكون الضمانة الأكيدة لتمويل الاستثمارات المحلية من مجمل المدخرات العالمية من دون أن تكون هناك حاجة لإغراء رأس المال الوافد بعلاوة تنكر على معدل الفائدة السائد.

ويسعى هذا المنهج إلى قياس درجة التكامل في أسواق المال الدولية من خلال

تعرف شدة الترابط القائمة بين حصص الادخار الوطنية وحصص الاستثمار المحلية (national saving rates and domestic investment rates) باعتبار أنه في حالة ارتفاع المدخرات الوطنية فإن نسبة ضئيلة منها ستستثمر محلياً، ذلك لأن تمتع رأس المال بالحرية التامة على التنقل بين أسواق المال المتكاملة سيضمن توجه الجزء المتبقي من هذه المدخرات إلى العالم الخارجي حيث تكون مجالات استثمارها أكثر إنتاجية (Feldstein & Horioka, 1980: 3118).

ولعله تجدر الإشارة إلى أن الدراسات التطبيقية وجدت أن ثمة علاقة قوية إلى حد ما بين حصة الادخار والاستثمار الوطنيتين، الأمر الذي يمكن أن يوحي بأن أسواق مال هذه الدول لا تتصف بتلك الدرجة من التكامل التي يتوقعها المرء عادة بين الدول الصناعية التي قطعت شوطاً كبيراً في تحرير أسواقها المالية من غالبية القيود الحكومية كما يشهد على ذلك الواقع المعيش (Claassen, 1997: 224; Obstfeld, 1995). وكان المصرف المركزي الألماني (البندسبانك) قد طبق هذا المعيار على ألمانيا ووجد أن معامل الانحدار (Regression Coefficient) قد بلغ في الفترة 1991–1998 (0,6)، وأنه انخفض بين عام 1999 وعام 2001 إلى (0,58) (Deutsche Bundesbank, 2001: 20).

ومهما كانت الحال بالنسبة لهذه الدولة الصناعية أو تلك، فتطبيق هذا المؤشر على أسواق المال في الولايات المتحدة الأمريكية يشهد على أن هذه الأسواق قد باتت تتمتع بأعلى درجات التكامل المالي الدولي. فعلى الرغم من تراجع حصة الادخار الوطنية من 12٪ في عام 1980 إلى أقل من 1٪ في مطلع عام 2001 استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أن تحقق معدلات استثمار عالية جداً ونمواً اقتصادياً متسارعاً بفضل المدخرات الأجنبية التي تدفقت عليها (Deutsche Bundesbank, 2002a: 15). فعلى سبيل المثال استقطبت الولايات المتحدة الأمريكية بمفردها، في عام واحد فقط، عام 2001، رؤوس أموال أجنبية بلغت 889 مليار دولار (Deutsche Bundesbank, 2002b: 12) أي ما يزيد على 60٪ من صافي صادرات رأس المال في العالم. بهذا المعنى كانت الولايات المتحدة الأمريكية فعلاً أكبر منتفع من تحرير أسواقها المالية ومن عولمة أسواق مال باقي دول العالم. فبحسب إحصاءات صندوق النقد الدولي لم يزد ما تدفق في المتوسط على مجمل الدول النامية ودول المعسكر الاشتراكي سابقاً من رؤوس أموال على 167 مليار دولار أمريكي كل عام خلال الفترة الواقعة بين عام 1989 وعام 1997 (Deutsche Bundsbank, 2002c: 60-61).

من هنا، ينبغي بنا الاحتراس عند تقييم الدراسات التي توحي بأن أسواق المال في الدول الصناعية لم تتكامل بعد بالعمق الذي تتوخاه النظرية الليبرالية؛ فمن ناحية تختبر هذه الدراسات ضمنياً، التعادل العالمي لمعدلات الفائدة الحقيقية، ومن ناحية أخرى لأن ثمة معطيات اقتصادية، كالحجم الاقتصادي للبلد قيد الدراسة ومعطياته السكانية وحجم إنفاق حكومته، يمكن أن تشوه نتائج هذه الدراسات. وهكذا فإن قيام علاقة متينة بين حصة الادخار وحصة الاستثمار الوطنيتين (high correlation) لا يعني بالضرورة وبصورة آلية انخفاض درجة التكامل بين أسواق المال الدولية. فالواضح هو أن الفروقات بين معدلات الفائدة تكاد تكون قد تلاشت في البلدان الصناعية وأن أسعار الصرف الآجلة قد أمست تضمن تعادل معدلات الفائدة في هذه الدول، الأمر الذي يشير، بلا شك، إلى أن أسواق المال، في الدول الصناعية على أدنى تقدير، قد غدت متكاملة فعلاً. وإذا كانت أسواق المال قد أمست، في الدول المتقدمة على أدنى تقدير، على درجة عالية من التكامل، فهل تتسم أسواق المال بالكفاءة (efficient markets)، وما الشروط والمعايير التي يتعين أن تفي بها هذه الأسواق حتى يكون بالإمكان وصفها بالكفاءة؟

خصائص سوق المال المتسمة بالكفاءة:

يرى الاتجاه الليبرالي، أو الاتجاه الأصولي المتطرف الإيمان بآلية السوق، أن سوق المال الدولية تتسم بالكفاءة وأن التكامل معها لا يشكل أي خطر على المسيرة الاقتصادية سواء في الدول المتقدمة أو البلدان النامية مؤكداً أن ما يطرأ على النمو والنشاطات الاقتصادية من تغيرات إنما هو النتيجة المنطقية لصدمات تنشأ في خارج النظام المالي، وتنعكس أولاً: في النظام المالي ذاته في صيغة تغيرات في أسعار الأسهم والسندات ومعدلات الربحية التي تدرها أوراق المال هذه، وثانياً: في القطاع الحقيقي من خلال التغيرات التي تطرأ على هيكل الإنتاج ومستواه بفعل تكيف المستهلكين والمؤسسات الإنتاجية مع هذه الصدمات رغبة منهم في تعظيم مستوى الرفاهية ومعدلات الربحية (Siebert, 1988: 44).

هذا الاتجاه الليبرالي يرى، إذن، أن سوق المال العالمية تتسم، من حيث المبدأ، بالكفاءة وأن تعميق تحريرها من تدخل الحكومات يرفع من كفاءتها أكثر وأكثر، ذلك لأن عملية التحرير تعني، ضمنياً، ترك هذه السوق تعمل، أولاً، وفق توقعات رشيدة، وثانياً، بما يفي بمتطلبات سوق المنافسة التامة. بناءً على هذه الفروض تميل هذه السوق، من وجهة النظر الليبرالية إلى التوازن وتضمن إشباع الطلب وتصريف العرض.

ومع أن أنصار التحرير لا يتجاهلون ما مرت به هذه السوق من اضطرابات وأزمات وما سادتها من مضاربات، فإنهم ينفون عزو هذه السلبيات إلى ما طرأ على أسواق المال من تحرير، إنهم على ثقة بأن سبب ذلك كله يكمن في السياسات الخاطئة التي انتهجتها حكومات تلك الدول (Nunnenkamp, 1998:9). انطلاقاً من هذا التقييم يرى هؤلاء أن لأسواق المال الدولية دوراً مهماً في إكراه الحكومات على انتهاج سياسات اقتصادية صائبة. فعولمة أسواق المال غدت رقيباً لا يثمن على الحكومات.

بهذا المعنى فإن كل سياسة اقتصادية تقود إلى حالات لاتوازنية ستكون عرضة للأزمات وستواجه ردود فعل سلبية من جانب أسواق المال الدولية تجبرها على مكافحة الحالات اللاتوازنية. فكل بلد لا يتخذ الخطوات اللازمة لخلق نظام مصرفي سليم ولا يسهر على تجنب العجز في ميزان الحساب الجاري ولا يأبه بانخفاض سعر الصرف الحقيقي لعملته (أي ارتفاع حقيقي في قيمة عملته real appreciation) سيقاطعه رأس المال الأجنبي وستنهار قيمة عملته مقابل باقي العملات، إن كانت سوقه المالية تتمتع بدرجة من التحرير.

انطلاقاً من هذا التقييم الإيجابي لتحرير أسواق المال الدولية، يحذر الاقتصاديون الليبراليون والمنظمات الدولية، المؤيدة لما صار يعرف باتفاق واشنطن (Washington Consensus)، من المشاريع الرامية إلى الحد من التحرير الذي طرأ على هذه الأسواق، مؤكدين أن العيب لا يكمن في عملية التحرير ذاتها، بل يعود إلى السياسات الاقتصادية الخطأ التي تنتهجها الحكومات. أما دور أسواق المال الدولية فلا يزيد تسليط الضوء على سلبيات هذه السياسات. بهذا المعنى يمكن النظر إلى عملية التحرير على أنها وبال على الدول والحكومات أولاً، غير القادرة على انتهاج سياسة نقدية ساهرة على محاربة التضخم وسياسة مالية ملتزمة بتجنب أي تمويل بالعجز وثانياً، غير القادرة على تقديم الهياكل التحتية الضرورية والنظم الضريبية المغرية والقوانين والقواعد المشجعة للنشاطات الاستثمارية الأجنبية. من هذا التحليل يستنتج دعاة تحرير أسواق المال الدولية أن المناوئين لعملية التحرير لا يخافون، في الواقع العملي، من عملية التحرير ذاتها، بل هم يتهيبون مما تفرزه عملية التحرير هذه من منافسة بين دول العالم لجذب رؤوس المال الدولية (Siebert, 1998:62).

فعموماً تتصف أسواق المال والصرف الأجنبي، بحسب وجهة النظر هذه، بالكفاءة وبهيمنة التوقعات الرشيدة على المتعاملين فيها. من هنا فإن المطلوب هو التوسع في عملية التحرير، وليس التدخل الحكومي للحد من عملية التحرير. فالتوسع في عملية التحرير يعني إضفاء مرونة أكبر على الأسعار في أسواق المال والصرف الأجنبي. فلو اتصفت جميع الأسعار في أسواق المال، سواء كانت هذه الأسعار أسعار أوراق مالية أو كانت معدلات ربحية أو كانت أسعار صرف أجنبي، بالمرونة التامة فعلاً، لعكست هذه الأسعار حينئذ، على نحو دقيق إلى حد ما، جميع المتغيرات الحالية والمستقبلية ذات الأهمية في تحديد هذه الأسعار؛ بهذا المعنى فكلما كانت عملية التحرير أكثر عمقاً، كانت أسواق المال والصرف الخارجي أكثر ميلاً إلى التوازن؛ فهي ليست مصدراً للحالات اللاتوازنية الكلية أبداً، إنها تتكيف مع هذه الحالات فقط. فأي تدخل حكومي في الأسعار المحددة في هذه السوق لا جدوى منه، ذلك لأن هذا التدخل لن يتصف بالكفاءة التي تتصف بها هذه السوق. وإذا ما صادف أن مرت هذه السوق بأزمة أو بحالة لاتوازنية فإن مرد ذلك يكمن في قصور مرونة الأسعار، أي أن علاجه يمكن في المزيد من التحرير. بهذا يكون المطلوب: التحرير الكامل لأسواق المال والصرف الأجنبي من كل أنواع التدخل الحكومي، ذلك لأن هذا التحرير هو الضمانة لأن تحقق هذه الأسواق التخصيص الأمثل لرأس المال ولأن تعظم الرفاهية الاقتصادية في كل وقت وعلى المستويين الوطني والدولي.

بهذا المعنى يرى، إذن، مناصرو التحرير الكلي لأسواق المال أن هذه الأسواق، مثلها في ذلك مثل باقي أسواق السلع وعناصر الإنتاج، تتسم بالكفاءة، ذلك لأنها تفرز أسعاراً تعكس (reflecting) الندرة النسبية للبضائع وتقود، بذلك، إلى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية (efficient allocation).

ومع أن هذا التعريف يتسم بالبساطة والمنطقية، فإنه ينطوي على إشكاليات لا يستهان بها يجلوها لنا أخذ سوق الصرف الأجنبي مثالاً على ما نحن في صدى الحديث عنه. فإذا لم تتدخل المصارف المركزية البتة في التأثير على سعر صرف العملات، فسيعكس سعر الصرف السائد بلا ريب درجة ندرة العملات في أسواق الصرف الأجنبي. ولكن، وبما أن لسعر الصرف أهمية محورية بالنسبة لمجمل الاقتصاد المعني، يتعين علينا أن نأخذ في الاعتبار أن سوق الصرف الأجنبي ستتسم بالكفاءة في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، فقط، حينما لا تفرز هذه السوق تشوهات تنعكس على المتغيرات الاقتصادية المستهدفة (كدرجة

الاستخدام واستقرار مستوى الأسعار ومعدل النمو والقوة التنافسية في العلاقات الاقتصادية الخارجية وما سوى ذلك من متغيرات كلية). فعلى سبيل المثال تخضع أسعار صرف العملات القيادية الثلاث: الدولار الأمريكي واليورو الأوربي والين الياباني لتقلبات شديدة لا تعكس البتة قوتها الشرائية أو ما سوى ذلك من المتغيرات الاقتصادية الكلية. ولربما كان تطور سعر صرف اليورو الأوربي مقابل الدولار الأمريكي خير مثال على ذلك. فاليورو الأوربي فقد، بعد نحو عامين من اعتماده عملة رسمية، ما يقرب من ثلث قيمته مقابل الدولار الأمريكي، فقد انخفض سعره من (1,17) دولار إلى (0,85) دولار؛ لكن سعره ارتفع، من ثم، فتعادلت قيمته مع الدولار الأمريكي. وواصل سعر اليورو الأوربي ارتفاعه فبلغ في نهاية أيار/مايو من عام 2003 (1,19) دولار، الأمر الذي يعني أن الدولار الأمريكي قد فقد في غضون عام واحد، وعلى وجه التحديد في الفترة الواقعة بين النصف الثاني من عام 2002 والنصف الأول من عام 2003، (35%) من قيمته مقابل اليورو. ولربما عكست هذه التطورات ندرة العملات في أسواق الصرف الأجنبي؛ إلا أن الأمر الواضح هو أن آثار هذه التطورات ما كان لها أن تبقى محصورة في أسواق الصرف الأجنبي فحسب، بل إنها لا بد أن تكون قد انعكست على القطاع الحقيقي، القطاع الإنتاجي، أيضاً، ذلك لأن الكثير من المؤسسات الإنتاجية قد استثمرت رؤوس أموالها في مشاريع طويلة الأجل انطلاقاً من قوتها التنافسية في السوق العالمية التي أفرزها سعر صرف اليورو المنخفض.

من هنا، وإذا ما أردنا تعرف هل كانت أسواق الصرف الأجنبي تتسم بالكفاءة، فإنه سيتعين علينا أن نتوافر على رؤية دقيقة بشأن أسعار الصرف «الصحيحة» من وجهة النظر الاقتصادية الكلية، أي أن نكون على معرفة دقيقة بسعر الصرف التوازني.

وبالنظر للعوائق الكثيرة التي تحول دون تعرف مستوى سعر الصرف التوازني[4]، لذا فقد أمسى، عادة، من الصعب جداً البت على نحو أكيد ودقيق في مدى اتسام أسواق الصرف الأجنبي بالكفاءة في التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية.

---

(4) راجع بشأن المشكلات المتعلقة بتعرف سعر الصرف التوازني: عدنان عباس علي: «المنهج النقدي في القوى المتحكمة في سعر الصرف الأجنبي». «**مجلة العلوم الاجتماعية**»، 27 (4)، شتاء 1999، جامعة الكويت؛ مجلس النشر العلمي، وكذلك: «دور المحافظ الاستثمارية في تحديد سعر الصرف الأجني (نموذج برانسون)»، «**مجلة العلوم الاجتماعية**»، 29 (3) خريف 2001، جامعة الكويت؛ مجلس النشر العلمي.

كبديل عن الكفاءة في التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية دأب الاقتصاديون على الاكتفاء بمفهوم آخر للكفاءة عند الحديث عن أسواق المال عامة وأسواق الصرف الأجنبي على وجه الخصوص: الكفاءة في الانتفاع من المعلومات المتاحة (informational efficiency). بهذا المعنى تتصف السوق بالكفاءة متى ما أفرزت قوى العرض والطلب أسعاراً تعكس بدقة وفي كل لحظة زمنية جميع المعلومات المتاحة. ولا يخفى على القارئ أن هذا المفهوم للكفاءة لا يفي بالضرورة بشروط كفاءة التخصيص الأمثل للموارد (أمثلية باريتو)؛ فالكفاءة في الانتفاع من المعلومات تشكل جزءاً من كفاءة التخصيص الأمثل للموارد، لكنها لا تعني بالضرورة تحقق الكفاءة في التخصيص الأمثل للموارد (Froemmel & Menkhoff, 1999: 163).

ويعود الفضل في صياغة مفهوم الكفاءة في الانتفاع من المعلومات المتاحة إلى أويغين فاما، الذي كان قد أشار في بحثه المنشور عام 1970 إلى «أن السوق تعتبر متسمة بالكفاءة متى ما كانت الأسعار تعكس دائماً وعلى نحو دقيق جميع المعلومات المتاحة» (Fama, 1970)[5]. فلو كانت المعلومات المتاحة تشير، مثلاً، إلى أن قيمة العملة الوطنية ستنخفض مقابل باقي العملات مستقبلاً، عندئذ سيقوم المتعاملون في سوق الصرف الأجنبي بشراء العملات الأجنبية اليوم. بفعل هذه الصفقات سيأخذ سعر الصرف الأجنبي السائد حالياً بالارتفاع إلى أن يصل إلى ذلك المستوى الذي لا يستطيع المتعاملون في السوق في ظله تحقيق ربح يذكر من شراء العملات الأجنبية. بهذا انعكست المعلومات المتاحة بشأن التطور المستقبلي لأسعار الصرف على أسعار الصرف الحالية.

وكان فاما قد ميز في بحثه بين ثلاث درجات للكفاءة (Fama, 1970: 383)؛ فبحسب رأيه:

– تتسم السوق بكفاءة متدنية (weak form) متى ما عكست أسعار الأوراق المالية السائدة المعلومات الخاصة بالتطورات التي كانت قد مرت بها أسعار أصول الثروة فيما مضى من الزمن.

– وتتسم بكفاءة شبه عالية (semi-strong form) متى ما عكست أسعار

(5) فقد كتب فاما قائلاً:

"A market in which prices always "fully reflect" available information is called "efficient". (Fama E. F. 1970: 383).

الأوراق المالية السائدة، علاوة على التطورات الماضية، جميع المعلومات التي بوسع عامة الجمهور الحصول عليها (publicly available information).

– وتتسم بكفاءة عالية جداً (strong form) حينما لا تعكس الأسعار المعلومات المتاحة لعامة الجمهور فحسب، بل حينما تعكس علاوة على ذلك المعلومات التي يحتكرها لأنفسهم بعض المتعاملين في السوق أيضاً (insider information).

ومع أن فاما كان قد أدخل بعض التحوير على آرائه بشأن كفاءة الأسواق فيما بعدُ (Fama, 1991)، فإن تصنيفه الآنف الذكر لا يزال يحظى بالاهتمام ويعتبر الأساس الذي تُختبر بالاستناد إليه مقولة كفاءة أسواق المال. فمفهوم فاما للكفاءة يثير العديد من الأسئلة والإشكاليات. فإذا كانت السوق قد اتسمت فعلاً بالكفاءة في الانتفاع من المعلومات المتاحة وإذا كانت جميع المعلومات المتاحة قد انعكست فوراً في الأسعار التي تفرزها قوى العرض والطلب في هذه السوق، فإن الأمر الواضح هو أنه لن يكون هناك من يرغب في القيام بجمع أشمل وتحليل أعمق للمعلومات؛ ذلك لأن هذا الجهد لن ينطوي على أي نفع يذكر، أي أنه لن يفضي إلى تحقيق معدل ربحية يفوق المعدل السائد في السوق (Elton & Gruber, 1995: 406ff). فما جدوى جمع وتحليل المعلومات إذا كانت هذه المعلومات قد انعكست كلية وفوراً في الأسعار المتحققة، أو، وبتعبير آخر، كيف ستشارك المعلومات في تحديد الأسعار إذا كان جمع هذه المعلومات وتحليلها لا يغير شيئاً في أرباح المستثمر في سوق المال؟ من هنا، لا مراء في أن من حق المرء أن يسأل: ألا ينطوي تعريف فاما للكفاءة، نظرياً على أدنى تقدير، على تناقض بين؟ فالتحليل النظري يشير بلا مراء إلى أن وجود ثمن معين للمعلومات في الأسواق دليل قاطع على أن الراغبين في اقتناء هذه المعلومات يتوقعون منها تحقيق ربح إضافي. أضف إلى هذا أن منظور فاما للكفاءة لا ينسجم مع الواقع العملي أيضاً. فالملاحظ هو أن المتعاملين في أسواق المال يستخدمون السلاسل الزمنية والرسومات البيانية المستمدة من البيانات الإحصائية العائدة إلى السنوات الماضية بغية تعرف ما سيكون عليه الاتجاه العام مستقبلاً (Trend) اعتقاداً منهم أن تحليل تطورات الماضي يمكنهم من تعرف الأسعار المستقبلية (charts) ومن جني معدلات ربحية أعلى من المعدل السائد (Ohr, 2001: 39).

ومهما كان الأمر، فقد قام العديد من الاقتصاديين بإجراء دراسات ميدانية

تهدف إلى اختبار كفاءة أسواق المال؛ وقد أشارت غالبية هذه الدراسات إلى أن أسواق المال تتسم بكفاءة متدنية (weak form) فعلاً، أي أن الأسعار السائدة فيها تعكس التطورات المتحققة فيما مضى من الزمن فقط، وليس التطورات المتوقعة الحدوث مستقبلاً. وعلى الرغم من هذه النتيجة السلبية لا يرى دعاة تحرير أسواق المال أن ثمة مخاطر يمكن أن تعصف بهذه الأسواق وبمجمل الاقتصادات الوطنية في حالة اندلاع عمليات مضاربة منتظمة في هذه الأسواق. فبما أن المعلومات متاحة للجميع ولما كان جميع المتعاملين يستخدمون الطرق والنماذج نفسها (model) في تحليل الاتجاه العام (Trend) وفي تعرف الأسعار المستقبلية (chart)، لذا لن تفضي تنبؤات المتعاملين في الأسواق بشأن الأسعار المستقبلية إلى مخاطر اندلاع عمليات مضاربة منتظمة بحسب رأيهم.

إشكاليات تدفق رأس المال الأجنبي إلى الدول النامية:

إلى جانب وجهة النظر المؤيدة لعملية تحرير أسواق المال عامة والصرف الأجنبي خاصة، ثمة اتجاه آخر يتحفظ على عملية التحرير ويدعو إلى ضرورة إعادة النظر في النظام النقدي والمالي الدولي القائم وتجنب ما يشوبه من هاجس مفاده أن هذه الأسواق لا تتسم بالكفاءة وتعاني اختلالاً وظيفياً (disfunction) يجعلها تشكل خطراً (risk) على عملية النمو الاقتصادي عامة وعلى عمل القطاع الحقيقي على وجه الخصوص. ويركز هذا النقد على التقلبات الشديدة التي مرت بها أسعار الصرف وأسعار الأسهم والسندات وما صاحبها من عمليات مضاربة تسببت في اندلاع أزمات مالية ونقدية عصفت بدول مختلفة في التسعينيات من القرن العشرين. ولعل الأزمات المالية التي انتابت المكسيك عام 1994/ 1995 وجنوب شرق آسيا عام 1997/ 1998 وروسيا عام 1998 والبرازيل عام 1999 وتركيا عام 2001 والأرجنتين وأرجواي عام 2002 شاهد حي على أن ثمة خللاً في نظامي المال والنقد الدوليين. فالأزمات النقدية والمالية أمست منذ سبعينيات القرن العشرين، أي منذ حدوث التحولات الجذرية في نظام بريتن وودز، أكثر تكرراً وأشد وطأة في الدول النامية .(Kaminsky & Reinhart, 1999: 476)

ويمكن للمرء أن يميز بين ثلاث قنوات ينتقل بها رأس المال بين الدول المتكاملة مع سوق المال الدولية: الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المالي (الاستثمار في المحفظة) وعمليات الاقتراض في سوق المال الدولية.

وعموماً يمكن القول إن نقاد عملية التحرير لا يعترضون على الاستثمار الأجنبي، ذلك لأن هذا الاستثمار ذو طبيعة طويلة الأجل ولا يفضي بالضرورة إلى عمليات مضاربة تقوض الاستقرار الاقتصادي سواء في الدول المصدرة لرأس المال إلى العالم الخارجي أو في الدول التي يستوطن فيها رأس المال الوافد. المخاطر تتأتى، بحسب رأيهم، بالدرجة الأولى من الاستثمار في المحافظ ومن عمليات الاقتراض في سوق المال الدولية. وعلى الرغم من هذا التقييم الإيجابي للاستثمار المباشر، إلا أن محاولات استقطابه تظل تنطوي على إشكاليات معقدة لا يحلها التحرير المالي، بحسب ما نرى.

إشكاليات الاستثمار المباشر:

يؤدي الاستثمار المباشر الأجنبي دوراً محورياً في التسويغ الذي يقدمه أنصار تحرير أسواق المال. ومن يرجع إلى أدبيات صندوق النقد الدولي، على وجه الخصوص، يلاحظ بيسر مدى الأهمية الكبيرة التي يعلقها الصندوق على الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول النامية الراغبة في الحصول على مساعدته في التغلب على ما تعانيه من عجز في موازين مدفوعاتها. فبرامج الإصلاح المدعومة من قبله تقوم أساساً على استراتيجية «النمو مع الدين» (growth-with-debt)، أي على فكرة مفادها أن الوضع «المعتاد» للدول النامية يتصف بعجز في موازينها التجارية وأن على هذه الدول أن تتخذ الإجراءات التي تكفل تكاملها مع سوق المال الدولية وتمنحها ميزة في توطين الاستثمار الأجنبي[6].

ومن حيث المبدأ لا اعتراض على أن دور الاستثمار المباشر في خلق الأزمات المالية ضئيل نسبياً، ذلك لأن هذا الاستثمار يختلف عن الاستثمار في المحافظ وعن الاقتراض في سوق المال الدولية؛ فهو نشاط طويل الأجل وغير قادر على

(6) كما يتبين من السطور التالية فإن الصندوق، في هذا الشأن بالذات، على اتفاق تام مع النظرية الكلاسيكية المحدثة:

"Capital-to-labor ratios in developing countries are lower than in advanced economies, and other things equal this relative scarcity of capital might be expected to make the return from investment in former higher than in the latter. In a world in which capital is free to flow in search of highest returns, there are therefore grounds for expecting that it might increasingly flow to developing countries where it can help boost income growth. These forces should work to promote productivity and income groth in developing countries and should therefore increase the likelihood if convergence". (International Monetary Fund 1997: 78f).

الانتقال من بلد إلى آخر في غضون فترة زمنية قصيرة. إلا أن هذا التقييم لا يجوز أن يفسر على أنه تسويغ لعملية التحرير ولضرورة التكامل مع سوق المال الدولية، ذلك لأن السؤال الأهم هو: هل يضمن تحرير أسواق المال في الدول النامية، حقاً، توجه الاستثمار المباشر إلى هذه الدول؟

ومع اعترافنا بتشعب العوامل المحددة للاتجاهات التي تسلكها الاستثمارات الأجنبية المباشرة وبصعوبة التنبؤ بحجم هذه الاستثمارات مسبقاً، فإن ثمة دراسات ميدانية أزاحت الستار عن بعض العوامل التي تؤدي دوراً مهماً، إلى حد ما، عند اتخاذ قرار معين بشأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في هذا البلد أو ذاك. بناء على ما توصلت إليه هذه الدراسات الميدانية يمكن حصر العوامل المحددة للقرارات الاستثمارية التي تتخذها الشركات المتعددة الجنسيات في بلد معين بما يلي (Jost, 1997: 28):

عموماً تستثمر الشركات الدولية في العالم الخارجي إما لأنها تريد الاحتفاظ بأسواق منتجاتها أو لأنها تسعى للتوسع في هذه الأسواق أو لأنها ترمي إلى الحصول على أسواق جديدة. ومن بين الخصوصيات الكثيرة تؤدي الخصوصيات التالية في البلد المحتمل الاستثمار فيه دوراً رئيساً عند اتخاذ القرار الاستثماري: حجم السوق ومعدلات النمو المحتملة ودرجة انفتاح الاقتصاد المعني على التجارة الدولية (degree of openness) (أي نسبة صادراته ووارداته السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي). وبحسب ما تؤكده الدراسات الميدانية يمكن القول إن البلد الثري نسبياً والنامي بمعدلات عالية يستورد بضائع ويجتذب استثمارات أجنبية على نحو متزايد، أي أن ثمة علاقة موجبة متينة بين الصادرات السلعية إلى البلد المعني والاستثمارات المباشرة التي يجتذبها هذا البلد.

إلا أن الأمر الذي تجدر ملاحظته هو أن الشركات المتعددة الجنسيات غالباً ما تمر بدرجات متفاوتة في سلم العولمة. ويمكن تلخيص هذا السلم على النحو التالي: في البداية تبدأ المشاريع في تصدير منتجاتها إلى العالم الخارجي؛ من ثم تأخذ المشاريع بتأسيس وكالات خاصة بها مهمتها القيام بالتسويق وإدارة المخازن وتقديم الخدمات؛ ومن حين لآخر لربما تمنح المشاريع منتجاً في البلد الأجنبي رخصة لإنتاج بضائعها؛ بعد أن تحصل الشركات على الخبرة الوافية في البلد المعني، عندئذ تتسلق درجة أعلى في سلم العولمة والاستثمار الخارجي: الكف عن التصدير إلى البلد المعني وتشييد مصانع خاصة بها مهمتها تجميع أو إنتاج ما كانت تصدره إلى البلد من بضائع.

بناء على هذا كله ليس من المتوقع أن تستهدف الشركات العالمية البلد النامي في قراراتها الاستثمارية لا لشيء إلا لأن هذا البلد النامي قد حرر أسواقه المالية من القيود الحكومية، فالاستثمار الأجنبي المباشر يأتي في نهاية سلم العولمة، إنه خطوة متقدمة لا تتخذها الشركة العالمية إلا بعد أن تكون قد خطت خطوات أخرى مهمة، وبعد أن تكون قد اطمأنت إلى تحقق شروط أخرى لا تقل أهمية. حقاً تؤدي تكاليف الإنتاج الباهظة في الوطن الأم دوراً مهماً في نقل الإنتاج إلى البلدان النامية، إلا أن تمتع البلد النامي بميزة التفوق بانخفاض تكاليف الإنتاج لا يعني بالضرورة أن البلد قد أمسى قادراً على جذب الاستثمار الأجنبي. فعلاوة على انخفاض تكاليف الإنتاج نسبياً، يتحدد حجم الاستثمار الأجنبي من خلال هيكل المشاريع الإنتاجية وتطور أسواق المال في البلد المستهدف أيضاً. فحينما تسعى شركة متعددة الجنسيات إلى الحصول على موقع قدم في بلد ما، فإن هذه الشركة غالباً ما تكون مخيرة بين إنشاء مشروع جديد خاص بها في البلد المستهدف أو المشاركة في ملكية مشروع قائم. وغالباً ما تفضل الشركة الدولية المشاركة في ملكية مشروع قائم أو شراءها لذلك المشروع كلية على إنشاء مشروع جديد، ذلك لأن إنشاء المشروع الجديد غالباً ما يكون أعلى كلفة وأبطأ إنجازاً. فبحسب ما يُستنتج من الدراسات الميدانية أنفقت الشركات متعددة الجنسيات، على المستوى العالمي، ما لا يقل عن 80% من الاستثمارات المباشرة الجديدة إما للمشاركة في ملكية مشاريع قائمة أو لشراء هذه المشاريع كلية (mergers & acquisitions) (Deutsche Bundesbank, 1997: 56-57).

ومعنى هذا هو أن الاستثمار الأجنبي بمفهومه التقليدي، أي بمفهومه القائم على التصورات القديمة التي تربط الاستثمار الأجنبي بتشييد مصانع جديدة تخلق فرص عمل للعاطلين عن العمل لم يعد ينسجم مع واقع الحال السائد منذ مطلع ثمانينيات القرن العشرين. فالبلد النامي سيكون هدفاً للاستثمار الأجنبي، فقط، في حالة عثور الشركة الأجنبية فيه على مشروع يناسب طموحاتها. ففي بعض الحالات، يمكن ألا يكون الاستثمار الأجنبي سوى تغيير في ملكية المشاريع، أي ألا يحقق أي ارتفاع يذكر في حجم الاستثمار الحقيقي وألا يخلق فرص عمل جديدة.

بالإضافة إلى هذا كله يمكن أن تزيد الشركات متعددة الجنسيات حجم نشاطاتها الاقتصادية في البلد النامي من دون أن يطرأ ارتفاع مهم في المشاركة المالية للشركة الأم أو من دون أن تمنح الشركة الأم قرضاً لفرعها في العالم الخارجي. فبناء على

الدراسات الإحصائية التي قام بها بعض الباحثين فإن نحو 25% فقط من الأصول التي تمتلكها الشركات ذات الاستثمارات المباشرة في العالم الخارجي يتأتى من مشاركة مالية للشركة الأم ومما منحته الشركة الأم من قروض لفرعها في البلد الأجنبي، وأن نحو 75% من قيمة هذه الأصول قد جرى تمويلها محلياً، أي من خلال الاقتراض في سوق مال البلد المستهدف (Deutsche Bundesbank, 1997: 56-57).

ولا مراء في أن هذه الحقائق تفند المزاعم القائلة إن على البلدان النامية أن تسعى لتحرير أسواقها المالية لاستقطاب تدفقات رأس المال الدولي وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر باعتبار أن هذا يشكل رافداً مهماً لتمويل التنمية الاقتصادية؛ فأولاً، وكما مر بنا، نادراً ما يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى تدفق رأس المال الأجنبي فعلاً؛ فالشركات الدولية تمول استثماراتها من خلال الاقتراض في سوق مال البلد المستهدف عادة؛ الأمر الذي يعني أن توافر البلد المستهدف على سوق مالية ذات كفاءة عالية أمر يشترطه أي نشاط اقتصادي تقوم به الشركة الدولية. ولا مراء في أن هذا الشرط غير متحقق في الكثير من البلدان النامية. وثانياً، غالباً ما تعمل المشاريع الإنتاجية في البلدان النامية بإنتاجية متدنية، إن كانت ملكيتها تعود إلى القطاع الخاص، ولربما تعمل بخسائر، إن كانت ملكيتها تعود إلى القطاع العام. في ظل هذه الحقيقة لا أمل في أن تميل إحدى الشركات العملاقة إلى المشاركة في ملكية هذه المشاريع أو إلى شراء ملكيتها كلية. أضف إلى هذا أن الشركات متعددة الجنسيات تميل إلى الاستثمار حيثما يكون هناك نمو اقتصادي متسارع وليس حيثما يتعين الاستثمار لمنح الاقتصاد المعني الديناميكية الاقتصادية الضرورية؛ فما يهم هذه الشركات هو قطف ثمار الازدهار المتحقق وليس خلق الطاقة الإنتاجية الضرورية للازدهار الاقتصادي المطلوب.

من هذا كله يتبين لنا أن ما يبذله صندوق النقد الدولي خاصة، ودعاة النظرية الليبرالية المحدثة عامة، من مساع تهدف إلى الربط بين التحرير المالي والاستثمار الأجنبي المباشر إنما هي مساع لا يدعمها الواقع العملي البتة. وإذا ما احتج أحد دعاة التحرير المالي بما حققته دول النمور من نمو اقتصادي وبما استقطبته هذه الدول من تدفقات رأسمالية، فردنا هو أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يخلق النمو الاقتصادي في هذه البلدان، إنما وفد إلى هناك لقطف ثمار ما حققت هذه البلدان من نمو اقتصادي مسبقاً، وأن غالبية رأس المال المتدفق إلى هناك قد وفد على شكل

استثمار في المحافظ وبصيغة قروض ذات أجل قصير منحتها المصارف التجارية الأجنبية إلى هذه البلدان (International Monetary Fund, 2000: 264)[7]. فبحسب الإحصاءات التي يذكرها باول كروكمان (Krugman) تلقت كوريا الجنوبية، على سبيل المثال، في الأعوام 1994 و1995 و1996 رأس مال أجنبياً بلغ 10,6 مليار و17,2 مليار و24,0 مليار دولار أمريكي على التوالي في الأعوام الثلاثة المذكورة؛ إلا أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لم تزد على 0,806 مليار دولار أمريكي عام 1994 و1,776 مليار دولار أمريكي عام 1995، و2,325 مليار دولار أمريكي عام 1996. ولا تختلف الحال في البلدان الأخرى بحسب ما يذكر كروكمان؛ فقبل اندلاع الأزمة المالية عام 1994 لم تختلف الحال في المكسيك، على سبيل المثال، عن الحال التي سادت في كوريا الجنوبية (Krugman, 1998).

شروط ومخاطر تدفق القروض المصرفية والاستثمارات في المحفظة:

كما هو واضح من العرض أعلاه يتبين لنا بجلاء أن نسبة ضئيلة من التدفقات الرأسمالية تخصص، عادة، لشراء أسهم مصانع قائمة أو لما سوى ذلك من صيغ الاستثمار المباشر وأن الاستثمار الأجنبي المباشر يفد، وبالدرجة الأولى، إلى تلك الدول النامية التي كانت قد قطعت مسبقاً شوطاً كبيراً على درب التنمية الاقتصادية وأن النسبة الكبرى من التدفقات الرأسمالية إلى هذه الدول قد كانت على شكل قروض منحتها المصارف التجارية أو استثمارات في المحفظة. وكما تشير إحصاءات صندوق النقد الدولي فقد تركز تدفق القروض المصرفية والاستثمارات في المحفظة على بلدان النمور في آسيا وعلى بضعة بلدان في أمريكا الجنوبية وبلدان المعسكر الاشتراكي سابقاً. أما بلدان القارة الأفريقية وغالبية بلدان آسيا وأمريكا الجنوبية فإنها لم تتلق إلا قدراً ضئيلاً جداً من هذه التدفقات، إن لم تكن حصتها من هذه التدفقات قد تراجعت في السنوات العشر الماضية. والسؤالان

(7) يعرف القرض الدولي قصير الأجل بأنه دين خارجي بأجل استحقاق عام واحد أو أقل. وحالياً هناك نظامان أو معياران لتعريف الدين قصير الأجل. فبنك التسويات الدولية يستخدم مفهوم «أجل الاستحقاق المتبقي»، الذي يعني أن جميع الديون الخارجية التي يحل موعد استحقاقها خلال عام واحد تعتبر ديوناً قصيرة الأجل، بصرف النظر عن أجل استحقاقها الأصلي. أما الدين قصير الأجل بحسب تعريفه الوارد في مطبوعة البنك الدولي «التمويل الدولي للتنمية...» فهو يشمل فقط الالتزامات الخارجية (بما فيها اعتمادات التجارة الرسمية المقدمة للدول النامية من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية) بآجال استحقاق أصلية مدتها عام واحد أو أقل (مجلة التمويل والتنمية، عدد ديسمبر 2000: 55).

المهمان هنا يتعلقان أولاً، بالخصائص التي تجعل هذه التدفقات تفضل بلداً معيناً، أي، بتعبير آخر، بطبيعة السياسات الاقتصادية التي تجعل هذا البلد النامي وليس غيره يجتنب الاستثمار المالي؛ وثانياً، بماهية المخاطر التي يمكن أن تفرزها هذه التدفقات على المسيرة الاقتصادية في البلد الذي تفد إليه.

وبادئ ذي بدء، لربما تجدر الإشارة إلى أن المصارف التجارية، في الدول المتقدمة، لم تعد المؤسسات الوحيدة الراغبة في إقراض ما لديها من رؤوس أموال فائضة؛ فإلى جانب المصارف التجارية ظهرت على مسرح أسواق المال الدولية، في السنوات الأخيرة، صناديق الاستثمار وصناديق معاشات التقاعد، التي تدير موارد مالية عظيمة وتسعى لاستثمار هذه الموارد لتحقيق أعلى معدل ربحية ممكن؛ ولتحقيق هذا الهدف أمست المصارف التجارية والصناديق الاستثمارية تتميز، عادة، بمنح القروض قصيرة الأمد وتفضيل الاستثمار المالي قصير الأجل في محافظها؛ لقد أمست هذه المؤسسات تجوب العالم مفتشة عن أوفر وأسرع ربح. وإذا ما قطفت ثمار هذا الربح فإنها سرعان ما تنسحب إلى بلد آخر يمنحها ربحاً أوفر. وبفضل التطورات العظيمة في تكنولوجيا «الكمبيوتر» والاتصالات صار بوسع هذه المؤسسات تحريك مئات، بل آلاف الملايين من الدولارات، «بسرعة الضوء» حينما تكتشف أن الاختلافات الطفيفة في معدلات الربحية أو في التوقعات بشأن أسعار صرف عملات دول العالم أو بشأن تطور معدلات الفائدة ستحقق لها ربحاً أوفر. ولا ريب في أن هذه المؤسسات قد صارت تؤثر، بسلوكها هذا، على أسعار صرف العملات وعلى أسعار الأسهم والسندات ومعدلات الفائدة في الدول التي تتجه إليها.

وطبعاً، إذا ما افترضنا أن البلد المعني قد أمسى يتمتع بالاستقرار السياسي المطلوب وبدرجة معقولة من التحرير المالي، فسيكمن عندئذ الشرط الرئيس لتدفق هذه الاستثمارات المالية في وجود توقعات إيجابية عالية بشأن معدل الربحية وفي تطور سعر الصرف على وجه الخصوص. فتقلبات أسعار الصرف (المرنة) تشكل خطراً كبيراً في منظور هؤلاء المستثمرين، إنها تعني خصخصة للمخاطر (privatizing of risk)، ذلك لأنها تجبر المستثمرين على اتخاذ الإجراءات الضرورية التي تحميهم من مخاطر تقلبات أسعار الصرف الأجنبية (Eatwell & Taylor, 2002: 2). من هنا سيتعين على الدول النامية ربط (pegging) سعر صرف عملاتها بعملات المستثمرين الأجانب الرئيسة لاستقطاب التدفقات الرأسمالية الأجنبية لتمويل ما يسميه صندوق النقد الدولي بفجوة الادخار (صندوق النقد الدولي، 1987: 82)، أي،

على سبيل المثال، أن تقوم الدول الآسيوية ودول أمريكا الجنوبية بربط عملاتها بالدولار الأمريكي وأن تقوم دول أوربا الشرقية بربط عملاتها بالعملة الأوربية الموحدة اليورو أو بسلة من العملات (حقوق السحب الخاصة) انعكاساً لمتانة العلاقات الاقتصادية السائدة بين هذه المجموعات من الدول ودول العملات القيادية.

واستقطاب تدفقات رأس المال الأجنبي ليس المسوغ الوحيد لربط سعر صرف العملة الوطنية بعملة قيادية (anchor). فمن ناحية لا تحظى عملات هذه البلدان بثقة المتعاملين في أسواق الصرف الأجنبي، لضعف أدائها كخزين للقيم؛ ومن ناحية أخرى يعني انتهاج نظام أسعار الصرف المرنة (flexible exchange rate) أن هذه البلدان ستعاني شبح اندلاع عمليات يتفاعل فيها خفض قيمة العملة والتضخم على نحو لولبي أو شبح رفع معدلات الفائدة إلى مستويات مقوضة للنشاطات الاقتصادية الإنتاجية. أضف إلى هذا وذاك الاحتمال الثالث المتمثل في أن تحل عملة قيادية (كالدولار مثلاً) محل العملة الوطنية في المعاملات المحلية (الدولرة) (Roy, 1998).

وفي الواقع، لا يكفي ربط العملة الوطنية بعملة أجنبية لجذب تدفقات رأس المال الأجنبي. فحتى إن تحقق هذا الربط تظل مخاطر التضخم وما يفرزه من ارتفاع القيمة الحقيقية لعملة البلد المستهدف (real appreciation) تشكل عائقاً لتدفقات رأس المال الأجنبي لا يستهان به.

ولتخطي هذا العائق جرت العادة على أن ينصح صندوق النقد الدولي الدول المطبقة لبرامج الإصلاح الاقتصادي المدعومة من قبله بضرورة رفع أسعار الفائدة إلى مستويات غالباً ما تكون أعلى من مستويات معدلات الفائدة السائدة في الدول المتقدمة، أولاً، لمكافحة التضخم، وثانياً، لإغراء رأس المال الأجنبي بالتوجه إلى البلد المعني لجني الأرباح العالية التي تدرها معدلات الفائدة المتفوقة.

ولنفترض الآن أن البلد النامي قد طبق، فعلاً، كل ما هو مطلوب منه لتشجيع تدفقات رأس المال وأن رؤوس المال الأجنبية قصيرة الأجل قد بدأت تتدفق إليه فعلاً، فما التطورات والمخاطر المحتملة التحقق لاحقاً؟

عموماً يمكن حصر الآثار التي تتركها تدفقات رأس المال الأجنبي على اقتصاد البلد النامي المطبق لنظام أسعار الصرف الثابتة في القنوات الثلاث التالية:

- **أثر تدفقات رأس المال الأجنبي على المستوى العام للأسعار:** يؤدي تدفق

رأس المال الأجنبي إلى ارتفاع عرض العملة (أو العملات) الأجنبية؛ فالمتعاملون في السوق الوطنية سيرغبون، بكل تأكيد، في تحويل جلّ ما في حوزتهم من عملة أو عملات أجنبية إلى العملة الوطنية؛ وحينما يستجيب المصرف المركزي ويقوم بتحويل العملة الأجنبية إلى العملة الوطنية، سترتفع الكتلة النقدية الوطنية حتماً. وحتى إن افترضنا أن القطاع الإنتاجي الوطني سيكون قادراً على زيادة الإنتاج بقدر ما، فمن المحتمل جداً أن يعجز الإنتاج عن مسايرة الارتفاع المتزايد في الطلب السلعي الناجم عن التوسع المطرد في الكتلة النقدية؛ وإذا ما تحقق هذا التطور فعلاً، فسيعني تفوق الطلب السلعي على العرض أن المستوى العام للأسعار سيأخذ بالارتفاع تدريجياً وأن القيمة الحقيقية للعملة الوطنية ستحقق ارتفاعاً مقابل باقي العملات (real appreciation) (أي أن سعر الصرف الحقيقي سيأخذ بالانخفاض)؛ ولا مراء في أن تطوراً من هذا القبيل سيؤدي إلى خفض القوة التنافسية للبلد المعني في أسواق صادراته. وهكذا فإن الاستيراد المتزايد لرأس المال الأجنبي وما سيصاحبه من ارتفاع في المستوى العام للأسعار بمعدلات تفوق معدلات التضخم في بلد العملة القيادية (anchor) سيؤدي، إن عاجلاً أو آجلاً، إلى ارتفاع قيمة العملة مقابل العملة القيادية ارتفاعاً حقيقياً (real appreciation) وإلى تراجع الصادرات وارتفاع الواردات السلعية في البلد المستورد لرأس المال الأجنبي، أي سيؤدي إلى عجز في حسابه الجاري أو بالأحرى في ميزانه التجاري.

– **أثر تدفقات رأس المال الأجنبي على درجة الاستيعاب المحلي (domestic absorption)**: خلافاً لآثارها على المستوى العام للأسعار لا تتجسد الآثار التي تتركها تدفقات رأس المال الأجنبي على درجة الاستيعاب المحلي من خلال عمليات بيع العملة الوطنية مقابل العملة الأجنبية التي يقوم بها المصرف المركزي، *فالتدفقات المتزايدة لرأس المال الأجنبي ستترك آثارها على الاقتصاد الوطني حتى* إن لم يحدث أي تغير يذكر في الأساس النقدي؛ وسبب ذلك يكمن في أن الاستيراد المتزايد لرأس المال سيؤدي عبر الاستيعاب المحلي إلى ارتفاع الواردات السلعية وإلى تحقق عجز في الميزان التجاري والحساب الجاري.

– **تفاقم المديونية الخارجية**: يرتبط استيراد الدول النامية لرأس المال الأجنبي بارتفاع مديونية هذه الدول بعملة أو عملات أجنبية، فالأمر الغني عن الشرح والإثبات هو أن من الخصائص المميزة للدول النامية عن الدول المتقدمة أن عملات الدول النامية لا تحظى بالقبول العام في المعاملات الدولية، ومن ثم يتعين على هذه

الدول التعهد بتسديد ديونها بعملة أو عملات الدول المتقدمة اقتصادياً. انطلاقاً من هذه الحقيقة يعني تدفق رأس المال الأجنبي أن البلد المعني قد أمسى يمول العجز في حسابه الجاري بفائض ميزان رأس المال في ميزان المدفوعات، أي أن مديونيته سترتفع بارتفاع فائض ميزان رأس المال وأنه سيتعين عليه أن يخدم الديون المترتبة عليه بعملة أو عملات أجنبية. وسيبقى البلد المعني قادراً على خدمة الدين ما استمر رأس المال الأجنبي يتدفق عليه. بهذا فإن الأمر الحاسم في هذا السياق هو مدى ديمومة تدفق رأس المال وعدم تقلب حجمه وكفاءة المجالات التي يخصص لها. وإذا كان الاستثمار المباشر يفي بهذه الأمور المهمة إلى حد ما، ذلك لأنه يرتبط، في الحالات العادية، بالتزامات طويلة الأجل، فإن الاستثمارات في الحافظة، والقروض المصرفية على وجه الخصوص، نادراً ما تفي بهذه المتطلبات. حقاً يمكن أن تبقى رؤوس الأموال هذه مدة أطول في البلد المستورد لها، ولا سيما حينما تكون قد توجهت إلى البلد المعني بناء على توقعات إيجابية بشأن نموه الاقتصادي، ومن ثم تَصْدُق هذه التوقعات فعلاً. ومع هذا يظل خطر هروب رؤوس الأموال المستثمرة في المحافظ و/أو الممنوحة على شكل قروض مصرفية يلوح في الأفق. فما أن يُعاد النظر بهذه التوقعات الإيجابية في يوم ما وتحل مكانها توقعات أقل تفاؤلاً بشأن مصداقية السياسة الاقتصادية المطبقة في البلد المعني، مثلاً، أو بشأن تطور سعر صرف عملته أو وضعية ميزان مدفوعاته، حتى سرعان ما سيكف رأس المال الأجنبي عن التدفق إلى ذلك البلد سالكاً، بفعل التطورات التكنولوجية الحديثة، اتجاهاً آخر بسرعة الضوء حقاً وحقيقاً.

معوقات تعقيم الآثار السلبية لتدفق رأس المال الأجنبي:

لا مراء في أن هناك من يعتقد، انسجاماً مع ما تردده الكتب المدرسية، أن المصرف المركزي قادر على تحييد الآثار السلبية التي سيتركها تدفق رأس المال الأجنبي على الكتلة النقدية، ذلك لأن باستطاعته خفض حجم العنصر المحلي في خلق الأساس النقدي بالمقدار نفسه الذي يزداد به حجم العنصر الأجنبي. والفحوى العملية لهذا الاعتقاد هو أن باستطاعة المصرف المركزي الإبقاء على حجم الكتلة النقدية ثابتاً حتى إن استمرت رؤوس الأموال الأجنبية تتدفق على البلد المعني. وكما هو معروف تسمى مثل هذه العمليات بسياسة التعقيم. وفي الحقيقة فإن الكتب المدرسية، المشيرة إلى إمكان المصارف المركزية من تعقيم الآثار السلبية التي يُحدثها ارتفاع الكتلة النقدية إثر ارتفاع عرض العملة الأجنبية، تهمل البيئة الخاصة

التي تعمل في ظلها السياسة النقدية في الدول النامية وكذلك النتائج الوخيمة لتدفقات رأس المال الأجنبي على المسيرة الاقتصادية في البلد النامي حينما يفشل مصرفه المركزي في انتهاج سياسة التعقيم المطلوبة.

وكما هو معروف فإن لدى المصرف المركزي وسائل غير مباشرة للتأثير على معدلات الفائدة التي تتقاضاها المصارف التجارية على ما تمنح من قروض. فعبر تحديده المباشر لمعدل الفائدة على القروض التي يمنحها للمصارف التجارية (السوق النقدية) يؤثر المصرف المركزي على نحو غير مباشر على معدلات الفائدة التي تتقاضاها المصارف التجارية من الجمهور. وإذا انطلقنا من الميزانية المبسطة للمصرف المركزي (simplified balance sheet) المدرجة أدناه، تتحدد فاعلية المصرف المركزي في تحقيق معدل الفائدة في السوق النقدية من خلال الأهمية النسبية لكل من الأساس المُقْرَض (borrowed base) والأساس غير المُقْرَض (unborrowed base). ويعبر الأساس المُقْرَض عن حجم القروض قصيرة الأجل التي يمنحها المصرف المركزي للقطاع المصرفي لقاء معدل فائدة معين؛ أما الأساس غير المُقْرَض فإنه مجموع ما بحوزة المصرف المركزي من عملات أجنبية وذهب وأوراق مالية. بهذا المعنى يعكس الأساس المُقْرَض الأساس النقدي (high powered money, monetary base)، الذي يتحكم في خلق النقود الائتمانية وتدميرها، (علماً بأن الأساس النقدي، والمسمى بالقاعدة النقدية أو النقد الاحتياطي أيضاً، ليس إلا النقد الذي يتداوله الجمهور زائداً ما في خزائن المصارف التجارية من عملة زائداً ما لهذه المصارف من ودائع لدى السلطات النقدية). وبما أن المصرف المركزي قادر، عبر تحديده لشروط الائتمان، على التأثير بصورة مباشرة في معدل الفائدة السائد في السوق النقدية، لذا تحتم فاعلية المصرف المركزي على تحقيق تغير معين في شروط الائتمان أن تكون له دائنية قصيرة الأجل في ذمة المصارف التجارية (Hauskrecht, 1999: 121).

ومع هذا، فإن الأمر الذي يجب ملاحظته هو أن نسبة الدائنية لا تشكل عائقاً كبيراً لفاعلية المصرف المركزي حينما تتطلب الظروف الاقتصادية توسعاً في المعروض النقدي. ففي مثل هذه الظروف، يظل المصرف المركزي، قادراً، عبر التوسع في الأساس المُقْرَض، على التأثير في معدل الفائدة السائد في سوق المال وإن كانت حصة الأساس المُقْرَض متدنية نسبياً، أي أنه سيكون قادراً على اتخاذ

المبادرة وإن كانت نسبة ما في ذمة المصارف التجارية من مديونية قصيرة الأجل متدنية.

إلا أن الأمر يختلف حينما يكون المطلوب هو تقليص المعروض النقدي. ففي مثل هذه الظروف تعوق النسبة المتدنية للمديونية، أي نسبة ما للمصرف المركزي من قروض في ذمة المصارف التجارية، فاعلية المصرف المركزي على التحكم بالكتلة النقدية، ذلك لأن المصارف التجارية هي التي ستكون صاحبة المبادرة وليس المصرف المركزي. ولهذا السبب غالباً ما تكون ثقة المتعاملين في أسواق المال بقدرة المصرف المركزي على تقليص المعروض النقدي أدنى، كلما كانت نسبة مديونية المصارف التجارية أدنى.

عرض مبسط لميزانية المصرف المركزي (simplified balance sheet)

الخصوم	الأصول
العملة في التداول	الأساس المُقْرَض (Borrowed Base): – القروض
احتياطي المصارف التجارية	الأساس غير المُقْرض (Unborrowed Base): – الاحتياطي من العملات الأجنبية. – الاحتياطي من الذهب. – أوراق مالية متاحة لعمليات السوق المفتوحة.
رأس المال الخاص	

وكما هو مبين من الميزانية المبسطة لسلطة الإصدار النقدي، يطرأ التغير في الأساس غير المُقْرَض، حينما يبيع المصرف المركزي أو يشتري، في إطار عمليات السوق المفتوحة، بعض ما لديه من أصول على أمل أن تتغير الكتلة النقدية بتغير الأساس النقدي من دون أن تنشأ أية مديونية جديدة على المصارف التجارية. السؤال المهم هنا يدور، إذن، حول ما إذا كان تقليص الأساس النقدي سيؤدي فعلاً إلى تراجع الكتلة النقدية بالمقدار المستهدف. وفي الواقع، لا تتحقق هذه النتيجة إلا إذا افترضنا ثبات مضاعف خلق النقود الائتمانية؛ من هنا، فكلما كان الطلب النقدي، وبهذا عمليات الإيداع لدى المصارف التجارية، أكثر تقلباً، كان ارتفاع الأساس غير المُقْرَض أقل فاعلية.

وفي حالة ارتفاع الطلب على العملة الوطنية إثر تحقق فائض في صافي رأس المال المتدفق إلى الداخل، يتوافر المصرف المركزي على الأداتين التاليتين لمكافحة

الآثار التوسعية غير المرغوب فيها التي سيتركها تدفق رأس المال الأجنبي على المستوى الكلي للسيولة، إذا ما كان البلد غير راغب في التراجع عن التحرير المالي: أ- إما أن يبيع بعض ما بحوزته من أوراق مالية في السوق المفتوحة، ب- أو أن يتخذ التدابير الضرورية الخاصة بخفض الأساس المُقْرِض، أي خفض حجم القروض التي منحها للمصارف التجارية.

وإذا كانت عمليات السوق المفتوحة في مجال أذونات الخزانة قد أصبحت الأداة المفضلة في البلدان الصناعية ذات الأسواق الأولية والثانوية المتطورة جداً (صندوق النقد الدولي، 1995: 9)، فإن هذه العمليات تكاد تكون بلا أية فاعلية في البلدان النامية، ذلك لعدم وجود أسواق ثانوية متطورة للأوراق المالية الحكومية في هذه البلدان (صندوق النقد الدولي، 1995: 31). فمن مسح استقصائي قام به صندوق النقد الدولي في تسع عشرة دولة[8] بهدف معرفة إذا ما كانت بعض البلدان النامية والاقتصادات في مرحلة التحول الاقتصادي قد حققت نجاحاً يذكر في انتهاج الأدوات النقدية غير المباشرة، استنتج الصندوق أن المصارف المركزية، في نحو ثلاثة أرباع البلدان الداخلة في حيز الدراسة، لا تقوم بعمليات السوق المفتوحة بالمفهوم المتعارف عليه، بل أمست تقوم بعمليات من نوع عمليات السوق المفتوحة: عمليات تَدَخُّل تُجرى على أساس السوق الأولية، أي أن يقوم المصرف المركزي نفسه بإصدار الأذونات والسندات الخاصة به لبيعها في السوق المفتوحة بهدف امتصاص الارتفاع الحاصل في السيولة المحلية إثر تدفق رأس المال الأجنبي.

ومع اعترافنا بالمضامين الإيجابية التي ينطوي عليها اعتماد الأدوات غير المباشرة مقابل الأدوات المباشرة في السياسة النقدية، فإن الأمر الواضح هو أن إصدار المصرف المركزي للسندات الخاصة به ليس الأداة الناجعة لتحييد أثر تدفق رأس المال الأجنبي على السيولة المحلية، فهذا الإصدار يسلب دائنية المصرف المركزي مقابل المصارف التجارية أهميتها، ومن ثم يُضعف، من فاعلية سلطة الإصدار النقدي على إدارة السياسة النقدية.

وإذا ما أخذنا مناحي القصور هذه بنظر الاعتبار عند تقييم سياسة السوق

(8) الدول التي شملها الاستقصاء هي: الأرجنتين وبوروندي وشيلي ومصر والغامبيا وغانا وهنغاريا وإندونيسيا وجامايكا وكينيا وماليزيا والمكسيك والفلبين وبولندا وسريلانكا وتايلاند وتونس وفنزويلا والكيان الصهيوني في فلسطين المحتلة.

المفتوحة في الدول النامية، فلن يكون لدى السياسة النقدية خيار آخر ينسجم مع هدف تعقيم آثار تدفق رأس المال الأجنبي غير خفض الأساس المُقْرَض. إلا أن الأمر الذي يتعين ملاحظته هو أن هذا الخيار، أيضاً، نادراً ما يكون متاحاً للمصارف المركزية في البلدان النامية. فإذا كانت نسبة الأساس المقرض في الدول الصناعية تبلغ 73.5% (European Central Bank, 2002: 43)، فإن هذه النسبة لا تزيد على 10% إلى 15% في الدول النامية في أفضل الحالات. ففي تايلاند، على سبيل المثال، كانت نسبة الأساس المقرض إلى مجموع أصول المصرف المركزي تبلغ نحو 5% فقط قبل الأزمة التي عصفت بها وببلدان أخرى في جنوب شرق آسيا (Hauskrecht, 1999: 121). ولعله تجدر الإشارة إلى أن هذه النسبة قد اشتملت على ما للمصرف المركزي من قروض في ذمة المصارف المتخصصة (مصارف تمويل التنمية الاقتصادية) أيضاً.

وإذا صدق هذا التقييم للبيئة غير المواتية التي تعمل في ظلها السياسة النقدية، فإن معنى هذا هو أن عجز المصرف المركزي حيال الآثار السلبية التي يفرزها تدفق رأس المال الأجنبي على السيولة المحلية، سيجعل **الأساس النقدي في الدول النامية متغيراً تابعاً لصافي ميزان المدفوعات**. ولا مراء في أن ثمن التحرير المالي وما يمكن أن ينشأ عنه من تدفق لرأس المال الأجنبي سيكون، والحالة هذه، باهظاً جداً، إذ إنه سينطوي على تجريد السياسة النقدية من أداتها الفعالة: التحكم في عرض النقد.

من هذا كله يتبين لنا أن رأس المال الأجنبي قصير الأجل يمكن أن يشكل خطراً كبيراً على السياسة الاقتصادية عامة والسياسة النقدية على وجه الخصوص في البلد الذي يتدفق إليه. وتكمن هذه المخاطر في حجم رأس المال المتدفق وتقلبات هذا التدفق. ففي حين تؤدي هذه التدفقات إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية في حالة انتهاج البلد المعني لنظام أسعار الصرف المرنة، فإنها تتسبب، في البلد المطبق لنظام أسعار الصرف الثابتة، في سلب السياسة النقدية القدرة على التحكم بالمعروض النقدي. بهذا ستتدهور إمكانات البلد المعني على المنافسة في السوق العالمية سواء طبق نظام أسعار الصرف المتغيرة أو نظام أسعار الصرف الثابتة: في حالة تطبيقه لنظام أسعار الصرف المرنة من خلال ارتفاع قيمة عملته وفي حالة انتهاجه لنظام أسعار الصرف الثابتة من خلال الضغوط التضخمية الناشئة عن ارتفاع الكتلة النقدية.

وستتفاقم الضغوط على سعر صرف العملة حينما تتزامن الضغوط الناشئة عن انخفاض سعر الصرف الحقيقي (real excharge rate) مع التطور السلبي للمتغيرات الاقتصادية الأساسية (macroeconomic fundamentals) الأخرى، والتي تتجسد، على سبيل المثال لا الحصر في:

- مديونية خارجية مرتفعة مقارنة بالناتج الإجمالي المحلي.
- عجز كبير في الميزانية الحكومية.
- صدمات خارجية (كارتفاع سعر صرف العملة القيادية المستخدمة كركيزة لعملة البلد المعني أو ارتفاع معدلات الفائدة في بلد يهيمن على الاقتصاد العالمي).

ولا مراء في أن تطوراً من هذا القبيل سيؤدي، إن عاجلاً أو آجلاً، إلى تدهور ثقة رأس المال الأجنبي بقدرة البلد المستورد لرأس المال على الوفاء بالتزاماته ولربما إلى تحول جذري في الاتجاه الذي تسلكه تدفقات رأس المال. وستتدهور الثقة بالبلد المعني على نحو أشد، كلما أنفق مبالغ أكبر من رأس المال المستورد للأغراض الاستهلاكية ولتمويل العمليات المتعلقة بميزان الحساب الجاري وخصص مبالغ أقل للنشاطات الاستثمارية.

وإذا اتصف التطور السلبي للمتغيرات الاقتصادية الأساسية بالديمومة، فلن يكون لدى البلد المعني، إذا ما أهملنا خيار فرض القيود على التحويل الأجنبي، سوى انتهاج الخطوتين التاليتين أو إحداهما: سياسة نقدية تقييدية صارمة (restrictive) أو خفض لقيمة العملة الوطنية (devaluation of domestic currency). وفي الواقع، فحتى إن تجاهلنا ما قلناه أعلاه بشأن معوقات السياسة النقدية في الدول النامية في السيطرة على الكتلة النقدية الوطنية، فإن الأمر الذي لا شك فيه هو أن محاولات المصرف المركزي لانتهاج سياسة نقدية تقييدية صارمة لن تؤدي إلى إعاقة النمو الاقتصادي فحسب، بل ستؤدي، وبكل تأكيد، إلى ارتفاع معدلات الفائدة أيضاً، ومن ثم إلى ارتفاع ما يتعين على القطاعين الحكومي والخاص دفعه من فوائد على ما في ذمتهما من ديون كانا قد اقترضاها بالعملة المحلية.

وإذا ما رأى المصرف المركزي أن سياسته النقدية التقييدية قد عجزت عن تحييد ما طرأ على قيمة العملة المحلية من ارتفاع حقيقي (real appreciation) وإذا ما تراجعت المستويات التي يتدفق بها رأس المال الأجنبي الوافد، فسيضطر المصرف المركزي، إن عاجلاً أو آجلاً، إلى خفض قيمة العملة الوطنية بمقدار ما طرأ

على العملة الوطنية من ارتفاع حقيقي، أو إلى تعويم سعر الصرف (floating) على أمل أن تستقر سوق الصرف الأجنبي بعدما تصل قيمة العملة الوطنية إلى المستوى الذي يحيد الارتفاع الحقيقي الذي طرأ عليها في السابق. ولا مراء في أن خفض قيمة العملة سيؤدي، من ناحيته أيضاً، إلى ارتفاع خدمة الديون (الفوائد والأقساط) التي يتعين على القطاعين الحكومي والخاص تسديدها لقاء ما بذمتهما من مبالغ كانا قد اقترضاها بعملة أجنبية.

تدفق رأس المال الأجنبي وأزمة العملة:

ولا يجوز أن يُفسر خفض قيمة العملة بمقدار التقويم الخطأ على أن البلد المعني قد أمسى يعاني أزمة في قيمة عملته (currency crisis) أو أزمة في سعر صرف عملته كما يقال أيضاً. **فتعريف أزمة العملة هو أن تتدهور قيمة العملة الوطنية تدهوراً جامحاً وبمقدار يفوق النسبة الضرورية لتصحيح التقويم الخطأ لقيمة تلك العملة بكثير** (Ohr, 1998: 246; Kaminsky & Reinhard, 1996).[9]

وإذا كانت التطورات أعلاه تزيح الستار عن الأسباب التي تجعل، في ظل سيادة نظام سعر الصرف الثابت، تغيير قيمة العملة أمراً واقعاً لا محالة، فإنها لا تبين أسباب اندلاع أزمة العملة، أي أنها لا تزيح الستار عن الأسباب التي تؤدي، **إلى إفراط قيمة العملة في التدهور وانخفاضها بنسبة تفوق النسبة الضرورية لتصحيح ما طرأ على قيمتها من ارتفاع حقيقي** (real appreciation).

وفي الحقيقة فإن الأزمة يمكن أن تعصف بالعملة سواء انتهج البلد المعني نظام أسعار الصرف المرنة أو نظام أسعار الصرف الثابتة (Claassen, 1997: 193). ولكن لما كانت أزمة العملة غالباً ما تسبق بمرحلة تتصف بارتفاع حقيقي في قيمة عملة البلد المعني (real appreciation)، لذا يمكن للمرء أن يستنتج أن نظام أسعار

(9) فقد عرف Kaminsky وزملاؤه «أزمة العملة» بأنها:
"...a situation in which [a speculative] attack on the currency leads to a sharp depreciation of the currency, a large decline in international reserves, or a combination of the two. A crisis so defined includes both successful and unsuccessful attacks on the currency. The definition is also comprehensive enough to include not only currency attacks under a fixed exchage rate but also attacks under other exchange rate regimes. For example an attack could force a large devaluation beyond the established rules of a prevailing crawling-peg regime or exchange rate band" (Kaminsky et al, 1998: 15).

الصرف الثابتة ينطوي، مقارنة بنظام أسعار الصرف المرنة، على احتمال أكبر لاندلاع الأزمات في سوق الصرف الأجنبي. ولهذا السبب أيضاً تعاملت غالبية المناهج الاقتصادية التقليدية مع أزمة العملة على أنها أزمة في ميزان مدفوعات البلد المطبق لنظام أسعار الصرف الثابتة بالدرجة الأولى (Krugman, 1979: 311ff; Obstfeld, 1986: 76ff).

وإذا كانت المناهج التقليدية (Krugman, 1979) تنطلق من تطور المتغيرات الاقتصادية الأساسية في سياق دراستها لأزمة العملة، فإن المناهج الحديثة قد أمست تركز، من ناحية، على **التوقعات** (expectations) السلبية، باعتبار أنها قادرة على أن تحقق نفسها بنفسها (self-fulfilling)، إذا ما نشرت بظلالها على أسواق الصرف الأجنبي، ومن ناحية أخرى، على إشكاليات تراجع ثقة المتعاملين في الأسواق بسياسات البلد المعني على وجه الخصوص (Obstfeld, 1996: 1045ff).

ويمكن الوقوف على أهمية التوقعات حينما نأخذ المديونية الخارجية بنظر الاعتبار. فما استمر رأس المال الأجنبي بالتدفق، فلن يشكل عجز الحساب الجاري وما يترتب عليه من مديونية خارجية مشكلة لسعر الصرف المعلن. المشكلة تبدأ حينما يرى المتعاملون في السوق أن المديونية الخارجية قد تفاقمت وأن المصرف المركزي لم يعد قادراً على الدفاع عن سعر الصرف المعلن وأنه قد أمسى قاب قوسين أو أدنى من خفض قيمة العملة، فتوقعات من هذا القبيل لا تؤدي إلى توقف تدفق رأس المال الأجنبي إلى داخل البلد المعني فحسب، بل غالباً ما تؤدي إلى هروبه إلى الخارج أيضاً، إذ سيخيم على المستثمرين الأجانب الاعتقاد بأن مَنْ سبق الآخرين وفر بماله فقد نَجا، فبفرار كل واحد، يتناقص الاحتياطي الأجنبي وتتضاءل فرص الآخرين للنجاة بأموالهم. ولا مراء في أن كلفة الدفاع عن سعر الصرف المعلن (سواء تجسدت هذه الكلفة بفقدان الاحتياطي الأجنبي أو بارتفاع معدل الفائدة إلى مستويات غير مرغوب فيها) ستكون أعلى، كلما كان المتعاملون في الأسواق أكثر ثقة بأن المصرف المركزي قد فقد جزءاً كبيراً من الاحتياطي الأجنبي وأنه سيكف، إن عاجلاً أو آجلاً، عن الدفاع عن سعر الصرف المعلن. وحينما يرى المصرف المركزي، في وقت ما، أن كلفة الدفاع عن سعر الصرف المعلن لم تعد تتناسب مع المنافع التي يجنيها البلد من استمرار العمل بسعر الصرف المعلن، فلن يكون لديه خيار آخر غير تعويم العملة وترك قيمتها تتدهور إلى مستويات ما كانت ستتحقق لو كان رأس المال الأجنبي قد واصل تدفقه.

وفي الواقع، يمكن للتوقعات أن تخلق أزمة في سوق الصرف الأجنبي حتى وإن كانت المتغيرات الاقتصادية الأساسية لا تحتم خفض قيمة العملة البتة (أو لا تحتم إعادة خفضها). بهذا فإن التوقعات قادرة على أن تحقق نفسها بنفسها وعلى أن تخلق أزمة تعصف بعملة بلد ما حتى وإن كان البلد ينتهج سياسة اقتصادية تحقق الاستقرار والتوازن الاقتصاديين ولا يتعرض لصدمة خارجية. ومعنى هذا هو أن أسباب أزمة سوق الصرف الأجنبي في بلد ما لا تعود دائماً وأبداً وبالضرورة إلى مناحي قصور محددة في السياسة الاقتصادية المطبقة فعلاً في ذلك البلد، بل يمكن أن تنشأ بفعل توقعات العاملين بشأن نوعية السياسة الاقتصادية التي ستطبق في البلد المعني مستقبلاً. من هنا يمكننا أن نستنتج أن نظام سعر الصرف الثابت سيتسم بالاستقرار ما كان المتعاملون في الأسواق واثقين من أن السياسة الاقتصادية قادرة، في المستقبل المنظور، على تحقيق الاستقرار والتوازن المنشودين وما استمر رأس المال الأجنبي بالتدفق لتمويل العجز في الحساب الجاري؛ أما إذا كانت التوقعات السائدة تتصف بالسلبية إزاء مصداقية السياسة الاقتصادية المستقبلية، فسيبدو هروب رأس المال من البلد عملاً رشيداً من وجهة نظر المستثمرين، الأمر الذي يخلق، فعلاً، ضغوطاً على نظام سعر الصرف الثابت ويعوق أداءه، حتى وإن لم يكن هناك سبب موضوعي يسوغ هذا التطور (International Monetary Fund 1999, 67)[10]. ومعنى هذا هو أن تدفق رأس المال إلى الخارج يمكن ألا تكون له سوى علاقة طفيفة بالمتغيرات الاقتصادية الأساسية. ومع هذا فإن الأمر الذي لا شك فيه هو أن البلد **الذي لا تتصف سياساته الاقتصادية بالمصداقية أو الذي تفاقمت مديونيته الخارجية سيكون أكثر عرضة للتوقعات السلبية من البلد الذي تحظى سياساته الاقتصادية بالمصداقية. من هنا فإن لتطور المتغيرات الاقتصادية الأساسية فعلاً دوراً مهماً فيما إذا كانت التوقعات بشأن الوضع الاقتصادي المستقبلي في بلد ما إيجابية أم سلبية الطابع.**

---

(10) فقد كتب خبراء صندوق النقد الدولي:

"A currency crisis, therefore, is not necessarily the outcome of an underlying policy inconsistency before a speculative attack: a currency can be attacked even when policies are consistent with the maintenance of a pegged exchange rate, Rather, a speculative can be triggered by a sudden and unpredictable shift in market expectations about the viability of a fixed exchange rate. If the attack then raises the cost of maintaning the peg so high as to cause the authorities to abandon it, the crisis becomes self-fulfilling: the devaluation validates the market:s expectations." (International Monetary Fund. 1999: 67).

وسواء كانت التوقعات على صواب أو خطأ، فإن الأمر الذي لا مراء فيه هو أن الضغوط الناشئة على نظام الصرف الأجنبي ستتفاقم بكل تأكيد حينما يخيم على المتعاملين في الأسواق «**سلوك القطيع**»، أي حينما يسلك جل المتعاملين في الأسواق المسلك الذي اتخذه أحدهم دون مناقشة ما إذا كانت هناك أسباب موضوعية لانتهاج هذا المسلك أم لا.

ويكمن تفسير هذا السلوك في أن نتائج المسؤولين عن إدارة صناديق الاستثمار تقيم، عادة، من خلال مقارنتها بالنتائج التي حققها الآخرون. بهذا سيفضل هؤلاء الجري مع الآخرين في الاتجاه الخطأ على الجري فرادى في اتجاه لا تعرف عواقبه؛ فتحمل الخسارة المحتملة سيكون أكثر يسراً ما دام الجميع قد تعرض لها. ومن ثم، فإذا صادف أن سحب أحد صناديق الاستثمار رأس ماله أو أحد المصارف قروضه من البلد لسبب ما، فمن الممكن جداً أن يسلك الآخرون المسلك نفسه، معرضين بذلك نظام الصرف الأجنبي في البلد المعني للضغوط ولتدهور قيمة عملته، وإن لم يكن هناك سبب موضوعي يدعو لذلك. ففي حالة فقدان الثقة في السياسة الاقتصادية المنتهجة وبما أن سلوك القطيع يهيمن، عادة، على جل المستثمرين الأجانب، لذا لن يكون بوسع البلدان ذات المديونية الخارجية المتفاقمة التطلع إلى استيراد رؤوس أموال بمقدار يمكنها من إضفاء الاستقرار على سعر الصرف. وكما تشهد التجارب التي مرت بها بعض البلدان التي فقدت سياساتها الاقتصادية ثقة المستثمرين الأجانب، فقد تعرضت عملاتها لفقدان ثلاثة أرباع قيمتها وأكثر في غضون أيام لا تزيد على أصابع اليد الواحدة.

ومن المحتمل أن تحدث تطورات من هذا القبيل حينما تعصف أزمة في نظام الصرف الأجنبي في بلد آخر، ومن ثم تنتقل **عدوى الأزمة**، إلى الاقتصاد المعني (contagion). ويمكن أن تكمن أسباب العدوى في العلاقات الاقتصادية الحقيقية القائمة بين البلدين. فتراجع الطلب في البلد الأجنبي يمكن أن يتسبب في تراجع صادرات الاقتصاد المعني إليه. من ناحية أخرى يمكن أن تجبر أزمة في سوق الصرف في البلد الأجنبي على خفض قيمة عملته بنسبة كبيرة سعياً لتعزيز قدرته التنافسية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تراجع صادرات البلد الآخر المنافس له في الأسواق السلعية العالمية. كما يمكن أن تنتقل العدوى بفعل عدم مراعاة المتعاملين في الأسواق للفروق السائدة بين بلدان منطقة جغرافية معينة أو بين بلدان ذات مستوى واحد من التطور الاقتصادي؛ فإذا اندلعت الأزمة في بلد من هذه البلدان، فإن هناك احتمالاً ألا يقتصر هروب رأس المال على بلد الأزمة فقط، بل أن يهرب

من جل البلدان المنتمية إلى هذه المجموعة أو تلك، وإن كانت حالتها الاقتصادية سليمة ولا تنطوي على مخاطر تذكر (Eatwell & Taylor, 2000: 160).

المضاربة وتدهور قيمة العملة:

وحينما نسعى لتعرف ماهية القوى التي تجعل قيمة العملة الوطنية تتدهور تدهوراً يفوق كثيراً نسبة الخفض الضرورية للقضاء على ما طرأ على قيمة العملة من ارتفاع حقيقي، فلا يجوز لنا أن ننسى، أبداً، دور **المضاربة**. ولا تعني الإشارة إلى المضاربة في هذا السياق أننا نحاول اتخاذها سبباً لاندلاع أزمات سعر الصرف. فتحركات رؤوس الأموال من عملة إلى أخرى لأسباب تتعلق بعمليات المضاربة لا تشكل، بحسب ما نرى، دائماً وأبداً نواة الاضطرابات في أسواق الصرف الأجنبي، إنما هي انعكاس لمحاولات بعض المتعاملين في أسواق المال لجني الأرباح من هذه الاضطرابات في الغالب. ولا مراء في أن ما يقوم به المضاربون من تحركات لرؤوس أموالهم سيتسبب في تعزيز الضغوط على سعر صرف العملة المعنية وفي تفاقم هذه الضغوط. وتبدأ عملية المضاربة حينما تخيم على المتعاملين في الأسواق توقعات مفادها أن خفض قيمة العملة قد أمسى أمراً حتمياً. فبناءً على هذه التوقعات سيسعى المضارب على عملة أجنبية معينة إلى اقتراض مبلغ معين بهذه العملة وتحويله إلى عملته الوطنية، ومن ثم إيداعه، في أحد بيوت المال الوطنية انتظاراً للحظة التي تخفض بها قيمة العملة الأجنبية. فبعد هذا الخفض سترتفع قيمة الوديعة مقومة بالعملة الأجنبية؛ ولن يكون المضارب بحاجة لتحويل الوديعة برمتها إلى العملة الأجنبية لتسديد ما بذمته من قرض، بل سيحول جزءاً منها فقط ويحتفظ بالمتبقي منها كربح حققته له المضاربة (Koehler, 1998: 191). ولعله تجدر الإشارة إلى أن عملية الاستدانة بالعملة المتوقع خفض قيمتها وإيداع المبلغ المستدان بالعملة المتوقع ارتفاع سعر صرفها لا تتم دائماً بالبساطة التي لخصنا بها عملية المضاربة في السطور أعلاه. فالمصرف المانح للقرض يطلب عادة ضمانات بالعملة الوطنية، أي بالعملة المعرضة قيمتها للخفض. لهذا السبب ولكي يحقق المضارب هدفه، يتعين عليه أن يقوم ببعض المعاملات التي تضمن له تحقيق الربح المنشود. ويمكننا تعرف هذه المعاملات عن كثب من خلال المثال التالي الذي نفترض فيه أن مواطناً أمريكياً يسعى للمضاربة بمبلغ لديه قيمته 100 مليون دولار أمريكي وأن العملة التي ينوي المضاربة عليها هي الين الياباني اعتقاداً منه أن قيمة الين مقابل الدولار ستنخفض من 125 يناً إلى 140 يناً لكل دولار. وكما قلنا، فإن الخطوة الأولى التي سيقوم بها هذا المضارب تكمن في الاستدانة بالين. وبما أن المصرف (الياباني) سيطلب منه ضمانة بمقدار

المبلغ المقترض، لذا فإنه سيقوم بتحويل ما لديه من دولارات إلى الين، ليحصل من ثم على 12500 مليون ين (100 مليون دولار × 125 يناً) ينفقها على شراء سندات مصدرة بالين. وسيقدم المضارب هذه السندات إلى المصرف كضمانة على قرض تبلغ قيمته 12500 مليون ين يحصل عليه من المصرف. بهذا فقد حقق المضارب الخطوة الأولى من عملية المضاربة: الاستدانة بالعملة المتوقع انخفاض قيمتها. وستكون خطوته التالية تحويل ما لديه من عملة يابانية إلى الدولار، أي أنه سيحصل على ما كان بحوزته من دولارات (100 مليون) ثانية. بهذا المبلغ من الدولارات يشتري المضارب سندات مقومة بالدولار.

الأمر الذي تجدر ملاحظته هنا هو أن المضاربة الناجحة تحتم أن يكون المبلغ المستدان «مكشوفاً»، أي ألا تقابله ودائع بالين (open position)، ذلك لأن المضارب سيسدد، بعد خفض قيمة الين الياباني، ما في ذمته من قرض تبلغ قيمته 12550 مليون ين بمبلغ يساوي 89,30 مليون دولار وليس 100 مليون دولار. أما لو كانت لديه وديعة بالين (تساوي 12500 مليون ين على سبيل المثال) تقابل ما في ذمته من قرض، لكانت قيمة وديعته هذه قد انخفضت بمقدار ما ربحه من عملية خفض العملة، أي لانخفضت قيمتها من 100 مليون دولار إلى 89,30 مليون دولار. من هذا المنظور لا مراء في أن مطالبة المصرف الياباني المضارب الأمريكي بضمانة مصدرة بالين قد جعلت المضارب، عملياً، في «وضع غير مكشوف»، فهو يتوافر على سند مصدر بالين يقابل القرض الذي تحصل عليه بالين. لذا يتعين على المضارب أن يضمن لنفسه الحصول على المبلغ نفسه الذي اشترى به الضمانة التي قدمها للمصرف. إن أسواق الصرف الآجلة هي السبيل المتاح أمامه لكي يكون في «وضع مكشوف». فهذه الأسواق تتيح له فرصة التعاقد على شراء دولارات مستقبلاً (Dollar-Futures) بسعر الصرف نفسه الذي حول به ما كان بحوزته من دولارات إلى ين ياباني (125). بهذه الخطوة يضمن المضارب لنفسه أن يحصل، عند بيعه للسندات المصدرة بالين، على المبلغ نفسه من الدولارات الذي كان قد أنفقه عند اقتناء السندات.

ولنفترض الآن أن توقعات المضارب قد تحققت فعلاً فانخفض سعر صرف الين مقابل الدولار إلى 140 يناً، من الواضح عندئذ أن المضارب سيحول ما قيمته 89,30 مليون دولار فقط إلى الين حاصلاً بذلك على 12500 مليون ين، فبهذا المبلغ من الدولارات سيستطيع سداد ما بذمته من دين مقابل المصرف الياباني. بعد ذلك سيسترجع المضارب سنداته من المصرف البالغة قيمتها 12500 مليون ين. وبما أن المضارب كان قد تعاقد في سوق الصرف الآجلة على بيع هذا المبلغ بسعر الصرف الذي كان سائداً آنذاك، لذا فإنه سيسترجع عند بيعه لقيمة السندات مبلغه الأصلي

(البالغ 100 مليون دولار). في ختام عملية المضاربة هذه سيكون لدى المضارب ثروة تزيد على ما كان يمتلكه: 110,70 مليون دولار. بهذا فقد حقق المضارب في غضون أيام معدودة ربحاً قدره 10,70 مليون دولار (Koehler, 1998: 193). ولا ريب في أن بوسع القارئ أن يتصور الآثار التي ستتركها عمليات المضاربة هذه على الاحتياطي الأجنبي في البلد النامي حينما يقتفي أصحاب الثروات الآخرون خُطا هذا المضارب سالكين بذلك «سلوك القطيع».

ولعل في تجارب البلدان ذات الأسواق الناشئة (emerging markets) خير دليل على دور المضاربة في تعزيز تدهور قيمة عملات هذه البلدان. ففي سياق ما مرت به هذه البلدان من ظروف اقتصادية أجبرت مصارفها المركزية على تعويم العملة، تعرضت عملات هذه البلدان لعمليات مضاربة مكثفة استنزفت الكثير مما لديها من احتياطي أجنبي وكان لها دور رئيس في تدهور قيمة عملاتها تدهوراً لا تسوغه الحالة الاقتصادية السائدة أبداً. فبعد ما جنت ما تسمى بصناديق الأمان (التي هي في واقع الحال صناديق مضاربة تنطوي على مخاطر جسيمة ولا يزيد عدد المشاركين فيها على مائة مضارب لا يقل رأس مال كل واحد منهم عن مليون دولار أمريكي) على أرباح طائلة عندما راهنت في أيار/ مايو 1997 على العملة التشيكية بعشرات المليارات، وأجبرت المصرف المركزي على رفع معدلات الفائدة إلى مستويات نشرت الركود وعلى خفض سعر صرف العملة الوطنية بمقدار بلغ 20%، اتجهت من ثم إلى بلدان جنوب شرق آسيا للمضاربة على العملة التايلندية. وكانت حصيلة هذه المضاربة خفض قيمة العملة بنحو 30%.

وكانت البلدان المجاورة لتايلاند قد شعرت بمخاطر انتقال هذه المضاربة إليها، فرفعت معدلات الفائدة؛ ولكن أيستطيع رفع معدلات الفائدة بضع نقاط مئوية في السنة ردع عمليات مضاربة تجني أرباحاً تبلغ 20% أو 30% في خلال أيام معدودة؟ إنها معركة، بل حرب خاسرة فعلاً![11]

(11) على ما يبدو انطوت عمليات المضاربة على أبعاد سياسية أيضاً. فرابطة دول جنوب شرق آسيا (Association of South-East Asian Nations, ASEAN) كانت قد اتهمت رجل المال الأمريكي جورج سوروس (George Soros) بأنه كان «لأسباب سياسية» أحد العناصر الرئيسة المسببة للأزمة التي عصفت بعملاتها. وكان سوروس قد اعترف طواعية بأنه كان يحاول الحيلولة دون انضمام بورما إلى الرابطة. فقد كانت الرابطة قد أعربت، آنذاك، عن رغبتها بإشراك بورما في عضويتها. وكانت الولايات المتحدة الأمريكية قد أعربت عن تحفظها على هذه العضوية بحجة عدم احترام بورما لحقوق الإنسان. إلا أن الرابطة ضمت، في نهاية المطاف، بورما إلى صفوفها على الرغم من اعتراض الإدارة الأمريكية (Koegler, 1998: 200).

ويختلف الاقتصاديون حول تقييم دور المضاربة في إشاعة الاضطرابات في أسواق المال. فالليبراليون الجدد يرون أن المضاربة تعصف فقط بالبلدان التي تتسم بمتغيرات اقتصادية غير سليمة: أي التي تعاني عجزاً كبيراً في ميزان الحساب الجاري وفي الموازنات الحكومية، وتئن تحت وطأة تضخم اقتصادي ورصيد أجنبي متواضع.

أما نقاد عملية عولمة أسواق المال فإنهم يرفضون هذا التقييم مشيرين إلى أن المتغيرات الاقتصادية الكلية لم تكن على درجة من التدهور تنذر بالانهيار. فتايلاند، البلد الذي كان الهدف الأول للمضاربة في جنوب شرق آسيا، ما كان يعاني، بحسب رأيهم، عجزاً في الموازنات الحكومية ولا نقصاً في الرصيد الأجنبي ينذر بالخطر. كما لم يكن عجز ميزان الحساب الجاري قد بلغ نسبة حرجة؛ فنسبة هذا العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتفوق كثيراً على النسبة السائدة في الاقتصادات المماثلة (أستراليا مثلاً).

الأزمة الثنائية – أزمة سوق الصرف الأجنبي وأزمة النظام المصرفي:

وسواء صدق هذا الرأي أو ذاك، فإن الأمر البيّن هو أن تدهور قيمة العملة الوطنية إثر تراجع تدفق رأس المال الأجنبي يؤدي، كما سبق أن بينا، إلى **ارتفاع حقيقي في حجم المديونية الخارجية، أي إلى ارتفاع المديونية الخارجية مقومة بالعملة الوطنية، الأمر الذي تترتب عليه مشكلات سيولة عظيمة لكل الوحدات الاقتصادية (الحكومية والخاصة) التي توجد بذمتها ديون بعملات أجنبية**. وبما أن ضعف الرقابة المصرفية من السمات المميزة للبلدان النامية، لذا ستكون المصارف التجارية في هذه البلدان في مقدمة الوحدات الاقتصادية التي ستئن من مشكلات السيولة بسبب الآجال غير المناسبة التي يتصف بها هيكل القروض الأجنبية التي تحصل عليها هذه المصارف من ناحية، والقروض التي تمنحها هي ذاتها للوحدات الاقتصادية الوطنية من ناحية أخرى. فالقروض التي تحصل عليها هذه المصارف من بيوت المال في البلدان المتقدمة غالباً ما تكون قصيرة الأجل للسببين التاليين: أولاً: لتدني الفوائد على القروض قصيرة الأجل مقارنة بالفوائد على القروض طويلة الأمد. وثانياً: لأن المصارف التجارية في الدول المتقدمة تتهيب من التورط بمشاريع طويلة الأمد تفادياً للمخاطر التي ينطوي عليها المستقبل البعيد في الدول النامية. وغالباً ما تمنح مصارف الدول النامية هذه القروض الأجنبية قصيرة الأجل إلى الوحدات الوطنية لآجال طويلة، ذلك لأن معدلات الفائدة على مثل هذه القروض تكون عادة أعلى. وهكذا، فحينما يبدأ رأس المال الأجنبي بتفادي البلد المعني، فلن ينعكس

هذا التطور على قيمة العملة الوطنية فحسب، بل سيسبب أيضاً أزمة سيولة عظيمة بالنسبة لمجمل النظام المصرفي في البلد المعني. فمن ناحية سيؤدي تدهور قيمة العملة الوطنية إلى عجز الكثير من الوحدات الاقتصادية الوطنية عن تسديد ما في ذمتها من ديون للمصارف الأجنبية والوطنية، ومن ناحية أخرى لن تكون المصارف الوطنية قادرة على استرجاع ما لها من ديون طويلة الأجل في ذمة الوحدات الاقتصادية الوطنية للوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل مقابل المصارف الأجنبية. وعلى هذا النحو يمكن أن تتراجع السيولة لدى المؤسسات الإنتاجية والمصارف التجارية الوطنية إلى حد يجبر الكثير من هذه المؤسسات على إشهار إفلاسها. ولا ريب في أن تطوراً من هذا القبيل سينعكس بدوره على قيمة العملة الوطنية. فعجز المصارف الوطنية عن خدمة ما في ذمتها من ديون، سيعزز هروب رؤوس المال الأجنبية (والوطنية أيضاً، طبعاً)، الأمر الذي يجعل قيمة العملة الوطنية تتدهور أكثر وأكثر وحجم القروض الأجنبية بالعملة الوطنية يرتفع بمقدار تدهور العملة الوطنية، وهكذا دواليك، أي ستنشأ حلقة مفرغة متصاعدة؛ فالمصرف المركزي سيكون، والحالة هذه، مجبراً على رفع معدلات الفائدة إلى مستويات تناسب الأزمة المتفاقمة خانقاً بذلك النمو الاقتصادي الوطني، وناشراً البطالة ومتسبباً في تراجع المستويات المعيشية وإفلاس العديد من المؤسسات الإنتاجية (Stiglitz, 2002: 234)؛ فتتفاقم **الأزمة المصرفية** (banking crisis)، بدورها، **فتعم مجمل سوق المال، بل مجمل اقتصاد ذلك البلد** (systemic risk). وهكذا تتحول الأزمة من أزمة في ميزان المدفوعات إلى **أزمة ثنائية** (twin crisis) **تعصف بعملة البلد وبنظامه المصرفي كلية، أي تتحول إلى أزمة لا تتدهور، في سياقها، قيمة العملة تدهوراً جامحاً فحسب، بل ينهار أيضاً النظام المصرفي ويتآكل الاحتياطي الأجنبي على نحو متسارع وتعجز المصارف التجارية والمؤسسات الإنتاجية والحكومية عن خدمة ما في ذمتها من قروض أجنبية** (Kaminsky & Reinhard, 1996: 4)[12].

---

(12) فمن دراستهما لأزمات الصرف الأجنبي وللأزمات المصرفية التي مرت بها بعض البلدان في السبعينيات يستنتج المؤلفان:

"Taken together, these results seem to point to the existence of vicious circles. Financial-sector problems undermine the currency. Devaluations, in turn, aggravate the existing banking-sector problems and create new ones. (...). The presence of vicious circles would imply that, a priori, the twin crises are more severe than currency or banking crises that occur in isolation." (Kaminsky & Reinhard, 1999: 479).

ولربما قدمت الحالة السائدة في البرازيل في هذا اليوم، صيف عام 2002، الدليل الواضح على ما نحن في صدى الحديث عنه؛ فالبرازيل تمر حالياً بما مرت به، سابقاً، بلدان أخرى في أمريكا الجنوبية وفي جنوب شرق آسيا حينما عصفت بموازين مدفوعاتها وبنظمها المصرفية أزمات كادت تجبرها على إعلان الإفلاس لولا تدخل صندوق النقد الدولي وتقديمه السيولة الضرورية للتغلب على أزماتها الثنائية. وفاق قرض الصندوق إلى البرازيل، من حيث القيمة، جميع ما كان الصندوق قد منحه من قروض إلى أحد أعضائه دفعة واحدة حتى هذا الحين. فبحسب ما تناقلته وكالات الأنباء وافق صندوق النقد الدولي في آب/أغسطس 2002 على منح البرازيل قرضاً تبلغ قيمته 30 مليار دولار أمريكي.

إشكاليات قيام صندوق النقد الدولي بدور الملاذ الأخير للتزود بالسيولة الدولية:

وعلى ما يبدو يتوخى الصندوق من تدخله المالي تحقيق أربعة أهداف: أولاً: تمكين المصارف المركزية في البلدان المعنية من تسديد الديون الخارجية المتعاقد على دفعها بعملات أجنبية. ثانياً: إضفاء الاستقرار على أسعار الصرف. ثالثاً: الحيلولة دون انتقال الأزمة إلى مناطق أخرى من العالم. رابعاً: ضمان قيام حكومات البلدان المعنية بتسديد ما بذمتها من ديون أجنبية. وكانت التصورات التي أسفرت عن هذا التدخل ترى أن صندوق النقد الدولي، هو الملاذ الأخير للتزود بالسيولة الدولية (international lender of last resort)، وأنه، وبصفته هذه، قادر على التخفيف من وطأة الأزمات المالية الإقليمية. وانسجاماً مع هذه التصورات وبدعم من إدارة الرئيس الأمريكي السابق بيل كلنتون كان الصندوق قد طلب من أعضائه زيادة حصصهم (the quota) لتمكينه من إدارة الأزمات المالية المستقبلية.

وضمنياً يفترض مصطلح «الملاذ الأخير للتزود بالسيولة» (international lender of last resort) أن الاقتصاد العالمي، أو بتعبير أكثر دقة، أن نظام النقد الدولي لن يؤدي وظيفته على النحو المطلوب ما لم تكن هناك مؤسسة يمكن للبلدان التي تعاني أزمات الرجوع إليها للتزود بالسيولة الدولية.

ولعله تجدر الإشارة إلى أن مصطلح «الملاذ الأخير للتزود بالسيولة» مستقى من دور المصارف المركزية (الوطنية) في تزويد النظام المصرفي بالسيولة (المحلية) عند الحاجة. ولا نريد الخوض هنا فيما إذا كان يتعين على المصرف المركزي تقديم

السيولة عندما يعاني النظام المصرفي أزمة في السيولة، أي بعدما تنشر الأزمة ظلالها على النظام المصرفي، أم أن يمنح المصارف التجارية منافذ للتمويل دائماً وأبداً عند الحاجة تجنباً لاندلاع الأزمة أصلاً. فالمهم هنا هو أن صندوق النقد الدولي قد تبنى، إبان الأزمات التي عصفت ببعض بلدان جنوب شرق آسيا وأمريكا الجنوبية وروسيا وتركيا، الدور الوطني للمصارف المركزية فأمسى بمنزلة ملاذ هذه الأقطار بعدما تعذر عليها التزود بالسيولة من سوق المال الدولية. ولا مراء في أن قيام الصندوق بهذا الدور يعتبر تطوراً جذرياً في مهام الصندوق. ففي نظام بريتن وودز، على سبيل المثال، كان دوره يكمن في منح قروض قصيرة الأجل للدول التي تعاني أزمة في موازين المدفوعات بفعل الصدمات الخارجية، لضمان استمرار هذه الدول انتهاج نظام أسعار الصرف الثابتة والمحافظة على سعر الصرف المعلن في نطاق نقاط التدخل العليا والسفلى (upper and lower intervention points).

وإذا كانت المحافظة على سلامة نظام بريتن وودز (نظام أسعار الصرف الثابتة) مسوغاً معقولاً لقيام الصندوق بمنح القروض قصيرة الأجل لمساعدة بعض الدول للتغلب على أزمات ميزان المدفوعات، فإن من حق المرء أن يسأل عن جدوى هذه القروض في ظل نظام نقدي أمست فيه أسعار صرف العملات الرئيسة خاضعة للتعويم. فلمصلحة مَنْ نهض صندوق النقد الدولي بمهمة الملاذ الأخير؟ أكان ذلك لمصلحة دول الأزمة أم لمصلحة المستثمرين الأجانب؟ وبادئ ذي بدء نود أن نؤكد أنه يصعب على المرء الاقتناع بالتسويغ الذي يقدمه الصندوق بين الحين والآخر بأنه كان يراعي مصلحة هذه الدول حينما منحها ولا يزال يمنحها قروضه بسخاء. فهذه القروض لم تحل أسباب الأزمة ولا انعكاساتها على اقتصاديات هذه الدول؛ أعني: المديونية الخارجية والارتفاع الحقيقي في قيمة هذه المديونية الخارجية بفعل انهيار قيمة العملة من ناحية والأزمة المصرفية وارتفاع معدلات البطالة وتدهور معدلات النمو الاقتصادي والمستويات المعيشية وما سوى ذلك من انعكاسات داخلية من ناحية أخرى. من وجهة النظر هذه يمكن تلخيص دور صندوق النقد الدولي بعبارة موجزة مفادها أن الصندوق ما كان يسعى إلى حل مشكلات هذه الدول، بل كان يسعى إلى تمكينها من استخدام قروضه لتسديد ما في ذمتها من ديون أجنبية مستحقة، أي أنه كان قد حل مكان الدائنين الأجانب ضامناً بذلك حصولهم على رؤوس أموالهم. بالنسبة لدول الأزمة لم يتغير حجم المديونية البتة؛ كل ما تغير هو اسم الدائن فقط: بدلاً من صناديق الادخار أو الاستثمار الأمريكية أو

المصارف التجارية الأوربية أو اليابانية، أمسى صندوق النقد الدولي هو الدائن الآن. وهكذا، وفي حين نجا الدائنون الأجانب بأموالهم، تحمل مواطنو البلدان المعنية أعباء الأزمة: سياسات نقدية ومالية تقييدية صارمة يفرضها عليها صندوق النقد الدولي بفعل ما له من دائنية في ذمة هذه الدول ومليارات من الدولارات تتحملها الحكومات في سياق إصلاح النظام المصرفي. ولعل ما تحمله المواطن الإندونيسي من أعباء مثال صارخ على الخسائر الجسيمة التي يمكن أن تفرزها الأزمة: تدهور قيمة العملة بما يزيد على 70%، وإغلاق 16% من مصارف البلد التجارية، وتدمير ما يقرب من 7 ملايين فرصة عمل في الأشهر الأولى من الأزمة؛ أضف إلى هذا أن نسبة الفقر (مقدرة بدخل لا يزيد على دولار واحد في اليوم، بحسب تعريف البنك الدولي) كانت قد تضاعفت في غضون أشهر وجيزة، فارتفعت إلى 22% من مجموع السكان، وأن الناتج القومي الإجمالي كان قد انخفض عام 1998 بنسبة تبلغ 15,3%. في سياق هذا التدهور المريع، ومن ثم لا عجب أن تعم البلاد، حتى يومنا هذا، اضطرابات عرقية ودينية ومحلية تهدد وحدتها وتقوض الأمن والاستقرار فيها.

بناء على هذه الحقيقة ليس من الغريب أن نرى كثيراً من الاقتصاديين يهاجمون صندوق النقد الدولي ويتهمونه، عن حق، بتشجيع أصحاب الثروات الأجانب على استثمار رؤوس أموالهم في مجالات تتسم بالمخاطر (risks) (stiglitz, 2002: 233)، فبقيامه بوظيفة «الملاذ الأخير للتزود بالسيولة» خلق الصندوق **مخاطر معنوية** (moral hazard) فعلاً، ذلك لأنه عزز، بوظيفته، هذه، لدى صناديق الاستثمار والمصارف الدولية الاعتقاد بأنه سينقذهم جميعاً بقروضه (bail-out)، إن عجزت حكومات دول الأزمة أو مصارفها عن الوفاء بما في ذمتها من التزامات مالية (Eatwell & Taylor, 2000: 170; Stiglitz, 2002: 233).

خاتمة:

من العرض أعلاه يتبين بجلاء أن التكامل مع أسواق المال الدولية ينطوي على مخاطر جمة حينما لا يكون هناك توجيه حكومي لتدفقات رؤوس الأموال الممولة لعجز الحساب الجاري. فبما أن السياسات الوطنية والمؤسسات المالية الدولية غير قادرة على إدارة المخاطر التي ينطوي عليها التكامل مع سوق المال الدولية إدارة لا تعوق التنمية الاقتصادية المنشودة، لذا هناك احتمال كبير جداً أن يتسبب التكامل المالي الدولي في زيادة تكاليف التنمية الاقتصادية وأن يؤدي إلى خفض الرفاهية في البلدان النامية. فما دامت تمتعت السياسة الاقتصادية بالمصداقية، فستتدفق

رؤوس الأموال إلى الداخل ولن تكون هناك مشكلة في تمويل عجز الحساب الجاري. وتفقد السياسة الاقتصادية مصداقيتها حينما تكون في وضع لا يسمح لها بأن تتخذ، بالحجم المطلوب والسرعة الكافية، ردود الفعل المناسبة لمواجهة الصدمات الداخلية والخارجية. حينئذ ستكفي التطورات الاقتصادية والأحداث السياسية المفاجئة إلى تغيير اتجاه تدفقات رأس المال الأجنبي وإلى خلق الأزمة لا في سوق الصرف الأجنبي فحسب، بل في النظام المصرفي أيضاً.

ومعنى هذا هو أن نجاح البلد النامي في كسب منافع التحرير المالي وما يعنيه هذا التحرير من تكامل مع سوق المال الدولية يتوقف أولاً: على مدى قدرة ذلك البلد على تجنب ارتكاب أي خطأ يُفقد السياسة الاقتصادية مصداقيتها. وثانياً: على ما بمتناول السياسة الاقتصادية من إمكانات للتعامل مع الصدمات الداخلية والخارجية المفاجئة. ففي ظل حرية رأس المال على التنقل يمكن أن تفرز أبسط أخطاء السياسات المالية والنقدية عواقب وخيمة على المسيرة الاقتصادية في البلد المعني. وإذا كانت البلدان المتقدمة نفسها قد عجزت، على الرغم من خبراتها التحليلية المتقدمة وأساليبها التكنولوجية المتطورة، عن تجنب هذه الأخطاء، فإن من حق المرء أن يسأل هنا: أهناك بلد نامٍ قادر على أن يدّعي لنفسه هذه العصمة؟ وهل هناك بلد نامٍ يمتلك المقومات الضرورية للتعامل مع الصدمات الداخلية والخارجية المفاجئة؟ فَمَنْ يدّع أنه يفي بهذه المتطلبات، فليجرب حظه، وليرِ ما تنطوي عليه عولمة أسواق المال!!!

المصادر:

صندوق النقد الدولي (1987). الجوانب النظرية لتصميم برامج التصحيح الاقتصادي المدعومة من الصندوق. الدراسات العرضية، رقم 55، الولايات المتحدة: واشنطن، العاصمة.

صندوق النقد الدولي (1995). اعتماد الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية. دراسة عرضية، 126، الولايات المتحدة: واشنطن، العاصمة.

مجلة التمويل والتنمية (2000). تصدر عن: صندوق النقد الدولي، عدد ديسمبر، الولايات المتحدة: واشنطن، العاصمة.

Claassen, Emil-Maria. (1997). *Global monetary economics*. Oxford: Oxford University Press.

Deutsche Bundesbank. (1997). Development and determinants of international direct investment. *Monthly Report*, August 1997: 63-81.

Deutsche Bundesbank. (2001). International integration of German securities Markets. *Monthly Report*, December, (12): 15-28.

Deutsche Bundesbank. (2002a). *Auszuege aus Presseartikekn*, No. 20, 30. April, Frankfurt: Main.

Deutsche Bundesbank. (2002b). *Auszuege aus Presseartikeln*, No. 19, 24. April, Frankfurt: Main.

Deutsche Bundesbank. (2002c). Consequences of increasing capital flows for exchage rate policy-observations and prospects worldwide. In: *Monthly Report*, June 2002, 54 (6): 55-73.

Eatwell, J., & Taylor, L. (2000). *Global finance at risk: The case for international regulation*. New York: The New Press.

Elton, E. J., & Gruber, KM. J. (1995). *Modern protfolio theory and investment analysis*. New York: John Wiley & Sons, Inc.

Eurpoean Central Bank (2002). The liquidity management of the ECB. *Monthly Bulletin*, May, Frankfurt: Main. 41-53.

Fama, E. F. (1970). Efficient capital markets: A review of theory and empirical work. *Journal of Finance*, 25 (2): 383-417.

Fama, E. F. (1991). Efficient capital markets II. *Journal of Finance*, 55 (5): 1575-1617.

Feldstein, M., Horioka, Ch. (1980). Domestic saving and international capital Flows. *Economics Journal*, 90: 314-329.

Froemmel, M., & Menkhoff. L. (1999). The informational efficiency of financial markets and maqrcoeconimic equilibrium, In: W. Filc & K. Koehler (Eds.), *Marcoeconomic causes of Unemployment: Diagnosis and policy ecommendation* (pp. 163-187). Berlin: Institut fuer Empirische Wirtschaftsforschung.

Hauskrecht, A. (1999). Asiatische Krise und der Internationale Waehrungs-fonds. In: *Economic Development and financial crisis in Asia* (pp. 118-125). Deutsches Institut fure Wirtschaftsforschung Vierteljahrsheft, 68, (1). Berlin: Duncker & Humblot Verlag.

Huffschmid, J. (1999). *Politische Oekonomie der Finanzmaerkte*. Hamburg: VSA-Verlag.

International Monetary Fund. (1997). *World economic outlook*, May, Washing-tonm D.C.

International Monetary Fund. (1999). *World economic outlook*, May, Washing-tonm D.C.

International Monetary Fund. (2000). *World economic outlook,* May, Washingtonm D.C.

Jost, Th. (1997). *Duerektinvestitionen und Standart Deutschland.* Diskussionspapier 97/2, Volkswirtschaftliche Forschungsgruppe fer Deutschen Bundesbank. Frnakfurt: Main.

Kaminsky, G. L., & Reinhard, C. M. (1996). The twin crisis: The causes of bnaking and balance-of-payments problems. International Finance Discussion Papers, 544, March 1996. Board of Governors of the Federal Reserve System.

Kaminsky, G. L., & Reinhard, C. M. (1999). The twin crisis: The causes of banking and balance-of-payments problems. In: *The American Economic Review,* 89 (3): 473-500.

Kaminsky, G. L., Lizondo, S., & Reinhard, C. M. (1998). *Leading indicators of currency crises.* IMF Staff Papers (Vol. 34, 1). International Monetary Fund, Washington, D. C., P. 1-48.

Kindleberger, Ch. P. (1996). *Manias, Panics and crashes: A history of fuancial crises.* (1978, 1984) London: Macmillan.

Koehler, K. (1998). Spekulation contra Entwicklungspolitik - Eine Analyse der ostasiatischen Waehrungskrise. In: *Internationale Politik und Gesellschaft,* 98/2, Hamburg: Friedrich Ebert Stiffung, P. 191-204.

Krugman, P. (1979). A model of balance of payment crisis. *Journal of Money, Credit and Banking,* 11 (8): 311-325.

Krugman, P. (1998). Fire-sale FDI. In: htt:/web.mit.edu.krugman.

Lewis, K. (1999). Trying to explain the home bias in equities and consumption. *Journal of Economic Literature,* 37: 571-608.

Nunnenkamp, P. (1998). *Wirtschaftliche Aufholprozesse und Globalisierungskrisen in Entwiclkungslaendern.* In: Kiel Discussion Papers. Institut fuer Wrltwirtschaft Kiel, November.

Obstfeld, M. (1986): Rational and self-fulfilling balance-of-payment crisis. *The American Review,* 79 (1): 72-81.

Obstfeld, M. (1995). International capital mobility in the 1990s. In: P,. Kenen (Ed.), *Understanding interdependence: The macroeconomics of open economy.* Princeton NJ: Princeton Univdrsity Press, P. 201-261.

Obstfeld, M. (1996). Models of currency crisis with Self-fulfilling features. *European Economic Review,* 40 (3-5): 1037-1047.

Ohr, R. (1998). Weahrumgskrisen in Emerging Countries - Gefahren fuer

Osteuropa?? *HJamburger Jahrbuch fuer Wirtschfts-und Gesellschaft-spolitik, 43. Jahr.*

Ohr, R. (2001). *International Waehrungsbeziehungen.* Frankfurt/M.: Verlaf der Frankfurter Allgemeine Zeitung.

Roy, T. (1998). *Geld und Kredit in der dollarisierten Oekonomie-das Beispiel Bolivien.* Diskussionsbeitraege des Fachbereichs Wirtschaftswissenschften der Frein Univdersitaet Berlin, Volkswirtschaftliche Reihe Nr. 1998/44.

Siebert, H. (1998). Diziplinierung der nationalen Wirtschaftspolitik durch die internationale Kapitalmobilitaet. In: D. Duwendag (Ed.), *Finanzmaerkte im Spannungsfeld con Globalisierung, Rgulierung und Geldpolitik.* Berlin: Dunker & Humblot Verlag: 41-67.

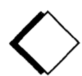
Stiglitz, J. (2002). *Die Schatten der Globalisierung.* Berlin: Siefler Verlag.

Tesar, L. L., & Werner, I. M. (1992). *Home bias and the globalization of securities markets.* NBER Working Paper No. 4218, Cambridge MA.

Wahl, P., Osterhaus, A., Mosebach, K., P. (2000). *Kapital braucht Kontrolle. Die internationalen Finanzmaerkte: Funktionsweise-Hintergruend - Alternativen.* Bonn: WEED E. V.

قدم في: اكتوبر 2002.

أجيز في: اكتوبر 2003.



التحصيل الدراسي وعلاقته بالثقة بالنفس لدى طلاب المرحلة الثانوية وطالباتها

فريح عويد العنزي*
عبدالله عبد الرحمن الكندري**

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى فحص العلاقة بين التحصيل الدراسي وعلاقته بالثقة بالنفس، وكانت عينة البحث (1410) طلاب وطالبات من المرحلة الثانوية، بقسميها: نظام الفصلين ونظام المقررات. وقد استخدم في هذه الدراسة مقياس الثقة بالنفس للباحث، ومعدل التحصيل الدراسي من واقع السجلات المدرسية. وأظهرت نتائج الدراسة ارتفاع تفوق مستوى التحصيل الدراسي لدى الإناث مقارنة بالذكور في نظام المقررات، بينما لم تظهر فروق في التحصيل بين الطلبة والطالبات في نظام الفصلين. كما كشفت نتائج الدراسة فروقاً جوهرية دالة في الثقة بالنفس لصالح الذكور في نظام المقررات ونظام الفصلين، بمعنى تفوق الذكور في هذه السمة على الإناث بكل من النظامين التعليميين، وبينت نتائج البحث أن الارتباط جوهري دال بين التحصيل الدراسي والثقة بالنفس لدى الذكور والإناث في نظام الفصلين، والارتباط موجب عند عينة الذكور في نظام المقررات فقط؛ إذ لم تظهر ارتباطات دالة بين المتغيرين عند عينة الإناث في نظام المقررات.

المصطلحات الأساسية: الثقة بالنفس، التحصيل الدراسي، نظام الفصلين، نظام المقررات.

المقدمة:

يعد التحصيل الدراسي من بين المتغيرات الأساسية التي تربط بين علم النفس والتربية. ولقد أجريت على التحصيل Achievement دراسات تفوق الحصر،

* أستاذ مشارك بقسم علم النفس، كلية التربية الأساسية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب.
** أستاذ المناهج وطرق التدريس، كلية التربية الأساسية؛ الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريس.
ويشكر الباحثان الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب على دعمها لهذا البحث (رقم BE01-003).

وبحث علاقاته بكثير من المتغيرات الأخرى، يأتي على صدرها الجوانب المعرفية Cognitive ومنها الذكاء والقدرات، والوجدانية Affective المتصلة بشخصية القائم بالتعليم، فضلاً عن الجوانب الاجتماعية والأسرية وغيرها.

ويهدف التحصيل الدراسي إلى الحصول على معلومات وصفية توضح مدى استيعاب الطلبة لما اكتسبوه من خبرات معرفية في المواد الدراسية المختلفة، وكذلك مدى الاستفادة من محتويات هذه المواد الدراسية، فضلاً عن محاولة رسم صورة نفسية لقدرات التلاميذ المعرفية واستعداداتهم العقلية وخصائصهم الوجدانية وسماتهم الشخصية (أحمد زكي صالح، 1972).

كما يعد موضوع التحصيل الدراسي من الموضوعات التي لها صلة وثيقة بحياة الطالب في أثناء فترة دراسته، ويترتب على أدائه في الامتحانات الدراسية نجاحه أو رسوبه. وللتحصيل الدراسي أيضاً علاقة بالشخصية وبالأداء التربوي، وبخاصة في ظل نظام تطول فيه فترات الدراسة، ويبلغ تركيز الجهد والانتباه ذروته سواء أكان ذلك عند الاستعداد للامتحانات أم في أثناء المذاكرة، وهذا معناه أن الشخصية تقوم بدور مهم في التحصيل والإنجاز، شأنها في ذلك شأن الذكاء والدافعية والنضج العقلي؛ فقد ظهر مثلاً أن الارتباط بين الانطوائية، كما تقاس بمقياس "أيزنك"، والتحصيل الدراسي في المرحلة الثانوية أو الجامعية يكون عالياً وموجباً، ويمكن تفسير ذلك بناء على خصائص المنبسط كما ذكرها "أيزنك" تلك التي تؤدي إلى سوء تحصيله (دينيس تشايلي، 1983).

والتحصيل الدراسي يعد من أبرز نتائج العملية التربوية، وينظر إليه على أنه معيار أساسي يمكن من خلاله تحديد مستوى استفادة الطالب، كما أنه لا يزال الوسيلة الوحيدة تقريباً للحكم على النتائج الكمية والكيفية للعملية التربوية، بالإضافة إلى ما تحدثه هذه العملية من آثار في تكوين شخصية الطالب وتشكيلها وتنميتها.

وفي الدراسة الحالية نحاول بحث العلاقة بين متغيري التحصيل الدراسي وسمة من سمات الشخصية هي الثقة بالنفس Self-Confidence، ومن الممكن أن نفترض أن العملية التعليمية بمختلف جوانبها من مناهج دراسية، وإدارة مدرسية، ومدرسين، وتقنيات تربوية وغيرها، يمكن أن تسهم بشكل أو بآخر في تنمية الثقة بالنفس لدى الطالب أو الطالبة؛ فالتحصيل الدراسي ليس مقتصراً على اكتساب

معلومات ومعارف في مواد دراسية معينة بل يذهب إلى أكثر من ذلك: إلى تنمية المتعلم وتنمية قدراته وإمكاناته الشخصية وتطويرها، ويرتقي بالذات Self من مستوى إلى مستوى أفضل. فمن بين ما تهدف إليه المقررات الدراسية مشاركة الطالب الفاعلة في الحصة الدراسية، وتنمية شخصيته من خلال هذه المشاركة، ولعل من أهم ما تهدف إليه المناهج الدراسية ومحتوى المقررات الدراسية بناء الثقة بالنفس لدى المتعلم من خلال طرق التدريس غير التقليدية، بحيث يصبح المتعلم هو العنصر الأول المستفيد من هذه العملية.

وقد حاول علماء النفس دراسة العلاقة بين التحصيل الدراسي والثقة بالنفس، حيث أشار "كاجان، وموس" (Kagan & Moos, 1960) إلى أن الاستقلال والثقة بالنفس يقومان بدور كبير في إنجاز التلميذ تحصيلياً، وتتفق بعض نتائج هذه الدراسة مع نظرية "أيزنك" Eysenck, 1977، حيث ترى أن الأفراد الانطوائيين المتزنين أفضل من الأفراد الانبساطيين الانفعاليين من حيث القدرة على التعلم والتحصيل الدراسي، وبخاصة في المراحل العليا في المدرسة، كما تتفق هذه النتائج مع نتائج بعض الدراسات الأخرى مثل: (Entwistile & Dorthy, 1970; Finlayson, 1970, Orpen, 1976).

وفي دراسة أخرى قامت بها رائدة عبدالعزيز، عن العوامل الاجتماعية والنفسية المؤثرة في التحصيل الدراسي سلباً أو إيجاباً لطالبات المرحلة الثانوية، انتهت إلى أن عوامل عدم الرضا عن المنزل، وانخفاض مستوى الطموح والثقة بالنفس تؤثر سلباً في التحصيل الدراسي، في حين درس محمود عطا (1985) العلاقة بين مفهوم الذات والتحصيل الدراسي، وتوصل إلى أن متوسط درجات المتفوقين تحصيلياً أعلى في مفهوم الذات من العاديين.

إن مناقشة التحصيل وعلاقته بالثقة بالنفس لدى الطالب لها ما يسوغها من الناحية العملية؛ إذ يعتقد بعض الباحثين والمهتمين بالشأن التربوي أن مفهوم التحصيل الدراسي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم التعلم المدرسي الذي يشير إلى التغيرات في الأداء تحت ظروف التدريب والممارسة، وكذلك اكتساب المعلومات والمهارات وطرق التفكير وتغيير الاتجاهات والقيم وتعديل أساليب التوافق (عادل العدل، 1996).

ونشير هنا إلى نقطة جوهرية في هذا السياق، هي أن بعض المناهج المدرسية قد تخلو بنودها من متغيرات توكيد الذات والثقة بالنفس مما تصبح معه العملية التعليمية قاصرة على الجانب التعليمي دون الاهتمام بشخصية المتعلم، وتنمية قدراته.

مشكلة البحث:

ظل الاعتقاد سائداً لفترة طويلة بأن للجوانب غير المعرفية أو الوجدانية والأجتماعية دوراً ثانوياً في عملية التعلم، ولكن بعد مزيد من البحث والدراسة وجد أنه لا يمكن الفصل بين الجوانب المعرفية وغير المعرفية في التعلم؛ حيث إن الجوانب غير المعرفية في التعلم ترتبط بوظيفة الدماغ، وتعمل بوصفها قوة شاحنة منشطة ومحركة للخطط المعرفية والبنية الفكرية، كما أن السلوك الظاهر، الذي يختلف باختلاف الأشخاص مع تساويهم في الجانب المعرفي، يعتبر دليلاً على دور الجوانب غير المعرفية في تحديد السلوك، وهذا ما جعل المتخصصين في علم النفس والتربية يقسمون العوامل التي تؤثر في التحصيل الدراسي إلى أربعة أنواع هي: العوامل العقلية، والعوامل الانفعالية، والعوامل الدافعية، والعوامل الاجتماعية (عادل العدل، 1996).

ولكن الملاحظ أن النظام الدراسي ذاته ليس واحداً، فهناك نظام العام الدراسي الكامل، ونظام الفصلين، ونظام المقررات. ولقد اهتمت الدراسات السابقة التي أتيحت لمؤلفي هذه الدراسة بفحص علاقة بعض الجوانب الشخصية والانفعالية والاجتماعية بالتحصيل الدراسي بصرف النظر عن النظام التعليمي، ومن ثم فإن هذه الدراسة تبحث في علاقة التحصيل بالثقة بالنفس وفقاً للنظام التعليمي في دولة الكويت، وهو نظام الفصلين الدراسيين ونظام المقررات. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة الحالية في التساؤلات التالية:

1 – هل توجد فروق بين الجنسين في التحصيل الدراسي والثقة بالنفس وفقاً لنظام التعليم (الفصلين، والمقررات)؟

2 – هل توجد فروق بين عينات البحث (ذكور في نظام الفصلين، وذكور في نظام المقررات، وإناث في نظام الفصلين، وإناث في نظام المقررات) في متغيري التحصيل الدراسي والثقة بالنفس؟

3 – هل توجد علاقة بين التحصيل الدراسي والثقة بالنفس وفقاً لنظام التعليم (الفصلين، والمقررات)؟

أهمية البحث:

تعد تنمية الثقة بالنفس جانباً مهماً في العملية التربوية والتعليمية، وتسعى النظم التعليمية المعاصرة إلى الاهتمام بشخصية المتعلم وبنائها على نحو سليم، فتعيد النظر في مناهجها الدراسية وطرق التدريس لكي تحدث أثراً إيجابياً يجعل المتعلم يطور شخصيته المستقلة؛ فيسعى كل نظام تعليمي (نظام الفصلين ونظام المقررات) إلى تنمية الشخصية وبناء الثقة بالنفس، وعلى ضوء الإجابة عن تساؤلات البحث يمكن معرفة أي النظامين التعليميين أنسب في مخرجاته من النظام الآخر بالنسبة لتنمية الثقة بالنفس لدى المتعلم.

ومما يسوغ إجراء هذه الدراسة ويدل على مدى أهميتها أن الشكوى متنامية من مخرجات التعليم بشكل عام، ومن الملاحظ أيضاً أن الطلبة يعانون ضعفاً في الدافعية نحو الإنجاز، ونقصاً في الاهتمام بما يدرسونه من مقررات دراسية، ومن المعروف أن متغيري الدافعية ونقص الاهتمام متغيران مرتبطان بالجوانب الشخصية، حيث يفترض أن من بين مكوناتها الأساسية متغير الثقة بالنفس، بما لكل من هذه المتغيرات من علاقة بالتحصيل الدراسي، حيث يمكن أن تؤدي هذه المتغيرات إلى رفع مستوى التحصيل الدراسي أو ضعفه، وقد تقتصر المناهج الدراسية على المعلومة دون اعتبار لتنمية مفهوم الذات وبناء الشخصية، وهو هدف يجب أن تسعى النظم التعليمية إلى تحقيقه، ولا يمكن إغفال طرق التدريس التي تسهم بشكل أو بآخر في بناء شخصية المتعلم وفقاً للأهداف التربوية والنفسية؛ فطرق التدريس التقليدية التي تعتمد على تلقين دون اعتبار للمتلقي يمكن أن تترك أثراً سلبياً في بناء الثقة بالنفس لدى الطالب أو الطالبة، وقد تمكن طرق التدريس الحديثة – التي تعطي المتعلم فرصة المشاركة بقدر أكبر في الحصة الدراسية – إلى رفع درجة الثقة بالنفس والاعتداد بالذات، وهو ما ترنو إليه البرامج التعليمية.

إن محاولة فهم العلاقة بين التحصيل والثقة بالنفس ومعرفة منحى هذه العلاقة ووجهتها النفسية والتربوية يمكن أن تساعدنا في الكشف عن بعض جوانب القصور في النظام التعليمي، ومن ثم وضع المقترحات والتوصيات المناسبة لذلك.

متغيرات البحث:

نعرض فيما يلي لمتغيرات البحث:

1 - التحصيل الدراسي:

يعد موضوع التحصيل الدراسي من الموضوعات التي لها صلة وثيقة بحياة الطالب في أثناء فترة دراسته، ويترتب على أدائه في الامتحانات المدرسية نجاحه أو رسوبه. ودراسة التحصيل وعلاقته بالثقة بالنفس يعتبر أمراً مهماً وضرورياً للكشف عن طبيعة العلاقة التي تربط بين المتغيرين ومنحى هذه العلاقة، وهل هناك اتجاه من نوع معين يربط بينهما، ويمكن من خلاله أن يفيد في عملية التكيف والتوافق الدراسي. فالتحصيل الدراسي كما هو واضح يمثل جانباً أساسياً من حياة الطالب، ويتأثر بالجوانب الأخرى؛ فالاستقرار النفسي يترتب عليه تحصيل دراسي مرتفع، وكلما تعرض الطالب لتحصيل جيد ومتطور أسهم ذلك في بناء ثقته بنفسه ونموه.

ولمصطلح التحصيل Achievement تعريفات عديدة، منها تعريف "تشابلن" بأنه مستوى من الإنجاز أو الكفاءة أو الأداء في العمل المدرسي أو الجامعي يجري تقديره بوساطة المدرسين أو عن طريق استخدام الاختبارات المختلفة المخصصة لذلك (Chaplin, 1979). وعرفه معجم "وبستر" بأنه أداء الطالب لعمل ما أو مهمة معينة من الناحية الكمية والكيفية للتحصيل (Webster, 1979).

ويعرّف فريح العنزي (1993) التحصيل بأنه المعدل التراكمي الذي يحصل عليه الطالب في مرحلة دراسية معينة معبراً عن حصيلة محددة من المعلومات واستيعابها من الناحية الكمية والكيفية، ويتم ذلك بطرق عدة، منها اختبارات التحصيل المقننة أو بوساطة تقويم المعلمين أو الامتحانات المختلفة.

كما عرّف محمد المُري (1993) مفهوم التحصيل الدراسي بأنه: المستوى الذي وصل إليه الفرد في تحصيله للمواد الدراسية كما يقاس بالامتحانات التحصيلية التي تعقد في نهاية العام أو الفصل الدراسي، وهو ما يعبر عن المجموع الكلي لدرجات الفرد في جميع المواد الدراسية.

2 - النظام التعليمي:

ينقسم النظام التعليمي في المرحلة الثانوية بدولة الكويت إلى نظامين تعليميين هما:

أ - نظام المقررات:

يستخدم مفهوم نظام المقررات ليشير إلى أسلوب متكامل في تنظيم الدراسة على أساس ترجمة المنهج إلى مقررات دراسية، وتقسيم العام الدراسي إلى عدد من الفصول الدراسية، ويستخدم أسلوباً في التقويم يتسم بالتنوع والشمول والاستمرار وذلك مقابل التنظيم التقليدي للدراسة على أساس العام الدراسي الكامل والمواد والسنوات والصفوف الدراسية، ونظام التقويم الذي يركز عادة على التقويم الختامي في آخر العام الدراسي.

ويعرف نظام المقررات من جانب آخر بأنه نظام الساعات المعتمدة، وهو أسلوب في تنظيم الخطط الدراسية بالتعليم الثانوي يقوم على مبدأ حرية الاختيار، ومتطلبات التخرج وإعطاء قيمة لكل مقرر من مقررات الخطة الدراسية (يوسف عبد المعطي، 1988).

ب - نظام الفصلين الدراسيين:

يقسم العام الدراسي في هذا النظام إلى فصلين دراسيين متساويين، وتوزع النهاية الكبرى بحسب اللوائح لكل مجال دراسي بالتساوي: (50%) من الدرجة للفصل الدراسي الأول، و (50%) للفصل الدراسي الثاني، والنهاية الكبرى للمادة (100) درجة والصغرى (50) درجة، وتتكون درجة المجال في الفصل الدراسي من الأعمال اليومية الفصلية (50%) + امتحان نهاية الفصل (50%) ودرجة نهاية العام هي مجموع درجتي الفصلين الدراسيين.

وفي صفوف النقل ينجح الطالب إذا حصل على (50%) من النهاية الكبرى في جميع المجالات، ويقتصر امتحان نهاية الفصل الدراسي على مقررات المجالات التي تدرس خلاله، وفي الصف الرابع الثانوي يخصص (75%) من النهاية الكبرى لكل مجال لامتحان نهاية العام الدراسي الموحد على مستوى الدولة، ويخصص 25% لكل مجال دراسي للأعمال اليومية الفصلية للفصلين الدراسيين، وامتحان نهاية الفصل الدراسي الأول.

وفي ظل هذا النظام تجرى امتحانات الدور الثاني لصفوف النقل والصف الرابع الثانوي، ويحق للطالب دخول امتحان الدور الثاني إذا رسب في ثلاثة مجالات على الأكثر أو تغيب بعذر مقبول في امتحان نهاية الفصل الدراسي الثاني في مجال أو أكثر، أو حرم بسبب الغياب أو الغش بحسب القرار الوزاري الخاص بذلك (وزارة التربية، 1997).

3 – الثقة بالنفس:

يتداخل مفهوم الثقة بالنفس مع كل تقديرات الذات Self-esteem ومفهوم الذات Self-Concept، ويشير المصطلح الأخير إلى إدراك الفرد لنفسه وإدراكه لنواحي الثقة بذاته، والاتزان الانفعالي وعدم الخوف، ويشير قطبه السلبي إلى شعور الفرد بالخوف والقلق ويوصف بأنه متقلب المزاج أو عصبي وبأنه يتضايق من الآخرين أو يختلف عنهم (رسمية حنون، 2001).

وعرّف فريح العنزي (2001) الثقة بالنفس Self-Confidence على أنها قدرة الفرد على أن يستجيب استجابات توافقية تجاه المثيرات التي تواجهه، وإدراكه تقبل الآخرين له، وتقبله لذاته بدرجة مرتفعة. والثقة بالنفس ذات صلة بالتوافق النفسي والاجتماعي للفرد، فكلما حصل على درجة مرتفعة على مقياس الثقة بالنفس ارتفعت درجة التوافق لديه.

وترتبط سمة الثقة بالنفس بمجالات التكيف العام ولا ترتبط بالتكيف في مجال واحد فحسب، وقد توصل "جيلفورد" إلى اعتبار الثقة بالنفس عاملاً عاماً لا يقتصر على مجال السلوك الانفعالي أو الاجتماعي فقط، وأيده في ذلك "كاتل" الذي أشار إلى أن الثقة بالنفس تقع ضمن مجموعة من السمات التي تحدد درجة التكامل الدينامي للشخصية أو التكيف العام، والتي تتعلق بمفهوم الذات، كما ربط بين ضعف الثقة بالنفس وسوء التكيف والميول العصابية، وقد بين "أيزنك" العلاقة بين الميل العصابي وعدم الاتزان الانفعالي ومظاهر ضعف الثقة بالنفس (العادل أبو علام، 1987).

وذهب "جيلفورد" إلى أبعد من ذلك في تحديد الثقة بالنفس، فهو يعتبرها عاملاً مهماً يمثل اتجاه الفرد نحو ذاته ونحو بيئته الاجتماعية، ويرى أن الثقة بالنفس ترتبط بميل الفرد إلى الإقدام نحو البيئة أو التراجع عنها، وقد صنف "جيلفورد" مظاهر الثقة بالنفس كما يلي: "الشعور بالكفاية، والشعور بتقبل الآخرين، والإيمان بالنفس، والاتزان الانفعالي".

ومن ناحية أخرى صنفت المظاهر الدالة على مشاعر النقص بما يلي: التمركز حول الذات، والشعور بعدم الرضا عن الأحوال والخصال الشخصية (العادل أبو علام، 1987).

الدراسات السابقة:

درس محمود عطا حسين (1985) مفهوم الذات وعلاقته بالكفاية في التحصيل الدراسي والتخصص في المرحلة الثانوية (العلمي - الأدبي)، وتكونت عينة البحث من 201 طالب من طلاب الصف الثاني والصف الثالث الثانوي بقسميه العلمي والأدبي في مدينة الرياض، وأسفرت نتائج الدراسة عن حصول المتفوقين تحصيلياً على متوسط درجات أعلى في مفهوم الذات من الطلبة متوسطي التحصيل، وكذلك ارتفاع متوسط الدرجات التي حصل عليها الطلاب متوسطو التحصيل في مفهوم الذات عن الطلاب المتأخرين تحصيلياً، مما يشير إلى أن مفهوم الذات لدى الطالب متوسط التحصيل أكثر إيجابية من مفهوم الطالب المتأخر عن نفسه. كما فسّر ارتفاع الدرجة على مقياس مفهوم الذات بارتفاع درجة التحصيل على أنها علاقة خطية مؤداها أن مفهوم الذات الإيجابي يرتفع بارتفاع درجة التحصيل.

وقام علي سليم اليعقوب (1988) بدراسة هدفت إلى بحث أثر التحصيل الدراسي على مركز الضبط ومفهوم الذات، حيث تكونت عينة الدراسة من (921) طالبا وطالبة من طلبة الصف الثالث الإعدادي في مدينة إربد الأردنية، واستخدم الباحث مقياس "روتر" لمركز الضبط ومقياس "بيرس-هارس" لمفهوم الذات، وأظهرت نتائج الدراسة أن الإناث أكثر ميلاً نحو الضبط الخارجي من الذكور، كما كان مفهوم الذات لدى الطلبة أعلى منه لدى الطالبات، وهناك علاقة ارتباطية موجبة بين التحصيل الدراسي ومركز الضبط ومفهوم الذات لدى عينات البحث.

ودرس "كلوستيرمان" (Kloosterman, 1987) الثقة بالنفس والدافعية نحو التحصيل في الرياضيات، وكانت عينة الدراسة (489) طالباً ممن يدرسون في المستوى السابع، واتضح أن أسلوب الجهد المبذول في تعلم الرياضيات له ارتباط بالثقة في النفس.

وهدفت دراسة محمد بيومي حسن (1989) إلى فحص تقدير الذات لدى التلاميذ ذوي التحصيل الدراسي المنخفض، وإعداد مقياس تقدير الذات وتقنينه بحيث يتناسب مع البيئة السعودية، وتكونت عينة الدراسة من 184 تلميذاً وتلميذة من تلاميذ الصف الأول بالمرحلة المتوسطة راوحت أعمارهم بين 12 و18 سنة. وانتهت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين التلاميذ ذوي التحصيل

الدراسي المنخفض في مقياس تقدير الذات والتلاميذ ذوي التحصيل الدراسي غير المنخفض، بحيث كان التلاميذ من ذوي التحصيل الدراسي غير المنخفض أعلى في تقدير الذات.

وأما دراسة محمد خالد الطحان (1990) فقد هدفت إلى اختبار العلاقة بين مفهوم الذات وكل من التحصيل الدراسي والتوافق النفسي لدى عينة بلغت (100) طالبة من كلية التربية في جامعة الإمارات العربية المتحدة، طبق عليهن مقياس مفهوم الذات واختبار التوافق، وأسفرت نتائج الدراسة عن وجود ارتباط دال موجب بين مفهوم الذات الكلي والتحصيل الدراسي، وارتباط موجب بين مفهوم الذات والتوافق النفسي.

كما حاول عادل محمد العدل (1996) التنبؤ بالتحصيل الدراسي من بعض المتغيرات غير المعرفية، وأجريت الدراسة على عينة قوامها (188) طالباً بالصف الأول الثانوي بالسعودية، وأسفرت نتائج الدراسة عن وجود علاقة سالبة بين درجات الطلاب في التحصيل الدراسي ودرجاتهم في كل من سلوك المخاطرة والاحتراق النفسي والضغوط النفسية، وارتباط موجب بين التحصيل الدراسي ودرجاتهم في الاتزان الانفعالي (الثقة بالنفس)، ولم تظهر علاقة بين التحصيل الدراسي وكل من الشعور بالاغتراب والعدوانية.

ونشرت وزارة التربية بدولة الكويت (1997) دراسة هدفت إلى بحث العلاقة بين التحصيل الدراسي لدى طلاب نظامين تعليميين (الفصلين والمقررات) والتوافق، فضلاً عن فحص الفروق بين طلاب النظامين في كل من التحصيل الدراسي والتوافق، وشملت عينة الدراسة (1690) طالباً وطالبة من نظام الفصلين (ن = 811) ونظام المقررات (ن=879)، وطبق على عينة البحث عدد من مقاييس التوافق واختبارات التحصيل الدراسي، وانتهت نتائج الدراسة إلى أن طلاب نظام المقررات أعلى بمستوى دال إحصائياً من طلاب نظام الفصلين في التحصيل الدراسي، وأن الطالبات أعلى تحصيلاً من الطلاب، وكشفت الدراسة أيضاً عن عدم وجود فروق دالة إحصائياً بين طلاب نظامي الفصلين والمقررات في التوافق الشخصي والاجتماعي، وانتهت النتائج أيضاً إلى علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين التحصيل الدراسي والتوافق، بمعنى أنه كلما ارتفع التحصيل زاد التوافق، والعكس بالعكس.

وفي دراسة قام بها حسن العلوي وآخرون، نشر مركز القياس والتقويم وتطوير التدريس بجامعة الكويت (1988) دراسة استهدفت تقويم نظام المقررات ومخرجاته. تكونت عينة البحث من خريجي الثانوية (نظام المقررات ونظام الفصلين) ممن درسوا في جامعة الكويت، وكشفت نتائج الدراسة عن تفوق خريجي نظام المقررات على طلبة نظام الفصلين في معدلاتهم الدراسية في المرحلة الثانوية، في حين تفوق طلبة نظام الفصلين على نظام المقررات في معدلاتهم في الجامعة، وتفوق طلبة نظام الفصلين على نظام المقررات على ضوء اختبارات القدرات، فقد بلغت نسبة رسوب طلبة نظام الفصلين 37%، بينما جاءت في نظام المقررات 74%، وبينت إحصاءات مماثلة أن نسبة الرسوب والتسرب بين طلبة نظام المقررات أعلى من طلبة نظام الفصلين، وقد فسرت النتائج على ضوء طبيعة كل نظام تعليمي على حدة.

وقامت "ليرج" (Lirgg, 1992) بتحليل دراسات الثقة بالنفس لدى الإناث في مجال الرياضة والنشاط البدني، واستعرضت البحوث التي أجريت في هذا المجال، وقارنت بين ثلاثة نماذج ترتبط بين الثقة بالنفس والتحصيل، وفحصت مختلف المتغيرات التي يمكن أن تؤثر في الثقة بالنفس لدى الإناث، مع مناقشة الفروق بين الجنسين في الثقة بالنفس.

ودرس "زكي، وجيليكسون" (Zaky & Glicksohn, 1992) الثقة الزائدة في اختبار يطلب من المبحوثين الاختيار من متعدد، وعلاقتها بتحصيلهم الدراسي، واتضح أن الطلاب الذين لديهم ثقة زائدة في إجاباتهم قد حصلوا على درجات أقل بالنسبة للطلاب الذين ليس لديهم ثقة فيها. ولكن "هاتشنسون" (Hutchinson, 1994) ينتقد هذه الدراسة، ويرى أن النتيجة التي خرجت بها يمكن أن تكون اصطناعية أو زائفة Artificial.

وقارن "زيجلر، وهيلر" (Ziegler & Heller, 2000) بين مستويات الثقة بالنفس بين الطلبة والطالبات المتفوقين في دراسة الكيمياء، وأظهرت الدراسة أن الطالبات عبرن عن مستويات أقل جوهرياً من الذكور في الثقة بالنفس فيما يختص بمقرر الكيمياء.

وهدفت دراسة فوزي إلياس (2001) الكشف عن المكونات النفسية للتفوق الدراسي، وذلك على عينة قوامها (221) طالباً متفوقاً و (116) طالباً من منخفضي

التحصيل الدراسي من طلاب المدارس الثانوية بالقاهرة، واستخدم هذا الباحث عدداً من المقاييس من بينها مقياس الثقة بالنفس "لكاتل"، ومقياس "بيرنرويتر" واختبار الدافعية نحو الدراسة، وأظهرت نتائج الدراسة وجود فروق دالة إحصائياً بين المتفوقين والمنخفضين تحصيلياً في متغير الثقة بالنفس، والمثابرة (تقدير المدرسين)، والدافعية نحو الدراسة، حيث ارتفع متوسط الطلاب الفائقين دراسياً.

أهداف الدراسة:

1 – بيان الفروق بين الجنسين في نظامي المقررات والفصلين في كل من التحصيل الدراسي، والثقة بالنفس.

2 – الكشف عن التباين بين عينات البحث في التحصيل الدراسي والثقة بالنفس.

3 – فحص الارتباط بين التحصيل الدراسي، والثقة بالنفس وفقاً لنظام التعليم (الفصلين، والمقررات).

فروض الدراسة:

1 – توجد فروق جوهرية بين الجنسين وفقاً لنظام المقررات ونظام الفصلين في التحصيل الدراسي.

2 – هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين عينات البحث في التحصيل الدراسي، والثقة بالنفس.

3 – هناك ارتباط بين التحصيل الدراسي والثقة بالنفس وفقاً للنظام التعليمي (الفصلين، والمقررات).

المنهج والإجراءات

1 – عينة الدراسة

تكونت عينة الدراسة من (1500) طالب وطالبة في الصف الثالث الثانوي من طلاب نظام الفصلين وطالباته، ونظام المقررات، واختيرت عينة نظام الفصلين من المدارس التالية:

ثانوية العديلية للبنين	ثانوية الدوحة للبنين	ثانوية الروضة للبنين
ثانوية الخالدية للبنين	ثانوية صلاح الدين للبنين	ثانوية طليطلة للبنات
ثانوية الفروانية للبنات		

أما عينة طلاب المقررات فقد اختيرت من المدارس التالية:

ثانوية أمامة بنت بشر للبنات	ثانوية خالدة بنت الأسود للبنات	ثانوية العصماء بنت الحارث للبنات
ثانوية العديلية للبنات	ثانوية قرطبة للبنات	ثانوية الجزائر للبنات
ثانوية المنصورية للبنات	مدرسة الجميل الأهلية المشتركة للبنين	ثانوية الفروانية للبنين

وكانت عملية التطبيق تتم بصورة جمعية في الفصل الدراسي الواحد، وبلغ عدد الاستبانات الصحيحة (1410) واستبعدت (90) ورقة لاعتبارات تتعلق بنقص إجابة الطالب أو الطالبة عن بعض بنود المقياس، أو عدم الجدية في الإجابة، وكانت عينات البحث متقاربة من حيث العمر والصف الدراسي ومختلفة من حيث النظام التعليمي (الفصلين – المقررات) انظر (جدول 1).

جدول (1)
المتوسطات (م) والانحرافات المعيارية (ع)
وقيمة "ت" لأعمار عينات البحث (ن = 1410)

النظام التعليمي	ذكور			إناث			قيمة "ت"
	ن	م	ع	ن	م	ع	
نظام المقررات	225	17,28	0,84	466	17,29	0,55	,20
نظام الفصلين	490	17,82	3,63	229	17,94	1,47	,08

يتضح من خلال النظر إلى جدول (1) عدم وجود فروق جوهرية في متغير العمر بين عينات البحث، ويدل ذلك على تقارب الأعمار لعينتي الطلبة والطالبات في نظامي المقررات والفصلين.

2 – أدوات الدراسة:

أ – مقياس الثقة بالنفس: أعد المقياس فريح العنزي (1999)، وقد مر وضعه بخطوات متتابعة، أولها السؤال المفتوح حيث طبق على عينة استطلاعية pilot study من طلبة وطالبات الهيئة العامة للتعليم التطبيقي وجامعة الكويت، وبلغ قوام العينة الاستطلاعية (ن = 300) بهدف جمع أكبر عدد من البنود التي تقيس الثقة بالنفس، وكان السؤال المفتوح كما يلي: "اكتب أكبر عدد من العبارات التي تشير إلى الثقة بالنفس، مثال: "أثق بنفسي ثقة مطلقة"، ثم طلب من عينة البحث كتابة العبارات المتعلقة بالثقة بالنفس والمتغيرات التي تدعم الثقة لدى الإنسان، واستخدم

السؤال مفتوح النهاية Open-ended question بوصفه مصدراً لوضع البنود، ويفيد هذا المنهج عادة في البحوث الكشفية أو المجالات الجديدة للبحث، عندما يتركز الاهتمام على نوع الاستجابة وليس درجتها (التحليل الكيفي وليس الكمي). وبعد ذلك جمعت استجابات العينة الاستطلاعية وكانت كثيرة، وروجعت مراجعة دقيقة، واختيرت العبارات التي رأى الباحث أنها تتعلق بمفهوم الثقة بالنفس، مع استبعاد البنود المنفية والمكررة والمعقدة، وروعي أن تكون العبارات مختصرة، واستخدمت لغة سهلة وواضحة، وأمكن – بعد المراجعة الدقيقة – التوصل إلى قائمة تحتوي 47 عبارة، وقد أعدت تعليمات موجزة لها، كما وضعت بدائل خمسة للإجابة كما يلي: (لا: 1، قليلاً: 2، متوسط: 3، كثيراً: 4، كثيراً جداً: 5).

وفي الخطوات التالية عرضت على عدد من أعضاء هيئة التدريس في قسم علم النفس بكلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت بغرض التأكد من أن العبارات تقيس ما وضعت لقياسه، وبيان مدى تعلقها بالثقة بالنفس، ومراجعتها في صورتها النهائية، واستقرت آراء المحكمين على 33 عبارة، بعد ذلك استخرجت معاملات ارتباط بنود مقياس الثقة بالنفس بمحكين، وذلك للتأكد من ارتباط بنود مقياس الثقة بالنفس بغيره من المقاييس التي تقيس مفاهيم قريبة منه. وكان المحكان هما: مقياس تقدير الذات من وضع "روزنبيرج" ومقياس الثقة بالنفس من وضع "بيرنرويتر"، وقد طبقا مع الصيغة المبدئية لمقياس الثقة بالنفس (33 بنداً) على عينة ضمت (405) طلاب وطالبات من جامعة الكويت وكلية التربية الأساسية بالهيئة العامة للتعليم التطبيقي، وكان الهدف استبعاد البنود ذات الارتباط المنخفض بالمحكين المستخدمين، وقد حذفت – نتيجة هذه الدراسة – ثمانية بنود، وأصبح طول المقياس 25 بنداً. واستخرجت معاملات ثبات ألفا "كرونباخ" لمقياس الثقة بالنفس في الدراسات السابقة، حيث كشفت النتائج عن معاملات ثبات مرتفعة (فريح العنزي، 1999، 2000، 2001).

معاملات ثبات المقياس:

حسبت معاملات ثبات ألفا "كرونباخ" لمقياس الثقة بالنفس في الدراسة الحالية، وكشفت النتائج عن معاملات ثبات عالية للمقياس عند الذكور 0,91، والإناث 0,91، والعينة الكلية 0,92 مما يطمئن إلى ثبات الأداة.

ب – مستوى التحصيل الدراسي: تم تسجيل المجموع الكلي للدرجات من واقع سجلات الطلبة والطالبات للصف الثالث الثانوي في المدارس التي أجريت عليها الدراسة في نظام المقررات ونظام الفصلين.

3 – إجراءات الدراسة:

طبق مقياس الثقة بالنفس على الطلبة والطالبات في مجموعات داخل الفصول الدراسية في وقت الدوام الرسمي، واستخرج مستوى التحصيل الدراسي من واقع سجلات الطلاب.

4 – معالجة البيانات إحصائياً:

استخدمت هذه الدراسة التحليلات الآتية:

أ – المتوسطات (م) والانحرافات المعيارية (ع) واختبار (ت) لتحديد الفروق بين عينات الذكور والإناث وعينات النظامين التعليميين.

ب – معاملات الارتباط بين التحصيل الدراسي، والثقة بالنفس لدى الطلبة والطالبات في كل نظام تعليمي على حدة (الفصلين – المقررات).

جـ – تحليل التباين في الثقة بالنفس لدى مجموعات البحث.

نتائج الدراسة

ينص الفرض الأول على وجود فروق جوهرية بين الجنسين (الطلبة والطالبات) وفقا لنظام المقررات ونظام الفصلين في متغير التحصيل الدراسي، ويوضح جدول (2) المتوسط والانحراف المعياري وقيمة (ت) للتحصيل الدراسي في نظام الفصلين وكذلك في نظام المقررات، ويلاحظ أن مستوى التحصيل الدراسي للطلاب في نظام المقررات يحسب اعتماداً على نقاط أربع (أقصى درجة) في حين يحسب – في نظام الفصلين – اعتماداً على النسبة المئوية.

جدول (2)

المتوسطات (م) والانحرافات المعيارية (ع) وقيم "ت" للتحصيل الدراسي في نظامي المقررات والفصلين

النظام التعليمي	ذكور (ن = 715)			إناث (ن = 695)			قيمة "ت"
	ن	م	ع	ن	م	ع	
نظام المقررات	225	2,46	0,69	466	2,91	0,68	8,21*
نظام الفصلين	490	70,86	16,01	229	72,13	10,00	1,27

* دال عند مستوى 001,

من ملاحظة جدول (2) يتضح ارتفاع مستوى التحصيل الدراسي لدى الإناث مقارنة بالذكور في نظام المقررات، والفروق دالة إحصائياً عند مستوى 0,001، بينما لم تظهر فروق في التحصيل بين الطلبة والطالبات في نظام الفصلين.

وللتثبت من الفرض الثاني الذي ينص على : "أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية بين عينات البحث في التحصيل الدراسي والثقة بالنفس، فيبين جدول (3) النتيجة بالنسبة للثقة بالنفس، ويتضح أن نسبة "ت" دالة إحصائياً مما يجعلنا نستخرج الفروق بين متوسطات المجموعات. انظر جدول (4).

جدول (3)

تحليل التباين للثقة بالنفس بين المجموعات الأربع

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	نسبة "ف"	الدلالة
بين المجموعات	32844,43	3	10948,15	53,24	0,0001
داخل المجموعات	289110,10	1406	205,63		
المجموع	321954,53	1409			

جدول (4)

المتوسطات (م) والانحرافات المعيارية (ع) لمتغيرات البحث وفقاً لنظام التعليم لدى الذكور (ن = 715)، والإناث (ن – 695)

النظام التعليمي والعينة	ن	الثقة بالنفس		مستوى التحصيل	
		م	ع	م	ع
نظام المقررات:					
ذكور	225	96,92	13,47	2,46	0,69
إناث	466	85,15	14,40	2,91	0,68
نظام الفصلين:					
ذكور	490	94,68	14,01	70,86	16,01
إناث	229	87,72	15,69	72,13	10,00

بالنظر إلى الجدولين (3، 4) وباستخدام اختبار شيفيه (Sheffe Test) يتضح أن الفروق بين المتوسطات دالة في الثقة بالنفس، وتوجد فقط بين الجنسين في نظام المقررات بحيث كان الذكور في نظام المقررات أعلى في متوسط الثقة

بالنفس من الإناث، كما ظهرت فروق بين ذكور المقررات وإناث الفصلين بحيث كان الذكور في نظام المقررات أعلى في المتوسط في الثقة بالنفس من إناث نظام الفصلين.

وأما الفروق بين ذكور نظام الفصلين وإناث نظام المقررات فظهر أن متوسط الذكور في نظام الفصلين أعلى جوهرياً في متغير الثقة بالنفس، وهناك فروق بين الذكور والإناث في نظام الفصلين، حيث حصل الذكور على متوسط أعلى جوهرياً من الإناث.

وباستخدام أسلوب تحليل التباين لدراسة الفروق بين مجموعات البحث ظهر أن الفروق بين الجنسين في الثقة بالنفس هي وحدها الدالة إحصائياً وليس نظام التعليم أو العمر. وبذلك تحقق جزء من الفرض الثاني.

وللتثبت من الفرض الثالث الذي ينص على "أن هناك ارتباطاً بين التحصيل الدراسي والثقة بالنفس وفقاً للنظام التعليمي (الفصلين والمقررات)" يبين جدول (5) معاملات الارتباط.

جدول (5)
معاملات الارتباط (ر) بين التحصيل الدراسي والثقة بالنفس لدى أربع مجموعات من الطلاب

م	العينات	ن	ر	الدلالة
1	نظام المقررات (ذكور)	225	0,144	0,03
2	نظام المقررات (إناث)	466	0,062	–
3	نظام الفصلين (ذكور)	490	0,165	0,0001
4	نظام الفصلين (إناث)	229	0,236	0,0001

يتضح من جدول (5) أن الارتباط جوهري دال عند مستوى 0,0001 بين التحصيل الدراسي والثقة بالنفس لدى الذكور والإناث في نظام الفصلين وارتباط موجب عند مستوى 0,03 في عينة الذكور في نظام المقررات، بينما لم يظهر ارتباط دال بين التحصيل الدراسي والثقة بالنفس لدى طالبات نظام المقررات.

مناقشة النتائج

باستعراض النتائج التي توصل إليها فقد تحقق جزء من الفرض الأول الذي ينص على أنه "توجد فروق جوهرية بين الجنسين وفقاً لنظام المقررات ونظام الفصلين في متغير التحصيل الدراسي"، فكانت الفروق دالة إحصائياً بين طلبة نظام المقررات وطالباتها لصالح الطالبات، بمعنى أن الإناث كن أعلى تحصيلاً من الذكور، ويعزى ذلك إلى أن طبيعة نظام المقررات وظروفه تختلف عن طبيعة نظام الفصلين وظروفه؛ حيث إن عملية التقويم للمقررات الدراسية مستمرة وتهدف إلى متابعة تحصيل الطالب طوال الفصل الدراسي، وتعكس دقة تحصيل الطالب ونشاطه في أثناء الدراسة، ويلاحظ أن الطالبات في نظام المقررات أكثر دافعية نحو التحصيل الدراسي وأكثر التزاماً في حضور الساعات الدراسية من الطلاب، حيث يتيح هذا النظام فرصة سانحة للطلاب بعدم التزامهم حضور الساعات الدراسية نظراً للفراغ بين المقررات الدراسية، فضلاً عن نظام الإنذارات، كل ذلك يسهل التراخي ويزيد من نقص الدافعية؛ ناهيك عن أن الطلاب في المجتمع الكويتي يتمتعون بنوع من التساهل الاجتماعي تجاه تصرفاتهم أكثر من الإناث، مما يقلل من فرصة متابعتهم تحصيلياً، على عكس الإناث اللاتي يتوافر لديهن قدر من الوقت يقضينه في الدراسة أكثر من الذكور، وكما هو معلوم فإن الاستذكار يرتبط بمقدار التحصيل الدراسي، ويحتاج إلى فترة زمنية مناسبة؛ فتفوق الطالبات في التحصيل الدراسي على الطلاب مرجعه غالباً إلى ارتفاع دافعية الإناث وقدرتهن على التحصيل والمثابرة والإنجاز رغبة في تحقيق الذات، وقد يكون ذلك لتحقيق مكانة اجتماعية أفضل لهن، وإثبات أنهن لسن أقل كفاءة من الذكور، وتتفق نتيجة هذه الدراسة مع نتائج عدد من الدراسات السابقة (فريح العنزي، 1997، 2000؛ وزارة التربية، 1997).

ولا تتفق هذه النتيجة ومفادها تفوق الإناث على الذكور في التحصيل مع ما يورده "ماندل، وماركوس" (Mandel & Marcus, 1988)، ويمكن أن يفسر ذلك باختلاف طبيعة المجتمع الكويتي عن المجتمعات الغربية في هذا الجانب، ففي المجتمعات الأوروبية والأمريكية تقل الفروق بين الجنسين في جوانب كثيرة مثل وقت الفراغ وضعف الرقابة الاجتماعية على الإناث والمساواة بين الجنسين في الحقوق والواجبات.

وفي حين تحقق قسم من الفرض الأول في ظهور فروق دالة بين الجنسين في

التحصيل في نظام المقررات لم يتحقق القسم الآخر من الفرض الأول حيث لم تظهر فروق جوهرية بين الطلبة والطالبات وفقاً لنظام الفصلين في التحصيل الدراسي، وربما يرجع ذلك إلى أن الطلاب في نظام الفصلين يحققون قدراً عالياً من الالتزام في حضور المواد الدراسية، كما لا توجد ساعات فراغ بين الحصص مما يحد من الفوضى داخل المدرسة، وهذا ما لا يتوافر في نظام المقررات، وعلى ضوء ذلك فإن تساوي الظروف بين الطلبة والطالبات في نظام الفصلين قلل الفروق بين تحصيلهم الدراسي، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة سهام عبد الحميد (1998).

وأما الفرض الثاني الذي ينص على أنه "توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين عينات البحث في متغيري الدراسة (التحصيل الدراسي، والثقة بالنفس)" وبالنظر إلى جدولي (3، 4) وباستخدام اختبار "شيفيه" Sheffe للكشف عن الفروق بين المجموعات الأربع (ذكور من نظام الفصلين، ذكور من نظام المقررات، إناث من نظام المقررات، إناث من نظام الفصلين) في متغيري التحصيل الدراسي والثقة بالنفس، فقد كشفت النتائج عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المجموعات الأربع على متغير الثقة بالنفس؛ حيث حصل الذكور في نظام المقررات على متوسط أعلى من الإناث في نظام المقررات، وحصل الذكور في نظام المقررات أيضاً على متوسط أعلى من الإناث في نظام الفصلين، وحصل الذكور في نظام الفصلين على متوسط أعلى من الإناث في نظام المقررات، وحصل الذكور في نظام الفصلين على متوسط أعلى من الإناث في نظام الفصلين.

وتتفق هذه النتائج مع دراسات أخرى، انظر: علي سليم اليعقوب، 1988، (Ziegler & Heller, 2000; Williams & Best, 1982; Stankov, 1980; Eysenck, 1990; John, 1990; Alansari, 1993) فريح العنزي، 1999، 2000، 2001.

بينما لم تتفق هذه النتيجة مع دراسات أخرى (بدر الأنصاري 1995؛ عويد المشعان، 1993، 1999؛ مصطفى تركي 1980).

ويمكن تفسير نتيجة حصول الذكور على متوسط أعلى من الإناث في الثقة بالنفس إلى وجود عوامل اجتماعية تتعلق بطبيعة الأدوار الاجتماعية للذكور والإناث، حيث يتمتع الذكور في المجتمع الكويتي بحرية وامتيازات تفوق الإناث؛ فالنظام الاجتماعي وما يشمله من عادات وتقاليد يضع مسؤولية اتخاذ القرار والتصرف بيد الرجل، ومن هنا تنمو سمة الثقة بالنفس عند الذكور نتيجة للتفرقة بين الجنسين في

مجتمع محافظ كالمجتمع الكويتي، وقد تتضاءل الفروق في هذه السمة كلما أصبحت المجتمعات مفتوحة وتساوى فيها الرجل والمرأة في كل جوانب الحياة.

ويمكن إيجاز النتيجة الأساسية لهذه الدراسة في أن الفروق بين الجنسين في الثقة بالنفس بين المجموعات الأربع هي وحدها الدالة إحصائياً وليس نظام التعليم. بينما لم تظهر أي فروق جوهرية في التحصيل بين عينات البحث سوى تفوق الإناث على الذكور في نظام المقررات، وقد فسرت هذه النتيجة من قبل.

وأما الغرض الثالث الذي ينص على أن " هناك ارتباطاً بين التحصيل الدراسي والثقة بالنفس وفقاً للنظام التعليمي (الفصلين والمقررات) " فقد أظهرت نتائج الدراسة (انظر جدول 5) وجود ارتباط موجب بين التحصيل الدراسي والثقة بالنفس في نظام الفصلين، ولم يظهر ارتباط دال بين المتغيرين في نظام المقررات عند عينة الإناث، بينما ظهر ارتباط موجب عند عينة الذكور في نظام المقررات، وبناء على ذلك فقد تحقق جزء من الفرض الثاني والخاص بوجود ارتباط بين التحصيل الدراسي من جهة والثقة بالنفس من جهة أخرى في نظام الفصلين وعينة الذكور في نظام المقررات، وتتفق هذه النتيجة مع دراسات أخرى (عادل العدل 1996، محمد بيومي حسين 1989؛ محمد خالد الطحان 1990؛ محمود عطا حسين 1985)، ويمكن تفسير هذه النتيجة وفقاً لمزايا نظام الفصلين الذي يتيح للمتعلم الدافع الذاتي نتيجة لشعوره بأهمية تحصيله منذ بداية العام الدراسي، وتحمله المسؤولية على مدار العام بأكمله، فضلاً عن أن نظام الفصلين يخفف من الضغوط النفسية، ويبعث الثقة في نفس المتعلم لتدريبه على توزيع الجهد طوال العام الدراسي، كما يؤكد نظام الفصلين قيمة التعاون بين الطلاب والمعلمين وإدارة المدرسة بما يسهم في حل كثير من المشكلات الميدانية، ويساعد على تنمية روح المودة والولاء للمدرسة باعتبارها مكاناً مفضلاً لديهم يحظى فيه الطالب بالتقدير، ومن ثم يرتبط بها ولا يرغب في التخلف عنها (وزارة التربية، 1984). ويمكن تفسير عدم وجود ارتباط دال بين التحصيل الدراسي والثقة بالنفس في نظام المقررات لدى عينة الإناث بأن هناك بعض المعوقات التي واجهت هذا النظام كخطة التشعيبات التي أصبحت أربعة بدلاً من ثمانية (العلمي والأدبي، التجاري والصناعي) ومشكلات التوجيه والإرشاد، وساعات الفراغ وعدم استثمارها بشكل مفيد، ناهيك عن عدم فهم آلية تطبيق نظام

المقررات من قبل المدرسين والإدارات المدرسية، وانعكس ذلك في المشكلات التي تواجه طلبة نظام المقررات في الجامعة وانخفاض مستوياتهم التحصيلية قياساً إلى طلبة نظام الفصلين (حسن العلوي، 1998).

وخلاصة القول إن الدراسة الحالية حاولت الإجابة عن تساؤلات محددة بهدف تعرّف العلاقة بين التحصيل الدراسي والثقة بالنفس وفقاً للنظام التعليمي المتبع في دولة الكويت (الفصلين والمقررات في المرحلة الثانوية).

وتوصي هذه الدراسة بضرورة تنمية الثقة بالنفس بوصفها إحدى السمات الأساسية في الشخصية، وهو هدف تسعى النظم التعليمية إلى تحقيقه، كما يمكن وضع برنامج إرشادي يهدف إلى رفع مستوى ثقة الطالب في نفسه، واعتماداً على استخدام مقياس الثقة بالنفس المتضمن في هذه الدراسة يمكن قياس مستوياتها، ومن ثم يحدد الطلاب الذين يحتاجون إلى تنمية ثقتهم بأنفسهم، ومن ثم يستخدم هذا البرنامج الإرشادي معهم، ونظراً للعلاقة الموجبة بين التحصيل الدراسي والثقة بالنفس فإن مثل هذا البرنامج يمكن أن يرفع من مستوى تحصيل هؤلاء الطلاب ويحسن من دوافعهم.

وفيما يتعلق بالتحصيل الدراسي ونظام التعليم الثانوي في دولة الكويت فقد أجريت دراسات كثيرة برهنت على أفضلية نظام الفصلين على نظام المقررات (حسن العلوي 1998)، وكذلك توصي هذه الدراسة بضرورة اتباع وزارة التربية لنتائج هذه الدراسات، وليس هذا فحسب بل ضرورة تنفيذ ما أثبتت البحوث صلاحيته، وفي ذلك رفع مستوى الطلاب في المرحلة الثانوية تمهيداً لرفع مستواهم التحصيلي ما بعد هذه المرحلة.

المصادر:

أحمد زكي صالح (1972). **علم النفس التربوي**. القاهرة: دار النهضة المصرية.

العادل أبو علام (1987). **مقياس الثقة بالنفس عند الطالبات**. الكويت: علي الصباح للنشر والتوزيع.

بدر الأنصاري (1995). دراسات عاملية للحالات الانفعالية للشباب الجامعي الكويتي بعد العدوان العراقي. المؤتمر الدولي الثاني للصحة النفسية في دولة الكويت، مكتب الإنماء الاجتماعي.

حسن العلوي وآخرون (1998). **دراسة وتقويم نظام المقررات ونظام الفصلين**. جامعة الكويت: مركز القياس وتطوير التدريس.

دينيس تشايلي (1983). **علم النفس والمعلم**. ترجمة محمود عبدالحليم وآخرون، القاهرة: هولت سوندرز زو ليمتد.

رسمية حنون (2001). مفهوم الذات لدى طلبة جامعة النجاح الوطنية في فلسطين. **دراسات نفسية**، 11: 379 – 410.

سهام عبدالحميد (1998). اتجاهات طلاب الثانوية العامة نحو النظامين القديم والحديث مع الإشارة إلى قلق الامتحان والتحصيل الدراسي. القاهرة: المؤتمر العلمي السنوي السادس، كلية التربية – جامعة حلوان.

عادل محمد العدل (1996). التنبؤ بالتحصيل الدراسي من بعض المتغيرات غير المعرفية. **دراسات نفسية**، 6: 81 – 119.

علي سليم اليعقوب (1988). أثر التحصيل الأكاديمي والجنس في مركز الضبط ومفهوم الذات. رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن.

عويد المشعان (1993). **دراسة الفروق بين الجنسين في الرضا المهني وسمات الشخصية**. الكويت: دار القلم.

عويد المشعان (1999). دافع الإنجاز وعلاقته بالقلق والاكتئاب والثقة بالنفس لدى الموظفين الكويتيين وغير الكويتيين. جامعة الكويت: **حوليات كلية الآداب والعلوم الاجتماعية**، الحولية العشرون.

فريح العنزي (1993). الفروق بين الجنسين في نمط الشخصية الفصامية وعلاقتها بالتحصيل الدراسي والتوافق لدى عينة من طلبة وطالبات جامعة الكويت. رسالة دكتوراه (غير منشورة)، القاهرة.

فريح العنزي (1997). الاكتئاب وعلاقته بالتحصيل الدراسي لدى عينة من طلاب الصف الرابع المتوسط بدولة الكويت، **المجلة التربوية**، جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، 12 (45): 159 – 180.

فريح العنزي (1999). الثقة بالنفس وعلاقتها بالعوامل الخمسة الكبرى في الشخصية. **دراسات نفسية**، 9: 417 – 443.

فريح العنزي (2000). المكونات الفرعية للثقة بالنفس والخجل: دراسة ارتباطية. **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت: مجلس النشر العلمي، 29 (3): 47 – 77.

فريح العنزي (2001). الشعور بالسعادة وعلاقته ببعض السمات الشخصية. **دراسات نفسية**، 11 (3): 351 – 376.

فوزي إلياس غبريال (2001). **المكونات النفسية للتفوق الدراسي في الدافعية والإنجاز**، الجزء الثاني، القاهرة: مكتبة الأنجلوا المصرية.

محمد بيومي حسن (1989). *تقدير الذات لدى التلاميذ ذوي التحصيل الدراسي المنخفض*. بحوث المؤتمر الخامس لعلم النفس بالقاهرة، الجمعية المصرية للدراسات النفسية.

محمد خالد الطحان (1990). العلاقة بين مفهوم الذات وكل من التحصيل الدراسي والتوافق النفسي. جامعة الإمارات العربية المتحدة، **مجلة كلية التربية**، العدد الخامس.

محمد المُري (1993). اهتمام أولياء أمور تلاميذ المرحلة الإعدادية بأمور أبنائهم المدرسية

وعلاقته بكل من الدافع للإنجاز والتحصيل الدراسي. **مجلة كلية التربية بالزقازيق**، الجزء الأول، العدد 20.

محمود عطا حسين (1985). مفهوم الذات وعلاقته بالكفاية في التحصيل الدراسي والتخصص في المرحلة الثانوية (علمي – أدبي). الرياض، **رسالة الخليج العربي**، العدد السادس عشر.

مصطفى تركي (1980). **الفروق بين الذكور والإناث الكويتيين في بعض سمات الشخصية**. في: بحوث في سيكولوجية الشخصية بالبلاد العربية. الكويت، مؤسسة الصباح.

وزارة التربية (1984). **نظام الفصلين في المرحلة الثانوية**. الكويت: مركز التقويم والقياس.

وزارة التربية (1997). **تقويم التحصيل الدراسي والتوافق النفسي لطلاب الصف الثاني الثانوي بنظام المقررات ونظام الفصلين للمرحلة الثانوية**، الكويت، مركز التقويم والقياس.

يوسف عبدالمعطي (1988). **نظام المقررات الدراسية في التعليم الثانوي**. الكويت: وزارة التربية.

Alansari, B.M. (1993). A cross-situational and a cross-cultural examination of shyness using aggregation and act frequency approaches in Britain and Kuwait. Unpublished Ph.D. thesis. Scotland: Aberdeen, University of Aberdeen.

Chaplin, J.P. (1979). *Dictionary of psychology*. New York: Dell Co., 8th ed.

Entwistile, N. J., & Dorothy, E. (1970). The relationship between personality, study methods, and academic performance. *British Journal of Educational Psychology*, 40: 131 - 141.

Eysenck, H.J. (1977). *Psychology is about people*. London: Penguin Books.

Eysenck, H.J. (1990). Genetic and environmental contributions to individual differences: The three major dimension of personality. *Journal of Personality*, 58: 245 - 261.

Finlayson, D. S. (1970). A follow-up study of school achievement in relation to personality. *British Journal of Educational Psychology*, 40: 344 - 347.

Hutchinson, T.P. (1994). On overconfidence in multiple-choice tests. *The Psychological Record*, 44: 253 - 255.

John, O.P. (1990). The "Big five" factor taxonomy: Dimensions of personality in the natural language in questionnaires. In L.A. Pervin (Ed.), *Handbook of personality: Theory and research*, New York: Guilford Press: 66 - 100.

Kagan. J., Moss, H.A. (1960). The stability of passive and dependent behavior from childhood through adulthood. *Journal of Child Development*, 31: 577 - 591.

Kloosterman, P. (1988). Self-confidence and motivation in mathematics. *Journal of Educational Psychology*, 80: 345 - 351.

Lirgg, C. D. (1992). Girls and women sporty, and self-confidence. *Quest*, 44: 158 - 178.

Mand, H.P.V., & Marcus, S.I. (1988). *The psychology of underachievement:*

Differenctial diagnosis and differential treatment. New York: John Wiley.

Orpen, C. (1976). Personality and academic attainment: A cross - cultural study. *British Journal of Educational Psychology*, 46: 220 - 223.

Stankov, L. (1998). Calibration curves scatter plots and the distinction between general knowledge and perceptual tasks. *Learning & Individual Differences*, 10: 29 - 50.

Webster, S. (1979). *International Dictionary of English Language*. Chicago: W.B. Co.

Williams, J.E. & Best, D.L. (1982). *Measuring sex stereotypes: A thirty nation study*. Beverly Hills, C.A: Sage.

Zaky, D., & Glicksohn, J. (1992). Overconfidence in a multiple-choice test and its relationship to achievement. *The Psychological Record*, 42: 519 - 524.

Ziegler, A., & Heller, K.A. (2000). Conditions for self-confidence among boys and girls achieving highly in chemistry. *Journal of Secondary Gifted Education*, 11: 144-151.

قدم في: إبريل2003.

أجيز في: نوفمبر 2003.



من التجاور إلى الاتحاد: نموذج محاكاة لنمو مدينتي أبها وخميس مشيط بجنوب غرب المملكة العربية السعودية

عبد المنعم علي إبراهيم*

ملخص: تركز هذه الدراسة على حالة نمو مدينتي أبها وخميس مشيط وتمددهما، وهما أكبر مدينتين بمنطقة عسير، جنوب غرب المملكة العربية السعودية. تطورت المدينتان من قريتين صغيرتين على واديي أبها وبيشة إلى أكبر مستوطنتين بالمنطقة الجنوبية من المملكة عامة، وتماست المدينتان وازداد اتصالهما عبر إعمار المساحة الفاصلة بينهما. وقد هدفت الدراسة إلى تحديد أهم العوامل المؤثرة في نمو المدينتين، وتحديد البنية والآلية اللتين تعمل بهما هذه العوامل لإحداث ذلك الأثر، وأهم النتائج المتوقعة له وطرق ومجالات ضبطه وترشيده. صمم الباحث نموذج محاكاة حاسوبياً خاصاً لهذا الغرض، وذلك بطريقة دينامية النظم ولغة البرمجة داينمو (DYNAMO) وهي اختصار لكلمة DYNAmic MOdels، أي النماذج المتغيرة. ومن أهم نتائج النموذج توقعه لاتحاد المدينتين في تجمع مدني أكبر في عام 1445هـ/2025م وبحجم سكاني يبلغ 1002389 نسمة. كما توقع النموذج بعض المشكلات الحضرية التي يحتمل أن تصاحب ذلك التجمع في مجالات السكن والعمل والخدمات نتيجة لتجاوز معدلات النمو السكاني معدلات النمو في تلك القطاعات، إضافة إلى بعض المشكلات البيئية. ومن ثم يقترح النموذج بعض طرق ومجالات التخفيف من آثار هذه المشكلات.

المصطلحات الأساسية: دينامية النظم، التمدد المدني، التجاور، الاتحاد، التجمع المدني.

مقدمة:

تتبع المملكة العربية السعودية سياسة مراكز النمو وسيلة لنشر التنمية في

* قسم الجغرافيا – جامعة الملك خالد – أبها – المملكة العربية السعودية.

مساحتها الشاسعة، وتقوم المدن بدور رئيس في هذا الصدد، حيث تستقطب الجزء الأكبر من برامج التنمية ومشروعاتها، وبخاصة الصناعية والخدمية. ويستوقف المتابع لتطور المنظومة الحضرية السعودية عدد من الملاحظات، من أهمها فيما يتعلق بهذه الدراسة ما يلي:

1) النمو السريع في أعداد المدن (وصل عددها 177 مدينة وفق التعريف السعودي)، وهو نمو يقلل من المسافات الفاصلة بين مدن المنظومة.

2) زيادة الأحجام السكانية للمدن بمعدل يتجاوز 4% سنوياً، وهو من أعلى المعدلات العالمية.

3) تلازم النقلة الحضرية مع نقلة حضارية كبيرة تحول بها المجتمع السعودي من مجتمع ريفي اكتفائي إلى مجتمع حضري (أكثر من 78% من السكان) يحظى بخدمات أكثر وأفضل وحظ أطيب في الرفاه.

4) انعكاس ذلك كله في زيادة كثافة استخدام الأرض الحضرية وتمدد عمراني ومساحي كبير للمدن تغول به بعضها على المناطق الزراعية والصحراوية والجبلية من حوله، بل تمكن بعضها من التماس والاتصال الفيزيائي مع المدن المجاورة.

5) استلزم ذلك كله اهتماماً واضحاً بالتخطيط الحضري، وبخاصة في مجال تنظيم وضبط النمو المساحي للمدن واستخدامات الأرض بها؛ فأعدت المخططات الهيكلية الأساسية لكثير منها.

ويُعدُّ كل ذلك حافزاً لدراسات علمية وتطبيقية مكثفة من مختلف التخصصات العلمية ليتم التحول الحضري والاجتماعي بسلام، وينبغي على الجغرافيين الإسهام في هذا الجهد العلمي التطبيقي إذا كانوا فعلاً يسعون لتأكيد دور علمهم وقدرته على خدمة مجتمعاتهم.

موضوع الدراسة وأهدافها:

تتناول هذه الدراسة – من منظور جغرافية المدن – ظاهرة نمو أبها وخميس مشيط بمنطقة عسير، المتوقع أن ينتهي بتكوين تجمع مدني أو مستوطنة واحدة أكبر في مستقبل ليس ببعيد، وتهدف الدراسة إلى تحديد أهم المتغيرات المؤثرة في هذه الظاهرة والآلية التي تعمل بها لإحداث ذلك التأثير، ومن ثم نتائجها ومجالات ضبطها وترشيدها، وفق أهداف التخطيط الحضري في المملكة.

منهجية الدراسة وخطتها:

تتبع الدراسة بصورة رئيسة المنهج الوضعي البنيوي في الجغرافيا ومسلك دينامية النظم (System Dynamics) الذي يحاول تفسير الظواهر من خلال النظر إلى أي ظاهرة في شكل نظام كلي (System) يضم مكونات (Components) مترابطة تحدث تفاعلات في داخلها وبينها وبين المكونات الأخرى وبعض المتغيرات الخارجية بآلية معينة تحدد سلوك الظاهرة. وتطرح فروض الدراسة من خلال نموذج محاكاة حاسوبي لنمو مدينتي أبها وخميس مشيط بلغة البرمجة داينمو (DYNAmic MOdels)، التي صممت خصيصاً لبرمجة النماذج الديناميكية. يعتمد النموذج في معلوماته وبياناته بصورة رئيسة على تقارير وزارة الشؤون البلدية والقروية السعودية ومطبوعاتها وبعض الشركات الاستشارية المعنية، وبخاصة المخططات الهيكلية للمدينتين، إضافة إلى الملاحظات الميدانية المباشرة للباحث خلال أكثر من عقد من الزمان.

تقع الدراسة في أربعة أجزاء، يستعرض الأول منها، بإيجاز، بعض أهم أنواع النماذج التي استخدمها الجغرافيون في دراسة ظاهرة النمو والتمدد المدني، وتميز النموذج المستخدم في الدراسة عنها. ويبين الجزء الثاني تفاصيل مكونات النموذج وآلية عملها ويشرح أهم معادلاته الجبرية. أما الجزء الثالث فيعرض النتائج المتعلقة بنمو مدينتي أبها وخميس مشيط واتحادهما والمقترحات المستوحاة منها لفائدة ضبطها وترشيدها في ضوء الأهداف والخطط الحضرية ذات العلاقة. وأخيراً تختم الدراسة بتأكيد أهمية النظرة الشمولية والربط بين النتائج والأسباب وبين بعضها وبعضها الآخر ضرورة لنجاح السياسات الحضرية.

أدبيات دراسة ظاهرة النمو والتمدد المدني ونمذجتها في الجغرافيا:

تنمو المدن سكانياً وتتمدد عمرانياً ومساحياً (Urban Sprawl) نتيجة لعوامل وتفاعلات عديدة ومتشابكة، وتقصر المسافات الفاصلة بينها. وقد تتصل المدن المتجاورة أو تتحد عمرانياً مكونة تجمعاً مدنياً (Canurbation). وقد اهتم الجغرافيون بظاهرة نمو المدن ونتائج هذا النمو، وساد دراساتهم لفترة طويلة المنهج الوصفي المسحي (Ideographic)، الذي يعنى بالمدينة بوصفها إقليماً جغرافياً (area in space) ويصف خصائصها كالموقع والموضع والمساحة والأحجام السكانية واستخدامات الأرض والتركيب الاجتماعي والاقتصادي، وغلب التركيز على الحقيقة (الواقع) والتمايز لا التعليل والتشابه الموصل إلى التعميم والنظرية؛ ولكن مع تأثر الجغرافيين

بالفلسفة الوضعية (Positivism) وما لازمها من ثورة كمية ازداد ميل الجغرافيين لاستخدام المنهج التحليلي التعليلي النوميطيقي (nomothetic) الداعي إلى الربط بين الأسباب والنتائج والبحث عن التشابه لغرض «القوننة» والتعميم.

وبظهور مدرسة التنظيم المكاني (Spatial organization) درس الجغرافيون المدن من منطلقين متكاملين لفئتين: فئة واصلت النظرة المجهرية السابقة للمدينة المفردة، لكن مع اختلاف في التناول. والفئة الثانية فضّلت النظر إليها في أطر مكانية أشمل باعتبارها جزءاً (مفردة – point in space) من نظام حضري أكبر. الأولون عنوا بكشف العوامل المؤثرة في التركيب الداخلي للمدن والآخرون اجتهدوا في معرفة العوامل التي تجعل بعض المدن تنمو وترقى أسرع من غيرها نحو قمة هرم النظام الحضري (محمد أرباب، وعبدالمنعم إبراهيم، 1414هـ – 1994م). ومن خلال دراساتهم تلك وثقوا صلة الجغرافيا بالتخطيط الحضري والتخطيط الإقليمي وعبرهما بالتخطيط الوطني الأشمل وأكدوا أهمية الاستراتيجية المكانية الوطنية.

وكان ولتركريستلر (Christaller [1933] 1966) رائداً في هذا المجال بنظريته الشهيرة عن المحالّ المركزية التي قال فيها بوجود علاقة طردية بين أحجام المستوطنات البشرية ومراتبها وتوزيعها وبين عدد الخدمات والوظائف المركزية وأنواعها، التي تقدمها كل مستوطنة ليتشكل بذلك نظام حضري بتركيب وظيفي هرمي ذي سبع مراتب. تتكون قاعدة الهرم من أكثر المستوطنات والمحال الصغيرة عدداً وأقلها خدمة وتتنازع على قمته أكبر المدن حجماً وأكثرها خدمات وأقلها عدداً. تأكدت الهرمية الحضرية في مختلف أنحاء العالم بدرجة كبيرة ولكن فكرة انتظامية التوزيع الاستيطاني كانت أقل حظاً بسبب اختلاف الظروف المكانية والحضارية والأفضلية النسبية للأماكن. وقد حاول قانونا الرتبة والحجم لزييف (Zipf, 1949) والمدينة الرئيسة لجفرسون (Jefferson, 1939) تفسير هرمية المدن وأحجامها، زييف فسرها رياضياً بجعل حجم سكان أي مدينة (P_r) يتحدد بقسمة عدد سكان أكبر مدينة في النظام الحضري (P_1) على رتبة المدينة المعنية (r) (بالقانون $P_r = P_1/r$)، بمعنى أن سكان المدينة الثانية يساوون نصف سكان الأولى والثالثة ثلثهم والرابعة ربعهم، وهكذا، مرة أخرى لم يتحقق هذا الانتظام في أحكام المدن. بل تحقق مفهوم الهيمنة (الرئاسة في نظر جفرسون) وذلك عندما تنمو المدينة الأولى بأكثر من ضعف حجم المدينة الثانية بسبب جذبها لأهم الوظائف المركزية، كما هو حاصل في كثير من دول العالم ولا سيما النامية (محمد أرباب، 2000م).

غلب على دراسات كريستلر وتابعيه بل ناقديه أيضاً النظرة الاستاتيكية (دراسة الواقع في لحظة زمنية معينة)، وحاول منظرون آخرون تأكيد الطبيعية الديناميكية لنمو المدن؛ أتباع نظرية «القاعدة الاقتصادية» مثلاً قالوا إن نمو أي مدينة يعتمد على مكونين: مكون ذاتي داخلي (Non basic) يتمثل في إنتاج توفير السلع والخدمات لسكانها، ومكون خارجي (Basic) هو تصدير فائض السلع والخدمات وبيعها، وينتج منه دخل يستثمر في زيادة فرص العمل وإنتاج السلع والخدمات بالمدينة. وكلما زادت نسبة المكون الخارجي إلى الداخلي أسرع نمو المدينة وكبر حجمها وعلت رتبتها؛ لكن المشكلة أنه يصعب التفريق بين ما هو خارجي وما هو داخلي! كما أن نمو المدن أكثر تعقيداً مما صورته نظرية القاعدة الاقتصادية (Ibrahim, 1989: 10)؛ نظرية «مراكز (أقطاب) النمو» نظرت إلى النمو المدني في إطار تنموي؛ فبعض الأماكن (الأقطاب) لها أفضلية تنموية نسبية تجعلها مؤهلة للنمو أسرع من غيرها، بسبب عوامل مكانية معينة، لذلك يتركز النمو أولاً في هذه الأقطاب وتنجذب نحوها الأيدي العاملة ورأس المال والمواد الخام والمواد الغذائية من ظهائرها ويتواصل نموها وخلال بعض الوقت (يطول أو يقصر وفق مقتضى الحال) تصبح الأقطاب مراكز إشعاع تنموي تنقل التنمية إلى ظهائرها وأقاليمها الخدمية (Hirchman, 1958). منتقدو هذه النظرية يقولون إن العلاقة الطفيلية الأولى بين المدينة القطب وظهيرها قد تستمر إلى ما لا نهاية بحيث تنحو المدينة نحو الهيمنة، مثلما هو حال معظم عواصم الدول النامية. (Ibrahim, 1989: 11).

دارسو المدن السعودية اتبعوا التصنيف نفسه من حيث دراسة المدن المفردة أو النظام الحضري كله، وفي كلتا الحالتين انقسموا بين مستخدم للنماذج الغربية الجاهزة ومؤكد عدم صلاحية تلك النماذج في بيئة حضارية مختلفة كالبيئة السعودية. وندرت الدراسات التي استنبطت نماذج أصلية من واقع المملكة (انظر: محمد أرباب، 2000م؛ وAl-Hathloul & Edadan 1995 اللذين يقدمان استعراضاً جيداً لاتجاهات الدراسات الحضرية بالمملكة).

مسلك دينامية النظم (Systems Dynamics):

أفلح الجغرافيون، إلى حد كبير، في حصر العوامل المؤثرة وتحديدها في نمو المدن؛ ولكنهم كانوا أقل نجاحاً في تحديد وتمثيل شبكة الترابطات بين تلك العوامل والآلية التي تعمل بها لتحقيق النتائج الظاهرة. وتمشياً مع الاتجاه التطبيقي في العلوم ولضرورات التخطيط الحضري والاجتماعي كان لا بد من الغوص إلى جذور

الظواهر الحضرية وكشف شبكة العلاقات التي تحدثها ومحاكاتها رياضياً لإحداث الأثر الإيجابي منها، بحيث تحقق النتائج المطلوبة وفق أهداف التخطيط الحضري وإدارة المدن، ولما كانت العوامل المؤثرة في نمو المدن كثيرة والعلاقات بينها معقدة ومتشعبة لجأ الجغرافيون إلى استخدام نماذج المعادلات المتعددة، كالارتباط والانحدار والتكرار التسلسلي ونحو ذلك؛ ولكنهم وجدوا أن هذه النماذج لا تساعد، في أفضل حالاتها، إلا في فهم بعض جوانب النمو الحضري (نظرة جزئية)، كما أن خطيتها – وإن سهلت المعالجة الرياضية – لا تساعد في تمثيل التأثير الارتدادي (feedback) للعوامل، إضافة إلى المشكلة الفنية المعروفة: كلما كثرت المتغيرات والمعادلات صعبت المعالجة الرياضية أو استحالت، وكلما قلّت صار النموذج يعالج متوسط السلوك لا السلوك الفعلي للظاهرات المدروسة مما يقلل من فائدته (عبدالمنعم إبراهيم، 1419/1420هـ: 96).

وقد بدا منهج النظم الديناميكية مخرجاً مناسباً من هذه الورطة؛ فهو يتمثل أي ظاهرة في شكل نظام يتكون من مكونات رئيسة ترتبط ببنية معقدة من التفاعلات والتأثير المتبادل وتعمل معاً في تحديد سلوك النظام كله، كل مكون منها يعتبر في حد ذاته نظاماً داخلياً (subsystem)، وكل نظام هو نفسه مكوّن (جزء) من نظام أكبر؛ فقطاع السكان، مثلاً، مكون أساسي في المدينة، والمدينة نفسها مكون أساسي من النظام الحضري، ووفق مسلك النظم يقوم الباحث بتحليل أي ظاهرة مدروسة إلى عناصرها الرئيسة ويحدد بنية العلاقات والتفاعلات داخل كل عنصر والآلية التي تربطه بالمكونات الأخرى داخل النظام وخارجه. ويضبط السلوك الكلي للنظام نوعان من إجراءات التغذية الاسترجاعية؛ الأول: تغذية موجبة تعمل على نمو النظام وتطوره، والآخر سالب يعوق النمو. مثلاً، ينمو السكان بالهجرة والزيادة الطبيعية ويتبع ذلك زيادة الأيدي العاملة وحجم فرص العمل المطلوبة، فإذا وفرت الفرص المناسبة فإن هذا يشجع في جذب الهجرة (تغذية موجبة) وسرعان ما يتجاوز عدد طالبي العمل الفرص المتاحة وتظهر العطالة التي تعمل على خفض الهجرة الوافدة وتشجيع الهجرة الخارجة، ومن ثم انخفاض حجم السكان (تغذية سالبة). وصعوبة المعالجة الرياضية لمثل هذه النماذج الشاملة تتمثل في كثرة متغيراتها وتشعب علاقاتها وتأثيراتها الارتدادية، وصعوبة الحصول على البيانات الدقيقة لكل العناصر قللت من مستخدمي مسلك النظم الديناميكية في الجغرافيا (Huggett, 1980: 24).

استخدامات مسلك النظم الديناميكية:

استخدم المسلك، أولاً، في نمذجة ديناميكية النظم الصناعية، ومن أشهر ذلك نموذج دينامية النظم الصناعية للمهندس والعالم الأمريكي فورستر (Forrester, 1969a) الذي جرّب استخدامه أيضاً في دراسة النظم الاجتماعية؛ فمثلاً في نموذجه الشهير دينامية الحضر (Forrester, 1989b)، وهو النموذج الأخير حاكى فورستر دورة حياة المدينة الأمريكية ومشكلاتها وقدر أن ذلك يحكمه التفاعل بين مكونات (قطاعات) السكان والسكن والعمل (الصناعة). وبما أن السكان عادة يُخلّون بالمعادلة المالثوسية مع موارد السكن وفرص العمل اقترح فورستر ضبط النمو السكاني وفق موارد المدينة وحفز الفائض على الهجرة منها، وذلك برفع أجور السكن والخدمات وقيمة الضرائب مع عدم زيادة فرص العمل. في عقد السبعينيات من القرن الميلادي السابق قامت مجموعة من العلماء المهتمين بمستقبل العالم (عرفوا بنادي روما) باستخدام مسلك النظم الديناميكية في تحليل النمو الاقتصادي العالمي مقارنة بالنمو السكاني وإنتاج الغذاء، وجربوا عدداً من السيناريوهات خرجوا منها بنظرة تشاؤمية لمستقبل عالمي تسوده المجاعات والكوارث والحروب إن لم يحسّن الإنسان سلوكه البيئي والديموجرافي والأخلاقي (عبدالمنعم إبراهيم، ومحمد أرباب، 1421هـ/2000م: 105–108). استخدم إبراهيم (Ibrahim, 1989) مسلك النظم في دراسة مشكلات المدن الإفريقية (عبر دراسة حالة الخرطوم الكبرى – العاصمة السودانية)، المتمثلة في تجاوز السكان القدرات الاستيعابية القصوى لتلك المدن من حيث السكن وفرص العمل والخدمات. وعلى عكس فورستر اعتبر إبراهيم المشكلة تنموية بالدرجة الأولى لاسكانية فقط، ورأى الحل في زيادة القدرات الاستيعابية للمدن مع تنمية الريف وتطويره لتقليل الهجرة منه، واستخدم مسلك النظم أيضاً في مجالات أخرى. عبدالمنعم إبراهيم وحسين الريماوي (1412هـ) استخدماه في تصميم نموذج محاكاة نظري لتطوير السياحة بمنطقة عسير بالمملكة يشمل أهم عوامل الدفع والجذب السياحي في تقديرهما والآلية التي تعمل بها هذه العوامل في تحديد دورة حياة النشاط السياحي بالمنطقة، ومن ثم اختبرا بالنموذج مقترحاتهما لتطوير السياحة. عبدالمنعم إبراهيم ومحمد القحطاني (1413هـ/1993م) صمما أيضاً نموذج محاكاة درسا من خلاله نظام التعليم الابتدائي للبنين بالمملكة، وضم النموذج أهم مكونات ذلك النظام التعليمي والعوامل المؤثرة فيه وبنية الترابطات بين عناصره، واستخدما النموذج في تحديد التوقعات

المستقبلية من حيث الفجوة بين عدد الجمهور الطلابي المستفيد وعدد المدارس والمعلمين ومن ثم اقترحا بعض سبل تضييق تلك الفجوة.

في كل هذه النماذج استخدم المصممون لغة الداينمو التي صممت بمعهد ماساشوستس للتكنولوجيا (M.I.T.) الأمريكي خصيصاً لمحاكاة دينامية النظم والعلاقات الارتدادية ومعالجة عدد من المعادلات والتفاصيل بأكثر مما تسعه النماذج الأخرى (Alfeld & Graham, 1976: 5). لذلك، ولأغراض هذه الدراسة صمم الباحث نموذج محاكاة خاصاً من نماذج المعادلات المتعددة بلغة الداينمو، ويضم النموذج 74 متغيراً في 74 معادلة جبرية (معظمها من معادلات الفروق) تحاكي نمو مدينتي أبها وخميس مشيط وتحدد أهم العوامل المؤثرة فيه والآلية التي يتم بها ونتائجه المتعلقة بالاتصال الفيزيائي للمدينتين على طريق الاتحاد، كما يشمل النموذج أيضاً 19 ثابتاً و24 دالة جدولية و109 قيم جدولية و12 قيمة ابتدائية. وتتمثل أهم مزايا هذا النموذج فيما يأتي:

1 – إبرازه لطبيعة العلاقات غير الخطية والارتدادية بين المتغيرات المستقلة وتوابعها، مما يقلل من مشكلة تجاهل التأثير المتبادل بين المتغيرات (Collinearity) التي تقلل من فائدة كثير من النماذج الرياضية.

2 – شمولية النظرة مع خصوصية المنظور التي يوفرها مسلك النظم وذلك بالنظرة المجهرية لكل مدينة في خصوصيتها وفي الوقت نفسه تناولهما معاً كلاً واحداً مترابط الأجزاء (System).

3 – لا يجزئ الزمن إلى شرائح منفصلة، كما تفعل النماذج الأخرى، بل يجعله متغيراً متصلاً (Continuous) مثلما هو في الحقيقة يترابط فيه الماضي والحاضر والمستقبل.

4 – يفيد في الوصف والتحليل والتنبؤ واختبار البدائل التخطيطية لكل مدينة على حدة أو للمدينتين معاً.

5 – مرونته وسهولة تعديله أو تطويره بما يناسب الحال، ذلك أنه يستخدم لغة برمجة لا البرمجيات الجاهزة المقيدة.

6 – يصلح أساساً لتطوير قاعدة بيانات خاصة بتطوير المدينتين، وذلك لكثرة المتغيرات والثوابت التي يشملها، والتي يمكن زيادة عددها أو تحديث بياناتها بدرجة لا توفرها النماذج الأخرى.

ولكن تبقى المشكلة أن شرح كل تفاصيل هذا النموذج يحتاج إلى سفر ضخم، مما يفرض علينا هنا الاقتصار على أهم هذه التفاصيل، وعلى القارئ الرجوع باستمرار إلى النموذج (الملحق 1) وشرح مكوناته (الملحق 2) إضافة إلى الخريطة السببية بشبكة العلاقات والتفاعلات الداخلة فيه (الشكل 2).

نموذج محاكاة نمو مدينتي أبها وخميس مشيط

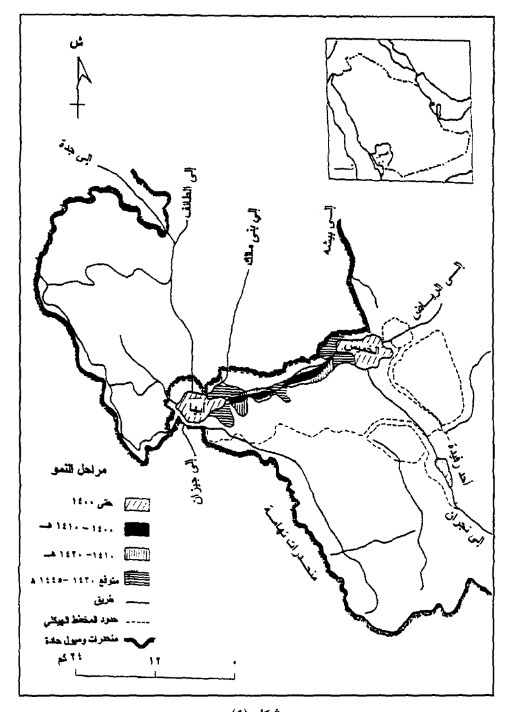
تقع مدينتا أبها وخميس مشيط في إقليم مرتفعات السروات (الشكل 1)، الذي يعتبر الإقليم الرئيس في عسير من حيث الكثافة السكانية والعمرانية واعتدال المناخ وكمية الأمطار، وقد نمت المدينتان وتطورتا من قريتين صغيرتين على واديي أبها وبيشة إلى أكبر مستوطنتين بمنطقة عسير، تعدّ الأولى العاصمة الإدارية في حين تعد الثانية، وهي الكبرى، العاصمة الاقتصادية لعسير، بل لكل المنطقة الجنوبية من المملكة. وقد تضافرت عوامل عديدة في جعل المدينتين تنموان وتتمددان، وعوامل عديدة أيضاً جعلتهما تتجاذبان ليتم جزء كبير من تمددهما عبر إعمار المساحة الفاصلة بينهما، بحيث يتوقع اتحادهما في تجمع عمراني وسكاني أكبر على نحو ما نعرضه بالنموذج التالي؛ يمثل النموذج نمو كل مدينة في شكل نظام ذي أربعة مكونات (قطاعات) رئيسة: السكان، السكن، فرص العمل، والخدمات العامة، ويركز النموذج أولاً، بنظرة مجهرية، على التفاعلات العديدة التي تحدث داخل كل قطاع، ثم التفاعل بين القطاعات وبعضها مع بعض ومع العوامل الأخرى الخارجية، ومن ثم السلوك الكلي للنظام الذي ينتج من كل تلك التفاعلات مجتمعة. الشكل (2) يمثل رسماً سببياً (Causal diagram) لبنية النموذج والآلية التي تعمل بها للتأثير في التطور والنمو المساحي للمدينتين.

أولاً – النمو السكاني:

عادة ما يمثل الجغرافيون وغيرهم النمو السكاني بالشكل الرائي الذي تجبره محددات البيئة وقدرتها الاستيعابية على الاستقرار والتحول إلى الشكل الأسي المعروف، على النحو الآتي:

$$\frac{dP}{dt} = rP_{t-t_1} \; \frac{K-P(t-t_1)}{K}$$

حيث (P) عدد السكان، (k) سقف القدرة الاستيعابية للبيئة (ثابت)، (r) معدل النمو السنوي، (dP/dt) معدل التغير للوحدة الزمنية.

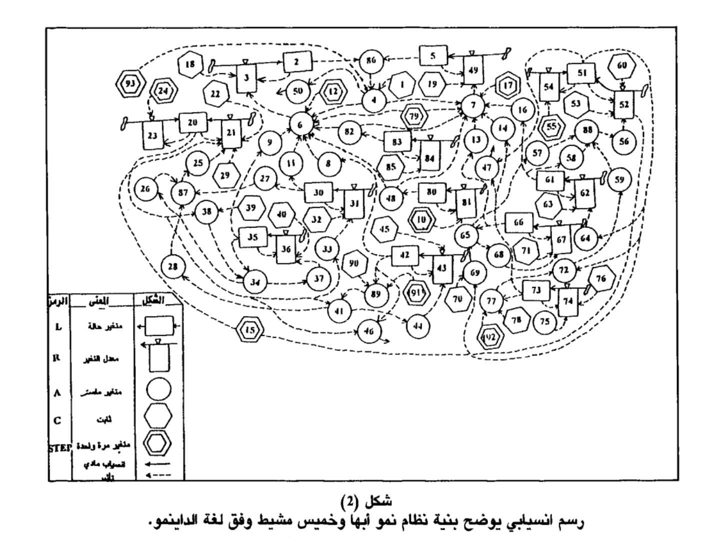


شكل (1)

موقع ومراحل نمو مدينتي أبها وخميس مشيط.

المصدر: بتصرف من المستشار سكان بلان سويكو (1402هـ/1982م) معمار، (1417هـ/1997م)، وزارة التعليم العالي، أطلس المملكة، 1419هـ/1999م.

اقتصر العمران أولاً على ملء الفراغات المساحية بالمدينتين، ثم تمدد في المساحة الفاصلة بينهما على جانبي طريق الملك فهد، وبخاصة النشاطات الاقتصادية والخدمية كبيرة المساحة، أما العمران السكني فعاد للمنافسة بقوة بعد توزيع مخططات سكنية جديدة في المساحة الفاصلة.



شكل (2)

رسم انسيابي يوضح بنية نظام نمو أبها وخميس مشيط وفق لغة الداينمو.

ملحوظة: متغير الحالة (L) يعكس حالة النظام في أي لحظة زمنية، كالسكان مثلاً، وهو يتغير بمعدل التغير (R) فقط، الذي بدوره تغيره المفسرات المتغيرة (A) والساكنة (C) والمتدرجة (STEP).

مشكلة هذا النموذج المالثوسي أنه يعتبر المدينة نظاماً مغلقاً لا يتفاعل مع البيئة الخارجية، وله قدرة استيعابية محددة (k) يُقدر في ضوئها الحجم السكاني الأمثل، ومن ثم يُحجم السياسة الحضرية إلى سياسة سكانية لا تنموية. في نموذجنا هنا نجعل المدينة نظاماً مفتوحاً يتفاعل مع البيئة الخارجية (ممثلاً في الهجرة السكانية)، كما نجعل السعة الاستيعابية (ممثلة في فرص السكن والعمل والخدمات) ومعدل النمو السكاني (r) متغيرين لا ساكنين. المعادلتان (23) و(49) تلخصان النمو السكاني للمدينتين. بالنسبة لأبها مثلاً:

أبها $APOP.k = APOP.J + (DT)\ (ANMR.\ JK + ANBR.JK)$

وهو نفسه جبرياً $APOPt = APOP_{t-1}\ \Delta t\ (ANMR_{t-1} + ANBR_{t-1})$

أي أن الحجم السكاني للمدينة في أي فترة زمنية معينة (k/t) يمثل الحجم في فترة سابقة (J/t-1) زائداً التغير الذي حدث فيه نتيجة عاملي الهجرة والزيادة الطبيعية خلال المدة بين الفترتين الزمنيتين (Δt / DT) مثلاً، إذا أردنا التنبؤ بحجم سكان مدينة أبها في عام 1430هـ APOP.K وعرفنا (افتراضاً) أن حجمه في عام 1420هـ (APOP.J) كان 1000 نسمة، وكان صافي الهجرة (ANMR.JK) وصافي المواليد (ANBR.JK) يتمان بمعدل سنوي ثابت، 100 نسمة و50 على التوالي:

سكان أبها عام 1421هـ = 1000 + [(50+100)1] = 1150 نسمة.

سكان أبها عام 1422هـ = 1150 + [(50+100)1] = 1300 نسمة.

سكان أبها عام 1423هـ = 1300 + [(50ـ100)1] = 1450 نسمة.

وهكذا دواليك حتى نجد أن سكان أبها في عام 1430 هـ = 2500 نسمة، أو مباشرة:

سكان أبها عام 1430 هـ = 1000 + [10 (100 + 50)] = 2500 نسمة.

المشكلة في هذا النموذج أن كلاً من صافي الهجرة وصافي الزيادة الطبيعية متغير وليس ثابتاً؛ إذ لا يمكن جعل الزمن شريحة واحدة (10 سنوات). لذلك كان لا بد من تصغير الفترة الزمنية للتغير (DT) بحيث يبدو عامل الزمن كأنه متصل وليس منفصلاً كما في كثير من النماذج الرياضية الأخرى (الرمز «k.» يعني الزمن الحالي أو المستقبلي، و«J.» يعني الماضي، ثم «JK.» يرمز إلى الفترة بين الزمنين)*.

* لمزيد من الإيضاح انظر المراجع: Pugh-Alexander, 1983; Roberts et al., 1983; Pugh-Roberts Associates, 1984.

قدر عدد سكان أبها والخميس في عام 1394هـ/1974م بـ30354 نسمة و48197 على التوالي (لجنة الأطلس الوطني، 1401هـ/1981م: 15) قفز إلى 45000 نسمة و62000 في عام 1400هـ/1980م، ثم إلى 124868 و281306 في عام 1413هـ/1993م (مصلحة الإحصاءات العامة: 19). وفي خلال أربع سنوات أخرى زاد السكان بمعدل 7,4% لأبها و9,1% للخميس (معظمها بسبب الهجرة، 47 في الألف و60 في الألف على التوالي) ليصل العدد إلى 146636 نسمة و313086 نسمة في عام 1417هـ/1997م (معمار، 1417هـ/1997م: صفحات متفرقة). ومن أهم أسباب الهجرة إلى المدينتين زيادة معدلات التنمية فيهما وما تبعها من توافر لفرص السكن والعمل والخدمات العامة مما جعلهما منطقتي جذب سكاني على مستوى المنطقة الجنوبية ومن ظهائرهما على وجه الخصوص. كما أن كثيراً من المهاجرين يتخذون منهما محطتين مؤقتتين على طريق الهجرة إلى الأقطاب التنموية الكبرى كمدن الرياض وجدة والدمام، ذلك أن منطقة عسير، عامة، ظلت تعتبر منطقة فقد سكاني.

تحسب الزيادة الطبيعية بالمعادلتين 24 و 65، وذلك بضرب عدد السكان في كل مدينة بمعدل متغير يبدأ بمعدل عام 1417هـ/1997م (2,7% أبها و3,1% للخميس). وعلى الرغم من أن معدلات النمو الطبيعية ظلت مرتفعة في ريف المملكة وحضرها بصورة عامة فإنه يتوقع أن تبدأ في الانخفاض مع زيادة طول فترة الإعداد قبل الزواج والبحث عن عمل دائم وبعض العوامل الاجتماعية كغلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج. أما حساب الهجرة في المعادلتين 25 و50 فيكون بضرب عدد السكان بمعدل طبيعي للهجرة هو معدل عام 1417هـ/1997م (الثوابت 22 و53) ومعامل ضرب متغير (25 و56) للجوانب التنموية للهجرة (فرص السكن والعمل والخدمات)، إضافة إلى معامل (29 و60) للجوانب غير التنموية (كوجود الأهل والأصدقاء، واعتدال المناخ)، ومعامل آخر للهجرة الأجنبية (المتغير 15). وبما أن الجوانب غير التنموية، كالمناخ، يمكن اعتبارها غير متغيرة كما أن أثر وجود الأهل والأصدقاء يصعب قياسه، لذلك جعلنا قيمة المعامل تساوي 1.0 بحيث لا تؤثر في نتيجة عملية الضرب، وإيرادها في النموذج فقط للإشارة إلى أهميتها. أما الهجرة الأجنبية فتحكمها التشريعات المعلنة والرامية إلى إحلال الكوادر الوطنية المؤهلة تدريجياً محل الأجنبية، والتي بدأت تنفذ بفاعلية وحزم، وبخاصة في القطاع العام، كما أنه بدأ التطبيق الصارم لقوانين الإقامة بالمملكة ومعاقبة المخالفين وترحيلهم.

وعليه يتوقع أن تنخفض قيمة معامل الهجرة الأجنبية من 1.0 إلى 0.1 فقط في عام 1430هـ/2010م.

التغير الفعلي في حجم الهجرة إذن يحكمه معامل الجوانب التنموية، وفي الأحوال العادية (Normal) تكون قيمة هذا المعامل 1.0، ولكن ما دامت الجواذب التنموية متغيرة فإن قيمته تتغير معها طردياً، كلما زادت أو قلت فرص السكن والعمل والخدمات بأي مدينة زادت أو نقصت جاذبية المدينة للهجرة، ومن ثم تتغير قيمة معامل الضرب زيادة أو نقصاناً لتراوح بين 1.0 و1.5، وتحسب قيمة معامل الضرب هذا بدالة جدولية من قيم معامل الجذب التنموي (المتغيران 87 و88 اللذان تستخرج قيمتاهما بالمعادلتين 27 و52) حيث تتحدد قيمته لكل مدينة بجمع قيم معامل توفر السكن والخدمات والعمل (المتغيرات 28 ، 27 ، 26 لأبها و59 ، 58 ، 57 للخميس)، واستخدام عملية الجمع هنا بدلاً من الضرب يمنع انتفاء دور الجواذب التنموية إلا إذا انعدم السكن وفرص العمل والخدمات تماماً، بحيث تصبح كل قيم معاملها تساوي صفراً، وحتى في هذه الحالة تصبح قيمة معامل الجواذب التنموية تساوي 1.0، بحيث تستمر الهجرة بالمعدل الطبيعي. ذلك أنه من المعروف أن الهجرة عندما تبدأ تكتسب قوة دفع ذاتي ولا يكون لكثير من المهاجرين معرفة سريعة بتبدل حالة الجذب الأولى.

ومثلما أن زيادة فرص السكن والعمل والخدمات تجذب الهجرة فإن زيادة السكان أيضاً تستدعي تطوراً مواكباً في تلك الجواذب التنموية، ومن ثم فإن كل واحد من هذه الجواذب يسهم في نمو المدينة من ناحيتين:

أ – كجاذب للهجرة والزيادة السكانية. ب – كمستخدم للأرض الحضرية ومسهم في التوسع المساحي. ونتناول كل واحد من هذه الجوانب في الجزء التالي:

ثانياً – قطاع السكن:

المسكن من أهم ضرورات الحياة ومظاهر التنمية بأي مكان، وبخاصة المدن. لذلك يعتبر من أهم جواذب الهجرة وأكبر مستهلك للأرض الحضرية ومن أهم عوامل تمدد المدن وتغولها على ظهائرها.

أ – السكن جاذباً للهجرة إلى أبها وخميس مشيط:

يمكن النظر إلى أثر السكن في الهجرة (سلباً أو إيجاباً) من زوايا ثلاث: مدى توافر السكن نفسه بأنواعه المختلفة، قيمة الإيجار، والحالة الاجتماعية لطالب

السكن؛ التقاليد السعودية مثلاً لا تفضل سكنى غير المحارم مع الأسر، كما لا تفضل الأسر السعودية السكن بجوار غير المتزوجين (مع ملاحظة ما حصل من زيادة في طول فترة الإعداد قبل الزواج بالنسبة للشباب السعودي نتيجة لانتشار التعليم وارتفاع تكاليف الزواج). كل ذلك يضاعف من أهمية السكن وأثره في الهجرة.

المعاملان 28 و59 يمثلان إسهام السكن في جذب الهجرة إلى أبها والخميس. تراوح قيمة كل معامل بين صفر (في حالة توافر السكن لربع السكان أو أقل)، أي ارتفاع الكثافة السكانية بدرجة عالية، و2.0 في حالة توافر السكن لكل طالب. واقع السكن (نسبة من توافر لهم سكن) يمثله المعاملان 41 و72، بالمعادلتين 10 و66، وذلك بقسمة السكن المتوافر بكل مدينة على عدد سكانها، وحجم السكن المتوافر يحسب في المعادلتين 11 و62، بضرب عدد الوحدات السكنية (المتغيران 42 و73) بمعامل ضرب بعكس عدد الوحدات السكنية بكل قطعة أرض (91 و92) وهو متغير مرة واحدة، وثابت يمثل متوسط الكثافة السكانية للوحدة (الثابتان 90 و78)، الذي يعادل 6 أفراد وفق ما حدده المخطط الرئيس التنفيذي لأبها (سكان بلان سويكو، 1402هـ/1982م: 7). يلاحظ أن غير المتزوجين، وبخاصة الأجانب، يميلون إلى تجاوز هذا المتوسط، ويساعد السكن أيضاً على جذب الهجرة عن طريق توفير فرص العمل، كما في الفنادق والمراكز السكنية وفي مجال بناء المساكن ذاتها.

ب - السكن مؤثراً في التمدد المساحي:

يشكل السكن أكبر مستهلك للأرض الحضرية في مدينتي أبها وخميس مشيط، وفي المدن السعودية عامة وذلك للأسباب التالية:

1 - استهداف خطط التنمية السعودية توفير السكن المناسب لكل أسرة ومواطن، وتمثل ذلك في توزيع الأراضي السكنية على المواطنين مجاناً أو بأسعار رمزية، مع تقديم القروض الميسرة لكل مواطن بلغ عمره 21 سنة (أو أكثر من 18 سنة إذا كان متزوجاً). وإقامة المشاريع السكنية لمنسوبي الأجهزة والدوائر الحكومية، كما أن كثيراً من الشركات والمؤسسات الخاصة توفر السكن لمنسوبيها.

2 - يحرص المواطن السعودي (وبخاصة الأسر) على الخصوصية والاستقلال في المسكن، ما أمكن ذلك ولا يفضل السكن في العمارات متعددة الأدوار أو الشقق إلا مضطراً (محمد الحماد، 1983م: 41). على سبيل المثال فإن

73% من سكان مدينة أبها يقيمون في منازل العائلة الواحدة، 21% في منازل 2-4 عائلات و6% فقط في عمارات متعددة الأدوار (معمار، 1417هـ/1997م:10).

3 - كبر حجم الأسرة السعودية (المتوسط 6 أفراد) وعادة تعدد الزوجات ورغبة كل زوجة في الاستقلال بسكن خاص مع أبنائها.

4 - تصميم المنزل السعودي وأثر التقاليد فيه (كالفصل بين الضيوف من الجنسين وبين المداخل والمنافع ما أمكن، وبين الأبناء من الجنسين بعد سن السابعة).

5 - ارتفاع متوسط الدخل الفردي وقدرة الكثيرين من المواطنين على بناء مساكنهم الخاصة وسداد قروض البنك العقاري. قدر متوسط الدخل السنوي للأسرة بمدينتي أبها والخميس في عام 1417هـ/1997م بما يراوح بين 100,000 و150,000 ريال سعودي (معمار، 1417هـ/1997م: 83).

6 - انتشار تملك السيارة الخاصة جعل من الممكن السكن بعيداً عن قلوب المدن، وكما يقول ليوكلاسن يحاول الإنسان في فترات تدني الاقتصاد السكن قرب مكان العمل ويفعل عكس ذلك في أوقات الازدهار الاقتصادي، حيث يتحدد سكنه بحسب مطالبه السكنية والمعيشية (محمد الحماد 1983م: 3). بلغت نسبة الأسر التي تملك سيارة خاصة في المدينتين 93,2% في عام 1417هـ/1997م، و24% من الأسر كانت تمتلك أكثر من سيارة (معمار 1417/1997م: 199).

7 - خدمات الهاتف الثابت والجوال وخدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي والطرق المسفلتة التي امتدت لأطراف المدن أيضاً شجعت على السكن في تلك المناطق.

8 - الزيادة الكبيرة والسريعة في الاستثمار في مجال السكن والمخططات السكنية إضافة إلى الاستثمار في مجالات الإيواء السياحي من فنادق وشقق مفروشة ومراكز سكنية، وذلك بعد الطفرة الكبيرة التي شهدتها السياحة بمنطقة أبها الحضرية.

9 - متوسط مساحة قطعة الأرض السكنية بالمدينتين الذي يبلغ 500م^2، ويختلف عدد الوحدات السكنية في كل قطعة. قدر عدد الوحدات السكنية بأبها في عام 1400هـ/1980م ب7480 (سكان بلان سويكو، 1402هـ/1982م: 7). ووفق الإحصاء الشامل للسكان والمساكن لعام 1413هـ/1992م بلغ عددها بأبها 21404 وحدات وبالخميس 43163 وحدة (مصلحة الإحصاءات العامة: 19). ثم قدر بـ22000 و47000 في عام 1417/1997م. النموذج يحسب عدد الوحدات السكنية بالمعادلتين 12 و59.

ثالثاً - قطاع العمل:

ويشمل مختلف النشاطات الاقتصادية والخدمية، التي قدر عدد العاملين فيها عام 1417هـ/1997م بنحو 105014 مستخدماً وفق جدول (1) الآتي:

جدول (1) - القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية والخدمية بمدينتي أبها والخميس 1417هـ/1997م

القطاع	العمالة			
	أبها	النسبة (%)	الخميس	النسبة (%)
زراعة	9104	17,0	2578	5,0
صناعة	1977	3,7	6881	13,3
مرافق عامة	2595	4,8	1593	3,2
بناء وتشييد	5577	10,4	6754	13,1
خدمات حكومية	13851	25,8	7073	13,8
تجارة	2781	5,2	10485	20,4
سياحة (إيواء سياحي)	2722	5,1	1574	3,1
نقل ومواصلات	10634	19,8	1072	2,1
خدمات جماعية شخصية	4298	8,2	13366	26,0
إجمالي	53639	100,0	51375	100,00

المصدر: (معمار) 1417هـ/1997م: 120-121).

ويلاحظ أهمية قطاعات الخدمات الحكومية والنقل والمواصلات والزراعة في توفير فرص العمل بأبها، أما في الخميس فتظهر أهمية الخدمات الجماعية والشخصية والتجارة والصناعة.

أ - النشاطات الاقتصادية:

1 - **الزراعة**: احتفظت المدينتان بوظيفتهما الزراعية، حيث تطورتا من قريتين زراعيتين بحكم موقعهما على واديي أبها وبيشة، والمزارع عموماً صغيرة المساحة (بمتوسط 0,4 هكتار في أبها و0,8 هكتار في الخميس) وتزرع بها الخضراوات والعنب والتين بصورة رئيسة. ومعظم العمالة فيها أجنبية، وقد بدأت الزراعة تفقد

أهميتها وأراضيها للنشاطات الاقتصادية والعمرانية الأخرى لضعف العائد منها وبطئه ومنافسة الإنتاج المستورد.

2 - **الصناعة:** منطقة عسير، عامة، ما زالت تنقصها الصناعات الكبيرة القادرة على المنافسة خارج المنطقة، وبخاصة مع ظروف بعدها النسبي عن مراكز التجمعات السكانية والمدن الكبرى والأسواق الرئيسة بالمملكة، كما أن صغر التجمعات السكانية والعمرانية (متوسط حجم القرية نحو 250 نسمة) وتشتتها أدى إلى تركيز الصناعات في مدينتي أبها وخميس مشيط وعلى المسافة الفاصلة بينهما، وذلك للاستفادة من وفورات التجمع وأسواق وخدمات المدينتين (معمار 1417هـ/ 1997م:99). يلاحظ بصورة عامة (جدول 2) سيادة صناعة مواد البناء بسبب توافر خاماتها محلياً مثل الحجر الجيري والطفل والمواد الصلصالية، وهذا يعكس أيضاً زيادة نشاط البناء والإعمار بالمدينتين وتوسعهما المساحي، حيث يستخدم معظم الإنتاج محلياً وفي ظهائرهما.

جدول 2 - المنشآت والأنشطة الصناعية بأبها والخميس 1417هـ/1997م

المنشآت / النشاط	أبها		الخميس	
	العدد	النسبة (%)	العدد	النسبة (%)
مواد غذائية	14	11	39	10
مشاغل ملابس	3	3,5	45	12
منتجات خشبية	8	6	31	8
ورق وطباعة	2	1,5	1	0,5
مواد بناء	88	68	151	40
منتجات معدنية	4	2	11	3
صناعات متنوعة	10	8	95	25
نقل وتخزين	-	-	5	1,5
إجمالي	**129**	**100**	**378**	**100**

المصدر: من (معمار 1417هـ/1997م: 101، 102).

هذا وتتفاوت أحجام المنشآت الصناعية بين الضخمة (أكثر من 100 عامل) والمتوسطة (10–100 عامل) والصغيرة (أقل من 10)، وبتفاوت مواز في المساحة ورأس المال المستثمر وحجم الإنتاج.

3 – **التجارة:** وتشمل تجارة الجملة والتجزئة ووكالات الشركات الكبيرة الوطنية والأجنبية وفروعها في مختلف أنواع الأنشطة والبضائع، وتقوم بدور رئيس في اقتصاد المدينتين، وتوسعهما مساحياً، وبخاصة مدينة الخميس، وكثير من الأنشطة التجارية مستهلك كبير للأرض الحضرية كالأسواق التجارية المركزية (في قلوب المدن) والمجمعات التجارية والأسواق الرئيسة بالأحياء والمحال متعددة الأغراض والأسواق المتخصصة (كأسواق الغنم والخضار والفاكهة والأسماك والذهب والعسل وأسواق الحرف والصناعات اليدوية) ومعارض السيارات إضافة إلى البقالات المنتشرة في كل الشوارع والأحياء، وتكثر في المدينتين مطابخ الأكلات الشعبية والمطاعم و«الكافتريات» ومحال الوجبات السريعة العالمية؛ إذ أصبحت الأسرة السعودية تعتمد على الأكلات الجاهزة أكثر من طبخ الطعام في المنزل، كما تنتشر بالمدينتين أفرع لكل البنوك العاملة بالمملكة كمؤشر على ازدهار الحركة التجارية.

4 – **السياحة:** تعتبر عسير أكبر منطقة سياحية بالمملكة لما توافر لها من مقومات طبيعية (أهمها اعتدال الحرارة صيفاً بسبب ارتفاعها وجمال المناظر الطبيعية والحياة الفطرية) وحضارية، كالفلكلور والآثار والعمران الريفي مع توافر خدمات الإيواء والتجهيزات والمرافق والتسهيلات السياحية المختلفة (محمد القحطاني وآخرون، 1417هـ/1997م: 179–310)، ويؤمها سنوياً أكثر من مليون سائح من المملكة ودول الخليج العربية (محمد القحطاني، وعبدالمنعم إبراهيم، 1420هـ/1999م: 3)، وتقع أبها والخميس في قلب منطقة الجذب السياحي بعسير وعلى ملتقيات كل الطرق المؤدية إلى المتنزهات والجواذب السياحية المختلفة بالمنطقة؛ لذلك تركزت فيهما معظم خدمات الإيواء والتسهيلات السياحية (جدول 3) التي تسهم بدور كبير في التوسع المساحي للمدينتين.

جدول (3) - خدمات الإيواء السياحي بأبها والخميس 1419هـ/1998م

النوع / المدينة	الفنادق بمختلف الدرجات	الفلل	المراكز السكنية المفروشة	
			العدد	الشقق
أبها	11	299	98	1162
الخميس	11	13	30	358
الجملة	22	312	128	1520

هذا بالإضافة إلى الشقق المفروشة والقرى السياحية و«البيوت الثانية» (يمتلك بعض السياح القادرين مساكن خاصة بأبها أو الخميس لاستخدامهم الشخصي خلال الموسم السياحي) إضافة إلى شقق و«موتيلات» و«فلل» الشركة الوطنية للسياحة بعسير، كما تنتشر بالمنطة مكاتب السفر والسياحة (37 مكتباً) وتأجير السيارات (12 مكتباً). كل هذه الخدمات السياحية توفر فرص عمل لابأس بها إضافة إلى الوظائف الكثيرة غير المباشرة التي ترتبط بالسياحة. هذا وقد أضحت السياحة إحدى أهم وظائف مدينتي أبها والخميس ومن أهم العوامل المؤثرة في اقتصادهما وتوسعهما العمراني.

إن أهمية قطاع العمل في جذب الهجرة يعكسها طرداً المتغيران 34 و65 اللذان يمثلان نسبة من تم استيعابهم في قطاع العمل إلى من هم في سن العمل (15 – 65 سنة) من السكان، وذلك بالمعادلتين 15 و44. كلما زادت قيمة المتغيرين زادت الجاذبية. ويحسب عدد الذين استوعبوا في العمل (المتغيران 34 و66) بالمعادلتين (16) و(46) ويزيد بمعدل طبيعي (الثابتان 40 و71) مضروباً في معامل لنمو الاستخدام (المتغيران 37 و68). وهذا الأخير يحسب بدالة جدولية ومن علاقة عكسية مع نسبة الذين توافرت لهم فرص عمل، بحيث إذا بلغت 100% صارت قيمته = 1.0 ليتم النمو بالمعدل الطبيعي (بعملية الضرب)، أما إذا تدنت النسبة فإن هذا مدعاة لسلطات المدينتين للعمل على زيادة توفير فرص العمل لسكانهما، ومن ثم زيادة قيمة المعامل لتصل في حدها الأعلى إلى 1.5. وبالنسبة للمملكة وكذا كثير من الدول النامية فإن قوة العمل النظرية تبدأ بالعمر 12 سنة (أقل من ذلك في بعض الدول) وقد تتجاوز الـ70 سنة. وهؤلاء تقدر نسبتهم بـ65,3% من جملة سكان المملكة وجدول (4) يبين نسبتهم في منطقة عسير وإسهامهم في قوة العمل:

جدول (4) – نسبة السكان 12 سنة فأكثر بمنطقة عسير وإسهامهم في قوة العمل

النوع	النسبة من إجمالي السكان	داخل قوة العمل (%)		خارج قوة العمل (%)
		مشتغلون	غير مشتغلين	
ذكور	34,1	58,4	5,5	36,1
إناث	28,3	7,2	0,4	92,4
المجموع	62,4	35,2	3,1	61,7

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة (دون تاريخ).

أما إسهام قطاع العمل في التمدد المساحي للمدينتين فيمثل بالمعادلتين (9) و(13) مما سنعرض له لاحقاً.

رابعاً – قطاع الخدمات:

كلما زاد عدد السكان في أي مدينة كان ذلك مدعاة لتوفير المزيد من الخدمات لهم، وكلما زادت الخدمات كانت عامل جذب للهجرة وموفرة لفرص العمل ومساعدة في التوسع المساحي؛ لذا صار قطاع الخدمات من أهم العوامل المؤثرة في مورفولوجية أي مدينة وحجمها واقتصادها (Savage & Worde, 1993: 59)، وقد شهدت مدينتا أبها والخميس تطوراً كبيراً في توفير الخدمات والمرافق العامة أسوة بمدن المملكة:

1 – خدمات التعليم:

الجدول (5) يعكس بعض أهمية التعليم بمدينتي أبها والخميس:

جدول (5) – الخدمات التعليمية الحكومية بأبها والخميس لعام 1417هـ/1997م

المدينة		ابتدائي		متوسط		ثانوي		فوق الثانوي/ جامعي
		مدارس	فصول	مدارس	فصول	مدارس	فصول	
أبها	بنات	28	305	11	170	8	79	2
	بنين	26	290	16	146	11	83	7
الخميس	بنات	32	297	16	179	8	101	–
	بنين	47	685	26	271	12	104	–

المصدر: من معمار 1417هـ/1997م : 270–273.

تقدم هذه الخدمات لـ 89876 طالباً وطالبة، كما توفر العمل لـ 5196 معلماً ومعلمة إضافة إلى العمالة المساعدة، ولا يشمل ذلك المدارس الخاصة والأهلية المنتشرة بالمدينتين وفي جميع مراحل التعليم العام.

2 – الخدمات الصحية:

يوجد 13 مركزاً للرعاية الصحية الأولية (6 بأبها و7 بالخميس) إضافة إلى 6 مستشفيات عامة (4 و2 على التوالي) تبلغ سعتها 776 سريراً، توفر هذه الخدمات العمل لـ 585 طبيباً إضافة إلى الوظائف الطبية المساعدة وغيرها، ويوجد أيضاً عدد كبير من المستوصفات الطبية الخاصة والمستشفيات الأهلية والصيدليات التي تنتشر في الأحياء، وذلك وفق سياسة المملكة في تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في مجال الخدمات الطبية.

3 – الخدمات الدينية:

وتشمل مراكز هيئة الأمر بالمعرف والنهي عن المنكر ومكاتب هيئة الإغاثة الإسلامية ومراكز الدعوة والإرشاد، وفي مدن المملكة، عامة، لا يكاد يخلو شارع من مصلى أو مسجد، كما يوجد في أي حي سكني عادة أكثر من مسجد إضافة إلى مسجد جامع واحد على الأقل، كما توجد المصليات والمساجد في كل مباني الدوائر الحكومية والمؤسسات الخاصة والمدارس والمستشفيات والأسواق ومحطات خدمات السيارات وحتى الملاعب الرياضية والحدائق والمتنزهات، وتحرص البلديات على تخصيص مساحات واسعة كمصليات لعيدي الفطر والأضحى، ويسهم أهل البر والإحسان في بناء المساجد إضافة إلى إسهام الدولة في البناء وتوفير خدمات الكهرباء والمياه والفرش ورواتب العاملين، ويقدر ما تحتويه المدينتان بـ 321 مسجداً و35 جامعاً و16 مصلى للعيد (معمار 1417هـ/1997م: 275، 277)؛ لذلك تعتبر الخدمات الدينية من أكثر المستخدمين للأرض الحضرية إضافة إلى إسهامها في توفير فرص العمل.

4 – الخدمات العامة الأخرى:

وتشمل الخدمات الإدارية والأمنية والاجتماعية والثقافية والإعلامية والرياضية وغير ذلك؛ فمدينة أبها تضم مقر إمارة منطقة عسير وبلدية وفروع الوزارات المركزية المختلفة. كما يوجد في الخميس بلدية ومركز محافظة الخميس. وتكثر بالمدينتين مراكز الشرطة والمرور والدفاع المدني والجوازات، إضافة إلى خدمات السجون ومراكز ترحيل مخالفي نظام الإقامة، كما توجد بعض الخدمات الأمنية التخصصية

كإدارة مكافحة المخدرات (عسير منطقة حدودية) وتتوزع في المدينتين المحاكم وكتابات العدل ومراكز التنمية الاجتماعية ومكاتب العمل والضمان الاجتماعي ومراكز التأهيل الشامل ومكافحة التسول وفروع جمعية الهلال الأحمر السعودي، أما في المجال الثقافي فتتركز معظم الخدمات بأبها كمحطة التلفزيون والنادي الأدبي والمركز الثقافي وغيره. أما الخدمات الرياضية فتشمل مدينة رياضية متكاملة بمساحة 250 ألف متر مربع ومركز تدريب رياضياً بمساحة 120 متراً مربعاً كما يوجد نادٍ رياضي في كل مدينة إضافة إلى كثير من الساحات والملاعب المفتوحة الموزعة داخل الأحياء والتجمعات السكانية لتوفير الخدمات الرياضية للشباب مع انتشار المراكز الأهلية الترفيهية والرياضية المتخصصة ومدن الألعاب وحدائق الزينة والترويح الأسري إضافة إلى المساحات الخضراء (تقدر بما يعادل 5 أمتار مربعة لكل فرد). ويشغل مطار أبها الداخلي مساحة تزيد على أربعة أكيال مربعة لاستقبال الطائرة الكبيرة. وتحتل المدافن والمقابر مساحات كبيرة أيضاً وتتوافر مكاتب البريد و«كبائن» الاتصالات «التليفونية» وأخيراً مقاهي «الإنترنت».

ويصعب قياس مستوى الخدمات في أي مكان، وبخاصة أنه يختلف من خدمة لأخرى، ولكن في تقدير النموذج فإن 65% و60% من الاحتياجات الخدمية العامة لسكان أبها والخميس - على التوالي - قد تحققت في عام 1417هـ/1997م. ومستوى الخدمات بالمدينتين يمثله المتغيران 30 و61 بالمعادلتين 31 و56، بحيث يرتفع أو ينخفض بالمتغيرين 31 و62 اللذين تحدد قيمتاهما بالمعادلتين 32 و57 وبمعدل طبيعي سنوي (الثابتان 32 و63) يتأثر بمعامل ضرب (المتغيرين 33 و64) تستخرج قيمته بدالة جدولية ومن علاقة طردية مع حجم سكان كل مدينة (المتغيران 20 و51). تصبح قيمة معامل الضرب 1.0 في حالة تطور الخدمات بالمعدل الطبيعي، ثم يراوح بين 1.2 و0.9 بحسب مواكبة نمو الخدمات للنمو السكاني أو عدمه.

ويعكس مستوى الخدمات نفسه بدالة جدولية في معامل توفر الخدمات (المتغيران 27 و58 والمعادلتان 30 و54)، الذي بدوره يمثل إسهام الخدمات في جذب الهجرة (المتغيران 87 و88) والتمدد المساحي (المتغيران 11 و16).

خامساً - موجهات التمدد المساحي واتجاهه لأبها والخميس:

هناك عوامل عديدة تجعل النمو المساحي للمدينتين يتركز بصورة واضحة على المساحة الفاصلة بينهما، ومن أهم هذه العوامل:

1- العوامل الطبيعية المتمثلة في طبوغرافية وجيومورفولوجية المنطقة:

إن غلبة الطابع الجبلي في الأجزاء الشمالية والجنوبية والغربية من مدينة أبها – من حيث صلابة الصخر (صخور نارية ومتحولة تعود إلى عصور ما قبل الكمبري) والصعوبة والتكلفة العالية لتسويته والحفر عليه لإقامة المنشآت والمباني، ومن حيث الجروف والانحدارات الشديدة التي تزيد ميولها على 3:1 ليستحيل أو يتعذر البناء عليها – جعلت اتجاه النمو المساحي والعمراني في اتجاه الشرق نحو مدينة الخميس بصورة رئيسة (شكل 3)، أما بالنسبة للخميس فهي تقع في منطقة منسبطة نسبياً عند انتهاء السلاسل الجبلية ولهذا لا توجد عوائق كبيرة تحد توسعها عدا الاتجاه الجنوبي الغربي بسبب طبيعته الجبلية الشديدة إضافة إلى وجود حافات جبلية إلى الشمال من المدينة تعوق تمددها العمراني شمالاً (محمد محسوب، 1407هـ/ 1987م:23)، ولكن ظل توسعها في اتجاه أبها، وبخاصة في مجال النشاطات الاقتصادية والخدمية، أسرع منه في الاتجاهات الأخرى وذلك لأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى.

2 – عامل التخطيط الحضري:

حدد المخطط الهيكلي الذي وضع في عام 1402هـ المنطقة المراد تنميتها بالنسبة للمدينتين على النحو المبين بالشكل (1)، وواضح منه التركيز على إعمار المساحة الفاصلة بينهما. والاستثمار الخاص كما هو معروف أكثر تأثراً بمعرفة اتجاهات النمو الحضري؛ فكثير من الأراضي في تلك المنطقة مسوَّرة في انتظار التعمير، وهو ما يعرف بظاهرة الظل الحضري (Urban shadow).

3 – اقتصادات الموقع:

تشكل المساحة الفاصلة منطقة مثلى للاستثمار والتنمية للاستفادة من الموقع بين أكبر تجمعين بشريين في منطقة عسير كلها (سوق لبيع المنتجات ومصدر للأيدي العاملة والقرب من مكان العمل والخدمات الإدارية والعامة).

4 – طريق الملك فهد الرابط بين المدينتين وأهميته:

وتتوضع بمحاذاة الطريق النشاطات ذات الحاجة للمساحات الكبيرة التي لا تتوافر وسط المدينة وبخاصة المحال الكبرى والمستودعات واستخدام الشاحنات الكبيرة لأغراض الشحن والتفريغ.

5 – ملكية الأرض:

فجزء كبير من الأراضي في تلك المنطقة كانت أراضي عامة أو صارت عامة بعد تعويض أصحابها مما ساعد على سهولة إعمارها.

شكل (3)

الملامح التضاريسية العامة لمنطقة أبها الحضرية.

المصدر: معمار (1417 هـ) ص 21.

النموذج يقسم المساحة الفاصلة بين أبها والخميس إلى ثلاثة أنواع:

أ – المساحة الإدارية (تحسب من مركز المدينتين) ويمثلها الثابت (1)، طولها 25 كيلومتراً، ويقدر لها النموذج عرضاً يبلغ 2 كيلو متر ينصفه طريق الملك فهد وبعض هذه المساحة صنّفه المخطط الهيكلي لأبها بأنه غير صالح للتنمية (أودية ومناطق جبلية وميول حادة)، يقدره النموذج بـ20% من المساحة.

ب – المساحة المعمورة (المطورة)، ويمثلها المتغير (86) والمعادلة (2)، أي حاصل جمع التمدد المساحي لكل من المدينتين نحو الأخرى.

ج – المساحة الفعلية الفاصلة، ويمثلها المتغير (4) والمعادلة رقم (1)، لتعني الجزء المتبقي وغير المعمور.

تتمدد المدينتان كل منهما نحو الأخرى (المتغيران 2 و5) وفق المعادلتين (4) و(37)، وذلك بمعدل طبيعي (الثابتان 18 و19) يتغير بمعامل ضرب (المتغيران 6 و7) يمثل معامل التمدد المساحي لكل من المدينتين نحو الأخرى. هذا المعامل الأخير مركب من ثمانية متغيرات، تمثل معاملات إسهام السكن والعمل والخدمات والظروف الموقعية والموضعية للمدينتين، والسياحة، والتكنولوجيا، والمساحة الفعلية الفاصلة، والتخطيط الحضري. تضرب هذه المعامل في بعضها بالمعادلتين 5 و68. هذا يعني أنه في حالة تم إعمار كل المساحة الإدارية الفاصلة تصبح قيمة المساحة الفعلية الفاصلة تساوي صفراً، فيتوقف النمو فيها (مما يعني أن اكتمال اتحاد المدينتين لا يوقف نموهما). كما أنه في حالة قررت الجهات المخططة وقف الإعمار في المساحة الفاصلة (قيمة معامل التخطيط الحضري = صفراً) لأي سبب وفق سياسة التخطيط الحضري بالمملكة، يتوقف تمدد كل من المدينتين نحو الأخرى. ولما كان الإعمار لا يقع كله على المساحة الفاصلة فإن معاملات إسهام السكن والعمل والخدمات تستخرج بدالات جدولية (من قيم المتغيرات 30 و35 و42 لأبها و61 و66 و73 للخميس) لتعكس نسبة ما يكون من ذلك التمدد في المساحة الفاصلة. أما معامل الظروف الموقعية والموضعية (12 لأبها و17 للخميس) فيعكس عوامل اعتدال المناخ وجمال المناظر الطبيعية إضافة إلى تحسن الموقع النسبي للمدينتين بعد ربطهما بشبكة الطرق الوطنية الحديثة مما ساعد في نموهما سكانياً وعمرانياً، وهو متغير مرة واحدة (Step-Function).

معامل السياحة (48) يتناسب طردياً مع التنمية السياحية بعسير (80) التي

تتركز في منطقة أبها الحضرية، وكلما تطورت زاد إسهامه في التمدد المساحي للمدينتين. أما معامل التكنولوجيا (79) فهو مهم جداً في توسع المدن عامة وتحديد شكلها واتجاهات نموها (Hall, 1998: 1)، بالنسبة لأبها والخميس فإن المعامل يمثل تطور تكنولوجيا حفر وتسوية الأراضي الصخرية والأودية والمنخفضات وتكنولوجيا وهندسة البناء وشق الطرق، مما يساعد على سرعة الإعمار واختصار الوقت والتوسع المساحي، وهو متغير مرة واحدة.

النتائج والتوقعات والمقترحات

صمم نموذج المحاكاة على مرحلتين الأولى للفترة 1402هـ/1982م (تاريخ البدء في تنفيذ المخطط الرئيس لمنطقة أبها الحضرية) وحتى عام 1417هـ/1997م وهو العام الذي أجريت فيه دراسة مسحية شاملة للمنطقة بوساطة شركة استشارية – معمار). اعتبرت بيانات 1402هـ/1982م أساساً لهذه المرحلة، ومن ثم شغل النموذج لأكثر من عشر مرات (تعرف بعملية التوليف – Fine - Tuning، وتختلف من نموذج لآخر) لتحديد قيم الثوابت ومعامل الضرب حتى قاربت نتائجه البيانات المتوافرة عن متغيراته وفق الإحصاءات الحكومية الرسمية وباختبارها بمربع كاي (X^2). ومن ثم في المرحلة الثانية استخدم النموذج لمحاكاة النمو للفترة 1417هـ/ 1997م، وحتى عام 1445هـ/2025م ومعرفة النتائج المتوقعة.

ويمكن الخروج بعدد من النتائج والتوقعات من هذا النموذج، ولكن نركز هنا على أهم نتائجه وتوقعاته فيما يتعلق باتحاد أبها وخميس مشيط (جدول 6):

أولاً – اتحاد المدينتين:

1 – حتى نهاية عام 1422هـ/2002م عمّر نحو (28) كيلو متراً مربعاً من المساحة الفعلية الفاصلة بين المدينتين القابلة للتنمية والبالغة (40) كيلومتراً مربعاً من (50) كيلومتراً مربعاً هي جملة المساحة الفاصلة.

2 – في ظل وجود عدد من المخططات السكنية التي وزعت أخيراً وشراء العديد من قطع الأراضي الاستثمارية من قبل مستثمرين قادرين على الإعمار (على المستويين المحلي والوطني) وسرعة اكتمال تنفيذ المباني نتيجة لتطور تكنولوجيا البناء والتشييد، يتوقع النموذج أن يستمر معدل إعمار المساحة الفاصلة المتبقية بمعدل 0,52 كيلومتر مربع في العام في المتوسط.

3 – وعليه من المتوقع أن يكتمل اتحاد المدينتين في تجمع مدني بنهاية عام

1445هـ/2025م. ويبقى على الجهات المعنية تحديد الوضع القانوني وتوابعه بالنسبة لهذا التجمع: هل يظل مجرد تجاور لمدينتين أو تصبحان مدينة واحدة، أو يعتبر ما تم من عمران في المساحة الفاصلة بينهما مدينة ثالثة وسيطة؟

جدول (6) – النتائج المتوقعة لنمو أبها وخميس مشيط في عام 1445هـ/2025م

المدينة / المتغير	أبها	الخميس	التجمع
السكان	301961	700428	1002389
الوحدات السكنية	33552	58369	91921
الكثافات السكنية (نسمة/وحدة)	9.0	12.0	10.9
مستوى الخدمات العامة (%)	0.68	0.62	0.65
فرص العمل	73642	79991	153633
نسبة البطالة النظرية (%)	0.59	0.79	0.73

ثانياً – سكان التجمع المدني:

4 – يتوقع أن يبلغ عدد سكان التجمع المدني الجديد 1002389 نسمة، تشارك فيه أبها بـ 301961 نسمة و700428 للخميس. يمكن تقدير أحجام الفئات العمرية والنوعية المختلفة للسكان إذا عرفت نسبة معينة لكل فئة تضاف للنموذج كثابت وتضرب بعدد السكان. وعلى وجه الخصوص فإن قطاعي التعليم والعمل يحتاجان لمثل هذه التفاصيل للتخطيط لتوفير الفرص المناسبة لطالبي التعليم والعمل.

ثالثاً – قطاع السكن:

5 – يتوقع أن يبلغ عدد الوحدات السكنية بالتجمع المدني 91921 وحدة، منها 33552 لأبها و58369 للخميس.

6 – هذا يعني أن الكثافة السكنية سترتفع من 6.6 أشخاص للوحدة السكنية بأبها و6.7 بالخميس في عام 1417هـ/1997م إلى 9.0 و12.0 على التوالي و10.9 للتجمع المدني في عام 1445هـ/2025م. يتبع ذلك أيضاً ارتفاع قيمة إيجارات المساكن، ويستلزم ذلك أن تغير أنظمة استخدام الأراضي الحالية للسماح ببناء أكثر من طابقين في كثير من الأحياء للتقليل من أزمة السكن الحادة المتوقعة مستقبلاً.

رابعاً – قطاع الخدمات:

7 – يتوقع أن يبلغ مستوى الخدمات العامة بأبها 68% وبالخميس 62% وبمتوسط 65% للتجمع المدني، وذلك في عام 1445هـ/2025م. وهذا يتطلب بذل جهد كبير خلال السنوات المقبلة لكي يواكب توفير الخدمات العامة الزيادة السكانية والتوسع العمراني المرتقبين، وبخاصة في مجال خدمات التعليم والصحة والمرافق العامة (الهاتف والكهرباء والصرف الصحي والمياه ومصارف المطر والنفايات) والخدمات الأمنية (الشرطة والمرور والدفاع المدني) والمواصلات العامة والمساجد والملاعب الرياضية إلخ.. وهنا يمكن تحديد معايير أو متوسطات معينة يحسب في ضوئها الاحتياج، مثلاً طبيب أو شرطي أو هاتف لكل عدد معين من السكان.

وتبدو مشكلة المياه لافتة للانتباه بشكل خاص؛ فاعتماد مدينتي أبها والخميس على المياه المحلاة من البحر الأحمر (محطة الشقيق) بصورة شبه كلية في وقت تشهد فيه منطقة عسير موجة من الجفاف وندرة في الأمطار وانحساراً في مستوى المياه الجوفية السطحية مما يجعل من الضروري التفكير في حجم الاحتياج المستقبلي في ظل الزيادة السكانية والتوسع العمراني والخدمي والتطور التنموي. وهناك أحياء كثيرة في المدينتين غير مغطاة بشبكة المياه حالياً وأحياء أكثر غير مخدومة بشبكة الصرف الصحي، كما أن هناك قوائم طويلة لمنتظري خدمات الهاتف، إضافة إلى الضغط الشديد الحالي على الطاقة الكهربائية مما يؤدي إلى قطوعات متكررة خلال فصل الشتاء حين يبلغ الاستخدام ذروته. ويمكن الاستفادة من توقعات النموذج، وبخاصة المتعلقة بالسكان وعدد الوحدات السكنية في تقدير الاحتياجات المختلفة في هذا المجال، كتقدير متوسط استهلاك الفرد من المياه وضربه بعدد السكان لتقدير حجم الاحتياج.

وتبرز مشكلة التخلص من النفايات (السائلة والصلبة) بوضوح أكثر في المناطق الجبلية والمرتفعة عامة كحال أبها والخميس، كما أن التخلص منها بتصريفها في الأودية يولد مشكلة بيئية خطيرة بتلويث مياه الشرب والاستخدام الزراعي، ولاسيما أن الأودية تستخدم أيضاً في تصريف مياه الأمطار. إن زيادة عدد محطات معالجة مياه المجاري الموجودة ورفع قدراتها واستخدام المياه المعالجة في ري الحدائق والمتنزهات والمساحات الخضراء يمكن أن يسهم في تخفيف آثار المشكلة. وعلى العموم ينبغي أن يهتم التصميم العمراني والتخطيط الحضري الحديث بالآثار البيئية وليس النتائج الاجتماعية والاقتصادية لنمو المدن فحسب.

خامساً – قطاع العمل:

8 – يتوقع أن يصل عدد فرص العمل بالتجمع المدني في عام 1445هـ/ 2025م إلى 153633 فرصة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، منها 73642 بأبها و79991 بالخميس. وعلى الجهات المعنية تقدير أنواعها ودرجاتها وتكلفتها.

9 – على الرغم من هذه الزيادة في فرص العمل فإنها لا تواكب الزيادة السكانية لمن هم في سن العمل؛ لذلك يتوقع أن تصل نسبة البطالة النظرية في عام 1445هـ/ 2025م إلى 59% لأبها و79% بالخميس و73% بالتجمع المدني الجديد. ينبغي التنبيه هنا إلى أن هذه التقديرات مبنية على مقارنة فرص العمل المتوقعة بجملة قوة العمل النظرية (12 سنة فأكثر)، وعليه يمكن أن تكون نسبة البطالة أقل بكثير إذا وضعنا في الاعتبار، مثلاً، الطلاب منهم الذين ما زالوا يواصلون دراساتهم، وكبار السن – فوق السبعين. كما أن المجتمع السعودي، عامة، ظل غالباً يعنى ببطالة الذكور أكثر مما يعنى ببطالة النساء، وكثيراً ما تقصر فرص العمل التي تتوافر للنساء على مجالات التعليم؛ ولكن بعد التوسع الكبير في مجال تعليم البنات صارت محاولاتهن لارتياد سوق العمل أكثر إلحاحاً، وفي أكثر من مجال. ويجدر التنبيه أيضاً على أن نسب البطالة في كل مدينة قد تكون غير دقيقة بسبب أن بعض السكان يسكنون في مدينة ويعملون في الأخرى للتباين في ملكية أو قيم إيجارات المساكن وموقعها بالنسبة للمدارس التي يلتحق بها الأبناء ونحو ذلك. أما نسب التجمع المدني فهي أكثر دقة من النسب الفردية للمدينتين.

قد تكون من بين الحلول المناسبة لمشكلة البطالة:

أ – تشجيع الاستثمار العام والخاص في مجالات النشاط الاقتصادي والخدمي المختلفة. وبخاصة السياحة، وذلك لزيادة فرص العمل بمنطقة عسير.

ب – تعديل أهداف التعليم لربطه باحتياجات العمل الآنية والمستقبلية والتركيز أكثر على المجالات التطبيقية والتقنية وتوعية المواطن السعودي بشرف العمل في كل المجالات، وبخاصة الحرفية.

جـ – الإسراع في تنفيذ خطط وبرامج توطين الوظائف وإحلال الكفاءات الوطنية محل الأجنبية في مختلف التخصصات والمهن، وبخاصة في القطاع الخاص.

الخاتمة

تنمو مدينتا أبها وخميس مشيط بمنطقة عسير وتتمددان كغيرهما من المدن. ويكون جزء مقدر من هذا التمدد في اتجاه إحداهما نحو الأخرى، ويتوقع أن ينتج منه اتحادهما أو تكوين تجمع مدني أكبر بنهاية عام 1445هـ/2025م. ويتوقع أن يلازم هذا التجمع مشكلات في مجالات السكن والخدمات وفرص العمل وبعض المشكلات البيئية مما يستدعي الشروع منذ الآن في اتخاذ الخطوات والإجراءات المناسبة لتقليل آثارها. ويمكن تحديد ثلاثة مداخل للتعامل مع هذه المشكلات:

1 – النظر إليها باعتبارها قضية سكانية، ومن ثم محاولة الحد من النمو السكاني مثلاً: قد يمكن التقليل من حجم الهجرة إلى المدينتين بنقل بعض الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية والخدمية إلى ظهائرهما (مشاريع تنمية الريف).

2 – اعتبارها مشكلات تنموية، ومن ثم العمل على تحسين أوضاع المدينتين لمقابلة مختلف الاحتياجات السكانية المتزايدة.

3 – اعتبارها مشكلات سكانية وتنموية في الوقت نفسه، ومن ثم العمل على زيادة معدلات التنمية في جميع المجالات في المدينتين وظهائرهما معاً، وقد تكون هذه النظرة هي المثلى ولكنها أيضاً أصعب وأكثر تكلفة.

4 – وفي كل حال ينبغي تشديد الضوابط التي تقلل من الآثار البيئية السالبة للنمو المدني كالتوسع في شبكات مياه الصرف الصحي ومنع تغول العمران على الأودية والأراضي الزراعية وإبعاد المصانع عن الأحياء السكنية.

وعلى المعنيين اختيار الأسلوب الأمثل في ضوء الأهداف العامة والسياسات والميزانيات المحددة. ويمكن تحديث بيانات هذا النموذج وإدخال أي تعديلات ضرورية عليه واستخدامه في اختبار بعض البدائل التخطيطية أو الإدارية وفق أهداف واختصاصات الجهات المختلفة المعنية بنمو المدينتين.

وأخيراً ربما يثير هذا النموذج قضايا أكثر مما يجيب عنها؛ لكنه يؤكد ضرورة وأهمية النظرة الكلية (Holistic approach) للمشكلات والربط بينها في مقابل النظرة الجزئية الضيقة والمعالجة الفردية التي لا تدوم حلولها طويلاً.

المصادر:

سكان بلان سويكو، المركز المعماري – (ربيع أول 1402/يناير 1982). أبها: **المخطط الرئيس التنفيذي، التقرير الفني 9**، مجلد 9 – 3 أ. الرياض: وزارة الشؤون البلدية والقروية.

عبدالمنعم إبراهيم، وحسين الريماوي (1412هـ/1991م) تناول شمولي لموضوع تطوير السياحة بإقليم عسير، الكتاب العلمي للندوة الجغرافية الرابعة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية. مكة المكرمة: جامعة أم القرى، الجزء الثاني: 110 – 142.

عبدالمنعم إبراهيم (1993) **هل تصلح طريقة النظم للأبحاث الجغرافية؟ مثال طريقة النظم الديناميكية** – أبها: مركز البحوث، كلية التربية بجامعة الملك سعود، فرع أبها.

عبدالمنعم إبراهيم ومحمد القحطاني (1413هـ/1993م). التعليم الابتدائي للبنين بالمملكة العربية السعودية: دراسة تحليلية كمية في التنمية الإقليمية، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، 69: 57–88.

عبدالمنعم إبراهيم (1419/1420هـ)، **المفاهيم والنماذج الكمية للحركة البشرية في الجغرافيا: مراجعة نقدية**. أبها: مركز البحوث بكلية التربية بجامعة الملك سعود – فرع أبها.

عبدالمنعم إبراهيم، ومحمد أرباب (1421هـ) **النظريات السكانية مطالع الألفية الثالثة**، الزقازيق، جمهورية مصر العربية: مكتبة رشيد.

لجنة الأطلس الوطني (1401هـ/1981م) **أطلس السكان للمملكة العربية السعودية**، الرياض: قسم الجغرافيا – كلية الآداب، جامعة الرياض.

لجنة التنشيط السياحي بعسير (1419هـ) **بيانات بالمراكز والوحدات السكنية بمنطقة عسير ونسبة الإشغال** – أبها: لجنة التنشيط السياحي بعسير.

محمد أرباب، وعبدالمنعم إبراهيم (1414هـ/1994م) الكثافة السكانية ونصيب الفرد من الحيز الحضري في منظومة المدن السعودية. الكتاب العلمي للندوة الجغرافية الخامسة لأقسام الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية. الرياض: جامعة الملك سعود: 495–559.

محمد أرباب (2000م) تطور النظام الحضري السعودي ونموذج التركيب المكاني، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، 97: 59–116.

محمد الحماد (1403هـ/1983) «نمو المدن السعودية بين النظرية والتطبيق»، الكتاب العلمي لندوة المدن السعودية: انتشارها وتركيبها الداخلي. الرياض: عمادة شؤون المكتبات بجامعة الملك سعود: 31 – 65.

محمد القحطاني وآخرون (1417هـ/1997م) **السياحة، الأسس والمفاهيم: دراسة تطبيقية على منطقة عسير بالمملكة العربية السعودية**، جدة: مؤسسة المدينة للصحافة.

محمد القحطاني، وعبدالمنعم إبراهيم (1420هـ) **حجم التدفق السياحي وخصائص الزائرين لأبها الحضرية بمنطقة عسير للفترة 1411–1420هـ/1990–1999م: دراسة تحليلية إحصائية مقارنة**، أبها: الغرفة التجارية والصناعية.

محمد محسوب (1407هـ/1987م) مورفولوجية الأراضي بمنطقة أبها الحضرية من خلال الملاحظات الميدانية والقياسات المورفومترية. من أبحاث الندوة الثالثة لأقسام

الجغرافيا بجامعات المملكة العربية السعودية - الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

مصلحة الإحصاءات العامة (دون تاريخ)، **النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن في منطقة عسير**، 1413/1992م، الرياض: وزارة التخطيط.

معمار (1417هـ/1997م)، **المخطط الهيكلي لحاضرة أبها (التقرير الأول)**، الرياض: وزارة الشؤون البلدية والقروية.

Alfeld, L. E. & Graham, *A. K. (1976) Introduction to urban dynamics.* Cambridge, Mass.: Wright-Allen Press.

Al-Hathloul, S. & Edadan, N. (Eds.) (1995). *Urban development in Saudi Arabia: Challenges and opportunities.* Riyadh: Dar Al Sahan.

Christaller, W. (1933; 1966). *Central places in southern Germany.* Englewood Clifts: Printice Hall Inc.

Forrester, J.W. (1969a). *Industrial dynamics.* Cambridge, Mass.: The M.I.T. Press.

Forrester, J.W. (1969b). Urban dynamics. *Cambridge Mass.: The M.I.T. Press.*

Hall, Tim (1998) *Urban geography.* London: Routledge.

Hirchman, A.O. (1958). The strategy of economic development. Yale: Yale University Press.

Huggett, R (1980). *Systems analysis in geography.* Oxford: Claiendon press.

Ibrahim, A. Ali. (1989) *A System Dynamics approach to African urban problems: A case study from the sudan (Un published Doctoral Dissertation). Kent, OH.: Kent State University.*

Jefferson, M. (1939). The law of the primate city. *Geographical Review*, 29:226-332.

Pugh, A. L. (1983) *Dynamo User's Manual* (6th ed.). Cambridge, Mass.: The MIT Press.

Pugh-Roberts Associates, Inc.(1984). Micro-Dynamo: System Dynamics Modeling Language. Reading Mass.: Addison-Wesley Publishing Company.

Roberts, N. et al. (1983). *Introduction to computer Simulation: A system dynamics approach.* Reading, MA.: Addison-Wesley.

Savage, M. & Warde, A. (1993). *Urban Sociology, Capitalism & Modernity.* London: Mcmillan/British Sociological Association.

Zipf, G.K. (1949). *Human behavior and the principle of least effort.* Cambridge, Mass.: Harvard University Press.

قدم في: مايو 2002.

أجيز في: يناير 2003.

ملحق (1)
نموذج نمو مدينتي أبها وخميس مشيط

		Var #	Eq #
*	**Simulation Model of the Growth of Abha & Khamis Mushayt,**		
Note	**Assir Region, Saudi Arabia: 1417-1445/1997-2025.**		
Note		**Var #**	**Eq #**
Note	**<u>Urban Sprawl of Abha & Khamis</u>**		
A	ADSAK.K = (DSEPD) (DAREA.K + VOID)	(4)	(1)
C	VOID = 10 SQKM	(93)	
C	ADSEPD = 50 SQKM	(1)	
A	DAREA.K = AGKD.K + KGAD.K	(86)	(2)
Note	**<u>Abha Sprawl</u>**		
L	AGKD.K = AGKD.J + (DT)(AGR.JK)	(2)	(3)
N	AGKD = 22 SQKM		
R	AGR.KL = (AGKD.K) (ABSPM.K) (NAGKD)	(3)	(4)
C	NAGKD = 0.30 SQKM	(18)	
A	ABSPM.K = (AHM.K) (AEMPM.K)(ASERM.K)		
X	(ASSM.K)(TOURF.K) (TECHNF.K)(ADSAK.K)(ZONIN.K)	(6)	(5)
A	AHM.K = TABHL (AHMT.ABAVHU.K.29000,44000,5000)	(8)	(6)
T	AHMT = 1.0, 1.2, 1.5, 2.0	(9)	
A	AEMPM.K = TABHL (EMPMT, AEMPD.K,53639, 73639, 5000)	(9)	(7)
T	AEMPMT = 1.0,1.1,1.15,1.20,1.25		
A	TGR.K = 0.05 + STEP (0.05,142.5/2005)	(10)	(8)
A	ASERM.K = TABHL (ASERMT, ASERVL.K,0.75,1.00,0.05)	(11)	(9)
T	ASERMT = 1.0,1.02,1.03,1.06,1.08,1.1		
A	APCH.K = ABAVH.K/APOP.K	(41)	(10)
A	ABAVH.K = ABAVHU.K)(APPHU)(AAHUM.K)	(89)	(11)
C	APPHU = 6	(90)	
L	ABAVHU.K = ABAVHU.J + (DT)(AHRI.JK)	(42)	(12)
N	ABAVHU = 22000		
R	AHRI.KL = (ABAVHU.K)(ANHCR)(AHAM.K)	(43)	(13)
C	ANHCR = 0.10	(45)	
A	AHAM.K = TABHL (AHAMT.APCH.K. 5,1.0.0.25)	(44)	(14)
T	AHAMT = 1.0, 1.1, 1.2		
A	APCEMP.K = AEMPD.K/ALABF.K	(34)	(15)
L	AEMPD.K = AEMPD.J + (DT) AEMRI.JK)	(35)	(16)

```
N   AEMPD = 53639
R   AEMRI.KL = (EMPR.K)(ANEGR)(AEGRM.K)  (36)   (17)
C   ANEGR = 0.005                        (40)
A   AEGRM.K = TABHL (AEGRMT, APCEMP,. 25,1.0,0.25) (37)   (18)
T   AEGRMT = 1.5, 1.3, 1.2, 1.0
A   ZONIN.K = TABHL (ZONINT, GOVUP. K,1.0,2.0,0.5)(82)   (19)
T   ZONIN = 1.0, 1.1, 1.2
L   GOVUP.K = GOVUP.J + (DT)(UPG.JK)     (83)   (20)
N   GOVUP = 1.0
R   UPG.KL = (GOVUP.K)(NUPGR)            (84)   (21)
C   NUPGR = 0.10                         (85)
A   ALABF.K = (APOP.K)(APCLF)            (38)   (22)
C   APCLF = 0.60                         (39)
L   APOP.K = APOP.J+(DT)(ANMR.JK+ANBR.JK)  (20)   (23)
N   APOP = 146636
R   ANBR.KL = (APOP.K) (ABNBR.K)         (23)   (24)
R   ANMR.KL = (APOP.K) (ABNBR) (AOMAF)   (21)   (25)
X   (ADAM.K)(FMP.K)
C   ABNMR = 0.047                        (22)
A   ADAM.K = TABHL (ADAMT, ABDAM.K,0.0,6.0,2.0) (25)   (26)
T   ADAMT = 1.0,1.1,1.3,1.5
C   ADMAF = 1.0                          (29)
A   ABDAM.K = AJOBM.K+ABHM.K+ASM.K       (87)   (27)
A   AJOBM.K = TABHL (AJOBMT, APCEMP.K, 0.5,1.0,.10) (26)   (28)
T   AJOBMT = 1.0,1.1,1.2,1.3,1.6,2.0
A   ABHM.K = TABHL (ABHMT, APCH.K,0.25,1.0,0.25) (28)   (29)
T   ABHMT = 0.0,1.0,1.5,2.0
A   ASM.K = TABHL (ASMT, ASERVL,.75,1.0,.05)  (27)   (30)
T   ASMT = 1.0,1.0,1.0,1.2,1.5,2.0
L   ASERVL.K = ASERVL.J+(DT)(ASDR.JK)    (30)   (31)
N   ASERVL = 0.65
R   ASDR.KL = (ASDM.K)(ASERVL.K)(ASNDR)  (31)   (32)
C   ASNDR = 0.15                         (32)
A   ASDM.K = TABHL (ASDMT, APOP.K, 146636,196636,10000)(33)   (33)
T   ASDMT = 1.0,1.0,1.0,1.1,1.1,1.2
A   AAHD.K = APOP.K/ABAVHU.K             (46)   (34)
```

A	ASSM.K = 1+STEp (0.25,2000)	(12)	(35)
Note	**KHAMIS SPRAWL**		
L	K.GAD.K = KEAD.J + (DT)(KGRAD.JK)	(5)	(36)
N	KGAD = 6.0 SQKM		
R	KGRAD.KL = (KGAD.K)(KSPM.K)(NKGAD)	(49)	(37)
C	NKGAD = 0.20 SQKM	(19)	
A	KSPM.K = (KHM.K)(KEMPM.K)(KSSM.K)		
X	(KTOURF.K)(TECHNF.K)(ADSAK.K)(ZONIN.K)	(7)	(38)
A	KEMP.K = TABHL (KEMPT, KEMPD. K,51375,5000)	(13)	(39)
T	KEMPT = 1.0,1.1,1.15,1.20,1.25		
A	KAHUM.K = 1+STEP (1,1425/2005)	(92)	(40)
A	KHM.K = TABAL (KHMT, KAVHU.K,61000,81000,5000)	(14)	(41)
T	KHMT = 1.0,1.2,1.4,1.6,2.0		
A	FMP.K = 1.0+STEP (-9,1430/2010)	(15)	(42)
A	KSERM.K = TABHL (KSERMT, KSERVL.K, .65,1.0,.05)	(16)	(43)
T	KSERMT = 1.0,1.01,1.02,1.03,1.04,1.05,1.06,1.07		
A	KPCEMP.K = KEMPD.K/KLABF.K	(65)	(44)
A	KLABF.K = (KPOP.K)(KPCLF)(UNITY.K)	(69)	(45)
C	KPCLF = 0.55	(70)	
L	KEMPD.K = KEMPD.J + (DT) (KEMPI.JK)	(66)	(46)
N	KEMPAD = 51375		
R	KEMPR.KL = (KEMPR.K)(KNEGR)(KEGRM.K)		
C	KNEGR = 0.005	(71)	
A	KEGRM.K = TABHL (KEGRMT, KCEMP.K,.25,1.0,.25)	(68)	(48)
T	KEGRMT = 1.5, 1.3, 1.2,1.0		
L	KPOP.K = KPOP.J + (DT)(KNMR.JK+KNBR.JK)	(51)	(49)
N	KPOP = 313086		
R	KNMR.KL = (KPOP.K)(KNMR)(KMM.K)	(52)	(50)
X	(KOMAF)(FMP.K)		
C	KNMR = 0.060	(53)	
A	KDAM.K = TABHL (KDAMT, KHMDAM.K,0.0,6.0,2.0)	(56)	(51)
T	KDAMT = 1.0,1.1,1.3,1.5		
C	KOMAF = 1.0	(60)	
A	KHAMDAM.K = KJOBM.K + KSERM.K + KHM.K	(88)	(52)
A	KJOBM.K = TABHL (KJOBMT, KPCEMP.K,.5,1.0,0.10)	(57)	(53)
T	KJOBMT = 1.0,1.1,1.2,1.3,1.6,2.0		

A	KSM.K = TABHL (KSMT, KSERVL,1.0,0,0.05)	(85)	(54)
T	KSMT = 1.0,1.0,1.0,1.2,1.3,1.5,1.6,2.0		
A	KHHM.K = TABHL (KHHMT,KPCH.K,.25,1.0,.25)	(59)	(55)
T	KHHMT = 0.0,1.0,1.5,2.0		
L	KSERVL.K = KSERVL.J + (DT) (KSDR.JK0	(61)	(56)
N	KSERVL = 0.60		
R	KSNDR.KL = (KSERVL.K)(KSNDR)(KSDM.K)	(62)	(57)
C	KSNDR = 0.15	(63)	
A	KSDM.K = TABHL(KSDMT, KPOP.K,313086,353086,10000)	(64)	(58)
T	KSDMT = 1.0,1.0,1.1,1.1,1.2		
L	KAVHU.K = KAVHU.J+(DT)(KHRI.JK)	(73)	(59)
N	KAVHU = 47000		
R	KHRI.KL = (KAVHU.K)(KHAM.K)(KNHCR)	(74)	(60)
C	KNHCR = 0.08	(76)	
A	KHAM.K = TABHL (KHAMT, KPCH.K,.5,1.0,.25)	(75)	(61)
T	KHAMT = 1.0,1.1,1.2		
A	kAVH.K = (KAVHU.K)(KAHUM.K)(KPPHU)	(77)	(62)
C	KPPHU = APPHU	(78)	
A	UAR.K = TABHL (UAKT, ADSAK.K0.0,25,25	(50)	(63)
T	UAKT = 1.0,1.0		
A	KHAD.K = KPOP.K/KAVHU.K	(47)	(64)
R	KNBR.KL = (KPOP.K)(KBNBR.K)	(54)	(65)
A	KPCH.K = KAVH.K/KPOP.K	(72)	(66)
R	TDR.KL = (TOURD.K)(TGR.K)	(81)	(67)
A	KSSM.K = 1+STEP(0.25,142/2000)	(17)	(68)
A	TOURF.K = TABHC (TOURFT,TOURD.K,1.0,2.0,.25)	(48)	(69)
T	TOURFT = 1.0,1.10,1.20,1.30		
L	TOURD.K = TOURD.J+(DT)(TDR.JK)	(80)	(70)
N	TOURD = 1.00		
A	TECHNF.K = 1+STEP(0.5,1425/2005)	(79)	(71)
A	AAHUM.K = 1+STEP(1,1425/2005)	(91)	(72)
A	ABNBR.K = 2.7+STEP (-.02,1430/2010)	(24)	(73)
A	KBNBR.K = 3.1+STEP (-.03,1428/2008)	(55)	(74)

Note ***CONTROL CARDS***

SPEC DT = 1/LENGTH = 1445/2025/PLTPER = 5/PRTPER = 5

N TIME = 1417/1997

ملحق (2)
متغيرات النموذج وثوابته

م	الشرح	الرمز
1	المسافة الإدارية الفاصلة بين المدينتين	ADSEPD
2	النمو المساحي لأبها في اتجاه الخميس	AGKD
3	معدل نمو أبها في اتجاه الخميس	AGR
4	المسافة الفعلية (غير المعمورة) الفاصلة	ADSKAK
5	النمو المساحي للخميس في اتجاه أبها	KGAD
6	معامل تمدد أبها نحو الخميس	ABSPM
7	معامل تمدد الخميس نحو أبها	KSPM
8	معامل التمدد المساحي للسكن بأبها	AHM
9	معامل التمدد المساحي لغرض العمل بأبها	AEMPM
10	معدل النمو السياحي	TGR
11	معامل التمدد المساحي للخدمات بأبها	ASERM
12	معامل الظروف الموقعية والموضعية لأبها	ASSM
13	معامل التمدد المساحي لغرض العمل بالخميس	KEMPM
14	معامل التمدد المساحي للسكن بالخميس	KHM
15	السياسة الوطنية للهجرة الأجنبية	FMP
16	معامل التمدد المساحي للخدمات بالخميس	KSERM
17	معامل الظروف الموقعية والموضعية للخميس	KSSM
18	معدل النمو الطبيعي لأبها نحو الخميس	NAGKD
19	معدل النمو الطبيعي للخميس نحو أبها	NKGAD
20	عدد سكان أبها	APOP
21	صافي الهجرة لأبها	ANMR
22	معدل الهجرة الطبيعي لأبها	ABNMR
23	صافي الزيادة الطبيعية لسكان أبها	ABNR

م	الشرح	الرمز
24	معدل الزيادة الطبيعية للسكان بأبها	ABNBR
25	معامل الجذب التنموي للهجرة إلى أبها	ADAM
26	معامل توفر فرص العمل بأبها	AJOBM
27	معامل توفر الخدمات بأبها	ASM
28	معامل توفر السكن بأبها	ABHM
29	معامل الجوانب الأخرى للهجرة إلى أبها	AOMAF
30	مستوى الخدمات بأبها	ASERVL
31	معدل تطور الخدمات بأبها	ASDR
32	معدل التطور الطبيعي للخدمات بأبها	ASNDR
33	معامل تطور الخدمات بأبها	ASDM
34	نسبة المستخدمين بأبها	APCEMP
35	عدد المستخدمين بأبها	AEMPD
36	الزيادة في عدد المستخدمين بأبها	AEMRI
37	معامل نمو الاستخدام في أبها	AEGRM
38	قوة العمل في أبها	ALABF
39	نسبة من هم في سن العمل من السكان بأبها	APCLF
40	معدل النمو الطبيعي للاستخدام بأبها	ANEGR
41	نسبة من توفر لهم سكن بأبها	APCH
42	الوحدات السكنية المتوفرة بأبها	ABAVHU
43	الزيادة في توفر السكن بأبها	AHRI
44	معامل توفر السكن بأبها	AHAM
45	المعدل الطبيعي لبناء المساكن بأبها	ANHCR
46	الكثافة الفعلية للمسكن بأبها	AAHD
47	الكثافة الفعلية للمسكن بالخميس	KAHD

م	الشرح	الرمز
48	معامل السياحة بمنطقة أبها الحضرية	TOURF
49	معدل نمو الخميس اتجاه أبها	KGRAD
50	معامل اتحاد أبها والخميس	UAK
51	عدد سكان الخميس	KPOP
52	صافي الهجرة الوافدة للخميس	KNMR
53	معدل الهجرة الطبيعية للخميس	KNMR
54	صافي الزيادة السكانية الطبيعية للخميس	KNBR
55	معدل الزيادة الطبيعية للسكان بالخميس	KBNBR
56	معامل الجذب التنموي للهجرة إلى الخميس	KDAM
57	معامل توفر فرص العمل بالخميس	KJOBM
58	معامل توفر الخدمات بالخميس	KSM
59	معامل توفر السكن بالخميس	KHM
60	معامل الجوانب الأخرى للهجرة إلى الخميس	KOMAF
61	مستوى الخدمات بالخميس	KSERVL
62	معدل تطور الخدمات بالخميس	KSDR
63	معدل التطور الطبيعي للخدمات بالخميس	KSNDR
64	معامل تطور الخدمات بالخميس	KSDM
65	نسبة المستخدمين بالخميس	KPCEMP
66	عدد المستخدمين بالخميس	KEMPD
67	الزيادة في عدد المستخدمين بالخميس	KEMRI
68	معامل نمو الاستخدام في الخميس	KEGRM
69	قوة العمل في الخميس	KLABF
70	نسبة من هم في سن العمل بالخميس	KPCLF
71	معدل النمو الطبيعي للاستخدام بالخميس	KNEGR

م	الشرح	الرمز
72	نسبة من توفر لهم سكن بالخميس	KPCH
73	عدد الوحدات السكنية بالخميس	KAVHU
74	الزيادة في توفر السكن بالخميس	KHRI
75	معامل توفر السكن بالخميس	KHAM
76	المعدل الطبيعي لبناء المساكن بالخميس	KNHCR
77	عدد السكان الذين يستوعبهم السكن بالخميس	KAVH
78	متوسط الكثافة بالوحدة السكنية بالخميس	KPPHU
79	معامل التكنولوجيا	TECHNF
80	التنمية السياحية بعسير	TOURD
81	معدل التنمية السياحية بعسير	TRD
82	مخطط استخدامات الأرض الحضرية	ZONIN
83	السياسة الحضرية للدولة	GOVUP
84	معدل تطور التخطيط الحضري	UPGR
85	معدل التطور الطبيعي للتخطيط الحضري	NUPGR
86	المساحة المعمورة بين أبها والخميس	DAREA
87	معامل الجوانب التنموية للهجرة لأبها	ABDAM
88	معامل الجوانب التنموية للهجرة للخميس	KHMDAM
89	عدد السكان الذين يستوعبهم السكن بأبها	ABAVH
90	متوسط الكثافة بالوحدة السكنية بأبها	APPHU
91	معدل بناء الوحدات السكنية بأبها	AAHUM
92	معدل بناء الوحدات السكنية بالخميس	KAHUM
93	المساحة غير الصالحة للتنمية	VOID

الألفية الجديدة: التحديات والآمال

استحدثت مجلة العلوم الاجتماعية باب «الألفية الجديدة: التحديات والآمال» بهدف استطلاع آراء الباحثين والمفكرين، كل في ميدانه، حول ما يعتقدونه أبرز التحديات التي تواجه الإنسانية، فضلاً عن الآمال التي يرنون إليها ويتطلعون إلى تحقيقها مع قدوم الألفية الجديدة.

وقد قامت المجلة بنشر تلك الآراء تباعاً بدءاً من العدد (1) ربيع 2000. وتواصل المجلة في هذا العدد استكتاب طائفة بارزة من أهل العلم والفكر والثقافة.

سيد محمود الطواب*

لقد شهد القرن العشرون تغيرات وتحولات كبيرة شملت معظم ميادين الحياة سواء في ميدان العلم أو المعرفة أو الفكر أو الثقافة، وأدت بدورها إلى تغيرات في العلاقات البشرية والدولية نتج منها العديد من الإنجازات والتقدم التكنولوجي الهائل، وكذلك العديد من الصراعات والحروب بين الدول والشعوب. إن ما نعيشه اليوم من ثورة المعرفة والفضائيات التي دخلت كل بيت، وثورة المعرفة والاتصالات والإنترنت، وظاهرة العولمة وغيرها ما هو إلا نتاج هذا التقدم الهائل السريع.

والسؤال المهم الآن: كيف نواجه كل هذه التغيرات، التي نشعر معها بتهديد في هويتنا وفي قيمنا العربية الإسلامية. وسأحاول أن أقدم رؤية نفسية عربية يمكن بها مواجهة هذا الواقع الصعب في العالم العربي، وذلك عن طريق ما يأتي:

1 – عملية التنمية الشاملة بصفة عامة والتنمية البشرية بصفة خاصة هدف تسعى إليه كل المجتمعات اليوم ونحن في بدايات القرن الحادي والعشرين، ولما

---

* أستاذ علم النفس التعليمي بكلية التربية – جامعة الإسكندرية. عمل في الجامعات المصرية والخليجية والأمريكية. وله العديد من البحوث والكتب المنشورة باللغتين العربية والإنجليزية.

كانت هذه التنمية بنوعيها تعتمد أولاً وقبل كل شيء على الإنسان وسلوكه ودوافعه وقدراته وميوله وإمكاناته، وكلها موضوعات يهتم علم النفس بدراستها وبحثها - فإن دور علم النفس يظهر هنا في خدمة عمليات التنمية بأشكالها المختلفة.

2 - الاهتمام بالتنمية البشرية قبل الاهتمام بالتنمية الاقتصادية؛ فالأفراد هم أساس أي تنمية سليمة في أي مجتمع وفي أي عصر من العصور. وهنا يظهر دور علم النفس في خدمة عمليات التنمية في مجتمعاتنا العربية، ولا بد من دخوله مختلف الميادين، ولا يقتصر على التربية والتعليم بل يجب أن يشمل الصناعة والزراعة والإنتاج والإدارة والإعلام والجيش والشرطة وكل المجالات التي تتعامل مع الإنسان. ولقد أدى علم النفس هذا الدور فعلاً في المجتمعات الغربية وما زال يؤديه.

3 - إن دور التربية بصفة عامة والتعليم المتطور بصفة خاصة في هذه المواجهة كبير ومهم وخطير؛ فهما الوسيلة التي يمكن عن طريقها إعداد الأجيال الواعية والصالحة المسلحة بالقيم العليا والفضائل السليمة والمبادئ المتسامحة. كما يجب أن نشجع التعلم الذاتي الذي يمكن أن يستمر أثره إلى ما بعد سنوات المدرسة، كما أن التعليم المفتوح يجب أن يكون وسيلتنا في المرحلة المقبلة للتغلب على الأعداد الضخمة التي ترغب في التعليم الجامعي.

4 - إن التقارب بين الشعوب العربية في مختلف المجالات التربوية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية وغيرها عملية مهمة جداً لمواجهة مثل هذه التغيرات. فالتقريب بين الشعوب العربية، وبخاصة في المجال الاقتصادي، والسوق العربية المشتركة، وسهولة الانتقال بينها يجعلها أكثر قوة ومكانة في مواجهة التكتلات الدولية الأخرى. ولعل ما نسمعه اليوم من محاولات الدول الخليجية توحيد عملاتها من الأمور المبشرة بالخير في هذا المجال.

5 - إن التنمية البشرية والاقتصادية لا تنمو وتزدهر إلا في جو من الديموقراطية والحرية والمشاركة الشعبية في بلادنا العربية، وبخاصة بعد انتشار الفضائيات وانفتاح الإعلام أمام العالم كله. فلم يعد مجدياً أمام العقل العربي المثقف قبول نتائج الانتخابات بنسب 99,9%.

6 - الاهتمام بالعلم والعلماء وتوفير المناخ اللازم للبحث والتطوير، والأخذ بأساليب التكنولوجيا الحديثة وتوجيهها، ليس للعدوان والتدمير بل للبناء وحل

مشكلات الإنسان من ملبس ومأكل ومسكن وخدمة الإنسانية بصفة عامة. ولا ننسى أهمية الحرية في البحث العلمي؛ فالعالم لا يمكن أن ينتج إلا في جو من الحرية.

7 – يجب أن نلحق الغرب في بحوثه ودراساته النفسية، وألا نقف أو نعتمد على الترجمة فقط (على الرغم من أننا لا ننكر أهمية الترجمة)، لكن يجب ألا نقف عند الترجمة، أي نترجم ونختبر ونطبق ما قد توصلوا إليه فقط، بل يجب أن تكون لنا بحوثنا المميزة المرتبطة بواقعنا النفسي والاجتماعي، والموجهة لحل مشكلاتنا النفسية والاجتماعية.

8 – ما زال علماء النفس يجيدون ويمارسون المناهج العلمية الصارمة المستخدمة في العلوم الطبيعية تشبهاً بها، للوصول إلى قوانين صارمة مثلها وتمسكاً بالموضوعية العلمية، ونسوا أن علم النفس يهتم أولاً وقبل كل شيء بالإنسان ذي الطبيعة الخاصة، الذي يمكن أن يتغير ليس بين يوم وآخر بل بين لحظة وأخرى. إنني أرى ضرورة العودة إلى الحس النفسي أيضاً عند محاولة فهم الظاهرة النفسية.

9 – إذا استطاع علم النفس في بداية القرن العشرين الاستقلال والتحرر عن الفلسفة تماماً، وتكوين علم خاص به، فإننا في مطلع القرن الحادي والعشرين، نرى ونؤيد الرأي القائل بضرورة عودة الفلسفة إلى علم النفس، فقد تبين حاجة علم النفس إلى الفلسفة، وبخاصة في نظرته إلى الإنسان، وفي صياغاته النظرية، وفي تساؤلاته وفروضه، وفهم الوقائع ودلالات الأرقام، وبحوث ما وراء المعرفة.

د. محمد عباس إبراهيم*

الحقيقة الكونية الثابتة في خلق الإنسان هي أن الله – سبحانه وتعالى – قد أمده وزوده بطاقتي الفكر والحركة (أي أعمال العقل وأعمال البطش) فصار العقل مسؤولاً وأميناً على أفعال الناس وبطشه، كما أصبح الإنسان موضوعاً للعلوم العقلية والسلوكية والتطبيقية، يكتسب ما جناه فكره وبطشت به يداه.

من هذه المقدمة التي يستشف منها أن الإنسان مسؤول عن جميع الأفعال

* أستاذ ورئيس قسم الأنثروبولوجيا والمدير التنفيذي لمركز البحوث والدراسات الإنسانية ووكيل كلية الآداب لشؤون التعليم والطلاب بجامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

والتصرفات الإيجابية والسلبية على السواء نرى أن الألفية الجديدة المتمثلة في مقدم القرن الحادي والعشرين قد بدأت فكرياً وفلسفياً ونظرياً على غير عادة قدوم الزمن التلقائي الرتيب، فقد بدأت مبكرة عن موعدها الزمني حين روج لأفكار نظرية وموجهات فلسفية حملت معاني «النظام العالمي الجديد» منذ 17 يناير 1991 وما تحمله فلسفة الكلمة من معنى الـOrder وليس النظام Institution أو الـ System وهي مفاهيم يدرك معانيها المثقفون والمحترفون في لغة السياسات الاجتماعية والدولية.

وفي الولادة القيصرية المبكرة للألفية الجديدة - منذ العقد الأخير للقرن العشرين - هبط علينا مفهوم العولمة Globalization فحمل أفكاراً راودت خيال الكثيرين وهي تجيب عن سؤال أبله مؤداه: ما هي العولمة؟ فذهب بعضهم بخياله - المريض - إلى فكرة «الطريق الثالث» وذهب آخرون إلى فكرة «تجسيد التفوق المنفرد» واتجه غيرهم إلى الترويج لفكرة «تفكيك الحضارات وصدامها»... إلخ، أما أصحاب الاتجاه المعتدل أنصار الولادة الطبيعية لبزوغ الألفية الجديدة فيرون أن العولمة «هي ظاهرة إنسانية تطورية جاءت نتيجة الثورات الصناعية المتعاقبة، مثل الثورة الإلكترونية، وثورة علوم الليزر وثورة تدفق المعلومات والاتصالات، وتطبيقات الهندسة الوراثية، وعلوم الفضاء والكون الفسيح... إلخ» وهي كلها أعمال وأفعال عقلية/ حركية أدت إلى نتائج ملموسة شاركت فيها الإنسانية بشتى ألوانها فدعمتها بعوامل الدفع والنجاح مما أدى إلى اختزال المسافات وتضييق الفجوات بين الحضارات والأيديولوجيات، فجاءت فرص السفر والتنقل والسياحة وانتقال رؤوس الأموال والأفكار ونقل التكنولوجيا، وهي في المقام الأول نتائج طبيعية لفكر الأنثروبولوجيا الثقافية ومشاهداته باعتباره علماً يبتعد عن مزالق التميز أياً كان نوعه. ومن ثم تصبح العولمة وفقاً للمفهوم الأنثروبولوجي العام: «ظاهرة بشرية ومعرفية وموضوعية تعيشها كل شعوب العالم كل بقدر نصيبه من التأثير والتأثر» فتكتسب العلاقات الاجتماعية بصفة خاصة، والعلاقات الإنسانية بصفة عامة نوعاً من عدم الفصل «الحدود» واجتيازاً لبعد المسافات، فيزداد الانتساب والانتماء إلى مجتمع إنساني موحد تسوده وحدة الرؤى والمبادئ والأهداف.

إذا كانت الصورة السابقة التي استحضر بعض من خصائصها وسماتها المميزة لجزء زمني من مرحلة مخاض ونفاس الولادة القيصرية للألفية الجديدة، فإن الخيال السوسيولوجي لرسم صورة المولود الجديد ما زال مبهم الفهم غامض

الرؤى، عما إذا كان هذا المولود (الألفية الجديدة) سليم القوى أم عصبي الطبع والمزاج... وما زال الكل يترقب حتى وإن كان الفهم بوساطة ملكة الخيال.

ولكن ما موقفنا من هذه التحديات التي تتبلور بعض من ملامحها يوماً بعد يوم، بل حين مجيء الساعة والأخرى نتيجة اختزال عامل الزمن؟ وما الرؤى الخاصة بنا تجاه الآمال المعقودة والمنشود تحقيقها؟ وهل عقدنا العزم - كعرب - على تحقيقها أم ما زال تحقيقها أنشودة نبطية أو فصحى نرددها برؤى العقل فقط دون أعمال الحركة وأفعالها؟

وهنا يأتي دور العرب الفاعل في تحديات الألفية الجديدة وآمالها من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1 - الاتجاه نحو العمل بإخلاص شديد على استثمار حالات الأبعاد المكانية والزمنية والاجتماعية والثقافية ومقوماتها في صياغة جديدة لمجتمع عربي متكامل الرؤى والأهداف نابذاً لكل صور الخلافات والفرقة، وهنا يكمن التحدي الحقيقي من أجل تحويل الأنشودة إلى واقع ملموس.

2 - إذا تحقق التحدي الأول وأصبح في مصلحة المجتمع العربي فسيأتي التحدي الثاني متمثلاً في تقريب المسافات المكانية والاجتماعية وكسر الحواجز الوهمية المقامة بشتى ألوانها وأشكالها وصورها، وهنا ستكون الحاجة ماسة إلى ترتيب جديد وصياغة جديدة لاستثمار موارد العرب بشتى مصادرها ودرجة تقييمها، وهنا سيصبح العرب فاعلين في الألفية الجديدة لا مفعولاً بهم في ظل تسويفات واهية - آنية - لعقم أنشودتهم.

3 - إذا تحقق التحديان السابقان لمصلحة العرب فلا شك في أنه ستأتي مرحلة تحقيق آمالهم المرجوة والمتمثلة في تحقيق صوت عربي واحد فاعل أمام العالم بأسره، ودحض التسويفات الواهية الزاعمة وجود عوامل للتخلف وعدم الارتقاء بالإنسان العربي، والقضاء على التصحر الفكري والبيئي من خلال ازدهار الفكر العربي وتملكه لأدوات العلم والمعرفة عالية التقنية، والاستخدام والاستثمار الأمثل لموارد الطبيعة والمياه بمصادرها المختلفة، مع صياغة جديدة للفكر السياسي العربي الداعم للحرية والديمقراطية وعدم تعطيل برامج التنمية، وهي كلها تعمل لمصلحة الإنسان العربي وتجعله يدخل إلى الألفية الجديدة بوعي جديد.. وفكر جديد.. ونوعية جديدة للحياة.

عبدالقادر عبدالعزيز علي*

أولاً - الوطن العربي الذي ننتمي إليه جزء حيوي ومهم من عالمنا المعاصر، وترجع أهميته إلى موقعه المتوسط الذي يربط بين الغرب والشرق والشمال والجنوب، وتحكمه في المنافذ الرئيسة؛ التي تتمثل في قناة السويس ومضيق باب المندب، ومضيق جبل طارق ومضيق هرمز هذا فضلاً عن أنه مهبط الأديان السماوية الثلاث اليهودية والمسيحية والإسلام، وانتشرت هذه الديانات إلى جميع أرجاء المعمورة بعد أن نزلت في العالم العربي بالإضافة إلى وحدة اللغة والدين والعادات والتقاليد وسهولة الاتصال والحركة بين دوله المختلفة ومناخه المعتدل وأرضه الخصبة وشعبه المضياف وجميع هذه المقومات الطبيعية والبشرية لم تتوافر بين أي مجموعة من شعوب الكرة الأرضية، وفي نفس الوقت لم تستغل هذه الإمكانات أيضاً في إيجاد دور فاعل للجامعة العربية وذلك في حل المشكلات العربية أو العربية الأجنبية. وما زالت فكرة السوق العربية المشتركة حبراً على ورق منذ عشرات السنين على الرغم من توافر العديد من الثروات الطبيعية والمنتجات الزراعية المتنوعة في العالم العربي. وهذا الوضع في القرن الماضي العشرين في نهاية الألفية الثانية. ونحن بدأنا منذ ثلاث سنوات في الألفية الثالثة، ولكي يكون لنا مكانة في العالم لا بد من استغلال مواردنا وقدراتنا وإمكاناتنا في مواكبة التطور التكنولوجي الرهيب والعولمة وغيرها من التحديات التي نتناولها ونستعرضها بإيجاز.

ثانياً - ونحن في السنوات الأولى من بداية الألفية الثالثة مع بداية القرن الحادي والعشرين أمامنا العديد من التحديات والكثير من الآمال. فيما يتعلق بالتحديات نعرض لأهمها، وهي تتمثل في التسارع في سباق التسلح والحروب والمشكلات العرقية والحدودية، وزيادة الإسراف في استنزاف موارد البيئة والتقدم التكنولوجي الرهيب والعولمة والزيادة السكانية والبطالة والإدمان، والتكتلات العالمية وعالم القطب الواحد وغيرها. وإذا ما تناولنا كل تحد من هذه التحديات بالتفصيل فسوف نحتاج إلى مجلدات، ولذلك سنعرض لكل منها في كلمات وجيزة جداً.

* قسم الجغرافيا - كلية الآداب - جامعة طنطا - ج.م.ع.

فيما يتعلق بالتسارع في التسلح النووي والذري والحروب العرقية والحدودية، يكفينا عرض إحصائية في هذا المجال لإظهار ما ينفق على أسلحة الدمار الشامل في العالم؛ متوسط الإنفاق عليها 1000 مليار دولار سنوياً، أو 2,749 مليار دولار يومياً أو 1,9 مليون دولار في الساعة الواحدة، وهذه المليارات جميعها تنفق في وسائل لتدمير جميع ما خلقه الله – سبحانه وتعالى – من موارد طبيعية وموارد بشرية لخدمة الإنسان، وتدمير حياة الملايين من البشر، ولو وجهت هذه المليارات لخدمة البشرية (وهذا أمل كل إنسان) لأدى ذلك إلى ارتفاع مستوى الدخل للفرد والأسرة والمجتمع بين شعوب الأرض جميعها، بحيث تستخدم هذه المليارات في الأغراض السلمية لخدمة البشر وهذا أمل من آمال القرن الحادي والعشرين وبداية الألفية الثالثة لمليارات البشر.

أما عن زيادة الإسراف في استنزاف موارد البيئة «لقد خلق الله سبحانه وتعالى كل شيء بقدر» وخلق لنا بيئة نظيفة لاستمرار الحياة عليها ولكن الإنسان بجهله في الدول النامية وبرفاهيته الاقتصادية في الدول المتقدمة قام ببناء المصانع التي تبث الغازات السامة وحرق الغابات واستخدام الوقود الحفري (الفحم والبترول والغاز الطبيعي)، في جميع وسائل حياته المختلفة وأدى هذا كله إلى تلوث عناصر البيئة الرئيسة من الماء والهواء والتربة، وهذا انعكس على جميع الكائنات الحية على سطح الأرض وفي باطنها وفي الغلاف الغازي والمائي المرتبط بالأرض نحو 84 مليون نوع من هذه الكائنات الحية وسيد هذه المخلوقات هو الإنسان الذي حمله الله – سبحانه وتعالى – الأمانة. وكلنا أمل في بداية الألفية الثالثة أن نهتم بالمحافظة على البيئة من التلوث والحفاظ على التوازن البيئي وعلى نظافة البيئة وعناصرها المختلفة لكي نعيش دون أمراض فتاكة، كما نحافظ على طبقة الأزون التي تقي الأرض من الأشعة فوق البنفسجية الضارة والقاتلة والتي تؤدي إلى أمراض العمى والسرطانات الجلدية والتشوهات في الأجنة وغيرها من الأمراض الفتاكة التي تهلك جميع الكائنات الحية إذا وصلت لسطح الأرض.

وفيما يتعلق بالتقدم التكنولوجي الرهيب في جميع المجالات ونحن نرى ونشاهد بأنه يظهر تطور جديد كل شهر بل في كل أسبوع في الأجهزة الإلكترونية بالإضافة إلى استخدام شبكة الإنترنت شبكة شبكات المعلومات، التي وصل عدد مستخدميها إلى أكثر من 100,000 مليون مستخدم، ويجب استخدامها في الأغراض العلمية والتسويقية والترفيهية والبريد الإلكتروني والبعد عن استخدامها في

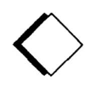
الجوانب الهدامة والأفلام الهابطة. ويجب تطوير مصانعنا وتحديث إنتاجنا لكي نساير العولمة التي نحن على أبوابها والتي تجعل العالم قرية واحدة بحيث تلغي الحدود السياسية بين الدول بالنسبة للبضائع والسلع التجارية باختلاف أنواعها، ويكون التنافس على نوعية السلعة وسعرها. وكلنا أمل أن تستفيد الدول العربية من المواد الخام الموجودة فيها ومصادر الطاقة الرخيصة والأيدي العاملة المتوافرة لكي تنافس الدول المتقدمة التي لديها الخبرة وليس لديها المواد الخام التي تحتاجها.

فيما يتعلق بالزيادة السكانية والبطالة والإدمان، فقد وصل عدد سكان الكرة الأرضية إلى نحو 6 مليارات وربع المليار نسمة، ومعدل الزيادة الطبيعية كبير في الدول المتخلفة والنامية؛ إذ يمكن أن يصل إلى أكثر من 5%، في حين في الدول المتقدمة أقل من 1%؛ لذلك نجد أن متوسط الزيادة الطبيعية العالمي 3% وهو مرتفع، والزيادة السكانية السريعة لا يغطيها أية مشاريع للتنمية مهما كثرت وهذا يساعد على زيادة البطالة والبطالة تساعد على زيادة عدد المدمنين وكثرة جرائم القتل والسرقة وزيادة عدد المرضى مما يكلف الدول بناء المصحات والمستشفيات النفسية والعصبية.

ولكن الأمل معقود في بداية الألفية الثالثة أن ننظم النسل ونزيد من مشاريع التنمية لكي يزداد دخل الفرد والأسرة، ومن ثم الدخل القومي مما يقلل البطالة وما يتبعها من مشكلات أخرى يتعرض لها الشباب الذين هم نصف الحاضر وكل المستقبل.

نحن الآن نعيش في عالم القطب الواحد المسيطر والمهيمن بقوته وغطرسته على العالم، وكذلك عالم التكتلات، لذلك وحتى تكون لنا قائمة ويكون لنا مكانة تليق بنا كعالم عربي يزيد على 300 مليون نسمة وعالم إسلامي يزيد على المليار نسمة لا بد من مواجهة هذه التحديات بكل إيمان وقوة وصلابة ونبذ جميع الخلافات بين حكام الدول العربية والعمل على زيادة الترابط والتعاون والتفاهم وحل مشكلاتنا الداخلية بأنفسنا وتفعيل دور الجامعة العربية أكثر ودعمها مادياً ومعنوياً لكي تقوم بدورها على الوجه الأكمل، ومحاولة إقامة السوق العربية المشتركة الذي هو حلم كل عربي والذي لم ينفذ إلى الآن، ونأمل أيضاً أن يتحقق الحلم الأكبر في تكتل عربي موحد من المحيط إلى الخليج لكي يكون العرب قوة واحدة تتصدى لأي

معتد؛ إذ يلوح في الأفق الآن إعادة استعمار الدول العربية من قبل القطب الأوحد الذي يسيطر على العالم بغطرسته، وهذا الاستعمار يختلف من حيث الهدف والقوة والتخطيط عن استعمار القرن العشرين، ويجب أن نتحد ونتفق لأننا نمتلك جميع إمكانات الوحدة وبغير ذلك لن تقوم لنا قائمة كعرب، ونحن في حاجة ماسة إلى هذه الوحدة بين القادة والشعوب العربية لكي نحرر أراضينا المغتصبة في فلسطين والجولان ولبنان ولواء الإسكندرونة وغيرها وندعو الله العلي العظيم أن يلهمنا ويلهم حكامنا القوة والحنكة والنصر على الأعداء والوحدة في الهدف والمصير خلال هذه الألفية الثالثة.



مراجعات الكتب:

اجتماع

أصوات الفقراء: هل هناك من يسمعنا؟

تاليف: ديبا نارايان وآخرون
إصدار: مطبعة جامعة اكسفورد – للبنك الدولي – نيويورك، (2000).
عرض: موسى شلال*

أصدر البنك الدولي كتاب (Voices of the Poor: Can Anyone Hear Us?)، «أصوات الفقراء: هل هناك من يسمعنا؟». وهو أحد ثلاثة كتب يصدرها البنك في سلسلة كتبه التي تسمى بـ «أصوات الفقراء». وقد قصد بهذه السلسلة من المنشورات أن تجمع وجهات نظر وتجارب وآلام أكثر من (60.000) رجل وامرأة من فقراء العالم في نحو (60) قطراً. وسوف ينشر الكتابان الآخران (أحدهما، نداء من أجل التغيير والآخر من أقطار عدة) في وقت لاحق. ويقوم بهذا الجهد «تقرير التنمية الدولي لعام (2000/2001) تحت شعار «التنمية والفقر».

يجمع هذا الكتاب بين أيدينا أصوات (40.000) من الفقراء في أكثر من (50) قطراً. ويمتاز الكتاب بأنه يستخدم أسلوب الملاحظة بوساطة المعايشة والمشاركة لجمع معلوماته من الفقراء أنفسهم وبشكل مباشر. ويحاول الكتاب الإجابة عن كثير من الأسئلة، مثال: كيف يرى الفقراء حالات الفقر وحالات عدم الفقر؟ وما مشكلاتهم وما أولوياتهم؟ وما تجاربهم مع حكوماتهم ومع الأسواق ومع مؤسسات المجتمع المدني؟

وقد خرج الكتاب من لقاءاته هذه مع الفقراء بنتائج كثيرة ومتعددة مفادها أن الفقراء يشعرون اليوم، أكثر من أي وقت مضى، بالخوف وانعدام الأمن. كما يهتم

* قسم الاجتماع بجامعة الإمارات العربية المتحدة.

الفقراء، مثلنا تماماً بأشياء كثيرة، مثال السعادة والأسرة والأطفال والسلام، والأمن والكرامة والاحترام. وقد دلت النتائج أيضاً أن علينا أن نعيد كثيراً من استراتيجياتنا فيما يختص بالفقر والفقراء. ويقيّم الفقراء المنظمات غير الحكومية التي تعنى بهم تقييماً مختلفاً، ويرون أن المفترض في هذه المنظمات أن تتحمل قضاياهم. وتفاعل الفقراء مع التجار والسوق؛ فإن الفقر يكبل مقدرتهم في المساومة لأقل الأسعار. ويرفع الكتاب التساؤل المهم هذا «إذاً، كيف يعيش الفقراء؟» ويجيب الكتاب أنهم يلجأون إلى شبكة علاقتهم غير الرسمية المتمثلة في الأسرة والأقارب والعشيرة والأصدقاء والجيران، ولكن هذه شريحة رقيقة جداً، وقد يكون قد نضب معينها.

تصل صفحات الكتاب إلى نحو (340) صفحة ويقسم إلى سبعة فصول كل فصل يحتوي عدة أقسام تتناول قضايا عديدة ومتفرقة. وفي خلال الصفحات توجد كلمات حارقة تخرج من أفواه الفقر نفسه الذي يكمن داخل أحشاء هؤلاء النسوة والرجال الذين تمت مقابلتهم، فتأتي وكأنها الشهب الحارقة لتستقر في دواخلنا ولا نستطيع إلا أن نحترق بها وتتفاعل معها دواخلنا وتموج حرارتها وتخرج منا في النهاية في شكل آهات وزفرات طويلة تبللها أدمعنا الساخنة، ولا نقدر إلا من متابعة قراءة الكتاب وقد تجردنا من كل أحاسيسنا إلا الإنسانية منها. ومنا من يضع الكتاب جانباً وينهض من رقدته واقفاً ويصرخ بملء فيه صرخة تملأ الكون حزناً وحيرة. فيقف بعد ذلك عاجزاً غير مستطيع حراك عضلات جسده، فقد أفقدته تلك الصرخة المتناهية كل ما كان في داخله من حياة، فيصبح كذلك واقفاً وكأنه تمثال من الشمع، يذوب مع بعضٍ من الحرارة ويتجمد كذلك مع بعضٍ من البرودة.

يبدأ الكتاب أبوابه السبعة بصرخة عالية من امرأة فقيرة من «مولدوفا» تصف فيها الفقر في الصفحة الثالثة، قائلة:

«الفقر هو الألم، الإحساس به كالإحساس بالمرض. وهو يهاجم المرء ليس مادياً فقط، بل أخلاقياً أيضاً. إنه يأكل كرامة الإنسان ويدفع بالشخص إلى منتهى الضياع».

ويتناول الباب الأول (الاستماع إلى أصوات الفقراء)، عرضاً للكيفية التي كتب بها الكتاب، وكيفية جمع معلومات الكتاب، والمنهج الذي اتبعه الكتاب. وقد حدد الكتاب في هذا الفصل خمس نقاط أساسية تعتبر خاتمة تحليلاته لقضية الفقر والفقراء. هذه النقاط تتمثل في: أولاً، أن للفقر أبعاداً متعددة. ثانياً، أن محاولات

الدولة في مساعدة الفقراء غير مجدية بشكل كبير. ثالثاً، أن دور المنظمات غير الحكومية (NGOs) محدود، مما يجعل الفقراء يعتمدون بشكل رئيس على صلاتهم غير الرسمية. رابعاً، أن الأسر واقعة تحت قيود ضغوط الفقر. خامساً، أن نسيج الفقراء الاجتماعي الذي يعتبر الضمان الوحيد لهم، لا يستطيع أن يعول عليه كثيراً.

ويناقش الباب الثاني (تعريفات الفقر)، ويعكس وجهة نظر الفقراء عن الفقر، ويركز على محور قضايا الفقراء وتعريفاتهم للفقر. ويعرض هذا الفصل دراسة حالة لكل من أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي السابق. ويتصدر هذا الباب صرخة عالية من أحد الفقراء في قلب إفريقيا من كينيا، يعرف الفقير الكيني الفقر بأنه:

«لا تسألني عن الفقر، فقد التقيت به عند عتبة باب منزلي. انظر لهذا المنزل وعد الثقوب فيه. انظر إلى أشياء منزلي من حولك، وانظر إلى ثيابي التي أرتديها. انظر إلى كل شيء واكتب ما تراه. فإن الذي تراه هو الفقر. (ص30).

ويستعرض الباب الثالث (مؤسسات الدولة)، ويركز على تجارب الفقراء مع مؤسسات الدولة الاجتماعية. ويتناول الفصل دراسة حالة الفقراء مع المؤسسات الصحية والتعليمية. وفي بداية الباب تنتقد فقيرة من فيتنام حكومتها لعدم تفهمها لحالة الفقراء واحتياجاتهم، الشيء الذي يعتبر من أكبر هموم الفقراء ومشكلاتهم في العالم، أي عدم اهتمام حكوماتهم بهم. تقول هذه المرأة الفيتنامية الفقيرة منتقدة حكومتها في أنها لا تراعي حالة فقرهم، فتقول في صفحة (82):

«يجب أن تدفع لنا القروض عندما يكون لدينا أرز نأكله، فإن لم يكن لدينا أي طعام نأكله فإننا نصرف كل المال الذي لدينا على شرائه».

ويتعرض الباب الرابع (مؤسسات المجتمع المدني) لطبيعة تفاعل الفقراء ونوعية هذا التفاعل مع المجتمع المدني المتمثل في المنظمات غير الحكومية والاتصالات غير الرسمية والجمعيات واتصالات الفقراء القبلية والعشائرية. وكذلك يستعرض هذا الباب حالة دراسة لكل من الخدمات المالية والحكومية القروية في إندونيسيا. وكما حدث في أول كل من الأبواب السابقة، فإن الباب الرابع يبدأ بصرخة أخرى من فقير في المكسيك. يصف الفقير المكسيكي تعاونه مع جاره قائلاً (ص128):

«لكي نعمل هنا لا بد لنا أن نتعاون. فأنا أستطيع أن أتعاون مع جاري، وهو عليه أن يأتي لمساعدتي كذلك، وهذه هي الطريقة التي يعاون فيها كل منا الآخر. هو

ينهي عمله ثم يأتي لمساعدتي، وبدوري أنا أنهي عملي ثم أذهب لمساعدته. وهكذا نعيش، التعاون المباشر من جار لجاره».

ويعتبر الباب الخامس (تغيير علاقات الجنس داخل الأسرة) الأسرة المؤسسة الاجتماعية المفتاحية، ويناقش هنا علاقة الجنسين في الأسرة وكيف أن هذه العلاقة قد أثرت وتأثرت بمؤسسات المجتمع الكبيرة وأيضاً يناقش حالتين دراسيتين لكل من الجنس والتعليم ثم الجنس وحقوق الملكية.

وتأتي صرخة الفقراء هذه المرة من الهند، فيقول هذا الفقير الهندي الذي يحاول أن يفرق بين عمل الجنسين المرأة والرجل، يقول في صفحة (174):

«لا تفعل النساء شيئاً كثيراً في قريتنا. إنهن يقمن بالعمل في المزرعة وجلب الحطب للوقود من الغابة ويقمن بتربية الأطفال»!

ويركز الباب السادس (التفكك الاجتماعي) على حالات التفكك الاجتماعي وأثرها على الفقراء. ويتضمن نقاشاً حول الانسجام الاجتماعي والعزل الاجتماعي وتداعيات ذلك على حالة الفقر والفقراء. ويدرس الباب حالتين، الأولى للشرطة والثانية للمطلقات باعتبارهن أكثر المجموعات عزلة اجتماعية. ويصف أحد الفقراء في أكوادور حالة مجتمعه الذي يعيش فيه بقوله:

«ما هو حقي فهو حقي أنا، وما هو حقك فهو حقك أنت. إن الناس في هذا المجتمع المحلي أكثر أنانية». (ص 218).

ويختم الباب السابع (الطريق إلى الأمام) تحليل الكتاب ويقترح بعض السياسات والتوصيات. كما تأتي صرخة قوية في بداية هذا الباب من امرأة فقيرة في باكستان حيث ترسل رسالة في الصفحة (264) عبر الكتاب إلى المسؤولين في باكستان، قائلة:

«قولوا للمسؤولين في المدينة إن المال الذي أرسلتموه وتعنون به الفقراء أمثالنا، لم يصلنا قط. وإن أرادوا أن يعطونا مساعدات يجب أن تعطى هذه المساعدات لنا مباشرة، وليس بوساطة أولئك الرجال!».

هذا، ويهدف الكتاب، كما جاء في مقدمته إلى أن يعكس وجهة العالم من نظر الفقراء. فهو يقدم وصفاً حقيقياً لوضع الفقراء في العالم من خلال تجاربهم مع الفقر والذين يتعاملون معهم من أسر ومؤسسات اجتماعية وحكومات. وما هذه الصرخات الجائعة إلا رسالة تعبر عن إرادة قوية لتغيير سياسات الفقر المعلنة. كما

ينادي الكتاب في مقدمته كل المؤسسات وكل واحد منا أن يتفهم قضايا الفقراء ويحاول أن يسمع أصواتهم هذه علَّنا نستطيع أن نواجه التحديات الكثيرة التي تواجههم ونعمل كلنا على وقفها أو الحد من آثارها عليهم.

ويجيب كاتب هذه السطور على نداء الفقراء قائلاً:

«نعم، فأنا أسمع أصواتكم».

ويلتفت في الوقت ذاته إلى آذان كل الحادين والمنادين بهموم الإنسانية وأوجاعها أن يزيدوا من اهتماماتهم بقضايا الفقراء التي تقعدهم وتفقدهم كرامتهم كبشر. فإن ما لدى الإنسانية اليوم من مصادر وموارد طبيعية وطاقة تكنولوجية وغير ذلك، يجعلنا أكثر قدرة من أي وقت مضى على إشباع كل الأفواه الصارخة من الجوع، فهل منكم من يسمع أصواتهم؟!



اقتصاد

الجزائر بين اقتصاد الريع والاقتصاد الصاعد

تأليف: مصطفى مقيدش*
الناشر: دار دحلب للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2001
عرض: الأخضر عزي**

جاء هذا الكتاب الصادر في الجزائر عام 2001، لملء الفراغ الناتج من مختلف التساؤلات التي كانت ولا تزال تشغل بال الرأي العام ومختلف الأعوان الاقتصاديين والشركاء الاجتماعيين حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، كونه، بحسب علمنا، كتاباً منهجياً راقياً، صيغ بطريقة علمية مبتكرة دون الغوص في النظريات الاقتصادية الكلاسيكية.

قبل عرض الكتاب، لا بد من الإشارة إلى أن المؤلف حائز على شهادة دكتوراه من جامعة العلوم الاجتماعية بغرونوبل (مارس 1980) حول موضوع «تحليل مساهمة المحروقات (67–79) في مشروع التراكم الذاتي والمستقل للجزائر»، إضافة إلى العديد من المنشورات العلمية الأكاديمية في مجال الاقتصاد البترولي والدراسات الاستشرافية.

يظهر من خلال الدراسات السابقة الذكر أن المؤلف من الخبراء الجزائريين القلائل الذين زاوجوا بين الخبرة العلمية والجوانب التطبيقية عبر ممارسته للتسيير والإدارة على مستوى قطاع المحروقات، وهو أحد الوجوه العلمية البارزة في الجزائر، ويشغل حالياً منصب نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي

* نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الجزائر.
** أستاذ مكلف الدروس، جامعة محمد بوضياف – المسيلة – الجزائر.

بالجزائر، وهو هيئة علمية واستشارية لها إسهاماتها العديدة في مجال نظم المعلومات الإحصائية والتوقعية.

لا بد من الإشارة إلى الضعف الهيكلي الذي عرفه الاقتصاد الوطني من خلال تسيير إداري مركزي طويل المدى أثر سلباً على الطاقات الإنتاجية؛ فالمظهر التوسعي للسياسات الميزانية والنقدية واختلال التسيير على مستوى المؤسسات العمومية ولا مرونة الأسعار ونسب الفوائد والتقييم المبالغ فيه لأسعار الصرف، كل هذا أدى إلى تردي معدلات التبادل للوضع الاقتصادي والاجتماعي، علماً أن معظم الأطروحات المقدمة من طرف الخبراء في الجزائر مطعمة دوماً بمبادئ الدولة المسيرة وهذا ما أظهر أن الاختلالات الخارجية متصلة بضغط عالٍ للتضخم زيادة على تفاقم العجز شبه الدوري في ميزان المدفوعات واللجوء المتواصل للقروض الأجنبية، وبخاصة في الشق قصير المدى، التي لا تستغل في الدائرة الإنتاجية.

حاول المؤلف إعطاء نظرة شاملة ومتفحصة لإشكالية آليات وميكانيزمات الريوع في هياكل الاقتصاد الجزائري، وبخاصة ضمن المنظومة التجارية والمالية التي، على الرغم من محاولات إصلاحها، بقيت تسير بنفس عقلية الريع الموروثة عن تفشي ظاهرة الشيء غير الرسمي "l'informel" مصدر الريوع، والعلوم الاقتصادية لا يمكن لها ضمان تمثيلية الأشياء إلا بالاعتماد على الدولة، إنها بالتعريف علم عضوي للدولة؛ فالعلوم هذه تظهر وتنشأ تحت مصطلح الاقتصاد السياسي، بينما مصطلح الدولة يأتي من الإحصاء. إذن فالشيء غير الرسمي هو أساس الريوع حيث ينفلت من التنظيم الإحصائي للدولة.

تتميز الاقتصادات النامية بإشكالية (الثنائية)، فهناك القطاع المسير بمحاسبة وآخر يعرف بقطاع الظل أو الاقتصاد الموازي (مصدر الريوع)، وإن الاقتصاد الأخير يظهر دوماً كرد فعل للممارسات الاجتماعية التقليدية ويحل محل المؤسسات والمجتمعات الرافدة للاقتصاد الرسمي الذي يعاني أزمة أو دورة اقتصادية، فوجود القطاع غير الرسمي يسمح بشرح ما لم تتمكن منه المحاسبة الوطنية (القومية) وكذلك المؤشرات العالمية للتنمية.

ينطلق المؤلف من البداية بفروض عمله، وهي أن الجزائر توجد في مفترق الطرق على الرغم من تحقيقها للتوازنات الاقتصادية الكلية بعد تطبيقها برنامج التعديل الهيكلي منذ عام 1994 تحت إشراف الصندوق النقدي الدولي، وهي تتأرجح

بين الاقتصاد الريعي والاقتصاد الصاعد الذي سيكون حجر الزاوية لبناء اقتصاد السوق بحسب المعايير المتعارف عليها دولياً وفي إطار الابتكار والفعالية، أي بناء اقتصاد سوق خارج ريوع المحروقات والمنظومة التجارية الطفيلية والريعية.

يرى المؤلف من جهة أخرى، أن الاقتصاد الجزائري يعكس دوماً صورة ضبابية لم يتمكن المحللون من فك رموزها الهيكلية، وهذه المحاولة تقترح بعض مفاتيح القراءة انطلاقاً من حوصلة لتقييم مسار الإصلاحات الاقتصادية للفترة (1986–1999)، التي تشكل أهم فترات البناء الاقتصادي للجزائر وظهور الصراع العلني بين التيار المحافظ وتيار الإصلاحات الذي يرى أنه لزيادة فعالية البناء الاقتصادي والاجتماعي يتعين ربط عنصر الرأسمال بعنصر العمل لتفعيل نمط جديد وفعال للملكية، كذلك فإن هذه الفترة عرفت طروحات جديدة عبر مصطلحات العصرنة والتحولات والقطيعة الاقتصادية وكذلك القطيعة الاجتماعية والسياسية.

لتوضيح ذلك يطرح المؤلف السؤال التالي: هل يمكن أن تتوجه هذه الإصلاحات إلى تجميع نموذج اقتصادي واجتماعي ريعي لا يعمل إلا بإدماج النموذج السابق مع ذلك المستنبط من النموذج الاقتصادي الأكثر ليبرالية، أم تتم إقامة مزايا لأجل إيجاد نموذج اقتصادي صاعد وبارز، حيث يكون النمو عالياً (مرتفعاً) خارج قطاع المحروقات؟

يبدو أن الإجابة عن هذا السؤال كفيلة نسبياً بمعرفة مختلف الضغوطات المتعددة الأشكال لمجتمع وصل حدود القطيعة، ويسعى نحو الاستفادة من مظاهر العولمة على الأقل.

وهنا يحضرني ما يراه الدكتور جيلالي اليابس (مفكر ووزير جزائري، 1992) عندما رفض فلسفة الريوع، قائلاً «إن إنتاج المواد الأولية ليست هبة من السماء»، وطالب بفكره الثاقب تقييم الجزائر من واقع مخزون قدراتها الذاتية وبخاصة العنصر البشري وعبر المادة الرمادية لا يمكن أن نتصور الطرح الميكانيكي وكأن الجزائر مكتوب عليها أن تبقى مجرد بلد منتج للمواد الأولية وسوق للخردة لأقطار أقل شأناً منها، فبلادنا بحسب الدراسات الاستشرافية أكبر من قطر وأقل من قارة، وهي تصنف في خانة الأقطار الصناعية الجديدة؛ فعبر الخلفية الفكرية للاقتصاد الصاعد، يتعين التركيز على ثلاثة عوامل أساسية هي:

1 – الاستقرار، 2 – المنافسة، 3 – العصرنة.

يسعى الباحث لدراسة واقع الاقتصاد الجزائري وتحليله ومحاولة الإجابة عن السؤال السابق الذي يتجاوز المحيط الاقتصادي ويندرج في إطار الرهانات الاجتماعية المرتبطة بإعادة التشكيل الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للبلاد.

منهج الدراسة وخطتها:

لدراسة الموضوع، قسم الباحث عمله إلى سبعة فصول بحيث تعرض لـ :

1 – الإشكالية وعناصر المنهج.

2 – تقدير للوضعية الاقتصادية والاجتماعية ووصفها بالمقلقة.

3 – القطاعات الاقتصادية والمصرفية العمومية في إطار هزة الإصلاحات الاقتصادية وزوبعتها.

4 – الإشكالية التكرارية للديون من حيث الوشاح والوهم المستخدمان في علاجها.

5 – عناصر التحليل لنشاط قطاع المحروقات (الريع القوي) من خلال فكرة النجاح في البداية (en amont) والنتائج المهمة في النهاية.

6 – الخوصصات (الخصخصات)، هل هي التزامات من طرف الدولة أو مجرد تحويل للريوع؟

7 – الصادرات خارج قطاع المحروقات بين الإرادة الرسمية للنمو والترقية الحقيقية والواقعية وكذلك الركود.

من وقائع هذه العناصر، قام الباحث بالإجابة عن كيفية إبراز عناصر الاختيار أو التناوب الاقتصادي والاجتماعي لضمان الانتقال من اقتصاد الريوع الكابحة لخلق الثروات والقيمة المضافة نحو اقتصاد بارز أو صاعد أو منبعث، يتجاوز المحيط الاقتصادي الراهن ويسجل في إطار الرهانات المؤسساتية المرتبطة بإعادة التشكيل الاجتماعي والسياسي الساري المفعول، وقد توصل الباحث إلى أن الفترة محل الدراسة هي نقطة الانطلاق الحقيقية للاقتصاد الجزائري نحو التحرر، وفي هذه المرحلة عرفت الجزائر تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، وظهرت مقابل ذلك هزات تبلورت في أزمة القيم التي تعرفها الأمة من جوانبها الاقتصادية والاجتماعية والنقدية مشيراً إلى أن اقتصاد الجزائر، بحسب المناحي السابقة، سيتشكل من نموذجين متباينين؛ أحدهما يعرف بالنموذج الريعي المحافظ، والآخر

النموذج الريعي التحرري، ويقصد به اقتصاد البازار الذي أدت فيه ميكانيزمات التجارة الخارجية عبر الحاويات دورها الفعال بخلق مناطق استقطاب تجارية وميركانتيلية في الكثير من ربوع البلاد شرقاً وغرباً وجنوباً وظهور الاستهلاك المظهري على حساب التراكم المنتج، وهذه المناطق أسهمت في ترسيخ الانبهار التجاري وقمع القيمة المضافة وتزايد مظاهر الفقر، حتى في تلك المناطق.

بدورنا سوف نركز على بعض الجوانب التي نراها أكثر تمثيلاً في المرجع، على الرغم من أن الكتاب وثيقة علمية لا غنى عنها.

يقدم الباحث نظرة سريعة حول سيناريو الأساس للمؤسسات المالية الدولية بخصوص التوازنات الاقتصادية الكلية من جانب التجارة الدولية وحركية الديون واحتياطي الصرف للجزائر، وتلك الأمور الدقيقة أعطاها الباحث جانباً توقعياً واحتمالياً.

يتجلى ذلك عبر تشكيله لجدول إحصائي عن الفترة (1998 – 2003) يبرز نوعاً من التشاؤم الإحصائي، إن صح التعبير، حيناً والتفاؤل حيناً آخر في تقدير أسعار النفط كمتغيرات خارجية؛ ففي سنة 2002 مثلاً، يذكر الباحث أن سعر البرميل سيكون في حدود 16.51 دولاراً للبرميل لكن الواقع أثبت أن ذلك كان في حدود (24–29) دولاراً، إلا أن السلطات السياسية في البلد اعتمدت مرجعية سعر 19 دولاراً بسبب التقلبات الموسمية لسعر النفط في السوق البترولية المعولمة، أما الديون الخارجية فقد قدرها بـ 28.53 مليار دولار حتى عام 2002، في حين أنها تراجعت بنحو 4 مليارات دولار، وهو مبلغ مهم لتستقر في حدود 24.5 ملياراً بحسب تصريحات وزير المالية أمام المجلس الشعبي الوطني (قانون المالية 2003). تجدر الإشارة إلى أن احتياطي الصرف للبلاد نتيجة عوامل كثيرة (كلها متغيرات خارجية) أبرزها العوائد النفطية وتحسن الظروف المناخية، قد وصل لحد 22.53 مليار دولار سنة 2002، في حين كان مقرراً أن تكون القيمة الاحتمالية 5.64 مليارات دولار و5.76 مليارات دولار على الترتيب، وقد أصبح صرف الدولار الواحد يراوح بين 75.25 دولار/دج طيلة سنتي (2000–2001)، وفي عام 2002 أصبح الدولار الواحد يعادل 76 دج. إن هذا الاستقرار في سعر الصرف مرتبط بالريع البترولي وسيساعد على نمو الاستثمار أضف إلى ذلك تراجع المديونية الخارجية إلى 24.5 مليار دولار والتضخم أصبح معدله ضئيلاً أقل من 2%. هذا الإجراء والانتعاش للسوق سيدعم التوجه التحرري للاقتصاد ويشجع

الاستثمار الأجنبي والمقدر سنة 2002 بنحو 900 مليون دولار، وكذلك الشراكة المحلية والأجنبية والقطاع الخاص المنتج.

كان للنتائج السابقة بعض البصمات من تطبيق برنامج التعديل الهيكلي المشكل من جملة إجراءات ذات طابع اقتصادي واجتماعي في الأجل المتوسط والقصير. إن المتتبع لتطورات أسعار برميل النفط يلاحظ ترسخ النظرة التشاؤمية نفسها لتقييم سعر البرميل بالدولار الواحد، حيث حدد، بحسب الباحث للفترة (1998–2000)، على أساس 15.00 إلى 16.92 دولاراً للبرميل الواحد، وعلى الرغم من ارتفاع أسعاره، فإن الطرح الحكومي اعتمد 19 دولاراً للبرميل باعتباره السعر المرجعي الذي أعد على أساسه قانونا المالية لسنتي 2002–2003. وهذا السعر المرجح يظهر أنه مقبول ويؤمن البلاد من الهزات الممكن حدوثها في السوق البترولية، يبدو أن هذه الاحتياطات من الصرف تعتبر ضماناً للمدفوعات الخارجية تسهم في الاستقلالية المالية للجزائر، وتم بناء على ذلك تبني البرنامج الجديد للإنعاش الاقتصادي (2002) لتحقيق نمو يكون في حدود 4.5% إلى 6%. هذان المعدلان إن تحققا فسوف يمكنان من امتصاص حدة البطالة التي تتجاوز الـ30%.

ولكن حساب النمو الاقتصادي في الجزائر يظهر، وبحسب بعض الدراسات، أن طرق تقدير الناتج الداخلي الخام قابلة للنقاش والتعليل، وعليه هل يمكن اعتبار الإحصاءات الرسمية المتعلقة بالنمو قابلة للاستغلال المعلوماتي في مجال التحليل الاقتصادي؟ بمعنى آخر هل يمكن استخدامها في الجانب التوقعي العلمي؟ إذا ما علمنا، وبحسب ما نشر من دراسات، أن هناك مبالغ متداولة تقدر بنحو 14 مليار دولار في السوق الموازية سنة 2002، فما القطاعات التي يمولها هذا المبلغ وما درجة تسريعه؟

سعياً للإنعاش الاقتصادي والاستثمارات المنتجة وتفعيل نشاط البنوك التي لا تمثل في عرف المؤلف سوى شبابيك للإيداعات المصرفية، والمنتوج المصرفي لا يظهر إلا بمظهر متواضع، وأبلغ دليل على مدى الركود المصرفي هو المبلغ السابق ذكره، الذي لم يتم استقطابه من طرف الوساطة المصرفية التي تسير بآليات سير البط الأعرج، ومن هنا نجد أن المؤلف يركز على معدلي الفائدة المدين والدائن وكيف يؤثران على طلب القروض المصرفية، فمعدل الفائدة المدين انخفض من (18.5%–23.5%) في سبتمبر 1995 إلى (8.5%–10.25%) خلال سبتمبر 1999

وهذا الإجراء من شأنه تشجيع الاستثمار للإسهام في خلق القيمة المضافة القوية بدلاً من القيمة المضافة الضعيفة الناتجة من الريعية.

أما معدلات إعادة الخصم فقد خفضت بدورها من 14% إلى 8.5% للفترة نفسها، فهل يمكن القول كذلك إن هذه التغيرات ستسهم في النمو الاقتصادي؟

دون شك، ستكون هناك آثار مباشرة على النمو، على الرغم من أن هناك اقتصاديين ورسميين وجامعيين في أوروبا ينشطون مناقشات ومداخلات حول مسائل تهم بلدان الجنوب كثيراً ومن بينها بلادنا وهي معرفة هل كان الاستقرار الاقتصادي الكلي والنمو منسجمين ومتلائمين أم لا؟ بمعنى آخر هل يمكن أن يتحقق أحدهما من دون تفاوتات الآخر؟

إن أقرب إجابة عن هذا السؤال تكمن في أن عقد الاستقرار الاقتصادي قد نسي النمو وأعطاه طابعاً كمياً بمؤشرات رقمية دون تفسيره تفسيراً يسمح بإيجاد توقعات في الاستثمارات المنتجة، وهناك كذلك شبه مطلب شرطي بعدم ترك العجز الموازني يتجاوز حدود الـ 3% من الناتج الداخلي الخام.

إذا بقي الاستمرار على المنهج الحالي فسنجد أنفسنا في مجابهة إشكاليتين بدل واحدة (النمو والعجز المالي) وهذا ما يعرقل الإنعاش الاجتماعي والاقتصادي. يبدو من تفحص الكتاب أن الباحث معجب بفعالية السياسات المالية والنقدية لمصر؛ فمن خلال قراءة الاتفاق المبرم بتاريخ 25-5-1991 في إطار اتفاقية نادي باريس مع الفرق الكبير للتسهيلات التي منحت لها ولم تمنح للجزائر، يورد الإحصاءات والمعلومات التالية:

– اتفق على مبلغ 20.2 مليار دولار، الذي يتوجب على مصر تسديده للبلدان الدائنة والأعضاء في نادي باريس وفق النمط التالي:

1 – إلغاء 50% من الديون أي نحو 10.10 مليارات دولار تبعاً لرزنامة محددة، مدتها سنتان ونصف السنة (1991/07/01 حتى 1993/01/01).

2 – إعادة جدولة الـ 50% المتبقية وفق الأسس التعاقدية على مدى 18 سنة.

كما هو واضح من هذه الأرقام، يبدو أن تسيير المديونية في هذا البلد يعكس مدى فعالية المفاوضات ومتابعتها ميدانياً وفق آليات الاستفادة من الفرص الضائعة كما تعرض الباحث لمسألة التقييم الدولي للغاز الجزائري من حيث استراتيجية التسعير وعلاقات القوة لتحديد السعر العادل، وقدم على سبيل الاستدلال مقاربة

عقد شركة سونطراك/شركة البازو sonatrach/el paso، فالسعر يتمثل إذن في الرقم القياسي لأسعار الجملة لمصانع الصلب الأمريكية بواقع الـ(20%) والرقم القياسي للأجور المتوسطة بالساعة لعمال الصناعة البترولية والفحم في أمريكا بواقع الـ(80%)، ويقدم نموذج الحساب على النحو التالي:

$$\mathbf{P} = \mathbf{P0}\ (0,80 + 0,04\ \frac{T}{T0}\ +\ 0,16\ \frac{S}{S0})$$

حيث إن: T تمثل أسعار الجملة لمصانع الفولاذ والصلب، S تمثل الأجرة المتوسطة على هذا الأساس، فإن هذين المقياسين الخاصين بالمقارنة اعتمدا في العقد طبقاً للالتزام التعاقدي من طرف سوناطراك لبناء تركيبات سلسلة GNL الموجودة والمركزة في الجزائر. يوضح المؤلف أن هذا الارتباط يسري مفعوله بداية من التسليمات الأولى لـGNL، ويشير في الصفحة (109) إلى معادلة سعر الغاز الطبيعي كما يلي:

$$\boxed{PGNL\ =\ R\ +CF\ +P}$$

حيث إن:

R تمثل قيمة الخروج من الحقل الغازي وتقيس سعر الإنتاج، وهي عنصر الريع.

CF تمثل التكاليف الحقيقية لتشغيل السلسلة (تحمل من طرف المستهلك).

P تمثل مكافأة الخطر، ومقابل ذلك فإن التركيبات تنتقل إلى المشتري.

ويظهر السعر الأدنى المسموح به كما يلي:

السعر الأدنى المسموح به	دولار / مليون BTU
الريوع	0.30
التكلفة العملية	0.20
تكلفة رأس المال	0.80
السعر الارتكازي	1.30

إضافة إلى ذلك، فإن العلاقة الخاصة بالارتكاز على زيوت الوقود الأخرى (Fuel ou Fuel oil) تظهر بريوع إضافية، بحسب المعادلة المفسرة كما يلي:

$$P_1\ =\ \frac{P0}{2}\left[\frac{F1}{F0}+\frac{H1}{H0}\right]$$

حيث: F تمثل الوقود رقم 1 وH الوقود رقم 2

أما القيمة المنفعية للغاز فتعكس ما يعرف بريع كاسط (Rente de caste) والخاص بأسعار المنابع والمصادر المتعددة والبديلة على مستوى سوق التسليم.

هناك شرط تعاقدي يسمح بالمراجعة الدورية للأسعار (مبدئياً كل أربع سنوات)، حيث يتم التحصيل على أساس أسعار (FOB) تراوح بين 1.30$ و 1.20$ لكل مليون BTU.

خلاصة القول إن العقليات الاحتكارية لا تزال تتحكم في دواليب الاقتصاد الجزائري، التي رسخت اقتصاد البازار على حساب الميكانيزمات الفعالة للسوق المتمثلة في المنافسة والابتكار، وهذه النظرة تعكس العديد من المفاهيم المتناقضة حيناً والغامضة حيناً آخر تبعاً لنقص فعالية ووضوح الوسائل والأدوات الإحصائية للملاحظة والقياس الاقتصادي والاجتماعي التي لا ترقى إلى المستوى المطلوب. لا يمكن أن تبقى الجزائر مجرد جملة من المعوقات، بل يجب تفعيل الاندماج الاقتصادي قصد مجابهة اللوبيات التي ترى في عولمة الاقتصاد ذريعة لتموقع بارونات الاستيراد لفرض سياسة ليبرالية متطرفة ضاربة بعرض الحائط مصلحة البلد والسلم الاجتماعي، وإيجاد مكانة لها في المفاوضات حتى ترسخ موقعها في هذا العالم الذي لا يعترف بالضعف والتفكك آخذين بعين الاعتبار أن الجزائر مخزن للقدرات المتعددة، فيتعين عليها السعي قدماً لاستقراء نموذج الابتكار والمنافسة بالتركيز على العلم والتكنولوجيا أي إيجاد نموذج اقتصادي واجتماعي مرن يأخذ بعين الاعتبار تفكيك الاحتكارات المفتعلة التي تتغذى على الريوع حتى تصل إلى نمو اقتصادي كبير خارج نطاق المحروقات، لأن الاقتصاد المساعد مرادف لاقتصاد السوق الحقيقي الذي يأخذ بعين الاعتبار بلورة النماذج الاقتصادية تبعاً لخصوصيات المجتمع الجزائري بعيداً عن محاكاة النماذج الأمريكية والإسكندنافية واستيرادها جاهزة، لأن العولمة تسعى لمسخ هذه الخصوصيات تحت أدبيات مختلفة، وبالإضافة إلى ذلك يتعين تنشيط التعاون على مستوى المغرب العربي والمشرق مما يطرح إعادة تصور للسياسة الاقتصادية للجزائر تجاه خلفية التكامل المغاربي ومواجهة التحديات المشتركة؛ فبناء المغرب العربي ينبغي أن يقام على أساس مقاربة بنيوية تنتظم حول قواسم مشتركة اقتصادية واجتماعية.



سياسة

تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي 1952 - 1971م

تأليف: نور الدين بن الحبيب حجلاوي
الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2003، 354 ص.
عرض: مفيد الزيدي*

هذه الدراسة هي في الأصل رسالة ماجستير قدمها الباحث (تونسي الأصل) في جامعة بغداد، وفي إطار دعوة سبق أن طرحها مفكرون وأكاديميون عرب وفي مقدمتهم محمد غانم الرميحي ومحمد جابر الأنصاري وخلدون النقيب، بتأكيد أن الخليج ليس نفطاً بل ثقافة وفكر، إنسان وحضارة لا يختلف بيئة وحضارة عن بقية مناطق العالم العربي ودوله.

وتنطلق هذه الدراسة، من أربعة فصول ومقدمة وخاتمة فضلاً عن المصادر والمراجع، حيث يتناول الباحث في الفصل الأول «الخلفية التاريخية» ويقصد منطقة الخليج العربي عبر الاقتصاد والمجتمع، من صيد اللؤلؤ والرعي والزراعة، ثم يُعرِّج على النظم السياسية، ويتوقف عند التيار الإصلاحي في المنطقة بين الحربين العالميتين، وحركة المجلس عام 1938م في الكويت، ثم عام 1938م في البحرين ودبي، وأحداث الحرب العالمية الثانية وانعكاساتها على المنطقة، ويعالج أيضاً في مبحث آخر «الفكر الناصري» كونه الموضوع الأساس للكتاب، من حيث نشأة الناصرية وقيام ثورة 1952م، وتطور الفكر الناصري حتى عام 1970م وفاة جمال عبدالناصر، ويتوصل الباحث إلى أن الدول العربية انشغلت في مشكلاتها الداخلية، بينما عبدالناصر انشغل بهموم الأمة العربية، واضعاً المصلحة القومية فوق كل اعتبار سواء أكان قطرياً أم مرحلياً. وتحول عبدالناصر في خضم الأحداث التي

* مؤرخ وأكاديمي - عمّان - الأردن.

واجهها ومعه مصر والأمة العربية إلى الرمز الأول «للناصرية» في الوطن العربي، والنموذج الوطني والاستقلالي الحر بين زعماء حركات التحرر في العالم.

ثم توجه المؤلف نحو دراسة تأثير الناصرية في كل دولة من دول الخليج العربي، حيث اعتمد على التقسيم الجغرافي بدل الإطار الزمني «التاريخي» في فصول الكتاب ومتابعة التطورات التاريخية والأحداث السياسية، وهو في الفصل الثاني يتناول تأثير الناصرية على المملكة العربية السعودية، لكنه لا يقدم تسويغاً عن اختياره المملكة فصلاً مستقلاً ودراستها على الرغم من أن المختص يدرك جلياً مسوغات ذلك في كون المملكة احتلت حيزاً كبيراً من التفاعل والمواجهة مع الناصرية خلال هذه الفترة.

ويتناول الفصل العلاقات السعودية - المصرية من عام 1952م وطوال عهد الملك سعود بن عبدالعزيز (1953-1964م) بين الود (1953-1956م) والتقارب حيث حاول السعوديون تجنب المواجهة مع مشكلاتهم مع الهاشميين، وأزمة واحة البريمي، وظل الأمر حتى حرب السويس عام 1956م حيث دخلت العلاقات بين مصر والسعودية في أجواء من البرود المؤقت.

أما الفترة (1957-1964م) فقد تبدلت الأوضاع نحو التوتر والمشاعر القومية التي اجتاحت الخليج العربي عقب حرب السويس 1956م، وقبول الملك سعود بمبدأ أيزنهاور، ونجاح الإدارة الأمريكية، في ظل الضغوط على الرياض، في إبعاد الأخيرة عن القاهرة سياسياً، والتوصل لتقارب سعودي - هاشمي (العراق والأردن) وخروج المملكة العربية السعودية عن الدائرة المصرية - السورية، وانقسام النظام العربي إلى معسكرين في عام 1957م أحدهما «ثوري» تقوده مصر والآخر «محافظ» تقوده المملكة وتدعمه الولايات المتحدة.

وبعد تتويج الملك فيصل بن عبد العزيز (1964 - 1975م) على عرش المملكة حاول الحد من النفوذ الناصري في الأوساط الشعبية بعد أن أصبح يهدد حتى داخل النظام والأسرة المالكة في وقت أخذت الناصرية تؤثر على منطقة الخليج العربي، وتصاعد المد القومي العربي، وظهور اضطرابات داخلية في المملكة في أوساط العمال والجيش والموظفين.

ويُشير الباحث إلى أن أحداث نكسة 1967م جعلت القوى الناصرية في المملكة تتراجع في أنشطتها بعد انشغال عبدالناصر ببناء الجبهة الداخلية، وإلقاء القبض

على رجالات الفكر القومي الناصري (1969-1970م)، وبذلك شكّلت الناصرية خلال عقدين من الزمن تأثيراً واضحاً في النظام السياسي بين أوساط مختلف الفئات الاجتماعية.

في الفصل الثالث، يتطرق الباحث إلى تأثير الفكر الناصري في الكويت والبحرين وقطر، وتقسيم التأثير إلى فترتين؛ الأولى من (1952-1958م) حيث كانت القوى الاجتماعية الجديدة في حالة تبلور وطالبت بالحكم الدستوري والحريات العامة والإصلاح الإداري والمالي. والفترة الثانية من (1959-1971م) وقد شهدت تطوراً نحو المطالبة بالاستقلال التام، وتأميم النفط، والاتجاه نحو تبني مواقف قومية ضد الاستعمار والإمبريالية.

ويرى الباحث أن رد الفعل القومي في الكويت جاء متأخراً مقارنة بالدول الخليجية الأخرى، ولكنه لا يشير إلى حالة نقص الوعي القومي، بل على العكس تماماً لأن النضج السياسي والشعبي للقيادات الشعبية التي تنظم العمل الوطني قد أثبتت جدواها وقدراتها، ولم تتسرع في اتخاذ مواقف قد تساعد السلطة أو بريطانيا على كبحها ومواجهتها والقضاء عليها، ونجحت في أن تنمو تدريجياً وأن تتفاعل وتتخذ عدة وسائل للتعبير كالصحافة والشعر والتبرعات الخيرية، والندوات الثقافية والخطب والمظاهرات وتشكيل الأندية الوطنية والقومية والثقافية، وحملات التبرع بالدم والمال لصالح الشعب المصري عام 1956م وإعادة إعمار بورسعيد بعد العدوان الثلاثي، فوجدت الناصرية طريقها إلى الشعب الكويتي بكل فئاته من العمال والموظفين والمثقفين والطلبة.

أما في البحرين، فقد تحققت حركة نشطة ومشهودة عربياً وخليجياً في دعم القضايا العربية والقومية وأسهمت النخبة المتعلمة والتجار والعمال في نمو الوعي السياسي والقومي والتفاعل مع القضايا العربية القومية، وطرح الحريات العامة والمشاركة السياسية ومواجهة النفوذ الأجنبي في البلاد وإلغاء القواعد العسكرية والأجنبية وطرد الأسطول البريطاني من البلاد والمنطقة كلها.

وفي قطر، تفاعل العمال مع الأحداث العربية بشكل خاص، وانتشر الوعي القومي في صفوفهم سواء من أجل الإصلاح والتغيير أو دعم القضايا العربية، وظهرت الحركة العمالية والنقابية في الخمسينيات، وقيام المظاهرات وحركة الإضرابات، وجمع التبرعات للجيش المصري، وتأسيس أندية رياضية وثقافية كواجهات للعمل الوطني والقومي في البلاد، وتصاعد الأمر في الستينيات مع

المطالبة بالإصلاح وتقليل الإنفاق العام الحكومي، وإنشاء النقابات وسن قوانين العمل والعمال، ووصلت إلى مرحلة المواجهة مع السلطة، وعبّرت الجماهير في الكويت وقطر والبحرين وكل دول المنطقة عن تفاعلها وحبها لعبدالناصر بعد نكسة 1967م حينما أعلن استقالته، وجابت شوارع المدن والقرى الخليجية حركات مؤيدة وداعمة له ترجوه العودة لمواصلة المسيرة.

وهكذا يتوصل الباحث إلى أن الناصرية اكتسبت لها رصيداً شعبياً بين مختلف الفئات الاجتماعية في الخليج العربي وعززت الشعور الوطني والقومي لدى الناس في مواجهة الغرب وأعوانه، والنضال ضد القهر والظلم والاستعباد. ويبين الباحث أن أحداث نكسة 1967م جعلت القوى الناصرية في المنطقة تتراجع عن نشاطاتها مع تضييق الخناق عليها من السلطات المحلية.

وفي الفصل الرابع والأخير يتحدث الباحث عن الناصرية في ساحل عمان وعُمان، حيث تبلور الوعي القومي مع بروز النخبة المتعلمة، والحاجة إلى التعليم الحديث ومجيء المدرسين العرب (من مصر والعراق والشام)، وانطلاق الحركة التعليمية في الخمسينيات على أسس عروبية، تفاعلت مع الأحداث الكبرى التي شهدها الوطن العربي، وطافت شوارع المدن والقرى المظاهرات الشعبية واصطدمت مع السلطات المحلية، وعبّر المتظاهرون عن دعمهم لعبدالناصر ونددوا بالاستعمار، وأحرقوا المنشآت العامة في دبي ورأس الخيمة وعجمان والشارقة، ولم يقتصر الأمر على ذلك بل شملت فعاليات قومية من حملات التبرع بالأموال والدم والأعمال الخيرية الأخرى.

أما في عُمان وفي ظل الحركة الوطنية في الخمسينيات والستينيات والمواجهة مع بريطانيا، فقد كانت البلاد مهيّأة للعمل القومي، ولا سيما مع دعم عبدالناصر لها، وتأكيده الاستقلال التام واحترام الشعب العُماني العربي، ودعمت القاهرة عُمان مالياً وعسكرياً وإعلامياً في نهجها القومي، ووقفت بكل ثقلها لفضح المؤامرات الاستعمارية البريطانية، والتعريف بقضية الشعب العُماني، وحشد الرأي العام لنصرة الشعب العُماني، وبدا التأثر واضحاً بالناصرية فكراً وممارسة عبر التنظيمات أو القيادات الوطنية.

ويرى الباحث أن الإسهام المتعدد الجوانب للناصرية كان له الأثر الكبير في بلورة فكر القيادات العُمانية وسياساتها ومواقفها في توحيد الصف الوطني بغض

النظر عن المنطلقات السياسية والفكرية، في مواجهة بريطانيا، فأدت الناصرية دورها الفاعل في الساحة العُمانية.

في الختام هناك بعض الأخطاء اللغوية والمطبعية والتاريخية يمكن للباحث في الطبعة الثانية أن يتجاوزها سواء في التسميات أو السنوات أو الأحداث، وهي لا تقلل بأي حال من الأحوال من حقيقة أن عبدالناصر مات ولكن الناصرية والفكر القومي ظل حياً بين صفوف أبناء الشعب في الخليج العربي يتفاعل جلياً مع الأحداث التي تمر بالوطن العربي كما هو دوماً.

ويظل هذا الكتاب شهادة حية ووثيقة مهمة تؤكد المقولة الخالدة والحقيقة الجلية، وهي أن الخليج العربي تاريخاً وثقافة وفكراً جزء لا يتجزأ من الأمة العربية ويتفاعل معها، وأن الخليج العربي ليس نفطاً، وكل من يعتقد عكس ذلك فهو في وهم كبير.



علم نفس

سيكولوجية الذاكرة

تاليف: محمد قاسم عبدالله
الناشر: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب عام 2003م – مطابع السياسة – الكويت
عرض: وليد أحمد المصري*

الدكتور محمد قاسم عبدالله أستاذ مساعد الصحة النفسية في كلية التربية بجامعة حلب، وهو معار حالياً إلى كلية التربية بجامعة الملك خالد بأبها، ويعتبر المؤلف من الباحثين والمتخصصين والمتميزين في الصحة النفسية، حيث تميز في كتاباته ودراساته الجيدة، التي نشرت في العديد من المجلات والدوريات العربية مثل: «الثقافة النفسية»، «دراسات عربية»، «مجلة العربي»، «المعرفة»، كما له العديد من الكتب المتميزة أغنى بها المكتبة العربية من أهمها: «الصحة النفسية»، «الشخصية: نظرياتها وتطبيقاتها الإكلينيكية»، «الطفل التوحدي»، «أمراض الأطفال النفسية»، «دليل المبتدئين بالعلاج النفسي».

يعتبر كتابه الذي نشر في سلسلة عالم المعرفة من الكتب النادرة والمتميزة في ميدان دراسة الذاكرة وذلك للأسباب التالية:

1 – لأنه من الكتب النادرة والجيدة ، وتناول موضوعات شيقة في علم النفس.

2 – لأنه يساعد المتخصصين في علم النفس التربوي وسيكولوجية التعلم، والطب النفسي، والخدمة الاجتماعية، والإرشاد التربوي والمهني في الإجابة عن كثير من التساؤلات المتعلقة بطبيعة الذاكرة والتعلم.

3 – يتناول الباحث في هذا الكتاب موضوعات تعتبر جديدة بالنسبة لدراسة سيكولوجية الذاكرة مثل: دراسة الذاكرة عند النبات والحيوان، وعلاقة التغذية

* أستاذ مساعد علم النفس التربوي في كلية المعلمين، الرس – المملكة العربية السعودية.

بالذاكرة، وعقاقير تؤثر في التعلم والذاكرة لدى كبار السن.

4 - لأن موضوعات الكتاب تعتبر انعكاساً مباشراً لجهود العلماء والمتخصصين في علم النفس والفسيولوجية في السنوات الأخيرة وما لهذا من أهمية في التربية والتعليم، والحياة المهنية وعلم النفس والعلاج النفسي، والقضاء والقانون.

يحتوي الكتاب اثنين وعشرين فصلاً:

يضم الفصل الأول «تعريفاً» بالذاكرة، حيث قدم الباحث عرضاً تاريخياً عن نشوء الدراسات التي اهتمت بالذاكرة، ثم تطرق إلى الحديث عن بنية الذاكرة البشرية فأكد أنها تشمل ثلاث مراحل هي: الترميز والاحتفاظ أو التخزين ومرحلة الاسترجاع.

أما الفصل الثاني فيتحدث عن طبيعة الذاكرة؛ إذ قدم الباحث تعريفاً للذاكرة ثم تكلم عن النظريات التي تمثل الذاكرة وشرح أهمها (نظرية الأثر، البنائية) ثم تحدث عن الذاكرة الطبيعية وذاكرة الأحداث والخبرات اليومية ونماذج الذاكرة ومنظومتها.

وبعد ذلك تحدث عن الذاكرة قصيرة المدى والذاكرة طويلة المدى وذاكرة الدلالة اللفظية، كما ركز في هذا الفصل على تقويم الذاكرة وكيف تقاس وعرض العوامل التي تؤثر في الذاكرة، ثم اختتم الباحث حديثه في هذا الفصل بنقده علماء الذاكرة لأنهم ركزوا في دراساتهم على الذاكرة الطبيعية متجاهلين الذاكرة الرضية.

أما الفصل الثالث فيتعرض الباحث فيه للعوامل التي تؤثر في التعلم والتذكر وعملية النسيان والنظريات الكلاسيكية التي فسرت النسيان (نظرية التلاشي والضمور، نظرية التداخل، نظرية الكبت، والنظرية الجشطلتية....) وشدد على أن النسيان من المظاهر المهمة للذاكرة طويلة المدى، وهو ضروري للإنسان، فلولاه لغدا التفكير «مضطرباً» وغير منتظم.

يتحدث الفصل الرابع عن الذاكرة والتراث الثقافي والإبداعي؛ إذ افترض أن الإبداع والحفاظ على التراث الثقافي والحضاري يتحقق عن طريق الوسائل التالية: تنمية قاعدة من المعلومات وتطويرها، توفير البيئة والمناخ الملائم للإبداع، البحث عن المتشابه والمتناظر من الحلول. وأكد الباحث أن الإبداع لا يحدث من فراغ وأن التفاحة التي سقطت على رأس نيوتن وأوحت إليه بوضع نظريته العامة في الجاذبية الأرضية هي تفاحة سقطت على (مخزن ذاكرة) مليء بالمعلومات.

أما الفصل الخامس فيتميز بطرحه ومناقشته ما يأتي: هل للحيوان والنبات ذاكرة؟ الإجابة عن هذا السؤال هي بالإيجاب ما دام الحيوان يحمل المادة الوراثية (DNA) التي تحمل الكثير من المعلومات، والمهم أن ذاكرة الحيوانات ليست ثابتة بل قابلة للتعديل، كما أن بعض النباتات تفرز مواد كيماوية تنفر الحشرات والجوارح الأخرى، والأشجار بعد أن يهاجمها نوع معين من الآفات فإنها تتعلم أن تفرز مادة تقتل الآفة.

وتناول الحديث في الفصل السادس العلاقة بين الذاكرة والمخ وتطرق إلى الأسس البيولوجية للذاكرة والافتراضات القديمة لآليات التذكر والتفسيرات الفسيولوجية الحديثة والمعاصرة للذاكرة طويلة المدى والذاكرة الانفعالية وشدد على أن المادة الوراثية (DNA) هي المادة الكيماوية الأساسية التي تنقل آثار التعلم وتساعد في اختزان المعلومات، وتبين أن مادة الأستيل كوليين (ناقل عصبي في القشرة المخية) تزداد نسبتها زيادة كبيرة في أثناء التعلم والتذكر.

أما الفصل السابع فكان متميزاً؛ إذ ركز على العلاقة بين التغذية والذاكرة، فالتغذية تعتبر من أهم الأنظمة التي تساعد في الحفاظ على الذاكرة، إذا لم نقل تقويتها، فالمخ يحتاج إلى غذاء متوازن من الفيتامينات والمعادن وخصوصاً فيتامين (E, C, B12, B6, B2, B1).

تحدث المؤلف في الفصل الثامن عن الذكريات الشخصية التي كانت موضع اهتمام الباحثين، وهي: الذكريات الومضية الساطعة وذاكرة السيرة الذاتية التي تعزى إلى تنذكر الأحداث التي يخبرها الشخص ويعيشها مباشرة لا تلك التي يسمعها، كما هي الحال في الذكريات الومضية.

يؤكد الباحث في الفصل التاسع، الدراسات المخبرية، على ذاكرة الأحداث الانفعالية السلبية وعرض لتذكر الجرائم وإمكانية أن تخطئ وشدد على أن هناك فرضية قائلة: إن الذاكرة عرضة للخطأ هي افتراض ونتيجة تنويرية وتوجيهية وخصوصاً للعاملين في مجال منطق القانون: لأنه إذا بدأت بمقدمة خاطئة ولم تصححها فسيقودك ذلك إلى أحكام نهائية متطرفة وغير صحيحة.

أما الفصل العاشر فيدور الحديث فيه حول الجدل الدائر عن الذاكرة الكاذبة أو المزيفة، وأن الأطفال الذين تعرضوا إلى سوء المعاملة الجنسية قد يعانون فقدان ذاكرة كلياً أو جزئياً، وركز الباحث على البحوث المتعلقة بإساءة معاملة الطفل

وتطرق إلى دراسات الطب النفسي في القرن العشرين وإلى طرق علاج هذه الحالات.

وتناول المؤلف في الفصل الحادي عشر الجدل حول الذاكرة الكاذبة متسائلاً: هل الذاكرة معصومة عن الخطأ؟ وهل للعلاج أن يحسن من ذاكرة الأفراد الذين أسيئت معاملتهم، ثم ركز على التقويم التشخيصي والعلاج النفسي لتحسين عمل الذاكرة، ثم تحدث عن نموذج الذاكرة الكاذبة أو المزيفة. إن هناك نموذجاً ثابتاً في الآداب المتعلقة بالذاكرة حول الآليات التي يمكن من خلالها للمريض أن يعتقد بالذكريات التي لم تحدث أبداً، ويشمل هذا النموذج سداسي الأجزاء حول الذاكرة الكاذبة العناصر التالية: إيحاءات عن سوء المعاملة، معتقدات المعالج، التحيز المؤكد، شفاء الذاكرة، تقنيات نوعية في معالجة الذاكرة، طرائق العلاج بالإيحاء، ثم عرض للمواقف العلمية المتخصصة وخصوصاً رابطة أطباء النفس الأمريكية والبريطانية.

أما الفصل الثاني عشر فتناول الحديث فيه الذاكرة الرضية، والدليل التشخيصي والإحصائي الرابع للأمراض النفسية DSM-17 وأثر الرضة والصدمة في الذاكرة، ولقد بينت الدراسات التي أجريت على الأطفال حدوث عمليات تشويه للذاكرة الرضية بدوافع نفسية، وبخاصة حين تتضمن الصدمة أذى وتهديداً لحياة الطفل، كما تطرق الباحث في هذا الفصل إلى نتائج الدراسات على الصدمة والذاكرة كتلك الدراسات التي تناولت الكوارث والقتل والسجناء والمعذبين وجرائم العنف والقتل، ونتائج الدراسات المتعلقة بفقدان تذكر سوء المعاملة الجنسية والنتائج النهائية التي تقدمها الدراسات التي أجريت على الذاكرة الرضية، للراشدين كما تناول الباحث في هذا الفصل الذاكرة الرضية عند أطفال ما قبل المرحلة المدرسية ومرحلة المهد وفقدان الذاكرة الرضية لدى الأطفال.

تحدث الفصل الثالث عشر عن قابلية تأثر الذاكرة بالمعلومات المضللة وعن آلية تأثير المعلومات المضللة.

لقد عرض الباحث لخمسة فروض: تداخل الذكريات، تقبل الذكرى، تحيز الاستجابة، عدم الاحتفاظ، الاقتناع الاجتماعي. ثم عرض النتائج التي جرى التوصل إليها من الدراسات التي أجريت على المعلومات المضللة لدى الراشدين، والدراسات التجريبية حول تأثير المعلومات المضللة في الأطفال، والنتائج المضللة التي جرى التوصل إليها حول تأثير المعلومات المضللة في ذاكرة الأطفال.

أما في الفصل الرابع عشر فتحدث عن الإيحاء في أثناء الاستجواب والإقناع القسري، فعرض لدراسة الإيحاء أثناء استجواب رجال الشرطة، وتكلم عن الفروق الفردية في القابلية للإيحاء في أثناء الاستجواب، وشرح الإقناع القسري وأجرى مقارنة بين الإيحاء أثناء الاستجواب والإقناع القسري، وتحدث عن الدراسة التجريبية للذاكرة والإيحاء أثناء الاستجواب عند الأطفال والراشدين والإيحاء في المعالجة النفسية.

تمحور الفصل الخامس عشر حول التنويم المغناطيسي والذاكرة، فشرح مصطلح التنويم المغناطيسي وأكد أن هناك نوعين من التنويم المغناطيسي: التنويم المغناطيسي الإيحائي، والتنويم الاستبصاري أو الاستكشافي، وعرض للدراسات العلمية لعلاقة التنويم بالذاكرة.

تحدث الفصل السادس عشر عن التنويم المغناطيسي والقانون؛ إذ عرض للموضوعات التي تجعل القانون يهتم بالتنويم المغناطيسي، وتكلم عن القوانين المتعلقة بالتنويم قضائياً، وعن الجدل المتعلق بإلغاء التنويم المغناطيسي في مجال القضاء، وعن المؤيدين للتنويم.

وفي الفصل السابع عشر تحدث عن الذكريات المكبوتة والقانون وشرح بعض الموضوعات المتعلقة بالذكريات المكبوتة، كالمرضى الذين يقيمون دعوى قضائية على المعالجين النفسيين، والمتهم الذي وجهت إليه تهمة ممارسة سوء المعاملة، وهل الذكريات المكبوتة تعتبر دليلاً على الإجرام.

أما الفصل الثامن عشر فأجرى الكاتب دراسة مقارنة للتمييز بين الذاكرة الكاذبة والذاكرة الحقيقية والمعايير الصادقة والموثوقة للتمييز بين الادعاءات الحقيقية والكاذبة.

بيّن الفصل التاسع عشر العقاقير التي تؤثر في التعلم والذاكرة سلباً وإيجاباً، فتحدث عن الأدوية التي تعرقل عمل الذاكرة: مثبطات البروتينات مثل البرومايسين، ومثبطات الـ RNA مثل اكتينومايسي، كامبتوثين، الباربيستوريت، البنزوديازبان، ومضادات الذهان، والماريجوانا، أما العقاقير التي تسهل التذكر فهي كثيرة منها: منبهات الجهاز المركزي العصبي، الأمفيتامين، بيمولين المغنسيوم، الكافيين، النيكوتين، والأدوية الكولينية.

وتحدث الفصل العشرون عن الذاكرة والأمراض المزمنة التي تؤثر على القدرات العقلية وعمل الذاكرة كأمراض القلب، وفقر الدم، أمراض الكلى، أمراض

الغدد، وأمراض الرئة التي تسبب عجزاً لدى الملايين من الناس ويرافق هذا المرض تغيرات بطيئة في الوظائف العقلية والشخصية.

أما الفصل الحادي والعشرون فعرض لمسألة الذاكرة والاضطرابات النفسية ودراسة الذاكرة لدى مرضى الاكتئاب والفصام والذاكرة لدى المصابين بالاضطرابات الهستيرية: من فقدان للذاكرة نفسي المنشأ، التشرد النفسي المنشأ، تعدد الشخصية، الكتابة الآلية، حالات الغشية، العدو الجنوني، حدة التذكر، نسيان الاسم، ظاهرة على طرف اللسان...

واختتم المؤلف كتابه بالحديث عن التغيرات التي تطول الذاكرة لدى كبار السن في الفصل الثاني والعشرون.. بين أن التقدم في السن الطبيعي والحيوي يرتبط عادة ببطء في النشاط البيولوجي وخصوصاً نشاط الجهاز العصبي المركزي مما يؤدي إلى انحطاط ملحوظ وعام في معدل العمليات العقلية، وتطرق إلى المظاهر النفسية لتغير الذاكرة مع التقدم في العمر، والذاكرة قصيرة المدى وطويلة المدى لدى المسنين، والذاكرة غير اللفظية وعوامل أخرى تؤثر في ذاكرة المسنين، وتحدث كذلك عن المظاهر البيولوجية للذاكرة والتقدم في العمر.

لا شك في أن هذا الكتاب من الكتب المهمة لكل من يعمل في ميدان علم النفس التربوي والتعليمي ويجد إجابات شافية لكثير من المشكلات التي تؤرق الطبيب النفسي والمعالج النفسي ورجل القضاء والقانون ويعتبر بمنزلة الجسر الذي يربط الدراسة الأكاديمية بالممارسة العملية لمهنة الطب والعلاج النفسي، والخدمة الاجتماعية.



علم نفس

دراسات في سيكولوجية الاغتراب

تأليف: عبداللطيف محمد خليفة*
الناشر: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة 2003م
عرض: معتز سيد عبدالله**

يقع الكتاب في 248 صفحة من القطع المتوسط، ويتناول موضوع الاغتراب الذي يمثل ظاهرة نفسية اجتماعية شديدة الأهمية الآن؛ إذ يعاني من مظاهرها العديد من الأفراد في سائر المجتمعات الإنسانية نظراً للتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي نمر بها.

ويتكون الكتاب من جزأين أساسيين: الأول نظري ويشتمل على أربع دراسات، في حين يشمل الجزء الثاني ثلاث دراسات ميدانية.

والدراسة النظرية الأولى بعنوان «**مفهوم الاغتراب وأبعاده**». وهدفت إلى تحديد مفهوم الاغتراب من النواحي اللغوية والقانونية والدينية والاجتماعية والنفسية بشكل يبرز التعدد والتنوع في هذه التعريفات ثم التطرق لأبعاد الاغتراب ومظاهره الأساسية. وما يهمنا في هذا السياق المفهوم الاجتماعي والنفسي. فمن ناحية يشير الاغتراب إلى الشعور الذاتي بالغربة أو الانسلاخ detachment سواء عن الذات أو عن الآخرين، بينما يقصد بالاغتراب من ناحية أخرى تدمير وانهيار العلاقات الوثيقة بين الفرد والآخرين وتمزق مشاعر الانتماء للجماعة الكبيرة وتعميق الفجوة بين الأجيال، أو زيادة الهوة الفاصلة بين الجماعات الاجتماعية بعضها عن بعض. وبمعنى آخر هو شعور بالوحدة والغربة وانعدام علاقات المحبة أو الصداقة مع الآخرين، وافتقاد هذه العلاقات، وبخاصة عندما تكون متوقعة.

* أستاذ علم النفس بكلية الآداب – جامعة القاهرة.
** أستاذ علم النفس بكلية الآداب – جامعة القاهرة.

وأوضح المؤلف أنه على الرغم من عدم وجود اتفاق تام بين الباحثين على معنى محدد لمفهوم الاغتراب بالشكل الذي نلمسه من الاستعراض السابق لبعض التعريفات، فإن هناك تقارباً فيما بينهم على مظاهر الاغتراب وأبعاده الأساسية. وأهم هذه الأبعاد **العجز** Powerlessness، ويقصد به شعور الفرد باللاحول واللاقوة وعدم قدرته على السيطرة على تصرفاته وأفعاله ورغباته، **واللامعنى** Meaninglessness، ويقصد به توقع الفرد أنه لن يستطيع التنبؤ بنتائج سلوكه في المستقبل بدرجة من الكفاءة، **واللامعيارية (الأنوميا)** Normlessness، ويقصد به حالة انهيار المعايير التي تنظم السلوك وتوجهه، **والعزلة الاجتماعية** Social Isolation، ويقصد به شعور الفرد بالوحدة والفراغ النفسي والافتقار إلى الأمن والعلاقات الاجتماعية الحميمة والبعد عن الآخرين، **والاغتراب عن الذات** Self-estrangement، ويقصد به عدم قدرة الفرد على التواصل مع نفسه وشعوره بالانفصال عما يرغب في أن يكون عليه، **واللاهدف** Aimlessness، ويرتبط هذا البعد ارتباطاً وثيقاً باللامعنى، ويقصد به شعور المرء بأن حياته تمضي دون هدف أو غاية واضحة، **والتمرد** Rebelliousness، ويقصد به شعور الفرد بالبعد عن الواقع ومحاولته الخروج عن المألوف والشائع وعدم الانصياع للعادات والتقاليد السائدة ورفض كل ما يحيط به من قيم وعادات وتقاليد.

والدراسة الثانية بعنوان «**أنواع الاغتراب**». وهدفت إلى إلقاء الضوء على أنواع الاغتراب وأنماطه. وفيها عرض المؤلف لخمسة أنواع هي: الاغتراب الثقافي، والاغتراب النفسي، والاغتراب الاقتصادي، والاغتراب السياسي، والاغتراب الديني. وفيما يخص **الاغتراب الثقافي** تناول المؤلف مظهرين أساسيين من مظاهره؛ وهما: اضطراب الهوية الثقافية وآثار العولمة، والصراع بين الماضي والحاضر في الثقافة العربية. وبالنسبة **للاغتراب النفسي** هناك نوعان هما الاغتراب عن الذات الفعلية والاغتراب عن الذات الحقيقية، ويقصد بالنوع الأول البعد عن مشاعر الفرد ومعتقداته وفقدان الشعور بذاته ككل. أما الاغتراب عن الذات الحقيقية فيشير إلى غفلة الفرد عن واقعه وفقدان الاهتمام به. وبالنسبة **للاغتراب الاقتصادي** أوضح المؤلف أنه يحدث نتيجة للتغيرات المجتمعية والحضارية والتكنولوجية والاقتصادية، التي تؤدي إلى تفاقمه. ثم انتقل المؤلف بعد ذلك إلى تناول **الاغتراب السياسي** من حيث طبيعته ومظاهره وأسبابه. وأخيراً عرض المؤلف **للاغتراب الديني**، والعلاقة بين الدين والاغتراب، وأوضح أن الفصل بين أنواع الاغتراب السابقة تعسفي نظراً للتداخل والترابط بينها.

والدراسة الثالثة بعنوان «**الاغتراب والتنشئة الاجتماعية والأنساق القيمية**». وفيها عرض المؤلف لثلاثة جوانب، يختص الأول بالعلاقة بين الاغتراب والتنشئة الاجتماعية. وأوضح المؤلف أن السياق النفسي والاجتماعي الذي يعيش فيه الفرد يعد من العوامل التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالصحة النفسية للفرد ومدى شعوره أو عدم شعوره بالاغتراب. وتركز الجانب الثاني على موضوع اغتراب اللغة العربية، بينما تطرق الجانب الثالث إلى العلاقة بين الاغتراب ومنظومة القيم في المجتمعات العربية، وناقش المؤلف قضيتين في هذا الجانب هما التناقض أو المفارقة بين القيم والسلوك كأحد مظاهر الاغتراب، والصراع القيمي بين الآباء والأبناء وما يترتب عليه من شعور بتزايد المسافة بين الطرفين، ومن ثم العجز وسوء التوافق وتفاقم ظاهرة الاغتراب.

الدراسة الرابعة بعنوان «**علاقة الاغتراب ببعض الاضطرابات النفسية والاجتماعية**». وفيها عرض المؤلف لعلاقة الاغتراب بكل من الهامشية والتطرف والعنف والإرهاب وتعاطي المخدرات. وأوضح أن العلاقة بين هذه المتغيرات علاقة دائرية ليست سببية، بمعنى أن هناك اقتراناً جوهرياً بين الشعور بالاغتراب وظهور هذه المشكلات والاضطرابات النفسية والاجتماعية وأنهى المؤلف هذه الدراسة بعرض إطار نظري تفسيري للعلاقات بين الاغتراب وكل من العنف وتعاطي المخدرات.

هذا فيما يتعلق بالجزء النظري الأول من الكتاب. أما الجزء الثاني فقد شمل ثلاث دراسات ميدانية؛ الأولى بعنوان «**علاقة الاغتراب بكل من التوافق وتوكيد الذات ومركز التحكم والقلق والاكتئاب لدى طلاب الجامعة**». وتكونت عينة الدراسة من 400 طالب وطالبة بجامعة الكويت، واشتملت الأدوات على ستة مقاييس لهذه المتغيرات تحقق من ثباتها وصدقها. وكشفت النتائج عن وجود علاقة إيجابية دالة إحصائياً بين الاغتراب وكل من مركز التحكم الخارجي والقلق والاكتئاب، وعلاقة سلبية دالة إحصائياً بين الاغتراب وكل من التوافق وتوكيد الذات، وأن الاغتراب يعد متغيراً منبئاً بكل من التوافق وتوكيد الذات ومركز التحكم الخارجي وحالة القلق والاكتئاب.

والدراسة الثانية بعنوان: «**علاقة الاغتراب بكل من الإبداع والتفاؤل والتشاؤم لدى عينة من طالبات الجامعة**». وتكونت عينة الدراسة من 200 طالبة من طالبات

جامعة الكويت طبق عليهن مقاييس متغيرات الدراسة. وتبين أن الاغتراب يرتبط بالتشاؤم إيجابياً وبالتفاؤل سلبياً. أما الإبداع فلم يرتبط بأي من الاغتراب أو التفاؤل والتشاؤم.

أما الدراسة الثالثة والأخيرة فهي بعنوان «**العلاقة بين الاغتراب والمفارقة القيمية لدى عينة من طلاب الجامعة**». وتكونت عينة الدراسة من 448 طالباً وطالبة بجامعة الكويت طبق عليهم أدوات الدراسة. وتبين أنه لا توجد فروق جوهرية بين الجنسين في مختلف مظاهر الاغتراب باستثناء العجز الذي كان مميزاً للإناث أكثر من الذكور. وكذلك وجود علاقة ارتباطية إيجابية دالة إحصائياً بين الاغتراب والمفارقة القيمية.

ويمثل هذا المؤلف مراجعة شاملة لسيكولوجية الاغتراب من الناحيتين النظرية والميدانية بشكل يتيح للباحثين المعنيين بهذا الموضوع الامتداد بدراسته على أسس رصينة نظرياً ومنهجياً، ويساعد على تراكم المعرفة بما يسهم بعد ذلك في إيجاد حلول لمشكلات الاغتراب التي يعانيها الكثيرون.

ولكن يؤخذ على البحوث الميدانية التي شملها الكتاب، على وجه الخصوص، أنها أجريت على طلاب الجامعة ولم تخرج لنطاق أشكال أخرى من الجمهور في المجتمع ربما تعاني الاغتراب أكثر من غيرها في ظل البطالة وقلة فرص العمل والظروف الاقتصادية الصعبة والعولمة والتغيرات السياسية العالمية والإقليمية التي نعيشها الآن.





تقارير:

مؤتمر الخليج الأول للصحة النفسية

إعداد: محمد نجيب أحمد محمود الصبوة*

نظم مستشفى الطب النفسي في دولة الكويت، بالتعاون مع مجلس وزراء الصحة لدول مجلس التعاون مؤتمر الخليج الأول للصحة النفسية، وذلك خلال الفترة من 8–10 ديسمبر 2003. وقد شارك في المؤتمر باحثون من اثنتي عشرة دولة، عرضوا ما يقرب من مائة ورقة علمية.

وسعى المؤتمر إلى دراسة عدد من القضايا المتعلقة بالتشخيص، والعلاج الدوائي والنفسي، والتأهيل النفسي للمرضى العقليين، وذلك من منظورين مختلفين، أحدهما طبي، والثاني نفسي اجتماعي. وسوف نستعرض فيما يلي أهم الأوراق التي قدمت في كلا المنظورين.

أولاً – البحوث الطبية:

توزعت البحوث الطبية التي قدمت على تسعة مجالات رئيسة هي: الدراسات الوبائية في الطب النفسي، والطب النفسي وعلم العقاقير النفسية وعلم الأمراض النفسية، وطب نفس الأطفال، وطب نفس المسنين، وصورة الرعاية الطبية النفسية، والاضطرابات النفسية التالية للصدمة، والطب النفسي الروحي، والتأهيل والعلاج النفسي، والإدمان.

باختصار فيما يلي عرض لأهم الموضوعات التي اشتمل عليها كل مجال من المجالات العشرة المذكورة آنفاً:

1 – **الدراسات الوبائية في الطب النفسي:** قدم المشاركون في هذا الجانب مجموعة من الأوراق العلمية التي دارت حول نسب انتشار الوسواس القهري، والاكتئاب، والأفكار الانتحارية وتوزيع نسب انتشار الاضطرابات النفسية، فضلاً عن أهم العوامل المرتبطة بالاستهداف للمرض العقلي، وذلك لدى عينات مختلفة من

---

* قسم علم النفس – كلية العلوم الاجتماعية – جامعة الكويت.

الجمهور، شملت طلاباً وطالبات، ومترددين على العيادات الخارجية للمستشفيات النفسية، ومعاقين.

2 - **الطب النفسي البيولوجي، وعلم العقاقير النفسية، وعلم الأمراض النفسية**: وتحت هذا العنوان استعرض الباحثون عدداً من الدراسات التي ركزت على تقويم فعالية استخدام بعض الأدوية أو العقاقير النفسية في علاج الاضطرابات النفسية، وبعض العوامل المرتبطة بالإصابة بالفصام، والمصاحبات البيولوجية لاضطراب التوحد، واضطرابات النوم لدى المسنين، والفروق بين الجنسين من مرضى الوسواس القهري، ومعدلات انتشار تعاطي المواد النفسية بين المرضى النفسيين.

3 - **الطب النفسي للأطفال**: ناقشت الأوراق المقدمة في هذا المجال ثلاثة موضوعات اهتمت بتقويم كفاءة العلاج باللعب مع حالات الصمت الاختياري، والعوامل المرتبطة بالاستهداف للتأخر العقلي، ودور الأسرة في تطور اضطراب الهوية الجنسية.

4 - **الطب النفسي للمسنين**: تناولت الدراسات في هذا المجال عدداً من الموضوعات المهمة التي ركزت على أنماط الاضطرابات النفسية بين المسنين المترددين على العيادات الخارجية، ورعاية مرضى الزهايمر وأسرهم، والاكتئاب لدى المسنين.

5 - **جودة الرعاية الصحية في الطب النفسي**: تعرضت الأوراق المقدمة في هذا المجال إلى أهم التغيرات الإدارية والتنظيمية التي طرأت على مستشفيات الطب النفسي، ثم استعرضت موضوعين آخرين؛ أحدهما اختص بدور طبيب العائلة في إدارة حالات الاكتئاب، في حين اهتم الثاني بعرض تجربة الخط الساخن في مستشفيات الطب النفسي، ومدى نجاحه في حل بعض المشكلات النفسية.

6 - **اضطرابات ما بعد الصدمة**: تناولت البحوث التي اندرجت تحت هذا العنوان بعض المصاحبات الفسيولوجية لاضطراب الضغوط التالية للصدمة، وبعض المظاهر النفسية لدى ضحايا الغزو، والمشكلات الناتجة من الهجرة.

7 - **الطب النفسي الروحي**: وفي هذا الجانب اهتمت الدراسات بفحص الاتجاهات نحو المعالجين الشعبيين، والقيم الدينية بين المرضى النفسيين،

واستراتيجيات مواجهة القلق من منظور ديني، ودور الدين الإسلامي في حل بعض المشكلات النفسية لدى المعاقين جسدياً.

8 – **العلاج النفسي والتأهيل**: استعرضت الأوراق المقدمة هنا بعض الموضوعات المتعلقة كالتأهيل النفسي لمرضى الفصام المزمن، والعلاج بالعمل كأحد سبل التأهيل النفسي للمرضى العقليين، وتعديل اتجاهات الطلاب نحو التعاطي.

9 – **الاعتماد على المواد النفسية**: تناولت الدراسات في هذا المجال تقويماً لأحد برامج الوقاية من الإيدز بين المعتمدين على المواد النفسية، والاتجاهات نحو الجنس لدى المتعاطين، وكفاءة استخدام بعض العقاقير النفسية في علاج مدمني الأفيون.

ثانياً – البحوث النفسية والاجتماعية:

توزعت بحوث الجانب النفسي والاجتماعي على ستة محاور أساسية هي: الصحة النفسية ومهارات التشخيص، والرعاية النفسية والاجتماعية لكبار السن، والرعاية النفسية والاجتماعية للحالات المزمنة، والعلاج النفسي للاضطرابات السلوكية عند الأطفال، وأساليب التعامل مع المراهقين، والعلاج السلوكي المعرفي لحالات التعاطي. ونعرض لأهم ما اشتملت عليه هذه المحاور فيما يلي:

المحور الأول – الصحة النفسية ومهارات التشخيص:

دارت البحوث المقدمة في هذا المحور حول أربع قضايا مهمة هي:

أ – دور النظرية السلوكية المعرفية في فهم اضطرابات الشخصية تشخيصاً وعلاجاً، انطلاقاً من الحاجة إلى آفاق جديدة على مستوى التشخيص والعلاج لحالات اضطرابات الشخصية، وافتقار المجال إلى إطار منهجي ملائم للتطبيق والممارسة الإكلينيكية.

ب – أعراض ضغوط العمل التي تواجه العاملين في مهنة التمريض بمستشفى الطب النفسي، وعلاقتها بنوعية صعوبات العمل في المجال ذاته، والاتجاه نحو تلك الصعوبات.

جـ – أهم المتغيرات النفسية والاجتماعية والديموجرافية المرتبطة بحدوث الانتكاسة بين المرضى النفسيين الخاضعين لأحد برامج الرعاية النفسية.

د - وصمة المرض العقلي في ثقافات مختلفة، وأهم المعتقدات والاتجاهات المرتبطة بها، وما يترتب عليها من إهمال لهؤلاء المرضى.

المحور الثاني - الرعاية النفسية والاجتماعية لكبار السن:

تعرضت البحوث في هذا المحور لبعض المشكلات النفسية والاجتماعية التي يتعرض لها المسنون وأبرزها عته الشيخوخة، والاكتئاب، وما يرتبط بهما من متغيرات؛ كما تناولت الدراسات بعض المتغيرات النفسية التي يعانى منها المسنون نتيجة إيداعهم قسراً دور المسنين، وما يترتب على ذلك من مشاعر سلبية، وحساسية زائدة، واضطرابات وجدانية، وعزلة، وفقدان الأمن الاجتماعي، وضعف المشاركة الاجتماعية. وأخيراً تطرقت الدراسات إلى استعراض بعض الجهود المهنية للخدمة الاجتماعية في رعاية المسنين، وكيفية مواجهة احتياجات تلك الفئة، وعرض نماذج للممارسة المهنية، وأهم المعوقات الثقافية التي تحد من كفاءة الممارسة المهنية.

المحور الثالث - الرعاية النفسية والاجتماعية للحالات المزمنة:

عرض الباحثون في هذا المحور لستة بحوث تناولت اتجاهات أسر مرضى الاضطرابات العقلية المزمنة نحو مرضاهم، ومعرفة احتياجاتهم الصحية والنفسية والاجتماعية، ودور هذه الأسر في العلاج النفسي للمريض، وأهمية ربط المريض بالمجتمع الخارجي، ومن ثم أهمية تقديم برامج التأهيل النفسي لهؤلاء المرضى. وقد تم استعراض دراسة عنيت بفحص بعض العوامل المرتبطة بحدوث الانتكاسة لدى المرضى العقليين المعرضين لأحد برامج الرعاية المنزلية.

المحور الرابع - العلاج النفسي للاضطرابات السلوكية عند الأطفال:

تعرضت بحوث هذا المحور لقضية التشخيص المتعلقة باضطراب ضغوط ما بعد الصدمة لدى الأطفال في جنوب لبنان، ونوع المخاوف المرضية وشدتها كمحكات فارقة لدى فئات من الأطفال المعاقين ذهنياً والأسوياء؛ ثم تطرقت الدراسات إلى تقييم فعالية أحد البرامج الإرشادية في علاج بعض المشكلات السلوكية لأطفال المرحلة الابتدائية، والعلاج بالرسم كأحد الأساليب الفعالة في التعامل مع الاضطرابات النفسية مثل الاكتئاب، وصعوبة التركيز.

المحور الخامس - أساليب التعامل مع المراهقين:

تناول الباحثون في هذا المحور بعض الدراسات الوصفية الاستكشافية

والارتباطية، والتي هدفت إلى الكشف عن أشكال العنف وأنماطه التي تمارس ضد المرأة في المجتمع الكويتي وتصنيف هذه الأنماط، ومعرفة المكونات العاملية للشخصية الهازمة للذات لدى الجنسين، وتعرف البناء النفسي للأفراد ذوي النمط الهازم للذات، والاضطرابات النفسية لدى الطلاب حديثي الالتحاق بالجامعة. كما عرض الباحثون لورقتين استهدفتا تعرف مدى فاعلية أسلوب الاسترخاء العقلي في التقليل من مستوى القلق لدى عينة من طالبات المرحلة الثانوية وعرض جوانب البرنامج العلاجي في وحدة الأطفال والناشئة في مستشفى الطب النفسي بالبحرين.

المحور السادس - العلاج السلوكي المعرفي لحالات التعاطي:

تناول الباحثون في هذا المحور تسع دراسات ركزت على ما يلي:

أ - علاج الإدمان مع التركيز على النموذج المعرفي، والتأهيل النفسي، وبرنامج التعافي لمدمني المخدرات.

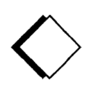
ب - العوامل المعرفية المهنية للانتكاس وعلاقتها ببعض الشخصية لدى مدمني الهيروين.

جـ - العوامل الشخصية المهنية للاعتماد على المواد النفسية، وتعرف السمات الشخصية والانفعالية للمدمنين.

وأخيراً، وبعد استعراض محاور هذا المؤتمر وما تضمنه من موضوعات وأوراق بحثية نجدنا بحاجة إلى وقفة. فالمؤتمر بلاشك أتاح الفرصة أمام العاملين في المجال الطبي النفسي، والاستفادة من جميع الخبرات المقدمة التي عكست تخصصات ونظماً واهتمامات متنوعة، ولاسيما أن المشاركين ينتمون إلى نحو اثنتي عشرة دولة، ومن ثم فهو خطوة على الطريق نحو تحديث آليات العمل ودفعة قوية للأخذ بالخبرات والممارسات الحديثة. غير أن هناك عدداً من الملاحظات التي لا تقلل من الجهد المبذول أبرزها على الصعيد الشكلي والتنظيمي هو زيادة عدد الأوراق المقدمة خلال الجلسة الواحدة، وهو أمر لا محالة كان له الأثر السلبي في عدم السماح للباحثين بالعرض الوافي الملائم للدراسات، فضلاً عن تشتيت انتباه الحضور، وعدم إعطائهم الفرص لعقد المناقشات حول الأوراق المقدمة. كذلك فقد افتقر المؤتمر إلى الحلقات النقاشية لعدد من القضايا المهمة في الممارسة الإكلينيكية على مستوى التشخيص والعلاج، والتطرق لبعض القضايا الحيوية مثل التأهيل النفسي والعلاج النفسي في الثقافة العربية عموماً والخليجية، وبخاصة أن

المؤتمر قد جمع باحثين من دول شتى. ومناقشة مثل هذه الموضوعات لاشك لها أبرز الأثر في إثراء الممارسات المهنية.

أما على مستوى المضمون، فلا أجد تعليقاً أكثر من أن معظم الدراسات التي قدمت في هذا المؤتمر تنتمي إلى نمط الدراسات الوصفية، بالمقارنة إلى الدراسات ذات الطابع التجريبي. فقد ندر أن نجد دراسات تعرض لكفاءة استخدام تكنيكات وأساليب علاجية معينة، ولدى نجاحها في علاج بعض الاضطرابات النفسية مثل الوسواس القهري، والاكتئاب، والمخاوف المرضية وغيرها، وبخاصة أننا أمام جمع من المتخصصين العاملين في المجال، وهو أمر يحتاج إلى دعوة نحو مزيد من التركيز في المؤتمرات المستقبلية على تحديد الأولويات والموضوعات التي ينبغي دراستها تحت عنوان واضح للمؤتمر حتى يؤتي ثماره، ويمدنا بالعائد المناسب المتوقع منه.



تقارير:

الحاجات النفسية والاجتماعية والتربوية للشباب في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي

إعداد: أحمد محمد الزعبي*

عقد مكتب الإنماء الاجتماعي بالديوان الأميري بدولة الكويت مؤتمره الدولي الرابع تحت رعاية حضرة صاحب السمو أمير دولة الكويت الشيخ جابر الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه. وقد ترأست الشيخة هدى بدر محمد الأحمد الصباح اللجنة المنظمة للمؤتمر وذلك خلال الفترة من 13-15 ديسمبر 2003م تحت عنوان: «الحاجات النفسية والاجتماعية والتربوية للشباب في مجتمعات دول مجلس التعاون الخليجي». وقد شارك في المؤتمر نخبة من المسؤولين والمختصين في المجالات النفسية والاجتماعية والتربوية، وصفوة من الباحثين وأساتذة الجامعات والخبراء وممثلي عدد من الهيئات ذات الاهتمام بالمجالات النفسية والاجتماعية والتربوية.

تناول المؤتمر على مدى ثلاثة أيام وفي اثنتي عشرة جلسة ستة محاور رئيسة هي:

- الشباب في مجتمع متغير «ثقافة الشباب في ضوء المتغيرات العالمية والإقليمية».
- دور المؤسسات الاجتماعية والتربوية والإعلامية في بناء التكوين النفسي للشباب في المجتمع الخليجي.
- خصائص الشباب الإرشادية وحاجاتها في مجتمعات دول مجلس التعاون وكيفية مواجهتها.
- مشكلات الشباب في مجتمعات دول مجلس التعاون وكيفية مواجهتها.
- الشباب والقيم الأخلاقية في المجتمعات الخليجية.
- رؤية مستقبلية للشباب الخليجي.

* قسم التوجيه والإرشاد النفسي المشارك - كلية المعلمين بالقنفذة - المملكة العربية السعودية.

وقد تناول الباحثون في هذا المؤتمر أربعين ورقة عمل، وهي من الموضوعات المهمة في حياة الشباب الخليجي.

ففي اليوم الأول عقد ثلاث جلسات، ترأس الجلسة الأولى الدكتور خالد المذكور (رئيس اللجنة الاستشارية العليا للعمل على استكمال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية)، وقد نوقش في هذه الجلسة ثلاث أوراق عمل عن الشباب والقيم الأخلاقية في المجتمعات الخليجية، والنظرية الإيمانية في علاج المخدرات، وتطور الحاجات الترويحية للشباب في المجتمع العربي.

أما الجلسة الثانية فقد ترأسها الدكتور يعقوب حياتي (عضو مجلس الأمة الكويتي السابق)، ونوقش في هذه الجلسة ثلاث أوراق عمل أخرى تضمنت التغير في ارتقاء القيم لدى الطلبة السعوديين، والشباب والقيم، والوعي المروري لدى الشباب في الكويت.

وفي الجلسة الثالثة التي رأسها د. محمد الدويهيس (وزير التخطيط الكويتي السابق ورئيس مجلس إدارة بنك التسليف والادخار)، نوقشت ثلاث أوراق عمل تتعلق بمشكلات الشباب في مجتمعات دول مجلس التعاون وكيفية مواجهتها، ومشكلة المخدرات بين الشباب في دولة الكويت، ومشكلات الشباب في كليات المعلمين في السعودية وحاجاتهم الإرشادية.

أما في اليوم الثاني فقد عقد فيه خمس جلسات خلال الفترتين الصباحية والمسائية. في الجلسة الأولى التي ترأسها: أ. سليمان ماجد الشاهين (وزير دولة الكويت للشؤون الخارجية سابقاً وعضو مجلس كلية العلوم الاجتماعية)، نوقش ثلاث أوراق عمل تناولت الفتاة في المجتمع الكويتي المعاصر: حاجاتها ومشكلاتها، ودراسة بعض الحاجات النفسية والاجتماعية والمعرفية وعلاقتها بالتحصيل الأكاديمي لدى عينة من الشباب في كليات التربية، وحاجات الشباب النفسية في تفاعلها مع بعض المتغيرات المزاجية والمعرفية.

وفي الجلسة الثانية التي عقدت برئاسة د. محمد الطبطبائي (عميد كلية الشريعة بجامعة الكويت)، نوقشت ثلاث أوراق عمل أخرى تتعلق ببعض الحاجات النفسية في ضوء الدافع للتعلم، وأبعاد الشخصية لدى تلاميذ المرحلة الثانوية بالخبر، والآثار النفسية لطلاق الوالدين على المراهقين بدولة الكويت، ورؤية حول أساليب التعامل مع التلاميذ في مدارس التعليم العام بالسعودية في عالم متغير.

أما الجلسة الثالثة التي عقدت برئاسة أ. عبدالوهاب محمد الوزان (رئيس مجلس أمناء مكتب الإنماء الاجتماعي) فقد تناولت ثلاث أوراق عمل حول أولويات تحديد الحاجات الإرشادية للشباب في دول مجلس التعاون، ومدى إسهام بعض المتغيرات النفسية والاجتماعية في نشأة الاتجاهات نحو بعض أشكال الغش، ودور مؤسسات التعليم العالي في بناء تكوين الشخصية لدى الشباب الخليجي.

في حين نوقش في الجلسة الرابعة التي رأسها أ. فيصل الحجي (وزير الشؤون الاجتماعية والعمل) ثلاث أوراق عمل تناولت ثقافة الشباب الخليجي، والشباب وتحديات المستقبل، ودراسة مقارنة لبعض متغيرات الشخصية لدى مرتكبي الجرائم من الشباب بالمنطقة الشرقية بالسعودية.

وفي الجلسة الخامسة التي رأسها د. سعد الهاشل (وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية السابق في دولة الكويت)، نوقش فيها ثلاث أوراق عمل أيضاً تضمنت دور مشروع ابن باز الخيري لمساعدة الشباب على الزواج بالرياض في تلبية حاجات الشباب الاجتماعية، والعلاقة بين الأسرة وتصرفات المراهقين، واتجاهات الأفراد نحو الإرشاد الزواجي بالكويت.

أما في اليوم الثالث والأخير من أيام المؤتمر فقد عقدت فيه أربع جلسات، حيث عقدت الجلسة الأولى برئاسة د. عبدالرحمن العوضي (وزير الصحة الكويتي السابق والأمين التنفيذي للمنظمة الإقليمية لحماية البيئة البحرية)، حيث نوقش فيها ثلاث أوراق عمل حول مشكلات طلاب كليات التربية بسلطنة عمان وعلاقتها بتوافقهم النفسي، وبعض المشكلات السلوكية المرتبطة باستخدام الأنترنت لدى الشباب السعودي، والشباب في مجتمع متغير: مشكلات الشباب في المتغيرات العالمية.

وفي الجلسة الثانية التي رأسها أ. عبدالله غلوم الصالح (مستشار في الديوان الأميري الكويتي)، نوقش فيها ثلاث أوراق عمل حول دور المؤسسات الاجتماعية والتربوية والإعلامية في بناء السلوك المروري للشباب في المجتمع الكويتي، ودور المؤسسات الاجتماعية والتربوية والإعلامية في بناء التكوين النفسي للشباب الخليجي، والشباب والقيم الأخلاقية في المجتمعات الخليجية.

أما الجلسة الثالثة فقد عقدت برئاسة د. جاسم الكندري (رئيس مجلس أمناء مكتب الشهيد)، حيث نوقش فيها ثلاث أوراق عمل حول دور العمل التطوعي في تلبية الحاجات النفسية والاجتماعية والتربوية من وجهة نظر العاملين في الجمعيات الخيرية بمنطقة

الباحة، وفاعلية التأهيل النفسي المصاحب للعلاج بالعقاقير في علاج الاضطرابات النفسية للمراهقين والشباب، والشباب والقيم الأخلاقية في المجتمعات الخليجية.

في حين عقدت الجلسة الرابعة والأخيرة برئاسة د. جاسم محمد الخواجة (رئيس قسم علم النفس - كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الكويت)، وتناولت أربع أوراق عمل حول التغيرات الثقافية وأثرها على قيم الشباب وحاجاته التربوية في عصر العولمة، ونمو التفكير الخلقي لدى طلاب وطالبات المرحلة المتوسطة والثانوية والجامعية (دراسة مقارنة)، ودور المنظمات الأهلية في التكوين النفسي والاجتماعي لذوي الاحتياجات الخاصة، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المؤثرة في عود الشباب للجريمة في الكويت.

فضلاً عن ذلك نظم المؤتمر خمس عشرة ورشة عمل نفذت على مدى ثلاثة أيام، حيث نفذ منها في اليوم الأول ثلاث ورش عمل حول شبابنا ماذا يريد؟ وأساليب التكيف وأثرها على القلق لدى الشباب، وأرجوك افهمني. وفي اليوم الثاني نفذ ست ورش عمل حول مفهوم الذات لدى الشباب، وعش حياتك بلا ندم ولا خوف، والتعامل مع الضغوط النفسية، وكيف ينجح زواجك قبل أن يبدأ، وشباب بلا إدمان، وكيف نساعد الشباب على تأسيس الثقة بالنفس. أما في اليوم الثالث فقد نفذ فيه أيضاً ست ورش عمل أخرى تناولت: التعامل مع الخوف عند المراهق، والمشروع الوطني للتوعية من المخدرات، وPerformance Anxiety in Adolescentls والشباب والصداقة Inspiring Quality in your school، والشباب طاقة وإبداع.

هذا وقد تضمنت جلسات المؤتمر وورشات عمله نقاشات مستفيضة لما قدم من أوراق عمل، وموضوعات للنقاش من قبل المشاركين، مما زاد من أهميتها، وخلق مناخاً علمياً ساعد في إيصال الفائدة لكل المشاركين على مختلف مشاربهم. كما تمخض عن تلك النقاشات الخروج بسبع وخمسين توصية تمحورت حول حاجات الشباب والمشكلات التي تواجههم في دول مجلس التعاون الخليجي. وفيما يلي نسوق أبرز هذه التوصيات:

1 - تصميم برامج تربوية في المراحل التربوية المختلفة، بهدف تقويمها وتدعيم القيم الإسلامية والعربية والتقاليد الاجتماعية، مما يمنع الشباب من الانحراف مستقبلاً.

2 - الاهتمام بدراسة حاجات الشباب والمراهقين ومشكلاتهم للمساعدة في تصميم برامج للوقاية والعلاج.

3 – توفير خدمات العلاج والإرشاد النفسي، وذلك من خلال فتح عيادات أو مكاتب إرشاد نفسي حكومية تضم متخصصين مؤهلين في المحافظات كلها.

4 – تزويد المدارس بمراحلها المختلفة بمختصين نفسيين مؤهلين وبصورة كافية من حيث العدد وبما يتناسب مع عدد التلاميذ في كل مدرسة.

5 – ضرورة أن تتفق البرامج الإعلامية التي تقدم من خلال التلفزيون والصحافة والإذاعة مع الأساليب التربوية والنفسية السليمة، وأن تستفيد هذه الجهات من خدمات علم النفس بما يكفل فاعليتها.

6 – تفعيل الإرشاد الأكاديمي والنفسي داخل الكليات وذلك للتقليل من الآثار النفسية للمشكلات التي يواجهها الطلاب.

7 – تكثيف الإرشاد للطلبة الجدد عند دخولهم إلى الكليات بجميع مستوياتها وأنواعها لتهيئة الجو المناسب لهؤلاء الطلاب ليتكيفوا مع البيئة الجديدة.

8 – إعداد برامج توعية يقوم بها المختصون في علم النفس والإرشاد لتوعية أسر الطلاب، تتضمن أساليب التنشئة الصحيحة لأبنائهم.

9 – إجراء دراسات ميدانية دورية لمعرفة أهم المشكلات التي يعانيها الطلاب، لمساعدتهم في التخلص منها أو التخفيف من آثارها قدر الإمكان.

10 – إعداد دراسات حول مدى حاجة الطلاب في الكليات بجميع مستوياتها وأنواعها إلى إنشاء مراكز للإرشاد النفسي.

11 – إجراء مزيد من الدراسات التي تتناول الحاجات النفسية لدى الشباب في دول مجلس التعاون الخليجي كلها.

12 – إنشاء قناة تلفزيونية تربوية ثقافية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، تهتم بالموضوعات التربوية وقضايا الشباب والأساليب التربوية والنفسية لمعالجتها.

13 – دعم الجهود التي تقوم بها وزارات التربية والتعليم في دول مجلس التعاون الخليجي والوزارات والجهات ذات العلاقة كوزارات العمل والشؤون الاجتماعية والصحة والجامعات في رعاية الطفولة، والحد من إيذاء الأطفال، وغيرها من الخدمات النفسية والاجتماعية.

14 – تكاتف الجهود بين أفراد المجتمع وسلطة الدولة لحماية الشباب من الوقوع بالانحراف، والانجراف وراء القيم الفاسدة.

15 – فتح المجال للبرامج الترويحية والرياضية والإشراف عليها لتصريف طاقات الشباب والاستفادة منها مع تشجيع الشباب على العمل التطوعي.

16 – إقامة مراكز استشارية واجتماعية متخصصة في المدارس والجامعات والكليات لتوجيه وإرشاد الطلاب.

17 – إنشاء المزيد من الاتحادات والمنظمات الشبابية المتخصصة في دول مجلس التعاون الخليجي لتبادل الخبرات وتقوية الروابط.

18 – إجراء المزيد من الدراسات حول الإرشاد الزواجي، لأهميته في تحقيق السعادة الزوجية.

19 – الاهتمام بالبرامج الوقائية والنمائية وعلاجية والسلوكية وتربوية في الاستراتيجية المقترحة مع تطوير الإمكانات والآليات اللازمة لتنفيذها كافة بالتنسيق مع الجهات المعنية.

20 – ضرورة الاهتمام بالإعلام الهادف والبناء، ومراقبة القنوات الفضائية، ومنع كل البرامج التي تهدم الأخلاق وتشوه تاريخ الأمة.

21 – تخصيص برامج توعية موجهة للفتاة لحل مشكلاتها من قبل خبراء في شؤون التربية والأسرة ومتخصصين في علم النفس وعلم الاجتماع.

22 – زيادة البرامج التربوية الموجهة للوالدين لتثقيفهما بالأسس والطرائق المثلى للتعامل مع بناتهما، وضرورة مد جسور الصداقة بين الأم وابنتها.

23 – توجيه الطلاب إلى كيفية اختيارهم لأصدقائهم، وتكوين علاقات اجتماعية ناجحة لتحقيق التكيف النفسي والاجتماعي عندهم.

24 – مساعدة الطلاب على تحقيق الاستقلال النفسي في بداية حياتهم، وتوعية الآباء والمعلمين في كيفية تحقيق ذلك من خلال إعطائهم شيئاً من الحرية في إدارة شؤونهم الخاصة والاعتماد على النفس.

25 – تنمية دافعية الإنجاز لدى الطلاب عامة والشباب خاصة، لما لذلك من أهمية في دفعهم إلى تحسين مستوى أدائهم من أجل التفوق والامتياز.

26 – تطوير المقررات والبرامج الدراسية، وتضمينها أنشطة وبرامج هادفة ومشبعة لحاجات الطلاب وفقاً لأعمارهم وميولهم واهتماماتهم، بما يساعدهم على تحقيق قدر كاف من التوافق النفسي والاجتماعي والدراسي.

رسائل جامعية:

كيفية معالجة الإسلام للتخلف الاقتصادي (ماليزيا - أندونيسيا - باكستان، نموذج تطبيقي)

إعداد: مصطفى محمود عبدالسلام*

مقدمة:

يعيش العالم الإسلامي بمختلف أقطاره حالة من التيه الاقتصادي والتخبط العشوائي من جراء تطبيقات اقتصادية رأسمالية تارة واشتراكية تارة أخرى دون النظر أن لكل أمة خصوصيتها وعقيدتها ونظرتها إلى الكون والإنسان والحياة وأن شخصيتها التاريخية الحضارية إنما تشكلت من خلال ذلك كله، والقضايا الاقتصادية عموماً ومنها قضايا التخلف الاقتصادي والتنمية هي في مضمونها عملية حضارية لكونها تشمل مختلف أوجه النشاط في المجتمع بما يحقق رفاهية الإنسان وكرامته وتحريره وإطلاق قدراته وذلك في حالة وجود تنمية اقتصادية حقيقية أو حالة ركود وتدنٍّ على جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية كما في حالة التخلف الاقتصادي الذي تعانيه الدول الإسلامية حتى أصبحنا نطلق على هذه الحالة «القابلية للتخلف لدى مسلم اليوم».

وأدى الاستبداد السياسي إلى القضاء على ملكات الإبداع وركز على أهل الولاء وطارد أهل الخبرة، وبذلك فرغت الأمة من عقولها المفكرة وسواعدها المنتجة واستطاعت الدول المتقدمة والمتحكمة في العالم اليوم أن تقسم العالم إلى فقراء وأغنياء وفرض لون من الإرهاب الفكري والسياسي على العالم النامي، ومن ثم أدى ذلك إلى توسيع فجوة التخلف وامتصاص القوة المفكرة والتخصصات النادرة وإغرائها بوفرة المال واستقرار الأمن وتحقيق مناخ علمي وثقافي، وبذلك نجح الغرب في جعل العالم الإسلامي في خانة المقترضين وتكبيله بالديون والفوائد مما أرهق ميزانيات كثير من الدول الإسلامية، وفي ظل هذه الحقائق التي باتت ملموسة يترتب انتهاج طرق جديدة

* بنك التمويل المصري السعودي - القاهرة - ج.م.ع.

ذاتية للخروج من مأزق التخلف الاقتصادي الراهن الذي تعانيه كثير من الدول الإسلامية. ونحن هنا نؤكد أن الإسلام لا يقدم الحل السحري لمعالجة التخلف الاقتصادي الحادث في الدول الإسلامية، الذي هو نتيجة لعوامل متعددة وعمر طويل وصورة شمولية من التخلف الثقافي والاجتماعي والسياسي حيث إن التخلف الاقتصادي لا يوجد بمفرده متعايشاً مع تقدم سياسي واجتماعي وثقافي، فكل واحد من هذه الجوانب يكون مقدمة ونتيجة لغيره في وقت واحد، ومن ثم فإن قضية التخلف الاقتصادي لا تكون بمعزل عن الأطر الاجتماعية والثقافية والعقائدية.

إن الإسلام يقدم النظرة الشمولية للتنمية ويحمي من السقوط ويضع القيم الضابطة لمسيرة الحياة والإسلام في ذلك لا يعرف رجال الدين فكل المسلمين رجال دين وإنما يعرف رجال العلم، وإنه لا يكتفي اليوم بأن يكون المرء ذا ثقافة إسلامية فقهية عريقة حتى يتصدى للإفتاء في المسائل الاقتصادية الحديثة بل لابد أن يكون ذا ثقافة اقتصادية متخصصة إلى جوار ذلك يلم بأصول الاقتصاد وتفاصيله حتى تتحقق عمارة الأرض التي طالبنا بها الله عز وجل ﴿هو أنشأكم من الأرض واستعمركم فيها﴾ (هود – 61) وعمارة الأرض هي التنمية الاقتصادية الشاملة التي يحققها الإنسان حتى آخر لحظة من حياته «يقول الرسول صلى الله عليه وسلم: إذا قامت الساعة وفي يد أحدكم فسيلة فاستطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليغرسها فله بذلك أجر» أخرجه الطبراني.

وقد وضع الإسلام المشكلة الاقتصادية ومن أمثلتها مشكلة الفقر والتخلف في المقدمة والصدارة واعتبر أن المال زينة الحياة الدنيا قوام المجتمع وأنه نعم العون على تقوى الله وأن طلب المال الحلال فريضة وجهاد في سبيل الله، وأكثر من ذلك لقد سوى الإسلام بين الفقر والكفر ولم يستعذ الرسول صلى الله عليه وسلم من شيء بقدر استعاذته من الفقر، فيقول عليه الصلاة والسلام «كاد الفقر أن يكون كفراً» ويقول «اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر»، فلما سأله أحدهم أيعدلان قال «نعم». أخرجه أبو داوود والنسائي.

أهمية البحث:

تنبع أهمية البحث من أنه يضع تصوراً منهجياً لتنمية اقتصادية ذاتية نابعة من المنهج الإسلامي في مواجهة التخلف الاقتصادي في الدول الإسلامية من خلال وضع حلول واقعية لهذه المشكلة واعتبار هذه الحلول ملزمة بالمجتمع الإسلامي،

حيث تتم في إطار مبدأ المسؤولية الشاملة والمطلقة، بحيث تحقق الكفاية لجميع الناس، هذه المسؤولية ليست مجرد فرض واجبات محددة على الأغنياء لمصلحة الفقراء وإنما أيضاً هي القضاء على الفقر والحاجة في المجتمع الإسلامي ولذلك وزع الإسلام المسؤولية بين الأغنياء والأقربين والدولة والموسرين حتى تتعاون هذه الجهات جميعها في القضاء على الفقر والتخلف الذي هو أخطر مرض اجتماعي يفتت قوة الأمة ويجعلها شيعاً وأحزاباً كما أن استمرار وجوده يجعل التنمية مجرد أضغاث أحلام.

مشكلة البحث:

في الواقع، فإن المشكلة الاقتصادية قد أخذت في عصرنا الحاضر أبعاداً خطيرة وبلغت درجة من التعقيد والتشابك ربما لم تبلغها في أي عصر من العصور، ومن ثم تأخذ هذه المشكلة حيزاً واسعاً ضمن ظاهرة أعم وأشمل هي ظاهرة التخلف.

وتمثل الدول المتقدمة وأمريكا الشمالية وأوربا وأستراليا أقل من 25 من سكان العالم، وتحصل على أكثر من 75 من الدخل العالمي في حين تحصل الدول النامية، بما فيها دول البترول، على 25 المتبقية من هذا الدخل مع أن عدد سكانها يتجاوز $\frac{3}{4}$ سكان العالم.

وقد حاولت بعض الدول الإسلامية القضاء على مظاهر التخلف وتحقيق التنمية إلا أن هذه المحاولات باءت بالفشل لأنها لم تخرج عن إطار نقل النماذج الأوروبية والمستوردة للتنمية دون مراعاة خصوصية الدول الإسلامية، ومن ثم تقلبت الأمة الإسلامية في مراحل من الحيرة والتردد واختارت مناهج متعددة لمستقبلها وكانت تكشف في كل مرة عمق الفجوة التي تفصل بين الواقع والأمل.

ومن ثم إذا كان التخلف الذي تعانيه الدول الإسلامية يمثل تخلفاً اقتصادياً فهو في حقيقته تخلف حضاري وبذلك فإن التنمية لابد أن تكون تغيراً حضارياً يتناول أبنية المجتمع كافة، وبما أن الإسلام يمثل المحتوى الحضاري للأمة الإسلامية فلابد أن تكون هذه التنمية نابعة من ديننا وتراثنا وتكون بذلك النهضة الإسلامية الحضارية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي المقابل الموضوعي لذلك التحدي الحضاري وتبين هذه الدراسة كيفية معالجة الإسلام للتخلف الاقتصادي في الدول الإسلامية وتحقيق التنمية الشاملة التي غايتها

الإنسان الذي هو أداة التنمية حيث تتم دراسة لحالة بعض الدول الإسلامية ومعالجتها لمشكلة التخلف الاقتصادي والفقر، وهي أندونيسيا وماليزيا وباكستان.

أسلوب البحث:

بعد الصحوة الإسلامية التي ظهرت في الاقتصاد الإسلامي تبين أن مجال التخلف الاقتصادي والتنمية خصب واسع النطاق، لذا اتبع الباحث الأسلوب الاستنباطي التحليلي النظري الذي يتمثل في دراسة مصادر الشريعة الإسلامية والفكر المالي والاقتصادي والمجالات العلمية والإسلامية في بيان محاربة الإسلام للتخلف وكيفية القضاء على الفقر والحاجة في المجتمع الإسلامي.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التنقيب في مصادر الشريعة الإسلامية ودراسة التراث الإسلامي في مجال الفقه الاقتصادي وتطبيقاته في مشكلة التخلف الاقتصادي وكيفية معالجته وفقاً للأحكام الشرعية من الكتاب والسنة للخروج من دائرة التخلف المفضي إلى خروج المسلم عن طاعة الله كما يقول المفكر الجزائري المسلم مالك بن نبي «كيف أصلي وأنا جائع».

والوصول بذلك إلى حالة الكفاية وهي ضمان الحد اللائق للمعيشة تميزاً له عن حد الكفاف الذي هو أدنى حد للمعيشة.

فروض البحث:

يقوم البحث على الفروض الأساسية الآتية:

1 – أن الأقطار الإسلامية تعاني التخلف والتبعية وهي مشكلة متعددة الجوانب أسهم في تكوينها عدد من القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

2 – أن مشكلة التخلف تزداد تعقيداً مع استمرار هذه الأقطار في انتهاج سبيل التنمية على المستوى الانفرادي، لذا فإن الإطار الأمثل لتنمية هذه الأقطار يتم من خلال الاعتماد الجماعي على الذات عبر تكامل الموارد الاقتصادية للدول الإسلامية وتدعيم هذه الإستراتيجية من خلال مفاهيم إسلامية أساسية تعتمد على رفع شأن اليد العليا وأفضليتها على اليد السفلى وذلك كله في ظل تكتلات اقتصادية تكيد للدول الإسلامية وتقنع بتبعيتها لها.

3 – أن غياب الإستراتيجية الواضحة للتنمية في الدول الإسلامية وأسلوب

إدارة الاقتصاد في الأقطار الإسلامية يمثل عاملاً من عوامل التخبط الاقتصادي باتباع إستراتيجيات بعيدة عن المفاهيم الإسلامية، مما زاد من حدة التخلف وفاقم من هذه العملية.

خطة الدراسة:

تنقسم الرسالة إلى أربعة فصول وخاتمة.

يتناول الفصل الأول الإطار النظري لمشكلة الفقر والتخلف الاقتصادي حيث يتعرض لمفهوم الحاجات الإنسانية المطلوب إشباعها كما يستعرض الموارد اللازمة لإشباع هذه الحاجات، كما يتضمن تعريفاً للفقر في الاقتصاد التقليدي وفي الاقتصاد الإسلامي، وينتقل لدراسة الحلقة المفرغة للفقر في الاقتصاد التقليدي، بينما يستعرض أيضاً الفرق بين الفقر والتخلف ويناقش أهم صور التخلف وأبعاده.

ويتناول الفصل الثاني أبعاد التخلف الاقتصادي في العالم الإسلامي وذلك من خلال تحديد أهم مظاهر التخلف في العالم الإسلامي ثم ينتقل إلى تفسير إسلامي للأسباب التي تؤدي إلى التخلف في العالم الإسلامي كما يوضح الآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على التخلف في العالم الإسلامي ثم يستعرض الطرق المستخدمة فعلاً لمعالجة التخلف في العالم الإسلامي.

ويبين الفصل الثالث المدخل الاقتصادي والاجتماعي لمواجهة التخلف في العالم الإسلامي من خلال استعراض برامج الإصلاح الاقتصادي في الدول الإسلامية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية وهل ساعدت هذه البرامج على الخروج من مأزق التخلف الراهن أم فاقمت منه، ثم ينتقل إلى تحديد دور الزكاة في المجتمعات الإسلامية وكيفية النهوض بالمجتمع من خلال تطبيق أحد أركان الإسلام في الجانب المالي، ثم ينتقل لتوضيح منظومة التكافل الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات الإسلامية كسبيل مهم من سبل الخروج من مأزق التخلف.

ويحتوي الفصل الرابع دراسة حالة لبعض الدول الإسلامية في التغلب على التخلف الاقتصادي من خلال تجارب بعض الدول الإسلامية – ماليزيا وأندونيسيا وباكستان خلال فترة طويلة نسبياً (1965 – 1998) – في التغلب على مشكلة التخلف الاقتصادي، كما تضمن هذا الفصل تحليلاً اقتصادياً لهذه الدول في مجال

النهوض من التخلف والقضاء عليه ومدى إسهام الفكر الاقتصادي الإسلامي في الخروج من وطأة التخلف الحادث في هذه الدول.

أما الخاتمة فقد ركزت على أهم النتائج والتوصيات وهي كما يلي:

أولاً – النتائج:

1 – تبين وجود فوارق أيديولوجية مهمة بالنسبة لمفهوم الحاجات الإنسانية بين الاقتصاد الإسلامي الذي يعترف للإنسان بمطالبه الأساسية في ظل مشروعية هذه الحاجات شريطة ألا تفسد عليه أخلاقه أو تهبط به إلى هاوية الرذيلة وبين الاقتصاد الوضعي الذي يعترف بالحاجات الأساسية للإنسان على ضوء إحساسه بالارتياح وشعوره باللذة حيث لا يعبأ بما يكون لهذه الحاجات من مشروعية في ضوء حيادية علم الاقتصاد وعدم اعتباره بالقيم.

2 – اتضحت أهمية تلبية الحاجات الإنسانية ممثلة في تحسين مستوى التغذية وتوفير الرعاية الصحية وزيادة فرص التعليم لغالبية أفراد المجتمع. وكل ذلك سوف يؤدي إلى تقليل الفقر.

3 – اتضح أن وجود الفقر في العالم الإسلامي على النحو القائم الآن يمثل حالة تناقض مع الوفرة في الموارد الاقتصادية التي من الله – سبحانه وتعالى – بها على الأمة، ومن ثم فإنه يمكن القول إن العالم الإسلامي لا يستغل موارده الاقتصادية وإن هذه الموارد مستغلة لغير مصلحة المسلمين وإن تشغيل الموارد الاقتصادية موجه لخدمة فئة محدودة من أبناء العالم الإسلامي بينما الكثرة الغالبة من أبنائه تحرم من الانتفاع بهذه الموارد وهؤلاء هم الفقراء في العالم الإسلامي.

4 – تبين وجود تعريفات عديدة للفقر وحدته بناء على شبكة مقاربات (معايير) لغوية وفنية واصطلاحية بين المفاهيم الإسلامية ومفاهيم المؤسسات الدولية التي قللت من حجم الفقر على مستوى العالم وحصره في نسبة قليلة تحتل $\frac{1}{5}$ سكان المعمورة وتوصل الباحث إلى تعريف للفقر يتمثل في الحالة الاقتصادية التي يفتقر فيها المرء إلى الدخل الكافي لحصوله على مستويات دنيا من الغذاء والرعاية الصحية والملبس وجميع الضرورات.

5 – القضاء على الفقر حتمية أخلاقية والتزام بالتضامن البشري وأن زيادة

معدلات التنمية البشرية من خلال الاهتمام بالمستوى الغذائي والصحي والتعليمي للأفراد تعمل في آلية تصاعدية للتقليل من حدة الفقر، والعكس صحيح.

6 – تبين أن فكرة الحلقة المفرغة للفقر في الاقتصاد التقليدي ليست صحيحة وفق مفاهيم الفكر الاقتصادي الإسلامي، حيث لا يعتبر الفقر سرمدياً بل الرزق مكفول للبشر غير أن الله ينزله بقدر وقد وُضع له حلوله المتمثلة في العمل الجاد وعدم الركون للدعة والتكاسل لكسر دائرية الفقر وحدته.

7 – وضع الإسلام الضوابط الاقتصادية والاجتماعية لكسر حدة الفقر من خلال نظم التكافل الاقتصادية والاجتماعية وتدخل الدولة من خلال التشريعات التي كفلت حقوقاً للفقراء في أموال الأغنياء شريطة استحقاقهم وعدم تكاسلهم، ومن ثم فإن فكرة دائرية الفقر ليس لها وجود في المجتمع الإسلامي سواء على مستوى التنظير أو التطبيق.

8 – اتضح وجود فوارق مهمة بين الفقر والتخلف وأن دراسات عديدة قد خلطت بين المفهومين على اعتبار أن الفقر هو التخلف، في حين أن التخلف الاقتصادي ليس مرادفاً للفقر؛ فالفقر خلل اقتصادي وحضاري واجتماعي ساعدت على نشوئه عوامل عديدة. وتعتبر الدول الإسلامية دولاً متخلفة وليست فقيرة؛ لوجود موارد ضخمة مع توافر الإمكانات البشرية والمادية اللازمة للارتفاع بمستويات هذه الدول والنهوض بها، ومن ثم يتضح الفارق بين الدول المتخلفة والدول الفقيرة.

9 – تبين أنه، على المستوى الفردي، قد فرق الإسلام بين الفقير والمتخلف (الذي يوجد لديه ما يقاوم به تخلفه أو أسباب تقدمه) واعتبر للفقير حقاً معلوماً في الزكاة وموارد بيت المال، أما المتخلف عن ركب التقدم فقد لعنه وتوعده إذا سأل وهو قادر على الكسب.

10 – تحول الإسلام على يد مسلمي هذه الفترة من أيديولوجية تغيير تطويرية تهدف لإقامة مجتمع إنساني إيجابي في نظرته للحياة الدنيا إلى دين روحاني هدفه ضمان دخول الفرد للجنة وذلك من خلال التشديد على القيام بالواجبات والطقوس التي يستلزمها ذلك.

11 – أثرت النظرة السلبية للإسلام في قدرة المسلمين على مواجهة التحديات

التي فرضتها عليهم التغيرات من حولهم فلم يستطيعوا مواكبتها أو التحكم بها مما أفقدهم، مع مرور الوقت، حيويتهم والديناميكية التي كانوا يحلون بها في سابق عهدهم، ومن ثم يعد ذلك أهم أسباب تخلفهم.

12 – يرجع التخلف في نظر الإسلام إلى العجز عن العمل والتكاسل عن السعي في طلب الرزق في الوقت الذي يعمل فيه الآخر (المتقدم) دون كلل أو ملل، ويؤكد النظام الإسلامي محاربة الفقر الذي هو نتاج التخلف لدرجة أن الرسول صلى الله عليه وسلم تعوذ منه وعادله بالكفر كما جعل الإسلام العمل جزءاً أصيلاً من العبادة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والقضاء على التخلف.

13 – اتضح بطلان ما جاء في بعض كتابات التنمية الاقتصادية من أن الدول الإسلامية متخلفة اقتصادياً بسبب المبادئ والسلوكيات الإسلامية بشكل جزئي، ولأن ذلك تنافى مع حقائق الإسلام التي تقوم على أربعة عناصر هي العقيدة والأخلاق والعبادات والمعاملات باعتبارها وحدة واحدة لا تتجزأ، كما تتفاعل هذه العناصر بعضها مع بعض لتحقيق مقاصد النظام الإسلامي من حيث المحافظة على الدين والنفس والعقل والمال والنسل وتعمير الأرض بصفة دائمة تحقيقاً للتقدم الحضاري في شتى المجالات.

14 – تبين أن المساعدات التقليدية للمجتمعات الإسلامية على شكل منح مالية ومعونات استهلاكية من الدول الغنية لم تسهم في حل مشكلة التخلف إلا بقدر محدود ومؤقت، وقد فشل ذلك التوجه في استئصال الفقر في تلك المجتمعات بل ربما أدى إلى تفاقمه وزيادة التبعية للدول المانحة.

15 – اتضح أن التكتلات الإقليمية للدول الإسلامية هشة ولم تسهم بالقدر الذي يخرج أي دولة إسلامية من ربقة التخلف.

16 – تبين أن برامج الإصلاح الاقتصادي المطبقة في الدول الإسلامية لم تسهم في علاج التخلف الاقتصادي، كما أسهمت في بعض الدول الأوربية حيث لم تتناسب هذه البرامج مع الظروف المعيشية للدول الإسلامية وثقافتها الذاتية.

17 – لم تثمر البرامج الإصلاحية المطبقة في الدول الإسلامية في معالجة التخلف أو القضاء عليه بل ازدادت حدته في بعض الدول الإسلامية نتيجة للتطبيق.

18 – اتضح أهمية إسهامات الزكاة في تحقيق حد الكفاية لأفراد المجتمع

كفريضة إلزامية ومدى إسهامها في – حالة التطبيق – في الخروج من مأزق التخلف البغيض الذي تعانيه الدول الإسلامية.

19 – تبين أن هناك أيديولوجية إسلامية كاملة – غير الزكاة – تسهم بفاعلية في الخروج من مأزق التخلف الراهن من خلال تحقيق التكافل الاقتصادي والاجتماعي الذي يحدث خلال الآثار التطبيقية من الأفراد والمؤسسات التي تسهم بفاعلية في تحقيق هذا التكافل.

20 – تبين أنه يمكن تحقيق صورة عالية من التكافل الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع الإسلامي من خلال مشاركة الفرد مع الدولة في إحداث مجال مشترك وتعاضدي تمثل في أنظمة المواريث والنذور والكفارات ونظام الوقف ونظم يمكن أن تتحقق من خلال تطبيقات اقتصادية لمفاهيم إنفاق العفو.

21 – التنمية الاقتصادية من المنظور الإسلامي لها بعد أخلاقي يختلف عن النظم الأخرى، حيث يعتمد مفهوم التنمية في الإسلام على القيم والعادات والسلوك النابعة من مفاهيم الفكر الإسلامي، ومن هنا يمكننا رؤية الآخر وتقييمه عبر الذات ومناهضة فكرة تركه لمعظم البشرية في حالة فقر (80) من سكان الأرض على الرغم من كفاية الموارد الاقتصادية لإشباع البشر.

22 – اتضح أنه على الرغم من أن الدول الإسلامية محل الدراسة هي دول إسلامية وكان من المتوقع أن تكون السياسات الحكومية فيها مهتدية بما جاءت به الشريعة الإسلامية في مجال القضاء على التخلف الاقتصادي وأن تكون اليد الخفية ممثلة في تعاليم الإسلام السمحة هي التي تقود الأفراد في تصرفاتهم الشخصية والجماعية في معالجة الفقر سواء منها التعاليم الإجبارية أو الاختيارية على أن يكون أداء هذه الدول متناسقاً ومتناغماً في اتجاه متقارب نحو القضاء على التخلف الاقتصادي ضمن الإطار الإسلامي إلا أننا لاحظنا التفاوت الكبير في أداء كل دولة من الدول محل الدراسة (ماليزيا – أندونيسيا – باكستان) وذلك في معالجتها للتخلف الاقتصادي.

ثانياً – التوصيات:

1 – إصلاح المؤسسات اللازمة لتحسين فرص الحصول على الدخل وتعبئة الموارد اللازمة للقضاء على الفقر باعتبارها أولوية مرحلية.

2 – على الدولة المسلمة القيام بحملة على الفساد على المستويات العليا والدنيا؛ حيث إنه يستنزف ملايين الدولارات من صناديق الدولة.

3 – مشاركة المجتمعات الإسلامية الفقيرة في البحث عن حلول لمشكلاتها، تتناسب مع ظروفها المعيشية وثقافتها الذاتية وإسهامها في تخطيط وتنمية برامجها الإصلاحية وتنميتها ويرجى من هذا التوجه أن يثمر في محاربة التخلف والقضاء على أسبابه وليس على معالجة ظواهره السطحية.

4 – تظل الحاجة إلى قيام تكامل اقتصادي بين الدول الإسلامية؛ حيث إن ذلك سوف يحل الكثير من المشكلات والأزمات الاقتصادية بالإضافة إلى أنه مطلب شرعي.

5 – ضرورة البدء في اتخاذ الإجراءات اللازمة لإنشاء مؤسسة الزكاة في الدول الإسلامية على اعتبار أنها فريضة إجبارية وليست من مؤسسات العمل الأهلي التطوعي هذه المؤسسة تتولى جمع الزكاة وإنفاقها في مجالاتها المختلفة.

6 – ضرورة اهتمام وسائل الإعلام بتوعية أفراد المجتمع بأن سداد الزكاة يمثل واجباً دينياً، وأن الإهمال في ذلك يعني ضعف الوازع الديني لدى الأفراد، ومن ثم يمكن إصدار قانون للزكاة ينظم تجميع الزكاة من الأموال الخاضعة لها وتوجيه إنفاقها على مجالاتها المحددة لتساعد بذلك المجتمع على الرقي والنهوض.

7 – العمل على تدريس مادة محاسبة الزكاة في كليات التجارة بالدول الإسلامية وذلك لزيادة الحرص والاهتمام بهذا الركن من أركان الشريعة الإسلامية وتوفير الكفاءات التي تساعد باقي أفراد المجتمع على تسديد الزكاة المستحقة عليهم.

8 – إلغاء جميع التشريعات التي ألغت الوقف الأهلي واستعادة دوره في التنمية وصدور نظام تشريعي يحترم الأحكام الشرعية، وكذلك يتفق مع رغبات الواقفين حتى يمكن زيادة الأموال الموقوفة دون تقييد، وبذلك يساعد هذا النظام على تحسين عملية التكافل الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الإسلامي.

9 – تحفيز الناس إلى الوقف وبث الوعي به بينهم في جميع الوسائل باعتباره صدقة جارية ينتفع بها الواقف في حياته وبعد مماته، ويتحقق ذلك بوجود ثقافة

كاملة بفقه الوقف لدى جمهرة الناس، وتتمكن الدولة من هذا التحفيز من خلال استغلال وسائل الإعلام ومراكز البحث والتعليم في تحقيق ذلك.

10 – التكافل الاقتصادي والاجتماعي في الدول الإسلامية يظل في أوج تقدمه إذا ما حدث تعاون بين الدولة والمؤسسات الأهلية، مثل الوقف الإسلامي والمؤسسات التي تنبع من مفاهيم إنفاق العفو، ومن ثم فإن تحفيز الدور الأهلي والخيري في الدول الإسلامية ضرورة لابد منها ليتشارك المجتمع مع الدولة في نهضة الدولة نسيجاً واحداً، مما له أكبر الأثر في الخروج من حمأة التخلف البغيضة.



Sociology

The Impact of Unemployment on Crime
The Case of Saudi Arabia

Mohammad A. Albakr*

Employment is commonly thought to deter crime and inhibit problems of delinquency. Thus prominent sociological and psychological theories related to delinquency predict a negative relationship between working, delinquency and crime. Such an assumption is based on premises that involve employment break up of delinquent peer bonds and groups. Moreover, employment seems to be the primary economic cause of self-satisfaction and happiness. The current study analyzes the relationship between unemployment and crime. It depends on data derived from the Central Department of Statistics on population and housing in Saudi Arabia as well as the Statistics Guidebook published by the Department of Planning and Statistics at the Saudi Ministry of Interior. The findings indicate a significant positive effect of unemployment on crime and drug consumption. Moreover, the research evidences the effect of unemployment on drugs in relation to educational status or level, i.e. the lower the educational level of the unemployed, the higher rate of drug consumption.

Keywords: Saudi Arabia, Unemployment, Crime, Manpower, Education, Depression, Self - esteem

* Institute of Public Administration, Riyadh, Saudi Arabia.

Sociology

The Increase of Fertility and its Influence on Development Procedures Analysis of the Arab Women Case

Kultham A. Al-Ghanim*

The relationship between social and population structures has come to be considered one of the indicators by which social and economic change procedures are measured, or even a means of measuring development levels. The current research addresses the fertility phenomenon as one of the factors influencing population structure, having direct impact on social and economic life and bearing considerable relevance to development. Apart from addressing factors which influence the rates of fertility and the ensuing repercussions on women, on the population structure or on the general social conditions, the study has revealed a variation in fertility levels and impacts amongst societies and identified its relevance to diversity in economic levels, rates of social change and the conditions of women. Women in developing countries in general, the Arab World in particular, have higher fertility rates due to a number of social, cultural and also economic reasons. These countries encounter, as a result, a number of qualitative problems such as an increase in the rates of population growth, which, in its turn, minimizes the positive effects of any development. Arab states face the same phenomenon despite existing discrepancies in their development rates, where the oil-rich countries have a more or less similar level of development countrary to other countries with lower income levels. It has been noticed that the increase in the national income of the first and their high standard of living minimizes the negative repercussions of this phenomenon while the overall picture seems to deteriorate in countries with a lower economic level.

Keywords: Fertility rates, Population growth, Reproductive health, Maternal mortality rates, Traditional birth attendants, Social status of women, Socio- cultural factors.

---

* Sociology Dept., University of Qatar.

Economics

The Risks of International Financial Integration in Developing Countries

Adnan A. Ali*

Cross-border capital flows have increased considerably during the past few years. They have grown significantly faster than many real economic variables. The driving forces behind this development have been the liberalization and deregulation of the financial markets as well as the rapid advance in information and communication technology, which, in turn, have resulted in a sharp reduction in transaction costs. The central argument in favor of unrestricted inernational capital movements lies in their contribution to economic growth. In an environement of unfettered capital movements, national borders no longer stand in the way of the efficient allocation of savings. The financial crises of the nineties dampened the high expectation of liberalized capital markets at least in part. Suspicion became rife that the substantial risks inherent in opening domestic capital markets might have been underestimated. The fact that dynamic economies with sound macro policies (but mostly fixed exchange rates) encountered severe crises was seen by many as a sign that international financial markets had failed. The highly volatile nature of short-term capital flows bore the brunt of criticism. The fact that it was possible for crises to be transmitted to other countries which were apparently healthy was seen as being especially problematic.

Keywords: Developing countries, International financial integration, Financial liberalization, Foreign direct investment, Short-term capital flows, Currency crisis, Collapse of the exchange rate arrangement, Banking crisis, Twin crisis, Speculation, The international monetary fund and the financial crises.

* Associate Professor and Expert in GTZ, Frankfurt/Main, Germany.

Psychology

Achievement and its Relation with Self-Confidence among Secondary School Students

Fraih O. Al-Anzi*

Abdul-Allah Al-Kandary**

The aim of the present study is to examine the relationship between scholastic achievement and self confidence. The samples taken included 1,410 male and femal high school students studying under two educational systems: the general education system and the elective courses track. All students responded to the Self-confdence Scale developed by the present researcher. The scholastic achievement rate was taken from the school records. It was found that the scholastic achievement of females excels that of their male counterparts in the elective system. However, the aforementioned result did not apply to students in the general education system. The study revealed statistically significant differences between males and females in self-confidence in the two scholastic disciplines, in which males had the highest mean scores. Furthermore, the study showed significant positive correlations between achievement and self-confidence in all groups except for females studying in the elective system.

Keywords: Self-confidence, Scholastic achievement, General education and elective courses system.

* , ** College of Basic Education, Public Authority for Applied Education and training, State of Kuwait.

Geography

From Coexistence to Coalescence: A Simulation Model for the Growth of Two Cities (Abha and Khamis - Mushayt) in South-western Saudi Arabia

Abdel Moneim A. Ibrahim*

This paper focuses on the case of Abha and Khamis-Mushayt in Assir region. The two cities have grown from small villages along the wadies of Abha and Bisha to be ranked the two largest settlements in the whole south-western region of Saudi Arabia. The area separating them is diminishing rapidly with their fast growth. The study aims to identify primary factors influencing their growth, elucidate the structure and mechanism through which they function, highlight major expected results of the growth, and suggest certain measures for their control. A special DYNAMO model is developed and used to simulate the growth of the two cities. The model predicts Abha and Khamis-Mushayt to form a canurbation with a population of 1002389 persons by the year 1445H/2025 A.D. The model also expects important urban problems to accompany the process, partiucularly in the housing, labor, and services sectors in addition to similar environmental problems. Finally, the study, concludes with some relevant recommendations for handling These problems.

Keywords: System dynamics, Urban sprawl, Coexistence, Coalescence, Canurbation.

* Geography Department, King Khalid University, Abha, Saudi Arabia.

قواعد النشر

تنشر مجلة العلوم الاجتماعية البحوث الأصيلة التي تمثل إضافة إلى مجال الدراسة. وترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي التي تغطي بتعمق أحد حقول المعرفة التي تنتمي إلى تخصصات المجلة، أو الحالة الراهنة لأحد العلوم الاجتماعية في البلاد العربية، مع توضيح اتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

أما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العملي (الإمبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فإن المجلة تلتزم بالأسلوب المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على مشكلة البحث وفروضه وأهدافه والدراسات السابقة، يليها قسم عن المنهج يشمل العينة وأدوات الدراسة وإجراءات البحث، ثم النتائج فالمناقشة.

وترحب المجلة بالتعقيب على الأبحاث والتعليق على الدراسات المنشورة فيها، كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية (3-5 صفحات)، فضلاً عن مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة من (2-4 صفحات)، كما ترحب المجلة بنشر ملخصات الرسائل الجامعية (التي تمت مناقشتها وإجازتها) في حقول العلوم الاجتماعية، على أن يكون الملخص من إعداد صاحب الرسالة نفسه.

ويشترط في البحوث التي تقدم للنشر في مجلة العلوم الاجتماعية ما يلي:

1 - إقرار من المؤلف بأن بحثه لم يسبق نشره، وأنه ليس مقدما للنشر في مجلة أخرى.

2 - لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين على ورق A4، مع الترقيم المتسلسل لصفحات البحث كله بما فيه الجداول والملاحق.

3 - يجب الاقتصار على أقل عدد من الجداول.

4 - تشتمل الصفحة الأولى من البحث على عنوان البحث كاملا، واسم الباحث أو الباحثين (باللغتين: العربية والإنجليزية)، وأماكن عملهم، وعنوان المراسلة بالتفصيل، فضلا عن العنوان المختصر للبحث: Running Head.

5 - تشمل الصفحة الثانية من البحث ملخصاً دقيقاً باللغة العربية في حدود 100-150 كلمة، وتبدأ هذه الصفحة بعنوان البحث، ولا يكتب فيها اسم الباحث.

6 - تضم الصفحة الثالثة من البحث ملخصاً Abstract دقيقاً باللغة الإنجليزية (ترجمة للملخص العربي وبالشروط ذاتها).

7 - توضع المصطلحات الأساسية Keywords أسفل الملخصين، كل بلغته، بما لا يزيد عن سبعة مصطلحات، والمصطلحات الأساسية كلمات دالة أو جوانب بارزة، تُختار من الدراسة أو البحث لتمثل رؤوس الموضوعات أو أهم جوانب المعلومات الواردة في الدراسة ذاتها، وتفيد في تلخيص البحث والاستدلال على أهم جوانبه، فضلاً عن تيسير عملية تصنيف البحث واسترجاعه في حالة استخدام الوسائط التقنية والمعلوماتية كالأقراص المدمجة وغيرها.

8 - يبدأ متن البحث من الصفحة الرابعة، ويضم عنوان البحث من دون اسم المؤلف.

9 - يطبع كل جدول على صفحة مستقلة، ويودع في آخر البحث، ويحدد موقعه في المتن هكذا: «جدول (١) هنا تقريباً».

10- يقدم مع البحث سيرة علمية مختصرة عن الباحث أو الباحثين.

المصادر داخل متن البحث

يشار إلى جميع المصادر العربية في متن البحث على أساس اسم المؤلف الأول والأخير وسنة النشر وتوضع بين قوسين، مثلاً: (شفيق الغبرا، 1999) و(فؤاد أبو حطب، وسيد عثمان، 1980) ويشار إلى اسم المؤلف في المراجع الأجنبية باسم العائلة فقط، مثل: (Smith, 1998) و (Pervin & Lynn, 1995). أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهم هكذا: (مصطفى سويف وآخرون، 1996) و (Antony et al., 1999). أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيرتبان أبجديا ويشار إليهما هكذا: (أحمد أبو زيد، 1997؛ محمد الرميحي، 1998) و (Roger, 1991; Smith 1994). وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا: (فهد الثاقب، 1994أ، 1994ب) و (Snyder, 2000a, 2000b). وفي حالة الاقتباس من الكتب يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة أو الصفحات المقتبس منها في متن البحث هكذا: (عبدالرحمن بن خلدون، 1992: 164) و(Jones, 1997: 59)،

كما يجب إيراد أرقام الصفحات أو الأقسام أو الفصول للأعمال التي أشير إليها ولكن لم يقتبس منها، وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969: 75)، وفي حالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب هكذا: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، 1999)، وعندما يُضمِّن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوسين، مثلاً: تبعاً لدراسة محمد العلي وعلي سمحان (1993: 52) فإن نتائج هذه التجارب...

قائمة المصادر (نماذج):

محمد أبو زهرة (1974). **الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة**. القاهرة: دار الفكر العربي.

مصطفى سويف (1996). **المخدرات والمجتمع: نظرة تكاملية**. الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب: عالم المعرفة.

يوسف خليفة اليوسف (1999). ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 27 (3): 45-76.

Hirshi, T. (1983). Crime and the family. In J. Wilson (Ed.), *Crime and public policy*, (pp. 53-69). San Francisco: Institute for Contemporary Studies.

Kalmuss, D. (1984). The intergenerational transmission of marital aggression. *Journal of Marriage & the Family*, 46 (2): 11-19.

Pervin, L.A.,&John, O.P. (1997). *Personality: Theory and research*. New York: John Wiley, 7th ed.

أمثال الحويلة (2001). مدى فاعلية الاسترخاء العضلي في تخفيض القلق لدى طالبات الثانوي. رسالة ماجستير في علم النفس (غير منشورة)، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

- يوضع في قائمة المراجع كل المراجع التي أشير إليها في المتن، وترتب أبجديا، وتوضع في صفحات مستقلة، مع البدء بالمراجع العربية يليها الأجنبية.
- يجب فصل قائمة المراجع في نهاية البحث عن هوامشه.

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش Footnotes إلى أقصى حد، ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، وتوضع مرقمة حسب التسلسل في صفحة مستقلة في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة.

مراجعات الكتب:

تنشر المجلة مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة، التي لا يتجاوز تاريخ إصدارها العامين، وبحيث لا يزيد حجم المراجعة عن أربع صفحات، ويشترط في المراجعة أن تتناول إيجابيات الكتاب وسلبياته، ويقدم العرض تلخيصاً لأهم محتويات الكتاب. وتستهل المراجعة بالمعلومات التالية: العنوان الكامل للكتاب، اسم المؤلف، مكان النشر، الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات، وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية فيجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة، كما يشترط أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى.

إجازة النشر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات على البحث قبل إجازته للنشر، كما أن للمجلة الحق في إدخال قدر من «التحرير» على البحوث المجازة. وتؤول حقوق النشر لمجلة العلوم الاجتماعية، بجامعة الكويت. وتقدم للباحث أو الباحثين نسخة من العدد الذي نشر فيه البحث وعشرين مستلة منه.



مجلة فصلية أكاديمية
محكمة تعنى بنشر البحوث
والدراسات القانونية والشرعية
تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور / إبراهيم الدسوقي أبو الليل

صدر العدد الأول في
يناير ١٩٧٧

الاشتراكات
في الكويت : ٣ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد، ١٥ ديناراً للمؤسسات
في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات
توجه جميع المراسلات إلى رئيس
التحرير على العنوان التالي :

مجلة الحقوق . جامعة الكويت
ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت
تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣




المجلة التربوية

مجلة فصلية، تخصصية، محكمة

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

رئيس التحرير: أ. د. صالح عبدالله جاسم



تنشر:

- البحوث التربوية المحكمة
- مراجعات الكتب التربوية الحديثة
- محاضر الحوار التربوي
- التقارير عن المؤتمرات التربوية وملخصات الرسائل الجامعية

- تقبل البحوث باللغتين العربية والإنجليزية.
- تنشر لأساتذة التربية والمختصين بها من مختلف الأقطار العربية والدول الأجنبية.

الاشتراكات:

في الكويت: ثلاثة دنانير للأفراد، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات.

في الدول العربية: أربعة دنانير للأفراد، وخمسة عشر دينارا للمؤسسات.

في الدول الأجنبية: خمسة عشر دولارا للأفراد، وستون دولارا للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات إلى:

رئيس تحرير المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي ص. ب. ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955

الكويت هاتف: ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ - فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤

E-mail: TEJ@kuc01.kuniv.edu.kw.



المجلة العربية للعلوم الإدارية



Arab Journal of Administrative Sciences

رئيس التحرير : أ.د. عبد الكريم عبد العزيز الصفار

● صدر العدد الأول في نوفمبر ١٩٩٣	First Issue, November 1993
● علمية محكمة تعنى بنشر البحوث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية	A refereed Journal Publishes Original Research in Administrative Sciences
● تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت كل أربعة أشهر (يناير، مايو، سبتمبر)	Published by the Academic Publication Council, Kuwait University, 3 Issues (January, May, September)
● تهدف المجلة إلى الإسهام في تطوير الفكر الإداري واختبار الممارسات الإدارية وإثرائها	The Journal Intends to Develop and Exchange Business Thoughts
● مسجلة في قواعد البيانات العالمية	Listed in Several International Databases

ISSN:1029-855X

الاشتراكات

الكويت : 3 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات   الدول العربية : 4 دنانير للأفراد - 15 ديناراً للمؤسسات
الدول الأجنبية : 15دولاراً للأفراد - 60 دولاراً للمؤسسات

توجه المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان الآتي :

المجلة العربية للعلوم الإدارية - جامعة الكويت ص.ب. : 28558 الصفاة 13055 - دولة الكويت
هاتف : Tel:(965) 4827317 بدالة : 4846843 (965) داخلي : 4415 - 4416 - 4734 فاكس: Fax: (965) 4817028
E-mail: ajoas@kuc01.kuniv.edu.kw   Web Site:http://www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/ajas



فصلية علمية محكّمة تصدر عن مجلس النشر العلمي بجامعة الكويت

تُعنى بالبحوث والدراسات الإسلامية

رئيس التحرير الأستاذ الدكتور: عجيل جاسم النشمي

صدر العدد الأول في رجب ١٤٠٤هـ - أبريل ١٩٨٤م

* تهدف إلى معالجة المشكلات المعاصرة والقضايا المستجدة من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.
* تشمل موضوعاتها معظم علوم الشريعة الإسلامية: من تفسير، وحديث، وفقه، واقتصاد وتربية إسلامية، إلى غير ذلك من تقارير عن المؤتمرات، ومراجعة كتب شرعية معاصرة، وفتاوي شرعية، وتعليقات على قضايا علمية.
* تنوع الباحثون فيها، فكانوا من أعضاء هيئة التدريس في مختلف الجامعات والكليات الإسلامية على رقعة العالمين: العربي والإسلامي.
* تخضع البحوث المقدمة للمجلة إلى عملية فحص وتحكيم حسب الضوابط التي التزمت بها المجلة، ويقوم بها كبار العلماء والمختصين في الشريعة الإسلامية، بهدف الارتقاء بالبحث العلمي الإسلامي الذي يخدم الأمة، ويعمل على رفعة شأنها، نسأل المولى عز وجل مزيداً من التقدم والازدهار.

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

ص.ب ١٧٤٣٣ - الرمز البريدي: 72455 الخالدية - الكويت هاتف: ٤٨١٢٥٠٤ - فاكس: ٤٨١٠٤٢٤

بدالة: ٤٨٤٦٨٤٣ - ٤٨٤٢٢٤٣ - داخلي: ٤٧٢٣

العنوان الإلكتروني: E-mail - JOSAIS@KUC01.KUNIV.EDU.KW

issn: 1029 - 8908

عنوان المجلة على شبكة الإنترنت: http://pubcouncil.kuniv.edu.kw/JSIS

اعتماد المجلة في قاعدة بيانات اليونسكو Social and Human Sciences Documentation Center

في شبكة الإنترنت تحت الموقع www.unesco.org/general/eng/infoserv/db/dare.html



مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية
Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies





جامعة الكويت
مجلس النشر العلمي

■ تشكلت لجنة التأليف والتعريب والنشر بقرار صادر من وزير التربية والتعليم رقم (٢٠٣) بتاريخ ١٣ / ١٠ / ١٩٧٦

* أهداف اللجنة :

١- توسيع دائرة النشر العلمي بمختلف التخصصات العلمية لأعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت .

٢- إثراء المكتبة الكويتية بالكتب والمؤلفات العلمية والتخصصية والثقافية وكتب التراث الإسلامي باللغات العربية والأجنبية .

٣- دعم وتنشيط عملية التعريب التي تعد من الأهداف القومية التي انعقد عليها الإجماع العربي .

* مهام اللجنة :

- طبع ونشر المؤلفات العلمية والدراسية والأكاديمية ، أو المترجمات لأعضاء هيئة التدريس التي يرغب أصحابها في نشرها على نفقة الجامعة ، ويراعى التوازن في نشر هذه المؤلفات بحيث تغطي مختلف الاختصاصات في الكليات الجامعية .

- تحديد ثمن الكتاب الجامعي الذي ينشر باسم الجامعة .

رئيس اللجنة : د . أحمد ضاعن السمدان
توجه جميع المراسلات باسم رئيس اللجنة على العنوان التالي :
لجنة التأليف والتعريب والنشر / جامعة الكويت
ص.ب : 28301 الصفاة 13144 - دولة الكويت
بدالة : 4843185 / فاكس : 4843185
البريد الإلكتروني : atpc@kuc01.kuniv.edu.kw
الموقع على الإنترنت : www.pubcouncil.kuniv.edu.kw/atpc

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political Science, Geography, Psychology, Social Anthropology, Sociology, and library and information sciences. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Econlit, e-JEL, and JEL on CD; Elesevier GEO Abstracts; Historical Abstracts and America: History and Life; IBZ International Bibliography of Periodical Literature (Journal, online, CD-ROM); International Political Science Abstracts; Psychological Abstracts; and Sociological Abstracts.

Kuwait University, Council of Academic Publication — ISSN - 0253-1097.

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 5 K.D, three years 7 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 35 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15.

Institutions: One year $60, two years $100 , three years $140.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwaiti bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).



Address

Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, Code No. 13055 Kuwait
Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext. (4477, 4347, 4296, 8112),
Fax: (00965) - 4836026
E-mail: jss@kuc01. kuniv. edu. kw

Visit our web site

http://kuc01. kuniv. edu. kw/~jss

The Publications of The Academic Publication Council

Journal of the Social Sciences 1973, Kuwait Journal of Science and Engineering 1974, Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies 1975, Authorship Translation and Publication Committee 1976, Journal of Law 1977, Annals of the Arts and Social Sciences 1980, Arab Journal for the Humanities 1981, The Educational Journal 1983, Journal of Sharia and Islamic Studies 1983, Arab Journal of Administrative Sciences 1991.



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Vol. 32 No. 2 2004

Articles

The Academic Publication Council

Kuwait University